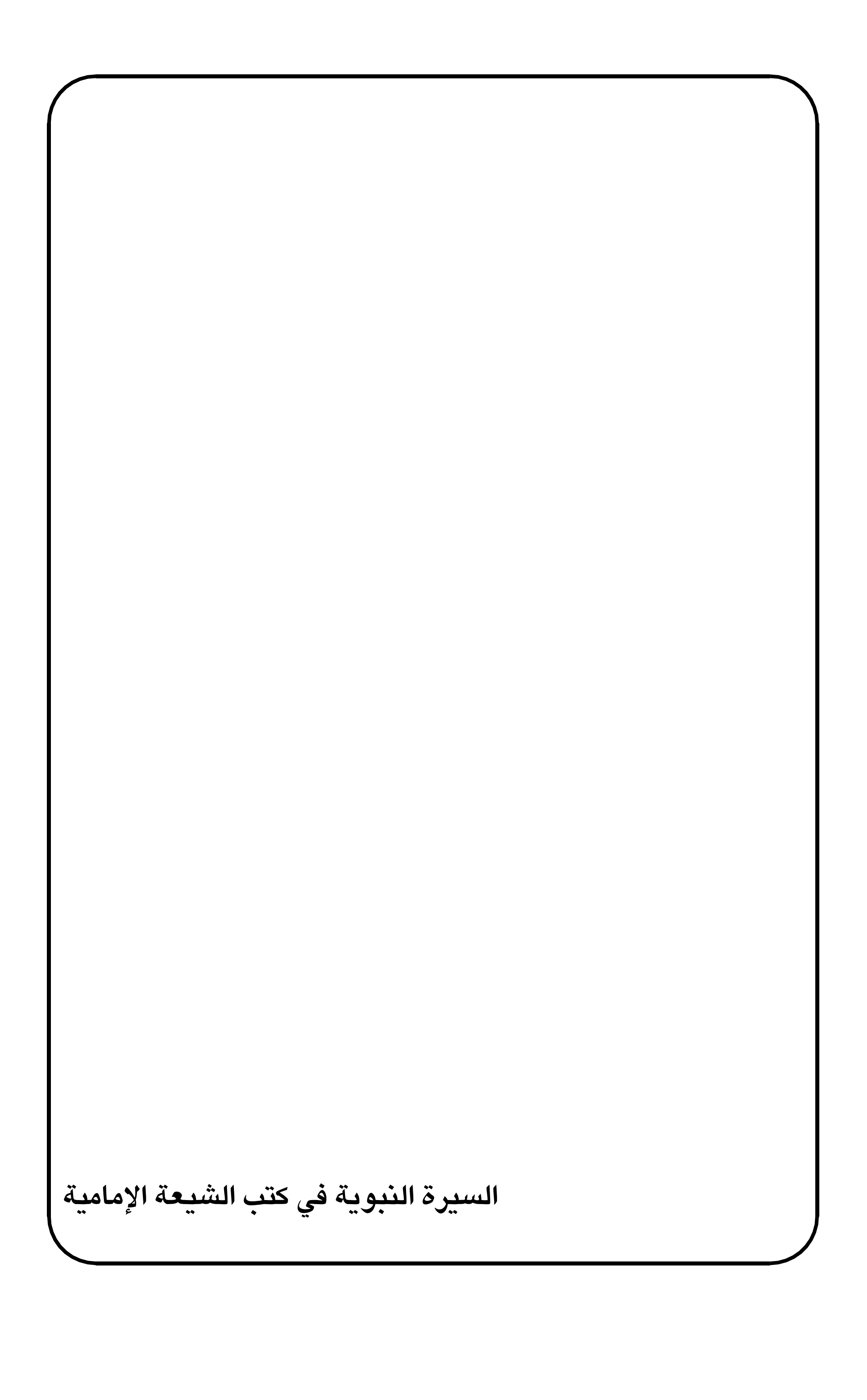


السيرة النبوية في كتب الشيعة الإمامية

الطبعة الأولى
١٤٣٨هـ ـ ٢٠١٧م

دار المنتقى للنشر والتوزيع
هاتف: 0112292385 ـ بريد الكتروني: daralmountaqa@hotmail.com
الرياض ـ المملكة العربية السعودية

مكتبة الهداية
الدار البيضاء ـ زنقة القسطلاني رقم 86 ـ حي الداخلة ـ الأحباس
محمول: 0762861513 ـ واتساب: 00212637746257
هاتف: 0522542580 ـ بريد الكتروني: hidayacasa@gmail.com
المملكة المغربية

السيرة النبوية في كتب الشيعة الإمامية

ـ عرض ونقد ـ

جعفر مرتضى العاملي نموذجا

الدكتور يونس ضيف

أستاذ السيرة والحديث

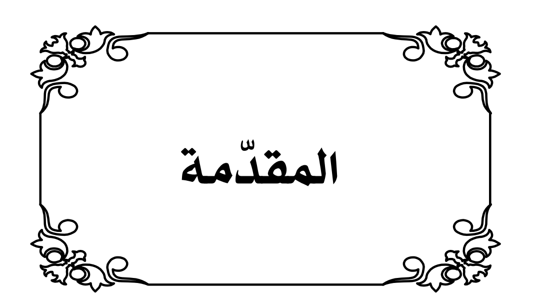
كلية الآداب والعلوم الإنسانية

جامعة الحسن الثاني ـ الدار البيضاء

دار المنتقى
الرياض

مكتبة الهداية
الدار البيضاء

بسم الله الرحمن الرحيم



المقدّمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛ نبيِّنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومَنْ تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد:

فإن البحث في مجال السيرة النبوية، أمرٌ جيِّد ومرغوبٌ فيه؛ كيف لا وهي الصورة الحقيقية لمعرفة حياة رسول الله ﷺ؛ منذ النَّشأة إلى الوفاة، وهذا مما لا يحسن بالمسلم إغفالُه؛ إذ بمعرفة سيرة المصطفى ﷺ يَسْمو الإنسان السَّائر إلى الله والدار الآخرة. قال الله تعالى:

﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا۟ ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْءَاخِرَ وَذَكَرَ ٱللَّهَ كَثِيرًا ﴿٢١﴾﴾ [الأحزاب: ٢١].

قال ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (هذه الآية الكريمة أصلٌ كبير في التَّأسي برسول الله ﷺ في أقواله وأفعاله وأحواله)[١].

وإن الناظر في التآليف التي كتبها العلماء قديما وحديثا، ليقف معجبا بالثروة العلمية التي ملأت صفحاتها، متحدثة عن أخبار المصطفى عليه الصلاة والسلام، ومناحي حياته العطرة، ومُخبرةً عن كل جوانبها، لم تترك لنا جانبا إلا وحدثتنا عنه، ولا قضية من قضايا حياته إلا وبينتها لنا، فجميع أحواله التي عاشها ﷺ قبل مبعثه وبعده جاءتنا مفصلةً وواضحةً ومستوفية.

---

(١) تفسير ابن كثير(٣/٥٢٠).

والمقصد والمغزى من دراسة سيرة رسول الله ﷺ، هو بالأساس تكوين صورة واقعية للحياة الإسلامية متجسدة في حياته ﷺ؛ حيث كانت سيرته عليه الصلاة والسلام ترجمة عملية وواقعية لمبادئ الإسلام وقواعده وأحكامه.

وقد اهتم المسلمون قديما وحديثا ـ بشتى نِحَلهم ـ بالتأليف والكتابة في سيرته ﷺ. إلا أنَّ الكتابات التي قامت بها بعض الفِرَق والنِّحَل متغايِرة ومتنافرة، وكان فقههم واستنباطاتهم من أحداث السيرة مَبْنِيَّة على عقائدهم ومناهجهم.

ومن هذه الفرَق الإسلامية التي كتبت في السيرة النبوية، وخَصَّصتْ لها كتباً، فرقة الإمامية الاثني عشرية، وهي أشهر فرق الشيعة على الإطلاق قديماً وحديثاً. فما كان منهم إلَّا أنْ نفثوا سُمُومَهم في رواياتهم لأحداث السيرة العَطِرة، واختلقوا أحداثاً وقصصاً تخدُمُ عقائدهم ومناهجهم، وغيَّروا وبدَّلوا، واستدلُّوا بأحداثها على صحَّة مُعتقدهم، وإبراز مناقب آل البيت وعلى رأسهم علي بن أبي طالب رضي الله عنه بالطريقة التي يُريدونها كرفعهم له إلى مقام النُّبُوَّة أو فوقها، وأحياناً إلى مستوى الألوهية. وبالمقابل جَعْلُ مناقب الصحابة رضوان الله عليهم مثالب، فانتقصوهم وطعنوا فيهم. والأخطر من هذا كلِّه، الطعن في مقام النبوة، بإنكار أمورٍ صحيحة، وأخبارٍ متواترة في أحداث السيرة النبوية، كإنكارهم مسألة شَقِّ صدره الشريف عليه الصلاة والسلام، وقصة رعي الغنم، ومسائل في الإسراء والمعراج، وتفاصيل في زواجه ﷺ بخديجة رضي الله عنها، وإنكارهم لبنات النبي ﷺ، والكثير الكثير مما هو متناثرٌ ومكنون في مؤلفاتهم في السيرة النبوية.

هذه إذن، هي السيرة النبوية التي تصبو الشيعة الإمامية الاثنا عشرية إلى عرضها على الناس باسم التحقيق والبحث العلمي، ورَدِّ النِّصاب والمظالم إلى أهلها، وإبراز مكانة آل البيت في أحسن صورة زَعموا، وهم في الحقيقة يُحَرِّفون النُّصوص، ويختلقون الرِّوايات، ويَطعَنون في الأعراض، ويُدَمِّرون الدِّين باسم محبَّة آل بيت النُّبُوَّة.

وهذا خلاف ما عليه أهل السنة في عرضهم لأحداث السيرة النبوية؛ وذِكْر محبَّتهم للنبي ﷺ، وتوقير آل بيته الطاهرين، وقبول أخبار الثقاتِ المُتْقنين، ورَدِّ كلِّ ما هو باطلٌ وموضوع، واستنباط الدُّروس والعِبَر مِنْ حياته ﷺ.

فالمقصود بالسيرة النبوية هو معرفة حياته ﷺ وأحواله وسُننه وأيَّامه، منذ الوِلادة إلى الوفاة، لا التَّلْميع بغيره منَ البَشر، وإن كانوا آل بيته الذين غالت الشيعة في تقديسهم، بَلْ يجبُ إنْزالُ النَّاس منازلَهم، ومعرفة دَرَجاتهم.

ولما كانت الوحدة العلمية التي أتشرَّف بالانتساب إليها مختصَّة في دراسة مصادر السيرة النبوية ومناهج مؤلِّفيها، رأيتُ من المناسب جدّاً أنْ أدْلِيَ بدلوي مع زملائي الطلبة في اختيار موضوعٍ لبحث الدكتوراه يخدُمُ تَوَجُّه الوحْدة فكان هذا الاختيار.

ولعلَّ النواة الأولى لاختيار هذا الموضوع ـ وهو دراسة السيرة النبوية من خلال كتب الشيعة الإمامية ـ أنني كتبتُ بحثاً مختصراً في مباحث السنة وعلم الحديث عندهم، وذلك لما كُنتُ طالباً في مرحلة الماجستير، فتبيَّن لي آنذاك مجموعة من الأمور، منها أن مذهب الشيعة يُعْوِزه القواعد والمنهج العلمي؛ فلا أصول مُرْساة، ولا دواوين حديثية معتمدة، ولا أخبار صحيحة مسندة، بل الأمر على العكس من ذلك كلِّه. وهذا يحتاج إلى مزيد بحثٍ واستقراء.

ومرَّة كنتُ أقرأ في إحدى الدَّوريات العلمية، فأثار انتباهي مقالٌ بعنوان: (الاتجاهات المعاصرة في كتابة السيرة النبوية)[١]، فلما تصفّحتُ فحواه وجدتُ فيه أن ممن تناول السيرة النبوية بالتحليل والتأليف هم الشيعة. فتوافق الأمران؛ أمر الحديث وعلومه، وأمر السيرة النبوية. فعقدْتُ العزم على أنْ يكون هذا الاتِّجاه الفكري، أعني الفكر الشيعي في دراسة السيرة النبوية، هو موضوع بحثي لنيل درجة الدكتوراه.

---

(١) مجلة الشريعة (عدد ٥٥- سنة ١٤٢٤-٢٠٠٣).

فاستعنتُ بالله تعالى مستخيراً إيَّاه سبحانه، ومستشيراً أساتذتي الفضلاء، وفي مُقَدَّمهم فضيلة الأستاذ الدكتور محمد أبو مالك حفظه الله، الذي أمرني بإجالة النظر في هذا الموضوع الساخن، وإدارة الفِكَر، والحث على الإسراع في الكتابة فيه. فاتَّصلتُ بفضيلة الدكتور عبدالله البخاري الذي أمدَّني جزاه الله خيراً بالكتب والمعلومات اللازمة لإعداد تقريرٍ عن هذا الموضوع لِيُقَدَّم للَجنة الفحص. فتمَّ بحمد الله قبول الموضوع الذي وضعتُ له عنوان: (**السيرة النبوية في كتب الشيعة ـ عرض ونقد ـ**).

فبدأتُ بجمع المادة وترتيبها في أظرفةٍ خاصة، وكلما توغّلتُ في البحث أدْرَكتُ صُعوبتَه وتَشعُّبَه. ولكني كنتُ دائماً أقوّي عزيمتي، وأنشد قول مَنْ قال:

لأسْتَسْهِلَنَّ الصَّعبَ أو أدْرِكَ المُنى فما انْقادتِ الآمال إلاّ لِصابـرِ[1]

فالصبر على التعب والشدائد يزيد العمل حلاوة في نفس الباحث، ويرتبط به نفسيّاً؛ لأنه يُصبح جُزْءاً منه فيَرْعاه ويحضُنه، ولقد صدق الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللهُ حينما قال:

سَهَـري لِتَنْـقيح العُلوم ألَذ لِي مِنْ وَصْلِ غانِيَةٍ وطِيبِ عِناقِ[2]

وبالإضافة إلى ما قدَّمتُ به آنفاً، فإن أهمية هذا الموضوع تتمثل في خطورة المَدّ الشيعي في العالم بأسره؛ وهذا يتطلَّبُ منا الدِّفاع عن حِياض ديننا الحنيف من هذه اللَّوثة الخطيرة التي تُفسد في الأرض ولا تُصْلح، والتي أهلكت الحرث والنسل باسم محبَّة آل بيت النبي ﷺ، والدفاع عنهم. وكل هذا إنما هو دِثارٌ مُزَيَّفٌ مُبَهْرجٌ فوق شِعارٍ دَفينٍ يَحْمل الخرابَ

(١) لم أجدْ هذا البيت منسوباً لقائل. وهو من شواهد المغني (٧٩/١)، وابن عَقيل في شرحه للألفية (٣٤٠/٣)، ومصابيح المغاني في حروف المعاني، لابن الخطيب الموزعي (ص١٥٦).

(٢) ديوان الشافعي (ص ١٢).

والدَّمارَ لهذا الدين، شأنهم في ذلك شأن أسلافهم منذ يوم الدَّار وهَلُمَّ جَرًّا إلى يومنا هذا.

الأمر الثاني في أهمية هذا الموضوع، إخراج أحداث السيرة النبوية سالمةً من كلِّ شائبةٍ طالَتْها، فإنه من المعروف لدى العلماء أنَّ أكثر الطوائف كذباً في الأحاديث والأخبار هم الشيعة، فلا يُستغربُ إذن مدى كذبهم، واختلاقهم لأحداثٍ رَسَمُوها في معالم السيرة النبوية حتى يتَسَنَّى لهم إمْرارَ أفكارهم الهجينة على الناس.

والأمر الثالث، ردُّ شبهاتهم واستنباطاتهم، أو ما يُسمى بفقه السيرة، الذي أوْدعُوه كتبهم وتآليفهم، مستدلِّين به على صِحّة منهجهم، وأنهم الطائفة المنصورة التي على الحق. وهذا يَعرفه كلُّ منِ اطّلع على كتبهم المصنفة في السيرة النبوية، وليس الخَبَر كالمُعايَنة.

والأمر الرابع والأخير، أنَّني لم أقف على من صنَّف في هذا الموضوع، قديما وحديثاً، إلا ما كان من بعض كتابات شيخ الإسلام ابن تيمية ﵀، وبالخصوص في كتابه: (منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القَدَرية)، وذلك في بعض مباحثه وفصوله حسب ما يقتضيه الرَّدُّ على كلام ابن المُطهِّر الحِلِّي.

نعم، قد كَثُرَت الكتابة في الرَّدِّ على الشيعة، وخاصَّةً في هذه السنوات الأخيرة، بين مُسْهِبٍ ومختصِر، لكن الغالب على هذه الكتابات أنها ردود في مجال العقيدة. أمّا ما يتعلَّق بعلم الحديث ودراسة أحداث السيرة النبوية، فلا أجد كتاباً مستقِلّاً يَجْمع بين دَفّتيه ما أشرتُ إليه. والله أعلم.

هذا وقد اشتملت خطة البحث على: مقدّمة، وبابين، يحتوي كل باب منهما على فصلين، يندرج تحت كل فصلٍ مباحث، ثم في هذه المباحث مطالب.

أما **المقدمة**، فقد اشتملت على أهمية الكتابة في السيرة النبوية، وعن سبب اختياري لهذا الموضوع، والهدف من الكتابة فيه. كما اشتملت على خطة البحث، ومنهجي في العمل، ثم الشكر والتقدير.

ولما كانت السيرة النبوية جُزْءاً من السنة النبوية، فإنني خصّصْتُ **الباب الأول** لدراسة معنى السنة عند الشيعة، وكل ما يتعلَّق بمباحث تدوين علم الحديث، وذكر الأصول الحديثية المعتمدة لديهم، وكيفية روايتهم للأخبار، وما يتَّصل بذلك من علم الحديث والرجال.

وتخصيص هذا الباب لهذه الأمور إنما هو لإبراز أن هؤلاء القوم الذين يَدَّعون رواية الأخبار عن أهل البيت من طريق رواةٍ شيعة كذبة، هم في الحقيقة لا علم لهم بطريق المنقول، وإنما مجرّد دعاوى، فلا أسانيد متَّصلة، ولا قواعد علمية قوية، فكيف إذاً يَصِحُّ للعاقل أنْ يقبَلَ رواياتهم لأحداث السيرة النبوية العَطِرة.

ويحتوي هذا الباب على فصلين.

الفصل الأول: موقف الشيعة من السنة النبوية.

ويندرج تحت هذا الفصل أربعة مباحث.

المبحث الأول: مفهوم السنة عند الشيعة.

المبحث الثاني: مسألة تدوين الحديث النبوي، وكتابته.

المبحث الثالث: الأصول الحديثية المعتمدة عند الشيعة.

المبحث الرابع: مدرستا الشيعة الإمامية في قبول الأخبار.

وفي **الفصل الثاني** ينحصر الكلام فيه على علم الحديث والرجال عند الشيعة. ويتكوَّن هذا الفصل من مبحثين اثنين:

الأول في علم الحديث، وفيه مطلبان:

الأول: عناية الشيعة بعلم الحديث.

الثاني: أقسام علوم الحديث عند الشيعة الإمامية.

والمبحث الثاني في علم الرجال.

وأما عن **الباب الثاني،** فإني قد خصَّصْتُه لِدراسة أحداث السيرة النبوية عند الشيعة الإمامية، وهذا هو موضوع الرسالة الرَّئيس.

ويقع هذا الباب كسابقه في فصلين:

الفصل الأول: جعلته خاصّاً بكتابات الشيعة في السيرة النبوية وتآليفهم فيها.

وفيه مبحثان:

الأول: كتابات الشيعة في السيرة النبوية.

الثاني: منهج الشيعة في التعامل مع السيرة النبوية.

الفصل الثاني: الكلام على الروايات الشيعية في السيرة النبوية. وفيه مبحثان:

المبحث الأول: العهد المكي. ويبدأ بالولادة النبوية إلى أحداث الهجرة.

المبحث الثاني: العهد المدني. ويبتدِئ من السنة الأولى للهجرة إلى السنة الخامسة.

ثم في النهاية، **خاتمة** تضم أهم النتائج التي توصَّلتُ إليها في هذا البحث.

ثم **فهارس** فنية تيَسِّر الوصول إلى المعلومة داخل البحث.

وهذه الفهارس هي:

- **فهرس الآيات.**
- **فهرس الأحاديث.**
- **فهرس المصادر والمراجع.**
- **فهرس الموضوعات.**

أما عن **المنهج** المتَّبع في دراسة أحداث السيرة النبوية عند الشيعة الإمامية، فإنه يستند إلى محورين أساسيين:

المحور الأول: جمع الأخبار والأحداث التي خالف فيها الإمامية جمهور المسلمين، وعرضها إما باختصارها أو بالإشارة إليها.

المحور الثاني: هو رَدُّ هذه الأخبار عِلميّاً، ودَفعُ شبُهات الإمامية حول استدلالهم بأحداث من السيرة النبوية.

ويكون الرد مختصراً ومركَّزاً إلا في بعض المواضع التي تدعو إلى المزيد من التفصيل والإيضاح.

وجعلتُ بحثي هذا مُوَجَّهاً نحو فرقة الإمامية الاثني عشرية لكثرتهم وانتشارهم في العالم، ولقوَّة شوكتهم ودولتهم.

وقد كنتُ في بداية البحث أجمع الروايات الشيعية من كُتُبٍ شتَّى، فاتَّضح لي بعد استشارة بعض الأساتذة أنَّ هذا أمر مُتَعَسِّرٌ ويَطول. فانْصَبَّ كل اهتمامي على اختيار كتابٍ واحدٍ يجمع بين دَفتيه كلَّ بلاياهم ورواياتهم وفقههم في دراسة السيرة النبوية.

فكان الاختيار على كتاب (**الصحيح من سيرة النبي الأعظم**) لأحد الشيعة المعاصرين، وهو المدعو جعفر مرتضى العاملي. وذلك لأمور ذكرتُها أثناء البحث في الفصل الثاني من الباب الأخير، منها: موسوعية الكتاب، وتأخر مؤلِّفه، وحِيازته لجائزة أفضل وأحسن كتاب في معقل التشيُّع والرفض.

وهذا وقد اقتصرتُ في الرد على شبهات المؤلف على ما سَطَّره في المجلدات العشر الأولى؛ التي تنتهي بأحداث السنة الخامسة للهجرة. وأقول إن ما بعد هذه السنة من أحداثٍ هو شبيهٌ بما تناوله في أجزاء الكتاب الأخرى.

أما ما يتعلَّق بإخراج البحث وتصفيفه، فإني كتبْتُ الآيات القرآنية برواية حفص عن عاصم، مستعيناً في ذلك بمُصْحفٍ مُبَرْمجٍ على الحاسوب.

أما تخريج الأحاديث، فإذا كان الحديث في الصحيحين أو أحدهما، فإني أقتصر عليه بذكر الكتاب والباب ورقم الحديث.

وأما إذا كان في غير الصحيحين، فإني أبيِّن درجته من حيث القبول والرد.

وأما بخصوص الآثار والأقوال، فإني أعزو كلَّ قولٍ إلى قائله بذكر مظانِّه ومصدره.

وإذا لم أقف على الكتاب المراد، فإني أنقل عن صاحبه بالواسطة، وهذا في البحث قليلٌ ونادر.

وبالنسبة لتراجم الأعلام، فإني أختصرها اختصاراً حتى لا أطيل في الحواشي، وأحيل القارئ على بعض موارد الترجمة.

وفي تناولي لأحداث السيرة النبوية، فإني ركَّزتُ على التسلسل الزمني للأحداث معتمداً في ذلك على الراجح والمشهور في المسألة وتاريخها.

أما ما يتعلَّق بغريب اللغة، فإني بيَّنتُ ما يغلب على ظني أنه يحتاج إلى تعريف. فاعتمدتُّ على بعض كتب اللغة كمشارق الأنوار، والنهاية في غريب الحديث، والقاموس المحيط، وغيرها.

وأخيراً أحمد الله جلَّ في عُلاه على منِّه وتَفضُّله سبحانه عَلَيَّ بإتمام هذا البحث الذي أرجو أنْ يكون خالصاً لوجهه الكريم، وأنْ يجعله في ميزان حسناتي يوم لا ينفع مالٌ ولا بنونَ إلا من أتى الله بقلب سليم.

وامتثالاً للأمر النبوي: «**من لا يشكر الناس، لا يشكر الله**»[١]، فإني أشكر والِدَيَّ الكريمين، وأسأل الله أنْ يبارك في عُمُرَيْهما في الصالحات، وأنْ يُديم عليهما الخير والبركات.

كما أشكر أستاذي المبارك، فضيلة الدكتور **عبدالله البخاري** حفظه الله تعالى، الذي تفضَّل بكل ترحابٍ وأرْيحِيّةٍ بالإشراف على هذا البحث، فكان نِعْم الأستاذ ونِعْم المشرف. وقد أعانني كثيراً ـ جزاه الله خيراً ـ بملاحظاته وتوجيهاته السَّديدة، ولم يبخلْ عليَّ بوقته الثمين، وفتح لي صدره قبل فتح منزله، فجزاه الله خيراً، وأمدَّ في عمره في الصالحات، وبارك في أولاده وذرِّيَّته.

---

(١) رواه الترمذي (كتاب البر والصلة/باب ما جاء في الشكر لمن أحسن إليك) رقم: (١٩٥٤).

ولا يفوتني أن أشكر أستاذ الأساتذة الشيخ المحدث فضيلة الدكتور **زين العابدين بن محمد بلافريج** الذي له اليد الطولى والنعمة الفضلى، بعد الله ﷻ، في تكويني العلمي والمعرفي، فالله أسأل أن يحفظه ويبارك في علمه وجهده.

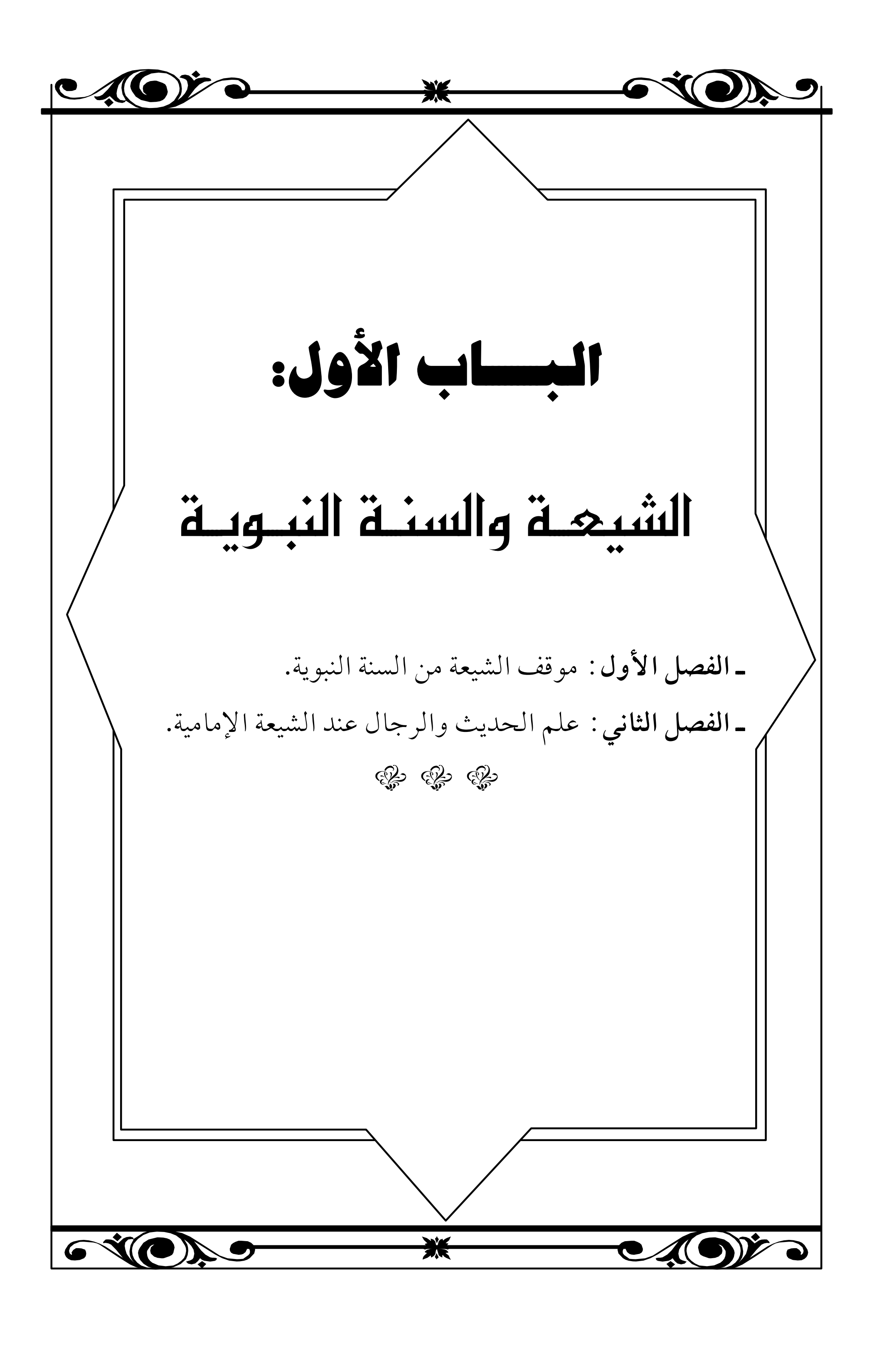
كما أشكر كلَّ القائمين على وحدة السيرة النبوية المباركة، وعلى رأسهم مؤسِّسُها فضيلة الأستاذ الدكتور **محمد أبو مالك باقشيش** سلَّمه الله وسائر أساتذة الوحدة الذين استفدْنا من عِلمِهم وأخلاقِهم.

وكذلك أشكر أخي وصديقي فضيلة الدكتور **أحمد محمد آل علي** حفظه الله، الذي أمَدَّني بمجموعةٍ من الكتب، وكل من أسهم في إعداد هذا البحث من قريب أو بعيد.

وختاماً أرجو من الله العليِّ القدير أنْ يجعل لهذا العمل المتواضع القبول، وأنْ يكون ما كتبتُه حجَّةً لي، لا عليَّ.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.





الباب الأول:

الشيعة والسنة النبوية

- **الفصل الأول**: موقف الشيعة من السنة النبوية.
- **الفصل الثاني**: علم الحديث والرجال عند الشيعة الإمامية.

الفصـل الأول:

موقف الشيعة من السنة النبوية

- **المبحث الأول**: مفهوم السنة عند الشيعة.
- **المبحث الثاني**: مسألة تدوين الحديث النبوي وكتابته.
- **المبحث الثالث**: الأصول الحديثية المعتمدة عند الشيعة.
- **المبحث الرابـع**: مدرستا الشيعة الإمامية في قبول الأخبار.

المبحث الأول:

مفهوم السنة عـند الشـيعة

تُعَدُّ السنة النبوية من أهم ركائز ديننا الحنيف، كيف لا وهي قرينة القرآن الكريم، اقتران الشهادتين، وثان مصدر للتشريع الإسلامي، وإنكار حجيتها ومكانتها هو انحرافٌ عقديٌ خطير، وهذا أمر لا يختلف فيه اثنان.

والسنة كما هو معلوم عند المسلمين قديما وحديثا هي كل ما صدر عن النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير وصفة خلقية أو خُلقية. إلا أن الشيعة الإمامية وسعوا نطاق مفهوم السنة عندهم إلى أكثر من ذلك معتبرين ما صدر عن الأئمة الاثنى عشر كذلك من لسنة. فالسنة إذن بمفهومهم هي: (ما يصدر عن النبي والأئمة الاثني عشر قولاً وفعلا وتقريراً من دون فرق بين أن يكون النبي ﷺ أو علي بن أبي طالب أو الأئمة الأحد عشر بعده)[١].

وحجتهم في هذا الطرح هو ما يدّعُونَه من عصمة الأئمة الاثني عشر

(١) دائرة المعارف الإسلامية الشيعية لحسن الأميني (٣/١١٧)، (٦/٢٠١)، (٧/٣٢٧). وينظر على سبيل المثال: "ملاذ الأخيار في فهم تهذيب الأخبار" لمحمد باقر المجلسي (١/٢٠)، الشيعة في الإسلام لمحمد حسين الطباطبائي (ص٦٩)، السنة في الشريعة الإسلامية لمحمد تقي الحكيم (ص٨)، مع الشيعة الاثني عشرية في الأصول والفروع لعلي السالوس (٣/١١٢).

دون سائر أهل البيت النبوي، معتمدين في زعمهم هذا على أدلة وحجج شبه الريح، ومنحرفين عن الأمة الإسلامية بأمور أهمها مسألة إمامة الاثني عشر من أهل البيت وعصمتهم، والتزامهم طريق أهل البيت في الأخذ بالكتاب والسنة ثانيا، وردهم لمرويات الصحابة رضوان الله عليهم ثالثا.

المسألة الأولى: الإمامة والعصمة.

تعتبر هذه المسألة عند الشيعة الإمامية دَيْدَنُهم ليَتَسَنَّى لهم إمرار أساطيرهم، ونفث سمومهم داخل الكيان المسلم والأمة الإسلامية تحت شعار الدفاع عن أهل البيت النبوي أحدِ الثقليْن.

فجعلوا أقوال هؤلاء الأئمة كأقوال الله تعالى وأقوال رسوله ﷺ، فترتب على هذا الغلو أن الإمامية تزعم أن الدين مُسَلَّمٌ إلى الأئمة، فالحلال ما حلَّلوه، والحرام ما حرَّموه، والدين ما شرعوه[١].

يقول محدثهم محمد الأمين الإسترآبادي[٢] (١٠٣٣هـ): (إن كثيرا مما جاء به ﷺ من الأحكام ومما يتعلق بكتاب الله وسنة نبيه من نسخ، وتقييد وتخصيص وتأويل، مخزون عند العترة الطاهرة، وأن القرآن في الأكثر ورد على وجه التعمية بالنسبة إلى أذهان الرعية، وكذلك كثير من السنن النبوية، وأنه سبيل لنا فيما لا نعلمه من الأحكام النظرية الشرعية أصلية كانت أم فرعية إلا السماع من الصادقين عليهم السلام، وأنه لا يجوز استنباط الأحكام لنظرية من ظواهر كتاب الله ولا ظواهر السنن النبوية ما يعلم أحوالهما من جهة أهل الذكر عليهم السلام، بل يجب التوقف والاحتياط)[٣].

---

(١) منهاج السنة النبوية لابن تيمية (٤٨٢/١)، (١٧٦/٥).

(٢) هو محمد أمين بن محمد شريف الإسترآبادي. شرح تهذيب الأحكام والاستبصار، وله رسالة في البداء، والفوائد المدنية. ترجمته في: رياض العلماء وحياض الفضلاء لعبدالله الأصبهاني (٣٥/٥)، ولؤلؤة البحرين ليوسف البحراني (١١٧-١١٩)، ومستدرك الوسائل لحسين النوري (٤١٢/٣).

(٣) الفوائد المدنية للإسترآبادي (ص ٤٧)، نقلا من كتاب: حركة الاجتهاد عند الشيعة الإمامية لعدنان فرحان (ص ٣٦٦-٣٦٧).

وزعم المجلسي (١١١١هـ): (أن الإمامية اتفقوا على عصمة الأئمة من الذنوب ـ صغيرها وكبيرها ـ فلا يقع منهم ذنب أصلا عمدا ولا نسيانا، والخطأ في التأويل والإسهاء من الله ﷻ)[١].

وقال أيضاً: (إن أصحابنا الإمامية أجمعوا على عصمة الأئمة صلوات الله عليهم من الذنوب الصغيرة والكبيرة، عمدا وخطأ ونسيانا من وقت ولادتهم إلى أن يلقوا الله ﷻ)[٢].

وقال حسن يوسف العاملي: (وإذا كانوا كنوز الرحمن، وخزان علمه، وتراجمة القرآن، وحملة علم الرسول ﷺ بكامله وبشتى فنونه، لا يكون أحدهم في حاجة إلى علم الناس، بل يكونون المرجع في العلم، فعنهم يصدر كل ذي علم بعلمه، وإليهم تشد الرحال وإليهم ينفر القاصي ليحمل عنهم علم الكتاب والسنة، وهم لا يخطئون فيما يقولونه ولا يسهون عما علموه، وقد شهد بذلك كله الأثر الصحيح والشواهد القطعية، ولذلك اختص بهم حملة العلم والكثيرون من الرواة الذين تجاوز عددهم الآلاف، فرووا عنهم ما يشهد بأنهم حملة علم الرسول ﷺ، وأنهم أبواب علمه التي منها يؤتى إليه)[٣].

وقد استدلت الشيعة الإمامية على استحقاق إمامة الأئمة الاثني عشر، وعلى عصمتهم بدلائل من الكتاب والسنة.

من هذه الأدلة استدلالهم بقوله تعالى في سورة الأحزاب: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ [الأحزاب: ٣٣]، فحصَروا (أهل البيت) بالأئمة الاثني عشر، مُدَّعين عدم دخول أزواج النبي ﷺ وباقي آل البيت في هذه الآية، واستدلوا بما رواه مسلم وغيره عن عائشة وغيرها من الصحابة ﵃، وهذا لفظها: أن النبي ﷺ خرج غداة وعليه مِرط

(١) بحار الأنوار (٢١١/٢٥).
(٢) بحار الأنوار (٣٥٠/٢٥-٣٥١).
(٣) عقيدة الشيعة في الإمام الصادق (١٢-١٣).

مُرحل(١) من شعر أسود، فجاء الحسن بن علي فأدخله، ثم جاء الحسين فدخل معه، ثم جاءت فاطمة فأدخلها، ثم جاء عليٌّ فأدخله، ثم قال: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ [الأحزاب: ٣٣](٢).

ومما لا شك فيه عند علماء المسلمين أن نساء النبي ﷺ داخلاتٌ في الآية، فهُنَّ سبب نزولها. ثم إن قرينة السياق صريحةٌ في دخولهن، لأن الله تعالى قال: ﴿قُل لِّأَزْوَٰجِكَ إِن كُنتُنَّ تُرِدْنَ﴾ [الأحزاب: ٢٨]، ثم قال في نفس خطابه لهن: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ﴾ [الأحزاب: ٣٣]، ثم قال سبحانه بعده: ﴿وَٱذْكُرْنَ مَا يُتْلَىٰ فِى بُيُوتِكُنَّ﴾ [الأحزاب: ٣٤].

ونظير ذلك من دخول الزوجات في اسم أهل البيت، قوله تعالى في زوجة إبراهيم:

﴿قَالُوٓاْ أَتَعْجَبِينَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ ۖ رَحْمَتُ ٱللَّهِ وَبَرَكَٰتُهُۥ عَلَيْكُمْ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ ۚ﴾ [هُود: ٧٣].

وأما ما ثبت عند مسلم أن زيد بن أرقم رضي الله عنه، سئل هل نساء النبي ﷺ من أهل بيته؟ فأقر أنهن رضي الله عنهن من أهل بيته. وفي رواية أخرى قال: لا(٣). فكلا الروايتين صحيحتين، إلا أن الأُولى أولى، والأخذ بها أحرى، كما قال ابن كثير رحمه الله.

ثم قال: (وهذه الثانية تحتمل أنه أراد [يعني زيد بن أرقم] تفسير الأهل المذكورين في الحديث الذي رواه مسلم، إنما المراد بهم آله الذين حرموا الصدقة أو أنه ليس المراد بالأهل:

الأزواج فقط، بل هم مع آله، وهذا الاحتمال أرجح جمعا بينها وبين الرواية التي قبلها)(٤).

---

(١) المرط، بكسر الميم وسكون الراء: كساء من صوف يُؤتزر به وتتلفع المرأة به والجمع مروط. والمرحل: الذي عليه تصاوير. ينظر: النهاية في غريب الحديث. مادة (مرط) (ص٨٦٦)، والمصباح المنير. مادة: (مرط) (ص٢٩٣).

(٢) مسلم (كتاب فضائل الصحابة/باب فضائل أهل بيت النبي ﷺ) (رقم: ٢٤٢٤).

(٣) مسلم (كتاب فضائل الصحابة/باب من فضائل علي بن أبي طالب) (رقم: ٢٤٠٨).

(٤) تفسير ابن كثير (٣/٥٣٣).

وأما دعوته ﷺ لابنته وابن عمه وسبطيه رضي الله عنهم بقوله: «**اللهم هؤلاء أهل بيتي اللهم أذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا**»(١) فهي دعوة منه ﷺ لهم بعد نزول الآية، أحبَّ أن يُدخلهم في الآية التي خوطب بها الأزواج(٢).

ثم إن الآية كما يقول ابن تيمية رحمه الله: (ليس فيها إخبارٌ بطهارة أهل البيت وذهاب الرجس عنهم، وإنما فيها الأمر لهم بما يوجب طهارتهم وذهاب الرجس عنهم، فإن قوله: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ﴾ [الأحزاب: ٣٣]، كقوله تعالى: ﴿مَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُم مِّنْ حَرَجٍ وَلَٰكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ﴾ [المائدة: ٦]، وقوله: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴿٢٦﴾ وَٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَيُرِيدُ ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلشَّهَوَٰتِ أَن تَمِيلُوا۟ مَيْلًا عَظِيمًا ﴿٢٧﴾ يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا ﴿٢٨﴾﴾ [النساء: ٢٦ ـ ٢٨].

فالإرادة هنا متضمنة للأمر والمحبة والرضا، وليست هي المشيئة المستلزمة لوقوع المراد، فإنه لو كان كذلك لكان قد طهَّر كل من أراد الله طهارته)(٣).

ومن أدلتهم كذلك من القرآن الكريم قوله ﷻ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ وَأُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴿٥٩﴾﴾ [النِّساء: ٥٩].

فقد زعمت الإمامية أن المراد بأولي الأمر في هذه لآية الكريمة عليٌّ والأئمة المعصومون، ولكن هذا التفسير لم يقل به أحد من الأولين والآخرين غيرهم، فإن المعروف المشهور عند أهل القبلة أجمعهم أن معنى أولي الأمر هم الولاة والعلماء.

---

(١) سنن الترمذي (كتاب المناقب/باب مناقب أهل بيت النبي ﷺ) رقم: (٣٧٨٨)، مسند أحمد (٣٠٤/٦) من حديث أم سلمة رضي الله عنها، وإسناده صحيح.

(٢) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (١٤٨/١٤)، تفسير ابن كثير (٥٢٩/٣)، أضواء البيان لمحمد الأمين الشنقيطي (٢٣٦/٦).

(٣) منهاج السنة النبوية (٢١/٤).

فلو كان المعنى من ذلك ما ادَّعته الإمامية لما كان لقوله تعالى: ﴿فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾ [النِّساء: ٥٩] معنى، بل كان يقول: فردُّوه إلى الإمام وإلى أولي الأمر. فإن قوله عند هؤلاء هو المحكم على الكتاب والسنة وهذا قولٌ مهجورٌ مخالفٌ لما عليه الجمهور[(١)].

قال الفخر الرازي (٦٠٦هـ) ﷺ: (وأما حمل الآية على الأئمة المعصومين على ما تقوله الروافض ففي غاية البعد لوجوه:

أحدها: ما ذكرناه أن طاعتهم مشروطة بمعرفتهم وقدرة الوصول إليهم. فلو أوجب علينا طاعتهم قبل معرفتهم كان هذا تكليف ما لا يُطاق، ولو أوجب علينا طاعتهم إذا صرنا عارفين بهم وبمذاهبهم صار هذا الإيجاب مشروطا، وظاهر قوله: ﴿أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمْۖ﴾ [النِّساء: ٥٩] يقتضي الإطلاق.

وأيضا ففي الآية ما يدفع هذا الاحتمال، وذلك لأنه تعالى أمر بطاعة الرسول وطاعة

أولي الأمر منكم في لفظة واحدة، وهو قوله: ﴿وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمْۖ﴾ [النِّساء: ٥٩]. واللفظة الواحدة لا يجوز أن تكون مطلقة ومشروطة معا. فلما كانت هذه اللفظة مطلقة في حق الرسول وجب أن تكون مطلقة في حق أولي الأمر.

الثاني: أنه تعالى أمر بطاعة أولي الأمر، وأولوا الأمر جمع، وعندهم لا يكون في الزمان إلا إمام واحد. وحمل الجمع على الفرد خلاف الظاهر.

وثالثهما: أنه قال: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾ [النِّساء: ٥٩]، ولو كان المراد بأولي الأمر الإمام المعصوم لوجب أن يقال: فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الإمام. فثبت أن الحق تفسير الآية بما ذكرناه)[(٢)].

(١) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٥/٢٢٨-٢٢٩).
(٢) التفسير الكبير (١٠/١٥٠).

وقال ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: (فأمر الله المؤمنين عند التنازع بالرد إلى الله والرسول، ولو كان للناس معصوم غير الرسول ﷺ لأمَرَهم بالرد إليه، فدل القرآن على أنه لا معصوم إلا الرسول ﷺ)[١].

وقال أيضاً: (فلم يأمرنا بالرد عند التنازع إلا إلى الله والرسول، فمن أثبت شخصاً معصوماً غير الرسول ﷺ، أوجب رد ما تنازعوا فيه إليه، لأنه لا يقول عنده إلا الحق كالرسول ﷺ. وهذا خلاف القرآن)[٢].

فالمعصوم عند أهل السنة هو رسول الله ﷺ دون غيره، فلا نعتقد عصمة الخلفاء الراشدين، وأهل البيت، ولا سائر الصحابة رضوان الله عليهم.

وأما قول هاشم معروف الحسني ـ وهو من الإمامية ـ: (لقد قال الشيعة بعصمة الأئمة الاثني عشر فأقاموا الدنيا وأقعدوها، وقالوا هم بعصمة الألوف من البشر من حيث لا يشعرون)[٣]، فهو قول عار عن الصحة ولا يُلتفت إليه.

ومما يستدلون به أيضا على عصمة الأئمة الاثني عشر وإمامتهم على المسلمين حديث الثقلين. وقد ورد في كتب السنة بألفاظ متقاربة، منها ما هو صحيح، ومنها ما هو دون ذلك، إلا أنها قابلة للاستشهاد بها.

من ذلك قوله ﷺ: «**ألا أيها الناس، فإنما أنا بشر يوشك أن يأتي رسول ربي فأجيب، وأنا تارك فيكم ثقلين**[٤] **أولُهُما كتاب الله، فيه الهدى والنور، فخذوا بكتاب الله واستمسكوا به**» ـ فحث على كتاب الله ورغب

---

(١) منهاج السنة (٣/٣٨١).

(٢) المرجع نفسه (٦/١٩٠).

(٣) دراسات في الحديث والمحدثين (ص١٠٥).

(٤) قال القاضي عياض: (قال ثعلب: سماهما ثقلين، لأن الأخذ بهما والعمل بهما ثقيل. والعرب تقول لكل شيء خطير ونفيس: ثقيل. فجعلهما ثقلين إعظاما لقدرهما وتفخيما لشأنهما) ا.هـ من (إكمال المعلم) (٧/٤١٩). ويُنظر كذلك: مشارق الأنوار (١/٣٦٤)، والنهاية (مادة: ثقل) لابن الأثير.

فيه ـ ثم قال: «**وأهل بيتي، أذكِّركُم الله في أهل بيتي، أذكركُم الله في أهل بيتي، أذكركُم الله في أهل بيتي**»(١).

ومن ذلك كذلك قوله ﷺ: «**يا أيها الناس، إني تركت فيكم ما إن أخذتم به لن تضلوا، كتاب الله وعترتي أهل بيتي**»(٢).

قال جعفر السبحاني، وهو أحد علمائهم القمّيّين المعاصرين: (إن العترة الطاهرة ـ بتنصيص النبي ﷺ ـ قرناء الكتاب وأعداله... فعلى ذلك، قولهم حجة قاطعة مصون من الخطأ كالكتاب العزيز بحكم أنها عدلان وصنوان.

والحديث يركز على أن المرجع العلمي بعد رحيل النبي ﷺ هو الكتاب والعترة، وأن قول العترة قول الرسول وكلامه، وبقولهم تحفظ السنة عبر القرون...)(٣).

أقول: ليس للشيعة الإمامية مُتَمسَّكٌ في هذا الحديث لإثبات عصمة الأئمة، غاية ما فيه التمسك بمحبتهم واحترامهم، والعمل برواياتهم، والاعتماد على مقالتهم الموافقة للكتاب والسنة، فهو ﷺ يوصي أمته بحسن المخالقة معهم، وإيثار حقهم على أنفسهم كما يوصي الأب الناس في حق أولاده، ويعضده ما في حديث زيد بن أرقم السابق: "أذكركم الله في أهل بيتي" كما يقول الأب المشفق: اللهَ اللهَ في حق أولادي(٤).

---

(١) رواه مسلم (كتاب فضائل الصحابة/باب من فضائل علي بن أبي طالب) رقم: (٢٤٠٨).

(٢) أخرجه الترمذي (كتاب المناقب/باب مناقب أهل بيت النبي ﷺ) رقم: (٣٧٨٨) من طريق زيد بن الحسن الأنماطي عن جعفر بن محمد الصادق عن أبيه الباقر عن جابر بن عبدالله رضي الله عنهما. وإسناد الحديث فيه علة لضعف زيد بن الحسن كما قال الحافظ، وانفرد الترمذي بالإخراج عنه دون الستة إلا أن الحديث يُقوَّى بالحديث المتقدم، وأصل الحديث في صحيح مسلم. ينظر تفصيل الروايات وبيان مُخرجيها في (السلسلة الصحيحة) (٣٥٥/٤) رقم: (١٧٦١).

(٣) رسائل ومقالات (٥٠٠/٣).

(٤) تحفة الأحوذي للمباركفوري (٢٨٨/١٠-٢٩٠).

والمقصود من "أهل البيت" إنَّما هم العلماء الصالحون منهم، والمتمسكون بالكتاب والسنة.

ويشهد لهذا ما جاء في إحدى روايات الحديث التي لا ترتضيها الشيعة: "كتاب الله وسنة نبيه"[(١)]، (وهذا أيضا محفوظ معروف مشهور عن النبي ﷺ عند أهل العلم شهرة يكاد يستغني بها عن الإسناد)[(٢)].

قال الحافظ أبو عمر ابن عبدالبر (٤٦٣هـ) رحمه الله عقب هذا الحديث: (الهدي كلُّ الهدي في اتباع كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ، فهي المبيِّنة لمراد كتاب الله، إذا أشكل ظاهره أبانت السنة عن باطنه، وعن مراد الله منه)[(٣)].

فلا شك أن لأهل بيت النبي ﷺ منزلة رفيعة ودرجة عالية من الاحترام والتقدير عند أهل السنة والجماعة، حيث يرعون حقوق آل البيت التي شرعها الله لهم، فيحبونهم ويتولونهم ويحفظون فيهم وصية رسول الله ﷺ. فهم أسعد الناس بالأخذ بهذه الوصية وتطبيقها.

فيتبرؤون من طريقة الروافض الذين غَلَوْا في بعض أهل البيت غلوا مفرطا، وطريقة النواصب الذين يؤذونهم ويبغضونهم.

فأهل السنة متفقون على وجوب محبة أهل البيت وتحريم إيذائهم أو الإساءة إليهم بقول أو فعل، وكتب أهل السنة ـ ولله الحمد والمنة ـ مليئة وزاخرة بذكر مناقب أهل البيت وبيان عقيدتهم الحَقّة نحوهم، والتي مبناها على الكتاب والسنة، لا غلو ولا إجحاف، طاعة لله ولرسوله ﷺ[(٤)].

فأهل السنة في الحقيقة هم شيعة أهل البيت النبوي، فهم الذين يعرفون حقهم عليهم ويتقربون إلى الله جل وعلا بحبهم. وكما يبغضون كل

---

(١) هذا الحديث من بلاغات الإمام مالك في الموطأ (٢/٤٨٠) رقم: (٢٦١٨).
(٢) قاله ابن عبدالبر رحمه الله في التمهيد (٢١/٦٣١).
(٣) الاستذكار (٢٦/٩٩).
(٤) العقيدة في أهل البيت بين الإفراط والتفريط لسليمان السحيمي (ص٤٩).

من يسبهم وينتقصهم، فإنهم يرفضون كل من يغالي فيهم ويجعلهم معصومين، ويصفهم بصفات الألوهية وصفات النبوة[١].

رَجْعٌ بنا إلى أدلة الإمامية في إثبات عصمة الأئمة الاثني عشر وتثبيت وجوب إمامتهم. فمن أدلتهم من السنة النبوية حديث: «الأئمة من قريش»[٢] وهذا الحديث عندهم لا يلتئم إلا مع مبنى الإمامية في عدد الأئمة وبقائهم، وكونهم من المنصوص عليهم من قبله ﷺ[٣].

يقول آل كاشف الغطاء (١٣٧٣هـ): (إن الإمامية تعتقد أن الله سبحانه لا يخلي الأرض من حجة على العباد، من نبي أو وصي، ظاهر مشهور، أو غائب مستور. وقد نص النبي ﷺ وأوصى إلى علي، وأوصى علي ولده الحسن، وأوصى الحسن أخاه الحسين، وهكذا إلى الإمام الثاني عشر المهدي المنتظر، وهذه سنة الله سبحانه في جميع الأنبياء من آدمهم إلى خاتمهم)[٤].

ولهذا جعلت الشيعة مسألة الإمامة أحد أركان الإسلام الخمسة ومدار قبول الأعمال من العباد، وينسبون إلى أبي جعفر الباقر قوله: "بُني الإسلام على خمس: على الصلاة، والزكاة، والصوم، والحج، والولاية. ولم يُنادى بشيء كما نودي بالولاية، فأخذ الناس بأربع وتركوا هذه ـ يعني لولاية ـ"[٥].

وزاد في رواية: قال الراوي: وأي شيء من ذلك أعظم؟ فقال ـ أي الباقر ـ: "الولاية أفضل لأنهن مفتاحهن"[٦].

---

(١) منهاج السنة (٢/٧١).

(٢) أخرجه احمد في (المسند) (رقم: ١٢٩٢٣)، وأبو داود الطيالسي في مسنده (٣/٥٩٥) (رقم: ٢٢٤٧) عن أنس رضي الله عنه وهو حديث صحيح.

(٣) السنة والشريعة الإسلامية (ص٦٥).

(٤) أصل الشيعة وأصولها (ص٢٢١).

(٥) أصول الكافي (٢/١٨).

(٦) بحار الأنوار (٦٨/٣٣٢)، (٨٢/٢٣٤).

وعن الصادق قال: "عرج بالنبي إلى السماء مائة وعشرين مرة، ما من مرة إلا وقد أوصى الله فيها النبي بالولاية لعلي والأئمة أكثر مما أوصاه بالفرائض"(١).

أما حديث «الأئمة من قريش» فلا متمسك فيه للإمامية على أسماء الأئمة عندهم، ولا عن عددهم، إذ أن هذا الحديث ينطبق بالدرجة الأولى على الخلفاء الراشدين ﭫ باعتبارهم قرشيين، ثم إن عليا ﭬ لم يستدل بهذا الحديث ـ وهو أحد رواته عن النبي ﷺ ـ على أحقيته بالإمامة دون أبي بكر وعمر، بعد وفاة النبي ﷺ، ولا في خلافته ﭬ، فبطل ما تزعمه الإمامية في استدلالها بهذا الحديث.

ثم إن الشيعة أنفسهم اختلفوا في تعيين أولئك الأئمة اختلافا متباينا، وكل فرقة من فرقهم تدعي أنها هي التي على الحق بدون حجة أو برهان(٢).

يقول ابن تيمية ﭭ: (وقد تقدم بعض اختلافهم في النص وفي المنتظر، فهم في الباقي المنتظر على أقوال: منهم من يقول ببقاء جعفر بن محمد، ومنهم من يقول ببقاء ابنه موسى بن جعفر، ومنهم من يقول ببقاء عبدالله بن معاوية، ومنهم من يقول ببقاء محمد بن عبدالله بن حسن، ومنهم من يقول ببقاء محمد ابن الحنفية، وهؤلاء يقولون: نص عليٌّ على الحسن والحسين، وهؤلاء يقولون على محمد ابن الحنفية، وهؤلاء يقولون: أوصى علي بن الحسين إلى ابنه أبي جعفر، وهؤلاء يقولون: إلى ابنه عبدالله، وهؤلاء يقولون: أوصى إلى محمد بن عبدالله بن الحسن بن الحسين، وهؤلاء يقولون: إن جعفر أوصى إلى ابنه إسماعيل، وهؤلاء يقولون: إلى ابنه محمد بن إسماعيل، وهؤلاء يقولون: إلى ابنه محمد، وهؤلاء يقولون: إلى ابنه عبدالله، وهؤلاء يقولون: إلى ابنه موسى، وهؤلاء يسوقون النص إلى محمد ابن الحسن، وهؤلاء يسوقون النص إلى بني

(١) علل الشرائع لابن بابويه (ص١٤٩)، بحار الأنوار (٣٨٧/١٨).
(٢) منهاج السنة (٣٦٩/٣-٤٨٤)، (١٧/٤-١٨)، فتح الباري لابن حجر (١١٨/١٣).

عبيدالله بن ميمون القداح الحاكم وشيعته، وهؤلاء يسوقون النص من بني هاشم إلى بني العباس.

ويمتنع أن تكون هذه الأقوال المتناقضة مأخوذة عن معصوم، فبطل قولهم: إن أقوالهم مأخوذة عن معصوم) ا.هـ[١]

فهذا الاضطراب عند الشيعة في تعيين الأئمة، إنما يدل على عدم وجود نص صحيح صريح فيهم وفي عددهم، وإمامتهم على الناس، فضلا عن عصمتهم.

فإن ادعت الشيعة الإمامية حصرَ الإمامة في الاثني عشر إماما، حَاجَجَتْهُم الفرق الأخرى، من الشيعة وغير الشيعة، في هذه الدعوى المجردة من الدليل.

والدعاوي ما لم تقيموا عليها بينـاتٍ أبنـاؤها أدْعِـيَـاءُ[٢]

ولهذا لا نستغرب إن كانت معتقداتهم مبنية على مجهول ومعدوم[٣].

وإن زعموا أن الواحد من هؤلاء الأئمة الاثني عشر يجب أن يُولى الإمامة دون سائر قريش، فهذا ممنوع مردود.

وإن أرادوا أن الواحد منهم من جملة من يصلح للخلافة، فذلك قدر مشترك بينهم وبين خلق كثير من قريش.

والمتأمل في تاريخ الشيعة، وخصوصا فيما يتعلق بالإمامة يجد أنها لم تُحدَّد في اثني عشر إماماً في أول الأمر، وإنما تَمَّ ذلك بعد وفاة الحسن العسكري سنة (٢٦٠هـ)[٤]، إذ جاءت روايات تشير إلى أن عليا يسر بهذا الأمر إلى من يشاء[٥].

---

(١) منهاج السنة (٤/١٧-١٨).

(٢) الهمزية في مدح خير البرية للبوصيري (ص١٨).

(٣) ينظر: منهاج السنة (١/٨٩-٩٠)، (٦/٤٤٢).

(٤) ينظر: منهاج السنة (٢/١١١)، والشيعة والتشيع لإحسان إلهي ظهير(ص٢١٧-٢٢١).

(٥) أصول الكافي (٢/٢٢٢)، أصول مذهب الشيعة الإمامية الاثني عشرية لناصر القفاري (ص٦٥٨-٦٦٧).

وجاءت روايات تقول بأن القائم هو سابع سبعة[١]، وهذا هو الأمر المستقر عند الإسماعيلية[٢]، ولكن الموسوية أو القطعية[٣] زادتهم إلى اثني عشر إماما، فسُميت بالاثني عشرية[٤].

ولم يقف الأمر عند ذلك، فقد جاء في كتاب سُليم بن قيس الهلالي (ت٩٦هـ) أنه ذكر أن الأئمة ثلاثة عشر، مما جعل بعض مشايخ الشيعة قديما وحديثا يطعن في هذا الكتاب[٥].

وترتب عن هذا الزعم في إثبات إمامة الاثني عشر نفسا، إجماع الإمامية أن من أنكر إمامة أحد من هؤلاء الأئمة وجحد ما أوجبه الله تعالى له من فرض الطاعة فهو كافر ضال مستحق للخلود في النار[٦].

ولم يقف الشيعة الإمامية عن وصف أئمتهم بالعصمة فحسب، بل جعلوهم أفضل

من الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم، ووصفوهم بأوصاف الربوبية والألوهية.

وفي ذلك يقول نعمة الله الجزائري[٧]، وهو من أعيان الشيعة

---

(١) الملل والنحل للشهرستاني (١٦٨/١)، حيث قال الصادق: سابعكم قائمكم.

(٢) الإسماعيلية هم القائلون بإمامة إسماعيل بن جعفر دون أولاده، وهو ابنه الأكبر المنصوص عليه في بدء الأمر. انظر (الملل والنحل) (١٩١/١).

(٣) الموسوية: فرقة من الشيعة الإمامية قالت بإمامة موسى بن جعفر نصا عليه بالاسم. وسُمُوا بالقطعية لأنهم قطعوا بموت موسى الكاظم، وساقوا الإمامة بعده في أولاده. (الملل والنحل) (١٦٨/١-١٦٩).

(٤) قال الألوسي في (مختصر التحفة) (ص١٩٣): (اعلم أن الإمامية قائلون بانحصار الأئمة، ولكنهم مختلفون في مقدارهم. فقال بعضهم: خمسة، وبعضهم: سبعة، وبعضهم: اثنا عشر، وبعضهم: ثلاثة عشر).

(٥) يُنظر تفصيل ذلك في: أصول مذهب الشيعة الإمامية (ص٢٢١-٢٢٥).

(٦) حكى هذا الإجماع شيخهم وعمدتهم الملقب بالمفيد. ينظر: بحار الأنوار (٣٦٦/٨)، (٣٩٠/٢٣).

(٧) هو نعمة الله بن عبدالله الحسني الموسوي الجزائري. والجزائر من أعمال البصرة. =

ومشايخهم الثقات: (اعلم أنه لا خلاف بين أصحابنا رضوان الله عليهم في أشرفية نبينا ﷺ على سائر الأنبياء عليهم السلام للأخبار المتواترة، إنما الخلاف بينهم في أفضلية أمير المؤمنين والأئمة الطاهرين عليهم السلام على الأنبياء ما عدا جدهم ﷺ، فذهب جماعة إلى أنهم أفضل من باقي الأنبياء ما خلا أولى العزم فإنهم أفضل من الأئمة، وبعضهم إلى المساواة، **وأكثر المتأخرين إلى أفضلية الأئمة عليهم السلام على أولي العزم وغيرهم، وهو الصواب)**[(١)].

وقد عقد المجلسي في بحاره بابا بعنوان: (تفضيلهم عليهم السلام على الأنبياء وعلى جميع الخلق...)، ثم ذكر تحته ثمان وثمانين (٨٨) رواية تقرر لهذا الطرح وتؤكد زعمهم في تفضيل الأئمة على الأنبياء عليهم الصلاة والسلام)[(٢)].

وهذا مذهبهم السائر إلى هذا العصر، حيث يقول الخميني: (وإن من ضروريات مذهبنا أن لأئمتنا مقاما لا يبلغه ملك مقرب ولا نبي مرسل)[(٣)].

وأما وصف أئمتهم بصفات الربوبية والألوهية فهذا كثير عنهم، وهذه كتبهم المعتمدة عندهم مليئة بهذا القول القبيح والرأي المستهجن الشنيع.

فقد روى ثقتهم الكليني (٣٢٨) في صحيحه (الكافي) عن جعفر الصادق أنه قال: "إن الإمام إذا شاء أن يعلم علم"[(٤)].

وروى أيضا عنه أنه قال: "أي إمام لا يعلم ما يغيبه وإلى ما يصير فليس ذلك بحجة الله على خلقه"[(٥)].

= من كتبه: الأنوار النعمانية في معرفة النشأة الإنسانية، وهدية المؤمنين في الفقه، وغرائب الأخبار في نوادر الآثار. توفي سنة (١١١٢هـ). ترجمته في: رياض العلماء وحياض الفضلاء لعبدالله الأصبهاني (٥/٢٥٣)، وأعيان الشيعة (١٥/١٣٣).

(١) الأنوار النعمانية (١/٢٠-٢١) بواسطة: العقيدة في أهل البيت بين الإفراط والتفريط لسليمان السحيمي (ص٣٠٠).

(٢) بحار الأنوار (٢٥/٢٦٧-٣١٩).

(٣) الحكومة الإسلامية (ص٥١).

(٤) أصول الكافي (كتاب الحجة/باب أن الأئمة إذا شاؤوا أن يعلموا علموا) (١/٢٥٨).

(٥) المصدر السابق (كتاب الحجة/باب أن الأئمة يعلمون متى يموتون وأنهم لا يموتون إلا باختيار منهم) (١/٢٨٥).

وعنه أيضا قال: "إني لأعلم ما في السماوات وما في الأرض، وأعلم ما في الجنة والنار، وأعلم ما كان وما يكون"[١].

ونسبوا إلى علي رضي الله عنه، كذبا وزورا، قوله: " إن الله عرّف الخلق اقتدار الأئمة على علم الغيب من خلق ورزق وأجل وعمر وحياة وموت وعلم غيب السماوات والأرض"[٢].

ويروون عن الصادق أنه قال: " والله لقد أُعطينا علم الأولين والآخرين. فقال له رجل من أصحابه: جُعلت فِداك أعندكم علم الغيب؟ فقال له: ويحك إني لأعلم ما في أصلاب الرجال وأرحام النساء. ويْحكُم وسعوا صدوركم، ولْتُبصر أعينكم، ولْتع قلوبكم، فنحن حجة الله تعالى في خلقه، ولن يسع ذلك إلا صدر كل مؤمن قوي قوته كقوة جبال تهامة إلا بإذن الله، والله لو أردت أن أحصي لكم كل حصاة عليها لأخبرتكم، وما من يوم وليلة إلا والحصى تلد إيلادا كما يلد هذا الخلق، والله لتباغضون بعدي حتى يأكل بعضكم بعضا"[٣].

فهذا غيض من فيض أقاويلهم، وبحر من بحار أكاذيبهم على هؤلاء الأئمة. والأخبار عنهم في هذا الشأن كثيرة، فلا حرج على المرء أن يصف هؤلاء القوم بأجهل الخلق وأكذبهم.

المسألة الثانية: الأخذ بروايات أهل البيت دون غيرها.

ومن آفات الغلو في الأئمة وادِّعاء عصمتهم اعتبارهم هم الطريق إلى فهم الكتاب والسنة، والأخذ بروايات أهل البيت دون غيرها. وهذه هي المسألة الثانية التي انحرفوا فيها عن الأمة الإسلامية.

"فإن لدى الشيعة أحاديث أخرجوها من طرقهم المعتبرة عندهم،

---

(١) أصول الكافي (باب أن الأئمة يعلمون علم ما كان وما يكون وأنه لا يخفى عليهم شيء) (١/٢٦١)، بحار الأنوار (٢٦/٢٨).
(٢) الاحتجاج على أهل اللجاج لأبي منصور الطبرسي (١/٣٥٦).
(٣) بحار الأنوار (٢٦/٢٨).

ودونوها في كتب لهم مخصوصة، وهي كافية وافية لفروع لدين وأصوله، عليها مدار علمهم وعملهم وهي لا سواها الحجة عندهم"[١].

فالشيعة الإمامية يزعمون أن الأئمة هم خزنة علم الله ووحيه، وأنهم ورثوا علم النبي ﷺ وجميع الأنبياء والأوصياء الذين من قبلهم، وأنهم يعلمون جميع العلوم التي خرجت إلى الملائكة والأنبياء والرسل عليهم السلام[٢].

فمن ذلك ما ينسبونه إلى علي رضي الله عنه أنه نادى في الناس فقال: "يا أيها الناس إن رسول الله ﷺ أسَرَّ إليَّ ألف حديث، في كل حديث ألف باب، لكل باب ألف مفتاح"[٣].

وعن الصادق رحمه الله: "إن الله علم رسوله الحلال والحرام والتأويل، وعلم رسول الله ﷺ عِلمه كله عليا"[٤].

فيزعمون أن النبي ﷺ علم عليا رضي الله عنه القرآن الكريم وتفسيره وتأويله، ومحكمه ومتشابهه، وعلومه كله.

فعن علي رضي الله عنه أنه قال: "كنت إذا سألت رسول الله ﷺ أجابني، وإنْ فَنيت مسائلي ابتدأني، فما نزلت عليه آية في ليل ولا نهار، ولا سماء ولا أرض، ولا دنيا ولا آخرة، ولا جنة ولا نار، ولا سهل ولا جبل، ولا ضياء ولا ظلمة، إلا أقرأنيها وأملاها عليَّ وكتبتها بيدي، وعلمني تأويلها وتفسيرها، ومُحْكمها ومتشابهها، وخاصِّها وعامِّها، وكيف نزلت،

---

(١) من كلام أحد الشيعة المعاصرين، نقلا من كتاب: مسألة التقريب بين أهل السنة والشيعة (٦٥/٢).

(٢) عقد صاحب الكافي أبوابا لهذه المعاني، منها: (باب أن الأئمة عليهم السلام ولاة أمر الله وخزنة علمه) (١٩٢/١-١٩٣)، وضمن هذا الباب ست روايات، و(باب أن الأئمة ورثوا علم النبي وجميع الأنبياء والأوصياء الذين من قبلهم) (٢٢٣/١-٢٢٦)، وفيه سبع روايات، و(باب أن الأئمة يعلمون جميع العلوم التي خرجت إلى الملائكة والأنبياء والرسل عليهم السلام) (٢٥٥/١-٢٥٦)، وفيه أربع روايات.

(٣) بحار الأنوار (١٢٧/٤٠).

(٤) بصائر الدرجات (ص٢٩٠)، مستدرك الوسائل (١٩٢/٣).

وأين نزلت، وفيمن أنزلت إلى يوم القيامة. دعا الله لي أن يعطيني فهْماً وحفظاً، فما نسيت آية من كتاب الله، ولا على من نزلت إلا أملاه عليَّ"(١).

بل ذهبت الشيعة الإمامية إلى أبْعَدَ من هذا، فادَّعَتْ أن الأئمة الاثنيْ عشر مُلهَمُون ومُسَدَّدُون بالوحي، وأن الملائكة تدخل بيوتهم، وتطأ فرُشهم، وأنهم يَرَوْنَهُم(٢).

فينسبون إلى جعفر ـ كذبا وزورا ـ أنه قال: "إنَّ مِنَّا لَمَنْ يُنكَّتُ في أذنه، وإنَّ مِنَّا لَمَنْ يُؤتى في منامه، وإن مِنا لمَنْ يسمع صوت السلسلة تقع على الطسْت، وإن مِنا لمَنْ يأتيه صورة أعظم من جبرائيل وميكائيل"(٣).

أفليست هذه هي النبوة؟! بلى وأكثر من النبوة، فكل هذه الصفات هي من خصائص النبي دون غيره من البشر، بل جعلت الإمامية منزلة الإمام أعظم من منزلة النبي، فادَّعوا ظلما وعدوانا أن الأئمة يتبين لهم من هو أعظم صورة من جبريل وميكائيل، ويسمون هذه الصورة ـ حسب رواياتهم ـ بالروح.

فقد روى ثقتهم الكليني في كتابه المعتبر عند الشيعة، تحت (باب الروح التي يسدد الله بها الأئمة) عن أبي بصير قال: سألت أبا عبدالله عن قول الله تبارك وتعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ رُوحٗا مِّنۡ أَمۡرِنَاۚ مَا كُنتَ تَدۡرِي مَا ٱلۡكِتَٰبُ وَلَا ٱلۡإِيمَٰنُ﴾ [الشّورى: ٥٢]، قال: "خلقٌ من خلق الله ﷻ، أعظم من جبرائيل وميكائيل، كان مع رسول الله ﷺ يخبره ويسدده، وهو مع الأئمة من بعده"(٤).

---

(١) بصائر الدرجات (ص ٢١٨).

(٢) عقد الكليني في كافيه بابا بعنوان: (باب أن الأئمة تدخل الملائكة بيوتهم وتطأ بسطهم، وتأتيهم بالأخبار ﷺ) (١/٣٩٣-٣٩٤)، وذكر تحته أربع روايات فيها إثبات رؤية الإمام للملك. أما المجلسي فقد روى في البحار ستا وعشرين رواية تحت: (باب أن الأئمة تأتيهم وتطأ فرشهم وأنهم يرونهم) (٢٦/٣٥٥).

(٣) بحار الأنوار (٢٦/٣٥٨).

(٤) أصول الكافي (١/٢٧٣).

وتَمَادَى بهم الكذب الصُّراح أنْ وَضَعُوا هم وثقاتهم روايات يُثبتون من خِلالِها تلقي علياً رضي الله عنه العلم مِنْ فِي رسولِ الله ﷺ وبعد موته.

فيزعمون أنه رضي الله عنه قال: "أوصاني النبي ﷺ فقال: إذا أنا متُّ فغسِّلني بسِتِّ قِرَبٍ من بئر غرس، فإذا فرغت من غسلي فأدْرِجْني في أكفاني، ثم ضَعْ فاكَ على فمِي. قال: ففعلت. وأنبأني بما هو كائن إلى يوم القيامة".

وفي رواية أخرى: "يا علي، إذا مت فاغسلني وكفِّنِّي، ثم أقعدني وسائلْني واكتب"[١].

فهل بعد هذه الخرافات والأراجيف، يُصدق المرء المنصف، والباحث عن الحقيقة ما يذكره هؤلاء القوم في مصنفاتهم ودواوينهم التي يُضْفُون عليها هيبة التقديس والتقدير، حتى يُلبِّسون على أتْباعِهِم الجهلة، ويُزَيِّنُون لهم الباطل بزيِّ الحق، وكل ذلك تحت راية الدفاع عن آل البيت ومحبتهم، واتباع الأئمة الاثني عشر.

إلا أن الواقع والتاريخ يكذبهم في دعواهم هذه، فهؤلاء "الأئمة الذين يُدَّعى فيهم العصمة قد ماتوا منذ سنين كثيرة، والمنتظر... هو معدوم لا يوجد، والذين يُطاعون شيوخ من شيوخ الرافضة، أو كتب صنفها بعض شيوخ الرافضة، وذكروا أن ما فيها منقول عن أولئك المعصومين"[٢].

ولإثبات تعيين الأئمة الاثني عشر، وأنهم المعصومون دون غيرهم من آل البيت، اختلقت الشيعة روايات تثبت فيها تداول هؤلاء الأئمة العلم فيما بينهم، وتوارثه من النبي ﷺ إلى علي رضي الله عنه، ثم سَيَرَانِه إلى من بعده من ذريته.

يقول حسين يوسف العاملي: (ونعتقد فيهم أنهم فوق أن يوصف

---

(١) بحار الأنوار (٤٠/٢١٣).

(٢) منهاج السنة (٣/٤٨٨-٤٨٩).

أحدهم بالمجتهد، فلقد أمدهم الله تعالى بفيض من القابلِيَّات والاستعدادات والكَمَالات النفسية التي أهلتهم لأن يكونوا خزنة علمه الذي أدلى به إلى نبيه ﷺ وعلمه إيَّاه، علموا جميع علوم القرآن والسنة الشريفة، يتلقى العلم كل واحد منهم عن الإمام السابق عليه إلى أن يصل علي باب مدينة علم الرسول ﷺ.

والنبي ﷺ علَّم عليا جميع علوم الشريعة وغيرها، وهو قد أودع هذا العلم في بنيه المعصومين يتوارثونه بالتعلم كما ذكرنا، كاملا غير ناقص.

علموا ذلك علما فعليا لا يتوقف على بذل جهد، و ترتيب مقدمات للاستنباط الذي يسلك طريقه الناس الذين لا يصلون إلى معرفة الأحكام الشرعية إلا بتفهيم وتعليم هو عرضة للخطأ والصواب)[١].

وهذه بعض الروايات التي تحتج بها الشيعة لإثبات تداول الأئمة العلم فيما بينهم.

فعن الصادق أنه قال: "إن الكتب كانت عند علي فلما سار إلى العراق استودع الكتب أم سلمة، فلما مضى علي كانت عند الحسن، فلما مضى الحسن كانت عند الحسين، فلما مضى الحسين كانت عند علي بن الحسين، ثم كانت عند أبي"[٢].

وعن الباقر أنه قال: "لما توجه الحسين إلى العراق، دفع إلى أم سلمة زوج النبي ﷺ الوصية والكتب وغير ذلك، وقال لها: إذا أتاك أكبر ولدي فادفعي إليه ما دفعت إليك، فلما قتل الحسين عليه السلام، أتى علي بن الحسين أم سلمة فدفعت إليه كل شيء أعطاها الحسين"[٣].

وعن جعفر الصادق قال: "لما حضر علي بن الحسين الموت قبل ذلك أخرج السفط أو الصندوق عنده فقال: يا محمد احمل هذا الصندوق. فقالوا:

(١) عقيدة الشيعة في الإمام الصادق وسائر الأئمة (ص١٢).
(٢) بصائر الدرجات (ص١٨٢).
(٣) مناقب ابن شهرآشوب (١٧٢/٤)، بحار الأنوار (١٨/٤٦).

اعطنا نصيبنا من الصندوق، فقال: والله ما لكم فيه شيء، ولو كان لكم فيه شيء ما دفعه إلي، وكان في الصندوق سلاح رسول الله ﷺ وكتبه"(١).

وعن عمر بن أبان قال: "سألت أبا عبدالله عما يتحدث الناس أنه دفع إلى أم سلمة صحيفة مختومة فقال: إن رسول الله ﷺ لما قُبض ورث علي علمه وسلاحه وما هناك، ثم صار إلى الحسن ثم صار إلى الحسين. قال: قلت: ثم صار إلى علي بن الحسين، ثم صار إلى ابنه، ثم انتهى إليك؟ فقال: نعم"(٢).

وعن حماد الصائغ قال: سمعت المفضل بن عمر يسأل أبا عبدالله الصادق... ثم طلع أبو الحسن موسى الإمام الكاظم فقال له أبو عبدالله عليه السلام: أيسُرُّك أن تنظر إلى صاحب كتاب عليّ فقال: المفضل: وأي شيء أعظم من ذلك؟ فقال: "هو صاحب كتاب علي..."(٣).

فهذه الروايات المدسوسة وغيرها كثير، إنما الغرض منها هو إظهار أن علم النبي ﷺ مخزون عند الأئمة الاثني عشر دون العالمين، ومفهوم هذا أن ما عند جمهور المسلمين فهو باطل، من عهد الصحابة إلى يومنا هذا، وأن الطريق الحق هو ما كان من معين الأئمة الاثني عشر، زاعمين في ذلك أن أقوالهم هي عين قول النبي ﷺ، بل هي ذاتها قول الله ﷻ عياذا بالله تعالى.

فقد روى ثقتهم الكليني بأسانيده المعروفة المجهولة عن الصادق قوله: "حديثي حديث أبي، وحديث أبي حديث جدي، وحديث جدي حديث الحسين، وحديث الحسين حديث الحسن، وحديث الحسن حديث أمير المؤمنين، وحديث أمير المؤمنين حديث رسول الله ﷺ، وحديث رسول الله قول الله ﷻ"(٤).

---

(١) أصول الكافي (٣٠٥/١)، إعلام الورى (ص ٢٦٠)، بحار الأنوار (٢٢٩/٤٦)، الوافي (٨٢/٢).

(٢) أصول الكافي (٢٣٦/١)، بصائر الدرجات (ص١٨٤)، الوافي (١٣٣/٢).

(٣) بحار الأنوار (٢٢/٤٨).

(٤) الكافي (كتاب فضل العلم/باب رواية الكتب والحديث) (٥٣/١).

فلينظر القارئ إلى هذا الغلو المشين وإلى هذا الكلام القبيح ممن يدَّعي حبَّ آل البيت، وإنما هو في الحقيقة يُسيء إليهم وإلى دين الإسلام.

ويقول ابن تيمية في رده على ابن المطهر الحلي[1] المتوفى سنة (٧٢٦هـ): (وأما قوله: "وأخذوا أحكامهم الفروعية عن الأئمة المعصومين الناقلين عن جدهم رسول الله ﷺ..."

فيقال، أولا: القوم المذكورون إنما كانوا يتعلمون حديث جدهم من العلماء به كما يتعلم سائر المسلمين، وهذا متواتر عنهم...

وأما ثانيا: فليس في هؤلاء من أدرك النبي ﷺ وهو مميز إلا علي رضي الله عنه...

وأما الحسن والحسين فمات النبي ﷺ وهما صغيران في سن التمييز، فروايتهما عن النبي ﷺ قليلة.

وأما سائر الاثني عشر فلم يدركوا النبي ﷺ، فقول القائل: إنهم نقلوا عن جدهم، إن أراد بذلك أنه أوحى إليهم ما قاله جدهم فهذه نبوة، كما كان يوحى إلى النبي ﷺ ما قاله غيره من الأنبياء.

وإن أراد أنهم سمعوا ذلك من غيرهم، فيمكن أن يُسمع من ذلك الغير الذي سمعوه منهم، سواء كان من بني هاشم أو غيرهم...

وليس هذا من خصائص هؤلاء، بل في غيرهم من هو أعلم بالسنة من أكثر بني هاشم...).

وذكر رحمه الله جماعة من علماء السلف من غير بني هاشم ثم قال:

---

(١) هو أبو منصور الحسن بن يوسف بن علي بن محمد بن المطهر الحلي، الملقب عند الإمامية بالعلامة. له كتاب المطلب في تحقيق المذهب، ومختلف الشيعة في أحكام الشريعة، وتلخيص المرام في معرفة الأحكام، وكتاب نهج الكرامة في الإمامة، وهذا الكتاب هو الذي نقضه ابن تيمية في منهاج السنة النبوية. مات سنة (٧٢٦هـ). ترجمته في: رياض العلماء(٣٥٨/١-٣٩٠).

(وهذا أمر تشهد به الآثار التي تعاين وتسمع، كما تشهد الآثار بأن عمر بن الخطاب ﷺ كان أعظم فتُوحاً وجهاداً بالمؤمنين، وأقْدَرُ على قمْعِ الكفار والمنافقين من غيره مثل عثمان وعلي ﷺ أجمعين.

ومما يُبيِّن ذلك أن القدر الذي نُقل عن هؤلاء من الأحكام المسندة إلى النبي ﷺ يُنقل عن أولئك ما هو أضعافه.

وأما دعوى المُدَّعِي أن كلَّ ما أفتى به الواحد من هؤلاء فهو منقول عنده عن النبي ﷺ، فهذا كذب على القوم ﷺ أجمعين، فإنهم كانوا يُمَيِّزون بين ما يَرْوُونه عن النبي ﷺ وبين ما يقولونه من غير ذلك، . . . ولهذا كانوا يتنازعون في المسائل كما يتنازع غيرهم، وينقل عنهم الأقوال المختلفة كما ينقل عن غيرهم، وكتب السنة والشيعة مملوءةٌ بالروايات المختلفة عنهم)[١].

فأهل السنة والجماعة يعتقدون بشرية هؤلاء الأئمة الأحد عشر[٢]، وأنهم يصيبون كما أنهم يخطئون، وهذا باعترافهم هم أنفسهم رحمهم الله أجمعين.

ثم إن هؤلاء الأئمة ليسوا كلهم على طبقة واحدة في العلم والفضل، فمن المعلوم ـ يقول ابن تيمية ـ أن عليَّ بن الحسين وأبا جعفر محمد بن علي وابنه جعفر بن محمد كانوا هم العلماء الفضلاء، وأن من بعدهم من الاثني عشر لم يعرف عنه من العلم ما عرف من هؤلاء، ومع هذا يتعلمون من علماء زمانهم ويرجعون إليهم[٣].

وقال أيضا ﷺ: (وأما من بعد الثلاثة كالعَسْكريَيْن، فهؤلاء لم يظهر عليهم علم تستفيده الأمة، و كان لهم يد تستعين بها الأمة، بل كانوا

(١) منهاج السنة (٢/٤٥٤) بتصرف.

(٢) خصصت العدد بأحد عشر إماما لأن الثاني عشر، وهو محمد بن الحسن العسكري، إنما هو من نسج خيال الشيعة وغرائبهم، حيث لم يُر له عينٌ ولا أثر، ولا سُمِع له حس ولا خبر.

(٣) منهاج السنة (٢/٤٧٣).

كأمثالهم من الهاشميين، لهم حرمة ومكانة، وفيهم من معرفة ما يحتاجون إليه في الإسلام والدين ما في أمثالهم، وهو ما يعرفه كثير من عوام المسلمين.

وأما ما يختص به أهل العلم، فهذا لم يُعرف عنهم، ولهذا لم يأخذ عنهم أهل العلم كما أخذوا عن أولئك الثلاثة، ولو وجدوا ما يُستفاد لأخذوا) ا.هـ[١]

إذن، هذا هو موقف أهل السنة تجاه هؤلاء الأئمة دون إفراط ولا تفريط. أما الشيعة الإمامية فإنهم اختلقوا، ويختلقون روايات على هؤلاء الأئمة لتمرير مخططهم الإمامي، وخدع أتباعهم الجهلة، ولكي لا ينسحب بساط الكذب من أقدامهم، بعد انكشاف أكاذيبهم، ربطوا أتباعهم بشيوخ وصناديد يزعمون النيابة عن إمام معصوم، وقابعٍ في سرداب بسامراء، وهو في الحقيقة إمام معدوم لا وجود له.

والناظر في دواوينهم وأصولهم الحديثية يرى الكم الهائل من الروايات المنسوبة للأئمة، كذبا وزورا عليهم، منها ما هو متناقض، ومنها ما هو مسيء مُشين للإسلام والمسلمين مما يكون مادة جاهزة لأعداء الدين لضربه.

ولهذا لا نستغرب أن يكون عدد أحاديث الكافي وحده[٢]، فضلا عن غيره، يوازي أحاديث الكتب الستة عند أهل السنة.

ولتمرير هذه التهمة وغيرها، تثير الشيعة مسألة تدوين الحديث وكتابته، ومنعه من قِبل الخلفاء الراشدين، كما سيأتي تفصيل ذلك في المبحث اللاحق إن شاء الله تعالى.

---

(١) المرجع نفسه (٦/٣٨٧).

(٢) سيأتي الكلام على عدد أحاديث الكافي ومكانته عند الشيعة في المبحث الثالث إن شاء الله تعالى.

فهم يفتخرون بما عندهم من الكم الهائل من هذه الروايات، وفي هذا يقول أحد علمائهم المعاصرين: (والشيعة بفضله سبحانه أخذوا سنة الرسول ﷺ من زلال صاف وهو العترة الطاهرة أولا، وثقات المسلمين ثانيا، وبذلك وقفوا على أحاديث هائلة في سنته ﷺ)[(١)].

المسألة الثالثة: ردهم لمرويات الصحابة رضوان الله عليهم.

وسبب ردهم لمرويات هؤلاء النجباء الأخيار هو أنهم كانوا (في زعم الرافضة) منافقين على عهد رسول الله ﷺ، مرتدين كافرين بعد وفاته. وأخذت الشيعة تُنزِّل كلَّ آيةٍ وكل حديث فيهما ذكر للمنافقين والكافرين على صحابة رسول الله ﷺ وصفوته ﷺ، غير آبهين بما جاء عن الله ﷻ وعن رسوله ﷺ من الثناء العظيم عليهم، كيف لا وقد اختارهم الباري جل في علاه لصحبة صفوة خلقه ومجتباه ﷺ.

وللعلم، فقد ذكر النوبختي (٣١٠هـ)، وهو من الشيعة، أن عبدالله بن سبأ كان أول من أظهر الطعن في أبي بكر وعمر وعثمان والصحابة، وتبرأ منهم[(٢)]، فلا نستغرب إذن أن تجعل الشيعة سب الصحابة ﷺ وشتمهم، بل وتكفيرهم عقيدة متأصلة في الفكر الشيعي، ومستوحاة من الفكر اليهودي.

ولكن الشيعة الأولى الذين كانوا على عهد علي ﷺ كانوا يفضلون أبا بكر وعمر، ويترحمون على صحابة رسول الله ﷺ، وفي هذا المقام يقول شريك بن أبي نمر[(٣)]، لما قال له قائل: أيهما أفضل، أبو بكر أو علي؟ فقال له: أبو بكر. فقال له السائل: أتقول هذا وأنت من الشيعة؟ فقال: نعم، إنما الشيعي من يقول هذا. والله لقد رَقَى عليٌّ هذه الأعواد

(١) رسائل ومقالات لجعفر السبحاني (٥٤٣/١).

(٢) فرق الشيعة (ص٣٢).

(٣) هو شريك بن عبدالله بن أبي نمر، أبو عبدالله المدني، صدوق يخطئ. مات سنة ١٤٤هـ ترجمته في: تهذيب التهذيب (١٦٦/٢).

فقال: ألا إن خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر وعمر. أفكُنا نرد قوله؟ أفكنا نكذبه؟ والله ما كان كذابا[١].

والروايات الشيعية التي نسبوها للأئمة في سب الصحابة وتضليلهم كثيرة متوافرة، إلا أنها لا تقوم أمام النقد المنصف المعتدل، ولا أمام حقائق الواقع التاريخي، بل ولا أمام ذوي الفطر السليمة...

وعن سبب ردهم لمرويات الصحابة يقول مرتضى العسكري: (ولما كان في الصحابة منافقون لا يعلمهم إلا الله، وقد أخبر نبيه بأن عليا لا يحبه إلا مؤمن، ولا يبغضه إلا منافق... وكان ذلك شائعا ومشهورا في عصر رسول الله ﷺ...

فهم يحتاطون في أخذ معالم دينهم من صحابي عادى عليًّا ولم يُواله حذراً من أن يكون الصحابي من المنافقين الذين لا يعلمهم إلا الله)[٢].

وكان لنظرة الشيعة ورأيهم في الصحابة رضي الله عنهم الأثر الكبير في موقفهم من السنة النبوية، إذ أنكر الشيعة كل الأحاديث التي وردت من طريق هؤلاء الخيرة، بل إنهم شنوا هجوما عنيفا على رواة الحديث منهم، كأبي هريرة وسمرة بن جندب وعبدالله بن عمرو وأبيه والمغيرة بن شعبة وعائشة وغيرهم، واتهموهم بالوضع والتزوير والكذب.

ولم تقبل الشيعة من ثَمَّ إلا الأحاديث الواردة من طريق الأئمة من أهل البيت أو مِمَّن نسبوه إلى التشيع كسلمان الفارسي وعمار بن ياسر رضي الله عنهما. وفي ذلك يقول أحد الشيعة المعاصرين: (إن مَنْ قرأ كتب الشيعة الإمامية الاثني عشرية ومؤلفاتهم في مختلف العلوم الإسلامية كالحديث والفقه والتفسير، وجد نقولها تكاد تنحصر عن النبي ﷺ عن الإمام علي عليه السلام عن شيعة الإمام الأربعة: سلمان الفارسي، أبا ذر الغفاري، عمار بن ياسر، المقداد بن الأسود، وغيرهم من الصحابة الكرام أمثال جابر بن

(١) منهاج السنة (٨٦/٢).

(٢) مقدمة مرآة العقول (٩/١-١١).

عبدالله الأنصاري، وابن تيهان، وعبدالله بن مسعود، وحذيفة بن اليمان، وأبي رافع مولى النبي، وغيرهم، وعلى رأسهم حبر الأمة عبدالله بن عباس)[١].

ومما لا شكَّ فيه عند الطائفة الناجية، أهل السنة والجماعة، أن للصحابة رضوان الله عليهم مرتبة منيفة، ومنقبة شريفة، لا يبلغها بعدهم أحد من هذه الأمة المرحومة، " فهم خير القرون، وخير أمة أُخرجت للناس، ثبتت عدالة جميعهم بثناء الله ﷻ عليهم وثناء رسوله ﵇، ولا أعدل مِمَّن ارْتَضَاه الله لصحبة نبيه ونصرته، ولا تزكية أفضل من ذلك، ولا تعديل أكمل منه"[٢].

ومع ذلك فإن أهل السنة لا يعتقدون عصمتهم، بل هم بَشرٌ كسائر بني الإنسان، يُصِيبون ويخطئون، وخطؤُهم مغمور في بحار حسناتهم، فهم أكمل الأمة بعد نبيهم بدلالة الكتاب والسنة والإجماع والاعتبار.

فمَنْ أحبَّهم فبِحُبِّ نبيهم أحبهم، ومن أبْغَضَهُم فبِبُغْضِه ﷺ.

يقول الإمام سفيان الثوري (١٦١هـ) ﵀: (من زعم أن عليا ﵇ كان أحق بالولاية منهما فقد خطَّأ أبا بكر وعمر والمهاجرين والأنصار، وما أراه يرتفع له مع هذا عمل إلى السماء)[٣].

وقال الحافظ النَّاقد أبو زرعة الرَّازي (٢٦٤هـ): (إذا رأيْتَ الرجل ينتقص أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ فاعلم أنَّه زنديق؛ وذلك أن الرسول ﷺ عندنا حق، والقرآن حق، وإنما أدَّى إلينا هذا القرآن والسنن أصحاب رسول الله ﷺ. وإنما يريدون أنْ يُجَرِّحوا شهودنا ليُبْطِلوا الكتاب والسنة، والجرح بهم أولى وهم زنادقة)[٤].

---

(١) أضواء على خطوط محب الدين العريضة. لعبدالواحد الأنصاري (ص٦٤).
(٢) الاستيعاب لابن عبدالبر (١/١-٢).
(٣) رواه أبو داود في السنن (كتاب السنة/باب في التفضيل) رقم: (٤٦٣٠).
(٤) الكفاية في علم الرواية (ص٤٩) للخطيب البغدادي.

ويقول الحافظ أبو نعيم الأصبهاني (٤٣٠هـ) رَحِمَهُ اللهُ: (فمن سبهم وأبغضهم وحمل ما كان من تأويلهم وحروبهم على غير الجميل الحسن، فهو العادل عن أمر الله تعالى وتأديبه ووصيته فيهم. لا يبسط لسانه فيهم إلا من سوء طوِيَّتِه في النبي ﷺ وصحابته والإسلام والمسلمين)[1].

هذا باختصار ما يتعلق بمفهوم السنة عند الشيعة الإمامية، وأهم النقاط العريضة التي خالفت فيها الأمة الإسلامية، وانحرفوا فيها عن الجادَّة، مُعْلنين بذلك رفض ما جاء به النبي ﷺ من جَمْعِ الأمَّة، عربيِّها وعَجَمِيَّها، على كلمة واحدة مَبْنيةٍ على كتاب الله ﷻ وسنة نبيه المصطفى ﷺ بفهم صحابته رضوان الله عليهم. ﴿فَإِنْ ءَامَنُواْ بِمِثْلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ فَقَدِ ٱهْتَدَواْ﴾ [البَقَرَة: ١٣٧].

وفي ختام هذا المبحث أقول ما قاله الدكتور ناصر القفاري: "إن الدارس لنصوص الشيعة ورواياتها قد ينتهي إلى الحكم بأن الشيعة تقول بالسنة ظاهرا، وتُنْكرها باطنا، إذ أن معظم رواياتهم وأقوالهم تتجه اتجاها مُجَانِفاً للسنة التي يعرفها المسلمون في الفهم والتطبيق، وفي الأسانيد والمتون"[2].



(١) الإمامة والرد على الرافضة (ص٣٧٦).

(٢) أصول مذهب الشيعة الإمامية (ص ٣٠٧).

المبحث الثاني:

تدوين الحديث النبوي وكتابته وموقف الشيعة منه

لما كان من حكمة الله ﷻ حفظ كتابه العزيز من النقص والتحريف، يسَّر سبحانه لذلك أسباباً لحفظه والاعتناء به، حيث كان الصحابة من كُتَّاب الوحي ﷺ، يكتبونه حين نزوله على النبي ﷺ، فيخطونه في الرقاع والعُسُب واللِّخاف وغيرها مما هو متاح عندهم.

فكان القرآن محفوظاً جملة في صدورهم ومحفوظاً بالكتابة. فتكفل الله ﷻ بحفظه في صدور الصحابة، وفي تلك الصحف وقِطَع الأديم؛ فلم يتلف منها شيء، حتى جمعت في عهد أبي بكر ﷺ، ثم كتبت في المصاحف في عهد عثمان، وقد قال الله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ۝٩﴾ [الحجر: ٩].

فأما السنة فقد تكفل الله تعالى بحفظها كذلك، لأن تكفله بحفظ القرآن يستلزم تكفله بحفظ بيانه وهو السنة،﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤]، فحفظ الله سبحانه السنة في صدور الصحابة والتابعين حتى كُتبت ودُوِّنت.

فكان في عهد رسول الله ﷺ من الصحابة من يكتب الأحاديث التي سمعوها في صحف، منها ما وصل إلينا، ومنها ما هو مفقود، فكانت كتابة السنة في عهده ﷺ موازاة مع حفظها في الصدور(١).

(١) للاطلاع على كُتاب النبي ﷺ، والذين كانت لهم صحف حديثية مكتوبة في عهده، =

ومن أشهر هؤلاء الذين كانوا يكتبون أو كانت لهم صحف حديثية مكتوبة، عبدالله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما، فقد اشتهرت صحيفته التي كتبها عن النبي ﷺ، وكان يغتبطُ بها ويُسمِّيها "الصادقة"(١)، وقد بقيت صحيفته هذه عند أهل بيته، حتى صارت عند حفيده عمرو بن شعيب بن محمد بن عبدالله بن عمرو (ت١١٦)، فكان يُحدث الناس من هذه الصحيفة(٢).

وقد ذكر ابن الأثير في "أسد الغابة" أن هذه الصحيفة اشتملت على ألف حديث(٣).

وقال ابن تيمية: (وكان عند آل عبدالله بن عمرو بن العاص نسخة كتبها عن النبي ﷺ ... وإذا كانت نسخة مكتوبة من عهد النبي ﷺ كان هذا أوْكدَ لها، وأدلَّ على صحتها؛ ولهذا كان في نسخة عمرو بن شعيب من الأحاديث الفقهية التي فيها مقدرات ما احتاج إليه عامة علماء الإسلام)ا.هـ(٤)

ومن طالع كتب التراجم والكتب التي أُلِّفت في تاريخ السنة النبوية يرى بجَلاء مدى اهتمام كثيرٍ من الصحابة رضوان الله عليهم بكتابة الحديث

= يُراجع: تقييد العلم للخطيب البغدادي، وجامع بيان العلم لابن عبدالبر، والأنوار الكاشفة للمعلمي، والسنة قبل التدوين لعجاج الخطيب، ودراسات في الحديث النبوي لمصطفى الأعظمي، ومعرفة النسخ والصحف الحديثية لبكر بن عبدالله.

(١) كان رضي الله عنه شديد الحفاوة بها، فقال: "ما يُرَغِّبُني في الحياة إلا خصلتان: الصادقة والوَهْط، فأما الصادقة؛ فصحيفةٌ كتبتُها عن رسول الله ﷺ، وأما الوَهْط، فأرضٌ تصدَّق بها عمرو بن العاص كان يقوم عليها".
رواه الدارمي في سننه (١٠٥/١)، والرامهرمزي في المحدث الفاصل (ص٣٦٦).

(٢) قال ابن القيم في (الزاد) (٤٠٢/٣): "هي من أصح الأحاديث، وكان بعض أئمة أهل الحديث يجعلها في درجة أيوب عن نافع عن ابن عمر. والأئمة الأربعة وغيرهم احتجوا بها."
وقد جمع نصوصها بعض الطلبة من الكتب الستة والمسند والموطأ والدارمي لنيل شهادة الماجستير من الجامعة الأردنية.

(٣) أسد الغابة (٢٣٣/٣).

(٤) مجموع الفتاوى (٨/١٨-٩) بتصرّف.

النبوي وحفظه، مما يُؤكد للباحث أنه لم تكن هناك فجوة في تلقي الحديث وتبليغه، سواء بالكتابة أو السماع طوال قرن ونصف من الزمن.

إلا أن هذا الاهتمام من الصحابة لم يكن مُجمعاً عليه بينهم[١]، فقد كان "بين السلف اختلاف كبير في كتابة العلم من الصحابة والتابعين، فكرهه كثير، وأجازه الأكثر"[٢].

ومن الأدلة الصحيحة لمانعي الكتابة ما رواه مسلم وغيره عن أبي سعيد الخُدْري رضي الله عنه مرفوعا: «**لا تكتبوا عني شيئاً إلّا القرآن، ومن كتب عني شيئاً غير القرآن فليمحه**»[٣].

وقد أجاب العلماء عن حديث أبي سعيد بأجوبة[٤] أحسنها أن هذا النهي الوارد في هذا الحديث منسوخ بأحاديث أخرى صحيحة صريحة دلَّت على الإباحة[٥].

فقد روى البخاري أن أبا شاه اليمني التمس من رسول الله ﷺ أن يكتب له ما سمعه من خطبته، فقال عليه الصلاة والسلام: «**اكتبوا لأبي شاه**»[٦].

---

(١) يُنظر لأقوال الطرفين في: تقييد العلم (ص٣٧-٤٩)، وجامع بيان العلم (٧٦/١-٩٣).

(٢) إكمال المعلم للقاضي عياض (٥٥٣/٨).

(٣) أخرجه مسلم (كتاب الزهد/باب التثبت في الحديث، وحكم كتابة العلم) رقم: (٣٠٠٤).

(٤) لمعرفة هذه التعليلات الواردة في النهي عن الكتابة يُراجع على سبيل المثال: تقييد العلم(ص٥٧)، وجامع بيان العلم(٨٢/١)، وإكمال المعلم(٥٥٣/٨)، وفتح الباري لابن حجر (٢٠٨/١).

(٥) وهذا ما رجحه كثير من المحققين من أهل العلم كما في: تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة (ص٢٨٦)، ومعالم السنن للخطابي (١٨٤/٤)، وإخبار أهل الرسوخ لابن الجوزي (ص٧٩)، والناسخ والمنسوخ في الأحاديث لأبي حامد الرازي (ص٢٧)، والمُفهم للقرطبي (٥٦٣/٤-٥٦٤)، وفتاوى ابن تيمية(٣١٨/١٨)، وفتح الباري لابن حجر (٢٠٨/١).

(٦) البخاري(كتاب اللقطة/باب كيف تعرف لقطة أهل مكة) رقم: (٢٣٠٢) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

وثبت عن عبدالله بن عَمْرو رضي الله عنهما أنه قال: كنت أكتب كل شيء أسمعه من رسول الله ﷺ أريد حفظه، فنهتني قريش وقالوا: أتَكْتُب كلَّ شيءٍ تسمعُه من رسول الله ﷺ، ورسول الله ﷺ بشر يتكلم في الغضب والرضا. فأمسكتُ عن الكتاب، فذكرتُ ذلك لرسول الله ﷺ، فأومأ بإصبعه إلى فِيه، فقال: «**اكتُب، فوالذي نفسي بيده ما يخرج منه إلا حق**»(١).

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: " ليس أحدٌ من أصحاب رسول الله ﷺ أكثر حديثاً عنه مني، إلا ما كان من عبدالله بن عمرو، فإنه كان يكتب ولا أكتب "(٢).

وقد كان آخر عهد رسول الله ﷺ إذنه بالكتابة، ففي مرض موته ﷺ قال لأصحابه رضي الله عنهم: «**ائتوني بالكتف والدواة** ـ أو: **اللوح والدواة ـ أكتب لكم كتاباً لن تضلوا بعده أبداً**»(٣).

قال أبو العباس القرطبي (٦٥٦هـ) رحمه الله: (فيه دليل على جواز كتابة العلم والحديث)ا.هـ(٤)

إذا تقرَّر هذا، عُلم أن الرَّاجح في المسألة هو جواز الكتابة، ولولا الكتابة لضاع كثير من العلم. وقد أرْخص رسول الله ﷺ في كتاب العلم كما تقدم، ورخص فيه العلماء وحمدوا ذلك، وحصل بذلك خير كثير.

قال الخطيب البغدادي (٤٦٣هـ) رحمه الله: (إنما اتَّسع الناس في كَتْب العلم، وعولوا على تدوينه في الصحف بعد الكراهة لذلك؛ لأن الروايات انتشرت، والأسانيد طالت، وأسماء الرجال وكُناهم وأنسابهم كثُرت، والعبارات بالألفاظ اختلفت، فعجزت القلوب عن حفظ ما ذكرنا، وصار

(١) رواه أبو داود (كتاب العلم/باب في كتاب العلم) رقم: (٣٦٤٦)، وإسناده صحيح.
(٢) أخرجه البخاري (كتاب العلم/باب كتابة العلم) رقم: (١١٣).
(٣) أخرجه البخاري (كتاب الجزية والموادعة/باب إخراج اليهود من جزيرة العرب) رقم: (٢٩٩٧)، ومسلم (كتاب الوصية/باب ترك الوصية لمن ليس له شيء يوصي فيه) رقم: (١٦٣٧)، واللفظ لمسلم من حديث ابن عباس رضي الله عنه.
(٤) المفهم (٥٦٣/٤).

علم الحديث في هذا الزمان أثبت من علم الحافظ، مع رُخصة رسول الله ﷺ لمن ضعف حفظه في الكتاب، وعمل السلف من الصحابة والتابعين ومَن بعدهم من الخالفين بذلك)ا.هـ[1]

لقد بذل المسلمون عناية كافية لتدوين الحديث بعد رحيل رسول الله ﷺ ـ وإن كان بعض الصحابة قالوا بالمنع، وذلك لأسباب مذكورة مشهورة ـ وشكَّلوا في عهدهم وعهد التابعين حلقات الدراسة و المذاكرة في المسجد النبوي وخارجه، وفي بلاد الشام، واليمن، والعراق... إلى أن جاء عهد التدوين الرسمي في خلافة عمر بن عبدالعزيز (١٠١هـ) رحمه الله، وذلك لما رأى من اندراس العلم وذهاب أهله، وهناك سبب آخر لهذا التدوين هو شيوع الكذب والوضع في حديث النبي ﷺ.

فامتثل لذلك جماعة من حفاظ التابعين، كالقاسم بن محمد بن أبي بكر(١٠٦هـ) وأبي بكر بن حزم(١٢٠هـ)، وابن شهاب الزهري(١٢٤هـ)، وغيرهم...فجُمعت السنن في كراريس كانت هي من المُمهِّدات لمرحلة التصنيف والتأليف التي شهدها العالم الإسلامي في منتصف القرن الثاني من الهجرة. فتمَّ بحمد الله تعالى حفظ سنة نبيه ﷺ، كما حُفظ كتابه العزيز.

إلا أن الشيعة تأبى إلا مخالفة جمهور المسلمين، وتتعامى عن الحقائق الثابتة إسناداً وتاريخياً. وهم في هذه المسألة ـ مسألة تدوين الحديث النبوي ـ انحرفوا عن الأمة الإسلامية بمنهج جديد مَبْناه على التلفيق والتزوير وخلق الأساطير.

فيزعمون أن منع تدوين الحديث النبوي لم يستند لأمر شرعي، بل هو مجرد رأي ارْتآه الصحابة من تلقاء أنفسهم، وفي هذا يقول علي الشهرستاني الشيعي: (إن النهي عن كتابة الحديث لم يكن نهياً شرعياً، ولم يصح ما نُسب من الروايات إلى رسول الله ﷺ، بل إن إقرار النهي والمنع كان نابعاً من موقف سياسي اتَّخذه الخليفة عمر بن الخطاب ومِن بعده الخلفاء.

---

(١) تقييد العلم(ص٦٣).

ومن الطبيعي أن تُنقل روايات رسول الله ﷺ في المنع لتصحيح مواقف الخليفة)[١].

فالمانع، إذن، من كتابة الحديث النبوي في نظر الشيعة هو أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه[٢]، وأن ذلك كان في عهد رسول الله ﷺ، وفي ساعات احتضاره، قبل أن يكون ذلك المنع رسمياً في خلافة عمر رضي الله عنه.

يقول مصطفى خميس الشيعي: (ولعلَّ رأي الخليفة عمر وموقفه قد سبق زمن خلافته إلى زمن رسول الله ﷺ حين أراد أن يكتب وصيته، فكان موقف عمر حائلا دون الكتابة)[٣].

ويقول عبد الرسول غفاري الشيعي: (والمنع عن التدوين من قِبل عمر بن الخطاب قد تكرَّر، منه ما في حياة النبي ﷺ، ومنه ما وقع بعد مماته)[٤].

وتستدل الشيعة على ما تدَّعيه في منع عمر رضي الله عنه إنفاذ وصية رسول الله ﷺ، واتهامه بالهُجر والهَذَيان.

فقصة الوفاة النبوية رواها البخاري ومسلم عن عبدالله بن عباس رضي الله عنهما قال: لما اشتد بالنبي ﷺ وجعُه قال: «**ائتوني بكتاب أكتب لكم كتاباً لا تضلوا بعده**» قال عمر: إن النبي ﷺ غلبه الوجع، وعندنا كتاب الله حسبنا. فاختلفوا وكثُر اللغط. قال: «**قوموا عني، ولا ينبغي عندي التنازع**»[٥]. وفي بعض الروايات: ما له أَهَجَر؟[٦].

---

(١) منع تدوين الحديث (ص٣٦٥).

(٢) انظر: مقدمة مرآة العقول لمرتضى العسكري (١/٢٧-٣٥)، وأصول الحديث لعبدالهادي الفضلي (ص٤١)، وصيانة العلوم الإسلامية لعبد الرسول غفاري (ص١٠٤-١١٣). وتسمي الشيعة أصحاب هذا الرأي بمدرسة الخلفاء في مقابل مدرسة آل البيت.

(٣) لاتضيعوا السنة (ص١٧٤).

(٤) صيانة العلوم الإسلامية (ص١٠٤-١٠٥).

(٥) البخاري (كتاب العلم/باب كتابة العلم) رقم: (١١٤)، ومسلم (كتاب الوصية/باب ترك الوصية لمن ليس له شيء يوصي فيه) رقم: (١٦٣٧).

(٦) البخاري (كتاب الجزية والموادعة/باب إخراج اليهود من جزيرة العرب) رقم: (٢٩٩٧)، =

وهذا الذي تدَّعيه الشيعة في عمر وغيره من الصحابة مبني على بُغضهم للصحابة، وإلا فإن أهل العلم بيَّنوا أن المراد من كلام عمر: " حسبنا كتاب الله" هو رد على من نازعه لا على أمر النبي ﷺ، ويكون امتناع عمر إشفاقاً على النبي ﷺ من تكليفه في تلك الحال إملاء كتاب، ولذلك قال: " **إن النبي اشتد به وجعه، حسبنا كتاب الله** ".

"فظهر لعمر رضي الله عنه مع طائفة أنه ليس على الوجوب، وأنه من باب الإرشاد إلى الأصلح، فكرهوا أن يكلِّفوه من ذلك ما يشق عليه في تلك الحالة، مع استحضارهم قوله تعالى: ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِي ٱلْكِتَٰبِ﴾ [الأنعام: ٣٨][(١)]، وقوله تعالى: ﴿تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾ [النّحل: ٨٩][(٢)].

... فظهر لهم أن الأَوْلَى ألَّا يكتب. وأرادت الطائفة الأخرى أن يكتب، مُتَمسِّكة بظاهر الأمر، واغتناما لزيادة الإيضاح، ورفع الإشكال... ومع ذلك فلا عَتْبَ ولا لَوْمَ على الطائفة الأُولى، إذ لم يُعَنِّفْهم النبي ﷺ ولا ذمَّهم، بل قال للجميع: «**دَعُوني فالذي أنا فيه خير**»[(٣)]"[(٤)].

أما قولهم: " ما له أَهَجَر"، فإن الهُجْر هو الكلام القبيح، وهو ما يَهْذي بـه المريـض،

وهذا كله ـ كما قال عياض ـ لا يصح عنه عليه الصلاة والسلام، ولا يصح أن يُعتقد عليه، وهم صحابته والذّابون عنه، والعالمون بحاله، والمباشرون لمعجزاته، والمشاهدون لعناية الله به، فلا يجوز عليهم اعتقاد الاستفهام في هجره مع علمهم بأنه لا يهجر[(٥)].

= وعند مسلم (كتاب الوصية/باب ترك الوصية لمن ليس له شيء يوصي فيه) رقم: (١٦٣٧) بلفظ: ما شأنه؟ أهَجَر؟

(١) سورة الأنعام. الآية: ٣٨.

(٢) سورة النحل. الآية: ٨٩.

(٣) جزء من الحديث السابق.

(٤) المفهم للقرطبي (٤/٥٥٩).

(٥) انظر: إكمال المعلم للقاضي عياض (٥/٣٨٠)، وفتح الباري لابن حجر (١/٢٠٩). =

"وعلى هذا، يستحيل أن يكون قولهم: أهَجَر، لشكٍّ عرض لهم في صحة قوله زمن مرضه، وإنما كان ذلك من بعضهم على جهة الإنكار على من توقَّف في إحضار الكتف والدواة، وتلكَّأَ عنه، فكأنه يقول لمن تَوَقف: كيف تتوقَّف؟ أتظنُّ أنه قال هذياناً؟ فدَع التوقُّف وقرِّب الكتف، فإنه إنما يقول الحق لا الهُجْر. وهذا أحسن ما يُحمل ذلك عليه"[(١)].

ومقصد الشيعة في هذه المسألة أن يجعلوا الصحابة ظالمين لأمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وأنه هو المتعين للخلافة، وهذا ما كان سيُمليه عليهم رسول الله ﷺ ويكتبونه.

وهذا أمرٌ مُسْتبعد، إذ لوْ كان كذلك، وكان الأمر ضرورياً لِكَمال الشريعة ومتعين لأَمَرَ به ﷺ وعاوَدَه عليهم والحالة هذه. فدلَّ أمْرُه لهم بالقيام على أن أمْرَه الأول كان على الاختيار، فلم يتدارك ذلك النبي ﷺ. ومعروفٌ أن هذه الواقعة كانت يوم الخميس، وهو قَبْل موته ﷺ بأربعة أيام، فلو كان الأمر على الوجوب لم يتركه لاختلافهم، وحاشاهم رضي الله عنهم أن يتركوا أمراً واجباً عَزَمَ عليه النبيُّ المصطفى ﷺ. ولهذا ـ كما تقدم ـ لم يُعنِّفْ على أحد الطرفين، وإنما قال لهم ﷺ: «**قوموا عني**»، وعلَّلَ هذا القيام بقوله: «**ولا ينبغي عنـدي التنازع**»[(٢)].

ثم إن الشيعة اختلقوا أسباباً ونتائج لهذا المنع، وهي أمام الحقيقة العلمية وأمام التاريخ الإسلامي الصحيح، مُجرَّد نسْج العنكبوت، ومتعلقٍ بلا حبال، وأوهامٍ تأخذها الرياح شَذَرَ مَذَر.

أما عن هذه الأسباب، فمنها أن إجراءات المنع كان لها بُعد سياسي

= ومن أراد تفصيل هذه القصة وألفاظها ومعانيها ومُجْرَياتها، فَلْيُطالع كُتيِّباً صغير الجُرْم كبير الفائدة في هذا الموضوع للحافظ ابن دحية السبتي (٦٣٣هـ) والمعنون بـ:(منْ ألْقَم الحَجَر إذْ كذب وفَجَر و أسقط عدالة منْ قال مِنَ الصحابة: ما له أَهَجَر)، وهو من منشورات (دعوة الحق).

(١) المفهم (٤/٥٦٠).

(٢) يُراجع: المفهم (٤/٤٥٩-٤٦٠)، وفتح الباري (١/٢٠٨-٢٠٩).

تشريعي يسمح بتعدُّد الآراء، ويخلق جوّاً فقهيا جديداً يستطيع الخلفاء من خلاله أن يسدوا به العجز الفقهي الذي يوقعهم في حرج.

يقول علي الشهرستاني الشيعي: (ونحن نرجِّح أن يكون سبب المنع مضافاً إلى ما قاله الإخوة الأعلام... هو تأسيس الخليفة لفكرة ـ رأي رأيتُه ـ والسماح بتعدد الآراء ليسد به العجز الفقهي الذي كان يوقعه في حرج شديد)[1].

ويذهب قائل هذا القول إلى أن أبا بكر وعمر رضي الله عنهما لم يكونا على علم بجميع ما صدر عن رسول الله ﷺ، وكانت القضايا والوقائع تتزايد باتساع رقعة الدولة بسبب الفتوحات، والوضع العلمي للخلفاء لم يكن ليُؤهِّلَهم للفتوى، مما اضطرهم إلى الاجتهاد وإعمال الرأي، فمنعوا بذلك التحديث عن رسول الله ﷺ حتى لا يقع تناقض بين ما أفتوا به وبين ما صدر عن رسول الله ﷺ[2].

ومما لاشك فيه أن هذا القول مُسْتَهْجن مُزَوَّر، كيف لا وهو يتناقض مع ما هو معروفٌ ومشهورٌ ومتواتر؛ فالشيخان رضي الله عنهما ومَنْ دونهما من الصحابة لم يُعْرف عنهم طرح ما جاء به النبي المختار ﷺ، بل إنهم متشبِّتون ومتحصِّنون بما جاء به، منكرون رادُّون على من يُعارضه، ولولا الإطالة لنقلتُ نصوصاً ذهبية مشرقة تُبيِّن صحة ما ذهبت إليه وما ذهب إليه أهل العلم قديماً وحديثاً.

صحيحٌ أن الشيخين رضي الله عنهما، وهما في هذا الأمر كغيرهما من الصحابة، فلا وجود لأحد منهم جمع كلَّ ما حدَّث به النبي ﷺ، وإنما يتفاوتون قلَّة وكثرة. إذن، فلِمَ نعيب عليهما أمراً شاركهما فيه غيرهما من الصحابة ومنهم علي رضي الله عنه. فلا يرتاح لهما بال، ولا يقِرُّ لهما قرار حتى يسألا ويستفرغا

(١) منع تدوين الحديث (ص٣٠٨)، الحديث النبوي بين الرواية والدراية لجعفر السبحاني (ص٢٧).

(٢) انظر: منع تدوين الحديث (ص٣٤١-٣٥٧).

جهدهما عما خفي عنهما من سنة قولية أو فعلية... وهذا بالطبع قليلٌ منهما، فهما كما قال النبي ﷺ عنهما: «**هذان السمعُ والبصر**»(١).

ورضي الله عن **الخليفة الرابع** أمير المؤمنين علي بن أبي طالب حيث قال: " كثيراً ما كنتُ أسمع رسول الله ﷺ يقول: «**كنتُ وأبو بكر وعمر، وفعلتُ وأبو بكر وعمر، وانطلقتُ وأبو بكر وعمر**»(٢).

ثم إن ما اجتهدا فيه فإنما هو من سنة المصطفى ﷺ، بدليل قوله عليه الصلاة والسلام: «**عليكم بسُنَّتي وسُنة الخلفاء الراشدين من بعدي**»(٣).

ومن الأسباب الأخرى التي تدَّعيها الشيعة لمنع التدوين؛ طمس فضائل وخصائص آل البيت، وإخفاء الأحاديث الدالة على إمامة علي رضي الله عنه وأهل البيت، وإبعاد الناس عنهم غير مبالين بما لأهل البيت من منزلةٍ عند الله ورسوله(٤).

وهذا القول كسابقه بائنٌ عَوَرُه، وقد تقدم الجواب عنه في المبحث الأول، وذكرتُ أن من عقيدة أهل السنة والجماعة، الطائفة الحقَّة، محبة آل بيت النبوة، والتقرب إلى المولى جلَّ وعلا بحبهم والذَّود عنهم، وإعطائهم حقوقهم ومُسْتَحَقَّاتهم، وبُغض مَنْ يسبهم وينتقصهم .... وما بعد الحق إلا الضلال.

---

(١) رواه الترمذي (كتاب المناقب/باب في مناقب أبي بكر وعمر رضي الله عنهما) رقم: (٣٦٧١)، والحاكم في (المستدرك)
(كتاب معرفة الصحابة/باب أبي بكر رضي الله عنه) (٧٨/٣) رقم:(٤٤٩٤) وصححه عن عبدالله بن حَنْطَب رضي الله عنه.

(٢) رواه البخاري (كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ/باب فضل أبي بكر) رقم:(٣٦٧٧).

(٣) رواه الترمذي (كتاب العلم/باب ما في الأخذ بالسنة واجتناب البدع) رقم:(٢٦٧٦)، وابن ماجه(المقدمة/باب اتباع سنة الخلفاء الراشدين المهديين) رقم:(٤٢) عن العرباض بن سارية رضي الله عنه. وإسناده صحيح.

(٤) يُنظر على سبيل المثال: الحديث النبوي بين الرواية والدراية لجعفر السبحاني (ص٢٩)، وصيانة العلوم الإسلامية (ص١١٠-١١٣).

هذا عن بعض الأسباب التي يدَّعيها هؤلاء القوم لمنع تدوين الحديث وكتابته.

أما عن النتائج المُترتِّبة عن منع التدوين في نظر الشيعة، فهي مثل أسبابهم في الوهن والكذب، ولكني أشير هنا إلى بعضها إشارات سريعة، وقديما قيل فيهم:

والناسُ في غُنْيَةٍ عنْ رَدِّ إفكهمُ لِهُجْنَة الرَّفْضِ واسْتِقْباح مَذهبه[١]

ومن هذه النتائج:

- ❏ ضياع السنة النبوية خلال قرن ونصف من وفاة النبي ﷺ[٢].
- ❏ انتشار الوضع في الحديث النبوي[٣].
- ❏ وجود أرضية خصبة لظهور بدع يهودية، وسخافات مسيحية، وأساطير مجوسية[٤].
- ❏ ظهور الأخذ بآراء الرجال في مرحلة مبكرة، ونبذ النصوص الشرعية، وإبراز أصول جديدة في الشريعة الإسلامية كالقياس و الاستحسان والمصالح المرسلة وغيرها[٥].

---

(١) هذا البيت لشافعي عصره الحافظ تقي الدين السُبكي(٧٥٦هـ). نسبه له ابنه ضمن أبيات، في ترجمته لأبيه في: طبقات الشافعية الكبرى(١٠/١٧٦).

(٢) انظر: صيانة العلوم الإسلامية (ص١٠٤)، والحديث النبوي بين الرواية والدراية(ص٣٤).

(٣) دراسات في الحديث والمحدثين لهاشم معروف (ص٩-١٠)، والحديث النبوي بين الرواية والدراية(ص٣٧)، ومعرفة الحديث وتاريخ نشره لمحمد باقر البهبودي (ص٢)، وصيانة العلوم الإسلامية(ص١٠٣).
ولتسويغ الكم الهائل من الروايات الشيعية الموضوعة المكذوبة ألصقوا عملية الوضع بالخلفاء لمنعهم التدوين بزعم الشيعة. والبدع اليهودية في دين الرافضة كثيرة جدا، وقد كُتبت في ذلك رسالة دكتوراه بعنوان: (بذل المجهود في مشابهة الرافضة لليهود). وعلى هذا فإنه ينطبق عليهم المثل السائر: (رمتني بدائها وانسلّت).

(٤) انظر: مقدمة مرآة العقول لمرتضى العسكري (٣٥/١)، والحديث النبوي بين الرواية والدراية(ص٣٩).

(٥) منع التدوين لعلي الشهرستاني (ص١٣١).

- اتخاذ اجتهاد الصحابي أو سيرة الشيخين كأصل ثالث في التشريع، وعدِّه قسيماً لكتاب الله وسنة نبيه ﷺ.
- إبعاد الأمة عن المُدوِّنين والمدوَّنات، وعلى رأسهم أهل بيت النبي ﷺ وأصولهم الحديثية(١).

إلى غير ذلك من النتائج التي يذكرونها ويشيعونها في الناس. وللقارئ الباحث أن يُحلل هذه النتائج التي أشرتُ إليها وغيرها من النتائج، ليستنبط من طيَّاتها وأبعادها ما تحمله هذه الدعاوى من سموم وأفكار خطيرة على كيان الأمة ووحدتها ومقدساتها، فهي في الحقيقة سلاح جاهز لضرب هذا الدين الحنيف، ومِعْوَلُ هدمٍ في أيدي المستشرقين والمستغربين من أعداء الإسلام للتشكيك في كتابٍ الله ﷻ، وسنة نبيه ﷺ. كيف لا والواحدة من هذه المفتريات تُضيع على الأمة الإسلامية مجدها وسناءها، لكن بحمد الله تعالى لن يتأتَّى لهم ذلك، فما يضُرُّ الشمسَ نفخُ نافخٍ، وما يضرُّ السماءَ رَمْيُ خاذفٍ.



(١) يقول مرتضى العسكري: (والإمام وإن لم يستطع أن يعيد إلى المجتمع الأحكام الإسلامية التي جاء بها الرسول بديلا عن اجتهادات الخلفاء، استطاع هو وثُلَّة من صحبه أن ينشروا بين المسلمين من حديث الرسول ما كان محظوراً نشره قبل ذلك. فأنتجت هذه النهضة، من الإمام علي وجماعته في نشر الحديث المحظور عن الرسول، تياراً فكريا مخالفاً لِما أَلِفه المسلمون زهاء خمس وعشرين سنة...) من مقدمة مرآة العقول(١٣٩/٢-١٤٠). وهذا النقل فيه افتراء على علي رضي الله عنه، فينسب له هذا الشيعي وضع الحديث والكذب على النبي ﷺ، والعجز عن استعادة الأحكام التي جاء بها النبي ﷺ، فأين هي إذن شجاعة علي رضي الله عنه وعلمُه وَوَرَعُه؟

المبحث الثالث:

الأصول الحديثية المعتمدة عند الشيعة

إن الشيعة بعدما ادَّعوا منع الخلفاء من تدوين الحديث النبوي، أرادوا أن يُدافعوا عن مَوْرُوثِهِم الحديثي الذي كان يتفاقَمُ ويزداد في كل عصر ومصر، فقاموا بتلفيق الكمِّ الهائل من الروايات المكذوبة والمتناقضة لأئمة أهل البيت[١] بدءاً من الخليفة الرابع أمير المؤمنين علي رضي الله عنه، وما كان يُمليه عليه النبي ﷺ من إملاءات أسموْها بالجامعة[٢]، ثم النشاط الذي قام به رضي الله عنه ـ فيما زعموا ـ هو وثـلَّة من صَحْبه من نشر ما كان محظوراً من الحديث النبوي.

ثم توارث الأئمة المنصوص عليهم عند الشيعة هذه الأحاديث والدواوين المزعومة إلى أن وصلت إلى جعفر الصادق، رحمه الله تعالى، الذي هو مِحْوَرُ دينِ الشيعة، وعليه مَدَارُ الروايات، وعنه تُختلق الأكذوبات[٣].

---

(١) ذكر عبدالهادي الفضلي (أن حديث أهل البيت بالوَفرَة الوفيرة التي تغطي مساحة التشريع الإسلامي كلها، وتُوَفِّي جميع احتياجات الفقيه من النصوص الشرعية في مجال الاستنباط) أصول الحديث (ص٤٧).

(٢) تقدم في المبحث الأول بعض الروايات في هذا الموضوع، فليُنظر هناك.

(٣) قال ابن تيمية رحمه الله: (كُذب على جعفر الصادق أكثر مما كُذب على مَن قبله، فالآفة وقعت من الكذابين عليه لا منه. ولهذا نُسب إليه أنواع من الأكاذيب، مثل كتاب "البطاقة" و" الجَفْر" و" الهَفْت" والكلام في النجوم، وفي تقدمة المعرفة من جهة =

وقد مرَّ في المبحث الأول أن قول الأئمة عندهم هو قول النبي ﷺ، وهو قول الله تعالى...!!

ولما كانت الشيعة من أكذب الطوائف؛ فإنهم أبدعوا كتباً[(١)] وأصولا نسبوا ما فيها إلى الأئمة وخصوصاً جعفرٍ الصادق.

ومن هذه الكتب ما اصطلحوا عليه بالأصول الأربعمائة، فكان عليها اعتمادهم، فهي أربعمائة مصنَّف لأربعمائة مصنِّف، كلُّهم أخذوا العلم والمعرفة ـ حسب زعمهم ـ من جعفر الصادق[(٢)].

يقول حسن الأميني: (تهافت أهل العلم والمعرفة من كل جانب على مدرسة الإمام الصادق(ع) حتى بلغ الرواة عنه أربعة آلاف رجل، وانصرفت طائفة كبيرة من هؤلاء لضبط ما رَوَوْه عن الإمام(ع) سماعاً في كتاب خاص في مواضيع الفقه والتفسير والعقائد وغيرها.

وقد اصطلح التاريخ الشيعي على تسمية هذه الكتب بـ" الأصول" كما حصرها في " أربعمائة" أصل. وهذا ما نعنيه بـ " الأصول الأربعمائة")[(٣)].

وهذه الأصول الأربعمائة هي عبارة عن أجوبة مسائل أبي عبدالله الصادق فقط، فهي لا تُعَدُّ من قبيل المَرْفوعات إلى النبي ﷺ، اللهم

= الرعود والبروق واختلاج الأعضاء وغير ذلك، حتى نقل عنه أبو عبدالرحمٰن[السُّلمي] في " حقائق التفسير" من الأكاذيب ما نزه الله جعفراً عنه، وحتى أن كلَّ من أراد أن يُنفق أكاذيبه نسبها إلى جعفر) من: منهاج السنة(٤/٥٤).

(١) من هذه الكتب المعتمدة عند الشيعة: كتاب السقيفة لسليم بن قيس الكوفي، وكتاب الصلاة لحريز بن عبدالله السجستاني، وكتاب حفص بن غياث القاضي، وكتب بني سعيد، وعلي بن مهزيار... ينظر: بحار الأنوار للمجلسي (٢٨/١)، ودراسات في الحديث والمحدثين لهاشم معروف (ص١٤٣).

(٢) ذكر ذلك المحقق الحلي في المعتبر، والشهيد الأول في الذكرى، وحسن البهائي في الدراية، بواسطة: الذريعة للطهراني (١٢٩/٢)، ومنع تدوين الحديث لعلي الشهرستاني (ص٤٤٨).

(٣) دائرة المعارف الإسلامية الشيعية (١٠٣/٣).

إلا على مذهبهم المَوْهوم في عصمة الأئمة الاثني عشر، والقائلِ بأنَّ كـلام الإمام هو عـينُ كـلام النبي ﷺ.

إلا أن ابن شهرآشوب حكى في" معالم العلماء" عن المفيد: أن الإمامية صنَّفوا من عهد أمير المؤمنين عليه السلام إلى عهد أبي محمد الحسن العسكري أربعمائة كتاب تسمى الأصول(١).

فخالف بذلك ما يدَّعيه الإمامية أنفسهم من أن هذه الأصول الأربعمائة هي من مسائل جعفر الصادق فقط، وهكذا يكون اختلاف الباطل في تحديد مبدأ ظهور هذه الأصول الأربعمائة المزعومة.

ورغم تحديد هذه الأصول في أربعمائة كتاب، إلا أن الإمامية عجزوا عن إحصاء أسمائها فضلاً عن أسماء مؤلِّفيها. فقد ذكر كلٌّ من الطوسي والنجاشي نيفاً وسبعين أصلاً فقط، وخاصة الطوسي الذي وعد بالاستيفاء؛ فإنه لم يذكر في "الفهرست" أكثر من تسعة وخمسين (٥٩) أصلاً، في الوقت الذي لا يُعبِّر عنها النجاشي بالأصل، مما يُظهر اختلاف الرأيين في مفهوم الأصل(٢).

وهنا يرى الباحث الحصيف أن الإمامية مختلفون حتى في تحديد مَاهِيَةِ الأصول الأربعمائة، فضلاً عن تحديد أسمائها، وفضلاً عن ضبطها، وروايَتِها بأسانيدها...

ثم يأتي دور آغا بزرك الطهْرَاني، وهو من علماء القرن الرابع عشر(١٣٧٦هـ)، فيذكر في " الذريعة" ما يقرب من ثلاثين ومائة (١٣٠) أصل، مستدركاً على مَنْ قبله أسماء بعض هذه الأصول الأربعمائة.

فما استطاعت الشيعة الإمامية، إذن، إحصاء أسماء هذه الأصول، وما أَوْصَلوها حتى إلى نصف العدد المزعوم، فيا ليت شعري مَنْ هو هذا

---

(١) معالم العلماء (ص٣).

(٢) ينظر: دائرة المعارف الإسلامية الشيعية (١٠٩/٣).

الكذاب الذي اختلق لهم هذه الأسطورة؛ أسطورة الأصول الأربعمائة؟ وعلى أي معنى اعتمد في حصرها في الأربعمائة؟

أما عن مؤلفيها، فقد اعترفت الإمامية بأن الكثير منهم ينتحلون المذاهب الفاسدة، وخارجين عن المخطط الإمامي. فهذا شيخ الطائفة الطوسي ذكر في أول الفهرست عبارة قال فيها: (إن كثيراً من مصنِفي أصحابنا وأصحاب الأصول ينتحلون المذاهب الفاسدة وإن كانت كتبهم معتمدة)[(١)].

وذهب إلى هذا الرأي، كذلك، الحر العاملي، وهو من الشيعة المتأخرين[(٢)].

ومفهوم هذا الكلام أن غالب جلساء وطلبة جعفر الصادق رحمه الله، كانوا منحرفي العقيدة؛ من عاميِّ المذهب، إلى واقفيّ[(٣)]، إلى فطحيّ[(٤)]، إلى ناووسيّ[(٥)]، إلى زنادقة، إلى...

أفهكذا يكون احترام الشيعة الإمامية لأئمتهم؟ ينسبون لهم كلَّ قبيح، وكلَّ رأي يُسِيءُ للإسلام والمسلمين... فهم يدَّعون محبَّتهم والدفاع عنهم، ثم بعد ذلك يتقوَّلون عليهم الأكاذيب والخرافات السخيفة، كيف لا وهم أكذب الطوائف الإسلامية.

---

(١) الفهرست (ص٣).

(٢) يُنظر: تنقيح المقال للمامقاني (١٧٦/١)، وصيانة العلوم الإسلامية لعبد الرسول غفاري (ص٣٠٧).

(٣) نسبة إلى الإسماعيلية الواقفة القائلين بأن الإمام بعد جعفر هو ابنه إسماعيل نصا عليه باتفاق من أولاده. وجعلوا مذهبهم الوقف على إسماعيل بن جعفر أو على ابنه محمد بن إسماعيل. (الملل والنحل) للشهرستاني (١٦٧/١-١٦٨).

(٤) نسبة إلى الفطحية أو الأفطحية، ويقولون بانتقال الإمامة من الصادق إلى ابنه عبدالله الأفطح، وهو شقيق إسماعيل. عاش بعد أبيه سبعين يوما. (الملل والنحل) (١٦٧/١).

(٥) نسبة إلى الناووسية، وهم أتباع رجل يقال له: ناووس، وقيل: نسبوا إلى قرية ناووسا. قالوا: إن الصادق حي ولن يموت حتى يظهر أمره، وهو القائم المهدي. (الملل والنحل) (١٦٦/١-١٦٧).

وهنا أطرح تساؤلات، أرجو من علماء الشيعة أن يُجيبوا عنها، وهي:

- لماذا الحصر في أربعمائة مصنَّف؟
- ولماذا لم تُسمَّ كلها؟
- ولماذا انعدم غالبها؟
- ولماذا غالب مؤلفيها فاسدي العقيدة؟

ولماذا، ولماذا...؟

إذا كان حال هذه الأصول الأربعمائة على ما ذكرتُ، فكيف يكون حال مذهب الشيعة؟ إنما هو خلطٌ للمذاهب والمشارب، فلا أصل متماسك، ولا فرع متكامل. أفهذا هو الفكر الشيعي الإمامي الذي يدَّعي مُنَظِّرُوه بأنه هو الخلاص للبشرية، وأن أصحاب الجنة هم شيعة علي ومناصروه؟

وتعتبر هذه الأصول الأربعمائة هي النواة الكبرى في ظهور كتب أخرى. فرغم اعتراف الإمامية بفُقدان معظم هذه الأصول، إلا أنهم استدركوا على أنفسهم بأن جُلَّ مادة الجوامع الحديثية التي جاءت بعدها هي مستقاة منها، وأنها محفوظة في أربعة كتب. فمن أربعمائة مصنَّف إلى أربعة كتب عليها اعتماد الشيعة إلى يومنا هذا.

ففي ظِلِّ الحكم البُوَيْهي الشيعي (٣٢١ ـ ٤٤٧هـ) ظهرت مجموعة من الكتب الحديثية[1] وأشهرها الكتب الأربعة للمحمَّدين الثلاثة[2] التي صارت، كما أشرتُ، عمدة المذهب الشيعي.

فما هي هذه الكتب الأربعة، ومن هم مؤلفوها، وما هي مكانتهم عند الشيعة؟

---

(١) انظر: تاريخ المؤسسة الدينية الشيعية لجودت القزويني (ص٤٦).

(٢) أقصد بهم: الكليني، والصدوق، والطوسي.

كتاب الكافي

لأبي جعفر محمد بن يعقوب بن إسحاق الكُلَيْني، المعروف عند الشيعة بثقة الإسلام وعلم الأعلام، وقد اعتبروه أوثق الناس وأثبتهم على الإطلاق. توفي سنة ثمان وعشرين وثلاثمائة (٣٢٨هـ)[١].

ويعتبر كتاب الكافي أول موسوعة حديثية للإمامية، وأنه ـ في نظر الشيعة ـ لم يُصنَّف في الإسلام كتاب يُوازيه أو يدانيه[٢].

ومما يُبيِّن مكانة الكافي عند الشيعة أنه أُلِّف في زمن وكلاء ونوّاب مهدي الشيعة المنتظر، وهم عثمان بن سعيد العُمري السمان، وابنه محمد، والحسين بن روح النوبختي، وعلي بن محمد السمري[٣]. وتوفي الكُليني قبل وفاة آخرهم بسنة[٤].

ورووا أنه خرج توقيع من المهدي فيه أنه قال عن الكافي: " كافٍ لشيعتنا "[٥].

وذكر الطوسي وغيره أن الكُليني صنف كتابه في عشرين سنة، متنقلاً بين البلدان والأمصار[٦].

---

(١) ترجمته في: الفهرست للطوسي (٣٢٦-٣٢٧)، ورجال ابن داود الحلي(ص١٨٧)، والوافي للكاشاني (٦/١)، ورجال بحر العلوم (٣٢٥/٣)، والذريعة للطهراني (١٤٥/١٧).

(٢) انظر: الفوائد المدنية للاسترآبادي (ص٢٦٩)، وخاتمة مستدرك الوسائل لحسين النوري (٤٦٤/٣-٤٦٦)، وصيانة العلوم الإسلامية (ص٨٥).

(٣) ينظر في تراجم هؤلاء الوكلاء والسفراء، ومدى عدالتهم، كلام الدكتور علي بن محمد بن ناصر الفقيهي في تحقيقه لكتاب أبي نعيم في الرد على الرافضة (ص٧٩-٨٣).

(٤) خاتمة مستدرك الوسائل (٤٦٨/٣).

(٥) ينظر: مستدرك الوسائل (٥٣٢/٣-٥٣٣)، مقدمة الكافي (ص٢٥)، أصول مذهب الشيعة الاثني عشرية للقفاري (ص١٢٠).

(٦) الفهرست للطوسي (ص٣٢٦)، ورجال بحر العلوم (٣٣١/٣).

قال النوري الطبرسي (١٣٢٠هـ): (وظاهر أن ذكره لمدة تأليف الكافي لبيان أثبَتيَّته، وأنه لم يكن غرضه مجرد جمع شتات الأخبار، فإنه لا يحتاج إلى هذه المدة الطويلة، بل ولا إلى عُشرها، بل جَمع الأحاديث المعتبرة المعتمدة الموثوق بها، وهذا يحتاج إلى هذه المدة لاحتياجه إلى جمع الأصول والكتب المعتبرة، واتصالها إلى أربابها بالطرق المعتبرة، والنظر في متونها، وتصحيحها وتنقيحها، وغير ذلك مما يحتاج إليه الناقد البصير، العالم الثقة، الذي يُريد تأليف ما يستغني به الشيعة في الأصول والفروع إلى يوم القيامة. هذا غرضه وإرادته، وهذا تصديق النقدة ومهرة الفن، وحملة الدين، وتصريحهم بحصول الغرض ووقوعه)[١].

وجميع أحاديث الكافي حُصرت في ستة عشر ألف حديث ومائة وتسعة وتسعين (١٦١٩٩) حديثاً[٢].

وقد تعرَّض هذا الكتاب ـ كغيره من كتب الشيعة ـ إلى الزيادة والتغيير عبر القرون، فما هو عليه اليوم يُناهز ضعفَيْ ما كان عليه في عصر تأليفه، باعتراف علماء الشيعة أنفسهم.

قال حسين الكركي العاملي (١٠٧٦هـ): (إن كتاب الكافي خمسون كتاباً بالأسانيد التي فيه، لكل حديث متصل بالأئمة عليهم السلام)[٣]. بينما يقول أبو جعفر الطوسي (٤٦٠هـ): (إن كتاب الكافي مشتملٌ على ثلاثين كتاباً)[٤].

وكذلك اختلفوا في كتاب الروضة، هل هو أحد كتب الكافي، أم زيد عليه فيما بعد؟[٥]

---

(١) خاتمة المستدرك (٤٧٨/٣-٤٧٩).

(٢) لؤلؤة البحرين ليوسف البحراني (ص٣٩٤-٣٩٥)، وخاتمة المستدرك (٥٠٥/٣).

(٣) لله ثم للتاريخ لحسين الموسوي (ص٨١).

(٤) الفهرست (ص٣٢٧).

(٥) من كلام الخوانساري في روضات الجنات (١١٨/٦)، بواسطة: لله ثم للتاريخ (ص٨١).

قال حسين الموسوي (وهو شيعي معاصر): (يتبيَّن من الأقوال المتقدمة أن ما زِيد على الكافي ما بين القرن الخامس والقرن الحادي عشر، عشرون كتاباً، وكل كتاب يضم الكثير من الأبواب، أي أن نسبة ما زِيد في كتاب الكافي طيلة هذه المدة يبلغ ٤٠٪ عدا تبديل الروايات وتغيير ألفاظها، وحذف فقرات وإضافة أخرى. فمن الذي زاد في الكافي عشرين كتاباً؟... أيُمكن أنْ يكون إنساناً نزيهاً؟ وهل هو شخصٌ واحد أم أشخاصٌ كثيرون تتابعوا طيلة هذه القرون على الزيادة والتغيير والتبديل والعبث به؟؟!!)[١].

فإذا كانت هذه هي حالة الكافي الذي يُعتبر أصحَّ كتابٍ عند الشيعة الإمامية، ما يُقال عن باقي الكتب الحديثية الأخرى؟ ولكن لا يعجب القارئ إذا عَلِمَ أن مذهب الشيعة مبْنيٌّ على الكذب والتزوير، والزيادة والنقصان.

كتاب من لا يحضره الفقيه

ويختصر الشيعة اسمه إلى: **الفقيه**. ومؤلفه هو أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي، المعروف عند الشيعة بالصدوق.

قال عنه الطوسي: كان جليلاً حافظاً للأحاديث، بصيراً بالرجال، ناقداً للأخبار.

وقال المجلسي: وثقه جميع الأصحاب... بل هو ركن من أركان الدين.

توفي سنة إحدى وثمانين وثلاثمائة (٣٨١هـ)[٢].

---

(١) لله ثم للتاريخ (ص٨١).

(٢) ترجمته في: الفهرست للطوسي (ص ٣٠٤-٣٠٥)، وأمل الآمل للعاملي (٢/٢٨٣)، ومعالم العلماء لابن شهرآشوب (ص١١١-١١٢)، ورجال ابن داود (ص١٧٩)، ورجال بحر العلوم (٣/٢٩٢)، وأعيان الشيعة لمحسن الأميني (١/١٠٤).

ويُعدّ كتابه الفقيه أحد الكتب الأربعة المعتبرة عند الشيعة لإجماعهم على نقل أقواله، واعتبار مذاهبه في الإجماع والنزاع، وقبول قوله في التوثيق والتعديل[(١)]، بل رجحه بعضهم على غيره من الكتب الأربعة نظراً إلى زيادة حفظ الصدوق وحُسن ضبطه، وتأخر كتابه عن الكافي، وضمانه فيه لصحة ما يُورده، وأنه لم يقصد فيه قصد المصنفين في إيراد جميع ما رووه، وإنما يورد فيه ما يُفتي به، ويحكم بصحته[(٢)].

ولهذا نجد الشيعة يأخذون بأحاديث كتاب الفقيه دون تمييز بين مسانيدها ومراسيلها[(٣)]، مستدلين على ذلك بقول مؤلِّفه في مقدمة كتابه بأنه لا يورد إلا ما يُفتي به ويحكم بصحته، ويعتقد أنه حجة بينه وبين ربِّه[(٤)].

وعدد أحاديث الكتاب خمسة آلاف وثمانمائة وثمانية عشر (٥٨١٨) حديثاً، منها ألفان وخمسون (٢٠٥٠) حديثاً مرسلاً[(٥)].

كتاب تهذيب الأحكام

لشيخ الطائفة وإمامها أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي، المولود سنة خمس وثمانين وثلاثمائة (٣٨٥هـ)، مؤسس الحوزة العلمية في النجف بالعراق.

قال عنه النجاشي: جليل في أصحابنا، ثقة عين.

وقال فيه ابن داود الحلي: شيخ الإمامية، ورئيس الطائفة، جليل القدر، عظيم المنزلة، ثقة صدوق، وجميع الفضائل تُنسب إليه.

وقال الخوانساري: هو من مصنفي الكتابين من الصحاح الأربعة؛ التهذيب والاستبصار، وهو المهذب للعقائد والأصول والفروع.

---

(١) ينظر: رجال بحر العلوم (٣/٢٩٩)، وخاتمة المستدرك (٤/٥).

(٢) خاتمة المستدرك (٣/٥٤٧)، وصيانة العلوم الإسلامية (ص٩١).

(٣) قالوا: (بأن هذه المزية من خواص هذا الكتاب لا توجد في غيره من كتب الأصحاب) من: خاتمة المستدرك (٤/٦).

(٤) من لا يحضره الفقيه (١/٧١).

(٥) صيانة العلوم الإسلامية (ص٩١).

وعنه يقول عباس القمي: هو عماد الشيعة، ورافع أعلام الشيعة، وشيخ الطائفة على الإطلاق.

توفي سنة ستين وأربعمائة (٤٦٠هـ)[١].

وكتاب التهذيب هذا، هو شرح لكتاب المُقنعة تأليف محمد بن محمد ابن النعمان المشهور بالمفيد (٤١٣هـ) شيخ الطوسي.

وعن أهمية الكتاب يقول النوري الطبرسي: (هو أعظم كتب الحديث في الفقه منزلة، وأكثرها منفعة، بل هو كافٍ للفقيه فيما يبتغيه من روايات الأحكام، مُغن عمَّن سواه في الغالب، ولا يُغني عنه غيره في هذا المرام، مضافاً إلى ما اشتمل عليه من الفقه والاستدلال، والتنبيه على الأصول والرجال، والتوفيق بين الأخبار، والجمع بينها بشاهد النقل والاعتبار)[٢].

وبلغت عدد أحاديث الكتاب ثلاثة عشر ألفاً وتسعمائة وتسعة وعشرين (١٣٩٢٩) حديثاً، في عشرة أجزاء.

كتاب الاستبصار فيما اختلف من الأخبار

هو للطوسي كذلك، وهذا الكتاب عبارة عن مختصر للكتاب السابق، تهذيب الأحكام.

ويقع الاستبصار في ثلاثة مجلدات، وعدد أبوابه تسعمائة وخمسة وعشرون (٩٢٥) باباً.

وأما الأحاديث فهي، كما أحصوها، خمسة آلاف وخمسمائة وأحد عشر (٥٥١١) حديثاً[٣].

---

(١) ترجمته في: معالم العلماء لابن شهرآشوب (ص١١٤-١١٥)، ورجال الحلي (ص١٦٩)، ورجال بحر العلوم(٣/٢٢٧-٢٣٩).

(٢) خاتمة المستدرك (٦/١٣).

(٣) صيانة العلوم الإسلامية (ص٩٦).

تقييم الكتب الأربعة

لا شك أن هذه الكتب الأربعة، كما أشرتُ سَلَفاً، هي العمدة عند الشيعة الإمامية، وصرَّح علماؤهم بأن العمل بكل ما في هذه الأربعة واجب، واعتبروا أن جميع الأحاديث المروية في الكتب صحيحة[١]. فلا يُخضعون مرويات هذه الجوامع للبحث والمناقشة، والتمحيص والتمييز بين صحيحها وسقيمها[٢].

ومن هذا القبيل قول النوري الطبرسي عن الكُليني وكافيه: (ويظهر من أوْثَقِيَّته وأثبتيَّته أيضا أنه مبرؤ عن كل ما قدح به الرواة، وضعفوا به من حيث الرواية؛ كالرواية عن الضعفاء والمجاهيل، وعمَّن لم يلْقه، وسوء الضبط، واضطراب ألفاظ الحديث، والاعتماد على المراسيل التي لم يتحقق وثاقة الساقط عنده، وأمثال ذلك مما لا يُنافي العدالة، ولا يجتمع مع التَّثبُّت والوثاقة.

وإذا تأمّلتَ فيما ذكرناه، وما مرَّ في ترجمة الشيخ النجاشي، من حال أمثاله في شدة احتياطهم في أخذ الخبر، وتلقِّيه عن كل أحد، تعرف أن النظر في حال مشايخ ثقة الإسلام، واحتمال تلقِّيه عن ضعيف أو مجهول يُنافي أوثقيته وأثبتيَّته بنص النجاشي والعلامة، ويوجب تأخره قدْراً عن جماعة نزَّهوا مروياتهم عن التدنُّس بهذه الذموم، كما مرَّ، وتأخر

---

(١) زعمت الشيعة بأنها لم تُسمِّ جوامعها الحديثية بالصحاح كما فعل أهل السنة، لكنهم وإن لم يُسمّوها كذلك فإنهم يأخذون بكل ما فيها من غث وسقيم، فالمشكلة إذن ليست في الأسامي وإنما في المضمون والجوهر. فتأمل.
يُنظر ما ذكرته الشيعة في الدفاع عن كتبها في: مقدمة مرآة العقول لمرتضى العسكري (٤٢٤/٢)، ودائرة المعارف الإسلامية الشيعية لحسن الأميني (٢٠٢/٦)، ودراسات في الحديث والمحدثين لهاشم معروف (ص١٣٢-١٣٤).

(٢) هذا هو المشهور المعروف في مذهب الشيعة الإمامية، إلا أن هناك تياراً مناهضاً ولو ظاهراً، يقول بعدم أصحية كل ما في هذه الكتب الأربعة، وينادي بتمحيص رواياتها وأسانيدها، وهذا التيار هو ما يُعرف بالأصوليين، وسيأتي تخصيص الكلام عليهم في المبحث الموالي إن شاء الله تعالى.

كتابه رتبة عن كتب لا ينظر إلى أسانيد حديثها، مع أنه أجل كتب الشيعة)[١].

وقال الحر العاملي(١١٠٤هـ) بعد نقله كلام ابن بابويه من مقدمة " الفقيه" : (وهو صريح في صحة جميع أحاديث كتابه بالمعنى المشار إليه سابقاً، وهو معنى الصحيح عند القدماء، وفيه شهادة بأن الكتب التي نقل منها في كتابه معتمدة)[٢].

إلا أن الناظر في روايات هذه الكتب الأربعة يجد العجب العجاب من التوجيهات الحديثية المزعومة، ويرى الكمَّ الهائلَ منها مِمَّا يُسيء إلى الإسلام وصَفائِه، كيف لا ومذهب الإمامية مبنيٌّ على الكذب الصُّراح أو ما يُسَمُّونه تقية، فكثير من الرواة الوضَّاعين كانوا من الشيعة، وغالبهم من الزنادقة الذين لا يهمُّهم لا تَسَنُّن، ولا تشَيُّع.

يقول الألوسي رحمه الله: (يوجد في تلك الكتب الأربعة من رواية المُجَسِّمة كالهِشامَيْن[٣]، وصاحب الطَّاق[٤]، ورواية من اعتقد أن الله تعالى لم يكن عالماً في الأزل، كزُرارة وأمثاله كالأحْوَلَيْن، وسليمان الجعفري، ورواية من كان فاسد المذهب ولم يكن معتقداً بإمام أصلاً كبني فضال، وابن مَهران، وغيرهم، ورواية بعض الوضَّاعين الذين لَمْ يخْفَ حالهم على الشيعة كجعفر الأودي، وابن عيَّاش أحمد بن محمد الجوهري، وكتاب الكافي مملوء من رواية ابن عياش، وهو بإجماع هذه الفرقة كان وضَّاعاً كذاباً...)[٥].

---

(١) خاتمة مستدرك الوسائل (٤٧٩/٣).

(٢) الجواهر السنية في الأحاديث القدسية (ص٢٩٢)، ونفس الكلام قاله عن الكافي وزيادة في (ص٢٩٣).

(٣) هما هشام بن الحكم وهشام بن سالم الجواليقي. وسيأتي الكلام عليهما في المبحث الثاني من الفصل الثاني (ص١٢٩).

(٤) هو أبو جعفر محمد بن علي بن النعمان الأحول، الملقب بشيطان الطاق. وأتباعه يُسَمَّوْنَ بالنعمانية أو الشيطانية.
(الملل والنحل) للشهرستاني (١٨٦/١-١٨٧).

(٥) مختصر التحفة الاثني عشرية (ص٦٩).

هذا وقد ظهرت في العصور المتأخرة، وخصوصاً في الدولة الصفوية (٩٠٥ ـ ١١٤٨هـ)[١]، جوامع حديثية أخرى أكثر ترتيباً واستيعاباً لأبواب الحديث، مُضَمِّنة ما في الكتب المتقدِّمة ومستدركةً عليها.

وهذه الكتب، حسب وفاة مؤلفيها، هي:

١) **الـوافـي:**

لمحمد بن مرتضى بن محمود، المدعو بالمولى محسن الكاشاني، والملقب بالفيض.

قال عنه الحر العاملي: كان فاضلاً عالما ماهراً، حكيما محدثا فقيها.

وقال الخوانساري: هو أشهر من أن يُخفى في هذه الطائفة على أحد إلى منتهى الأبد.

وقال الأردبيلي: هو العلامة المحقق المدقق، جليل القدْر، عظيم الشأن، رفيع المنزلة، فاضل كامل أديب، متبحر في جميع العلوم.

ولد سنة (١٠٠٧هـ) وتوفي سنة(١٠٩١هـ)[٢].

وكتاب الوافي جمع فيه مؤلفه أحاديث الكتب الأربعة إضافة إلى أحاديث أخرى نقلها من غيرها مع شيء من التعليق والشرح[٣].

وكان الدافع إلى تأليفه هذا الكتاب هو قصور الكتب الأربعة عن الكفاية، وعُسْر الرجوع إليها، وتبايُنِها في مواضع الروايات.

---

(١) انظر: الشيعة في التاريخ لعبد الرسول الموسوي (ص٣٢٣)، وتاريخ المؤسسة الدينية الشيعية لجودت القزويني (ص٤٦).

(٢) ترجمته في: أمل الآمل(٢/٣٠٥-٣٠٦)، وجامع الرواة(٢/٤٢)، ودائرة المعارف الإسلامية الشيعية(٦/٢٠١).

(٣) انظر: رسائل ومقالات للسبحاني (٢/٢٤٦)، وأصول الحديث لعبدالهادي الفضلي (ص٥٧).

قال الكاشاني في مقدمة " الوافي" : (يحتوي على جملة ما ورد في القرآن المبين، وجميع ما تضمَّنَتْه أصولنا الأربعة التي عليها المدار في هذه الأعصار، أعني الكافي والفقيه والتهذيب والاستبصار، من أحاديث الأئمة الأطهار، سلام الله عليهم، حَدَاني إلى تأليفه ما رأيتُ من قصور كل من الكتب الأربعة عن الكفاية، وعدم وفائه بمهمَّات الأخبار الواردة للهداية، وتعسُّر الرجوع إلى المجموع لاختلاف أبوابها في العُنْوانات، وتبايُنها في مواضع الروايات، وطولها المنبعث من المكرّرات...)[(١)].

وعدَّة أحاديث الكتاب خمسون ألف حديث، في أربعة عشر جزءاً، يجمع الأصول، والفروع، والسنن، والأحكام.

٢) وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة:

لعمدة الشيعة محمد بن الحسن بن علي بن محمد بن الحسين الحر العاملي.

قال عنه عباس القمي: شيخ المحدثين وأفضل المتبحرين، العالم الفقيه النبيه، المحدث المتبحر، الورع الثقة الجليل، صاحب المصنفات المفيدة.

وقال محسن الأمين: رُزِق المترجم حفظاً في مؤلفاته لم يرزقه غيره. توفي سنة (١١٠٤هـ)[(٢)].

وكتابه الوسائل حاوٍ لجميع أحاديث الكتب الأربعة زيادة على نيف وسبعين كتاباً، كافَّتها معتمدة عند الإمامية، وقد فصَّل فهرسها، وبيَّن اعتبارها في خاتمة الكتاب[(٣)].

وعن مكانة الكتاب يقول الطهراني: (وبالجملة، هو أجمع كتاب لأحاديث الأحكام، وأحسن ترتيباً لها حتى من " الوافي" و" البحار"

---

(١) الوافي(١/٦).

(٢) انظر ترجمته في: أمل الآمل(١/١٤١-١٥٤) له حيث ترجم لنفسه، ورياض العلماء وحِياض الفضلاء لعبدالله الأصبهاني (٥/٦٣-٧٥)، وأعيان الشيعة(٩/١٦٧-١٦٨).

(٣) يُنظر: الذريعة إلى تصانيف الشيعة(٤/٣٥٢).

لاقتصار " الوافي" على جمع خصوص ما في الكتب الأربعة على خلاف الترتيب المأنوس فيها، واقتصار " البحار" على ما عدا الكتب الأربعة، مع كون جُلِّ أحاديثه في غير الأحكام.

فنسبة هذا الجامع إلى سائر الجوامع المتأخِّرة كنسبة الكافي إلى سائر الكتب المتقدمة)[١].

٣) بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار:

لمحمد باقر بن محمد تقي بن المقصود علي، الملقب بالمجلسي.

أجمع الشيعة على توثيقه وإمامته. قال عنه الحر العاملي: عالم فاضل، ماهر محقق مدقق، علامة فهامة، فقيه متكلم، محدث ثقة.

وقال عباس القمي: المجلسي إذا أُطلق فهو شيخ الإسلام والمسلمين.

وقال الأردبيلي، بعد الثناء عليه: وإمامته وعدالته أشهر من أن يذكر فوق ما يحوم حوله العبارة.

توفي سنة (١١١١هـ)[٢].

والكتاب جمع فيه مؤلفه الأحاديث الزائدة على ما في الكتب الأبعة.

قال آغا بزرك الطهراني: (هو الجامع الذي لم يكتب قبله ولا بعده جامع مثله، لاشتماله ـ مع جمع الأخبار ـ على تحقيقات دقيقة، وبيانات وشروح لها، غالباً لا توجد في غيره)[٣].

٤) مستدرك الوسائل ومستنبط المسائل:

لمؤلفه حسين بن محمد تقي النوري الطبرسي. وقد لقَّبه الشيعة بخاتمة المحدثين، وأوصلوه إلى رتبة المجلسي شيخ الإسلام عندهم، وذلك

(١) المرجع نفسه (٣٥٣/٤).
(٢) انظر ترجمته في: أمل الآمل(٢٤٨/٢-٢٤٩)، ورياض العلماء(٣٩/٥)، وجامع الرواة(٧٨/٢)، والذريعة(١٦/٣).
(٣) الذريعة (١٦/٣).

لتجديده المذهب، وتأليف كتابه: " **فصل الخطاب في إثبات تحريف كتاب رب الأرباب**".

قال عنه محسن العاملي: كان محدثاً متبحراً في علمي الحديث والرجال، عارفاً بالسير والتاريخ، منقِّباً فاحصاً. كان وحيد عصره في الإحاطة والاطلاع على الأخبار و الآثار والكتب الغريبة.

وقال الطهراني: إمام أئمة الحديث والرجال في الأعصار المتأخرة، ومن أعاظم علماء الشيعة وكبار الإسلام في هذا القرن.

توفي سنة (١٣٢٠هـ)[١].

والكتاب عبارة عن استدراك لأحاديث فاتت صاحب "وسائل الشيعة"، وعِدَّتها ثلاثة وعشرون ألف حديث، في ثلاث مجلدات.

هذا ما يتعلق بهذه الجوامع المتأخرة المتمِّمة للكتب الأربعة المتقدِّمة. وكما يرى الباحث، فكلها معتمدة عند الإمامية، صحيحة الأسانيد والمتون، محتج بها عند النزاع والخلاف.

إلا أن هذه المكانة والرتبة التي حظيت بها الكتب الأربعة المتقدمة زالت في نهاية القرن السابع وبداية الثامن منْ قِبَل مَنْ سُمِّي فيما بعد بالأصوليين، فنادوا بتمييز الصحيح منها عن السقيم، واعتبروا أن ما في هذه الكتب ليس كله صحيحاً، فاشترطوا في قبول الأخبار دراسة أسانيدها وتمحيص متونها...

وهذا ما سأتناوله بالبحث في المبحث المُوالي بإذن الله، وهو مدرسة الأخبارية، ومدرسة الأصولية، والفوارق بين المدرستين تُجاه الكتب الأربعة خصوصاً، وجميع المرويات الشيعية عموماً، والدافع عن هذا الافتراق، ومدى أصَحِّية هذه الدعوى عندهم وفي مذهبهم...

❀ ❀ ❀

---

(١) ترجمته في: أعيان الشيعة (١٤٣/٦)، والذريعة (٢٣١/١٦-٢٣٢).

المبحث الرابع:

مدرستا الشيعة الإمامية في قبول الأخبار

عرف الشيعة الإمامية في مذهبهم تطورات متباينة في جميع علومهم، وذلك في عصور وأماكن مختلفة، وكان السبب الرئيس لهذا التطور هو ضمان مُسايَرة أفكار الإمامية لكل عصر حتى لا ينجلي باطلهم، ولا يظهر لكل معاين. وهناك سبب آخر مهم، هو تأثر الشيعة الإمامية بعلوم أهل السنة، وخصوصاً علم الحديث الذي كانت الشيعة لا تعرف قُبُلَه منْ دُبُره(١).

فنتج عن هذا كله انقسام الإمامية إلى فرقتين: الأولى؛ الأخبارية، والثانية؛ الأصولية.

الفرقة الأخبارية

الأخبارية هم فرقة من الشيعة يمنعون الاجتهاد ويعملون بالأخبار، ويرون أن ما في كتبهم، خاصة الكتب الأربعة، قطعي السند، أو موثوق بصدوره، فلا يحتاج إلى البحث عن سنده، ولا يرون تقسيمها إلى أقسام

---

(١) بهذا يبطل زعْم من قال بتأسيس الشيعة لعلوم الإسلام، وأنهم هم السبَّاقون إليها، كما فعل حسن بن هادي الصدر في كتابيْه: تأسيس الشيعة لعلوم الإسلام، والشيعة وفنون الإسلام.

الحديث المعروفة عندهم من الصحيح والحسن والموثق والضعيف وغيرها، بل كلها صحيحة. ويوجبون الاحتياط عند الشك في التحريم ولو مع عدم سبق العلم الإجمالي، ويُسقطون من الأدلة الأربعة المذكورة في أصول الفقه دليل العقل والإجماع، ويقتصرون على الكتاب والخبر، ولذلك عُرفوا بالأخبارية نسبة إلى الأخبار، ولا يرون حاجةً إلى تعلم أصول الفقه، ولا يرون صحَّته[1].

فالأخباري، إذن، هو: " الفقيه المستنبط للأحكام الشرعية عن الكتاب والسنة فقط، وبعد يأْسه عن دليل الحكم يرجع إلى أصالة الاحتياط في الشبهات الحكمية التحريمية "[2].

وعلى هذه الطريقة كانت الشيعة الإمامية، حتى منتصف القرن السابع. ومما يُظهر قِدَمها أن الشهرستاني أوردها في كتابه " الملل والنحل" ضمن فرق الإمامية، فقال: (فصارت الإمامية بعضها معتزلة؛ إما وعيدية وإما تفضيلية. وبعضها أخبارية؛ إما مشبهة وإما **سلفية**)[3]، أي كما كان عليه سلفهم من الشيعة الأوائل[4].

ثم ظهرت مرة أخرى هذه المقالة، أي مقالة الأخبارية، في أوائل القرن الحادي عشر، وأول من أثارها هو محمد أمين بن محمد شريف الاسترآبادي المتوفى سنة (١٠٣٣هـ) صاحب كتاب " **الفوائد المدنية في الرد على القائل بالاجتهاد والتقليد في الأحكام الإلهية** "، فإنه قد شنَّ هجوماً على من ادَّعى الاجتهاد والرأي في مذهبهم، ونسبهم إلى ابتداع منهج مخالفٌ لِمَا عليه مذهب الإمامية، وتخريب الدين، وأكَّد في كتابه على لزوم طريقة الأوَّلين، "وأنه لا يجوز استنباط الأحكام النظرية من

---

(١) انظر: دائرة المعارف الإسلامية الشيعية(٢/٢١٩-٢٢١).

(٢) يُنظر: حركة الاجتهاد عند الشيعة الإمامية لعدنان فرحان (ص٣٦٧)، ومصادر الاستنباط بين الأصوليين والأخباريين لمحمد عبد الحسن الغراوي (ص٥٦).

(٣) الملل والنحل(١/١٦٥)، وحركة الاجتهاد عند الشيعة الإمامية(ص٣٦٥).

(٤) يُنظر: الفكر السلفي عند الشيعة الاثني عشرية(ص٢٧٧).

ظواهر كتاب الله، ولا ظواهر السنن النبوية ما لم يعلم أحوالهما من جهة أهل الذكر ﷺ، بل يجب التَّوقف والاحتياط "[١].

ومن أعلام هذه المدرسة: الكاشاني، والحُرّ العاملي، ومحمد المجلسي، ومحمد بن عبد النبي النيسابوري، وحسين النوري الطبرسي.

وجعل الاسترآبادي كلاًّ من المُحَمَّدِين الثلاثة، أصحاب الكتب الأربعة، من الأخباريين، فقال في كتابه المشار إليه سابقاً:(وعند قدماء أصحابنا الأخباريين قدّس الله أرواحهم، كالشيخين الأعلمين الصدوقين، والإمام ثقة الإسلام محمد بن يعقوب الكليني كما صرَّح به في أوائل كتاب الكافي، وكما نطق به باب التقليد، وباب التمسك بما في الكتب، من كتاب الكافي فإنها صريحة في حرمة الاجتهاد والتقليد، وفي وجوب التمسك بروايات العِتْرة الطاهرة ﷺ، المسطورة في تلك الكتب المؤلفة بأمرهم)[٢].

ولعل شدة الاحتياج إلى كتبهم في الأخبار هو الذي دعا الأخباريين إلى عدِّهم من جملتهم[٣].

أما عن مدة بقاء هذه الحركة، فقد بقيت زُهاء قَرْنين من الزمن، حيث بدأت بمحمد الاسترآبادي، وانتهت بقتل زعيمها محمد بن عبد النبي النيسابوري، المعروف بمحمد الأخباري، سنة(١٢٢٣هـ). وبقي من بعدهم بقيَّة كان آخرهم خاتمة محدثيهم حسين النوري الطبرسي سنة (١٣٢٠هـ).

---

(١) الفوائد المدنية(ص٤٧) بواسطة: حركة الاجتهاد عند الشيعية الإمامية(ص٣٦٥-٣٦٧)، وانظر: الحدائق الناضرة ليوسف البحراني (١/١٧٠)، ولؤلؤة البحرين(ص١٧-١٨) له، وتنقيح المقال للمامقاني (١/٢٠٩)، ودائرة المعارف الإسلامية الشيعية(٢/٢١٩)، ورسائل ومقالات لجعفر السبحاني (٣/٣٤٥)، ومصادر الاستنباط بين الأصوليين والأخباريين لمحمد عبد الحسن الغراوي (ص٦٠).

(٢) الفوائد المدنية(ص٤٠) بواسطة: مصادر الاستنباط بين الأصوليين والأخباريين (ص٥٧-٥٩).

(٣) انظر مصادر الاستنباط بين الأصوليين والأخباريين(ص٥٧-٥٩).

ولتأكيد الأخباريين على موقفهم تُجاه الحديث والاعتماد عليه، وطرح ما سواه، " فقد ظهرت عندهم نزعة الاهتمام بالحديث وشروحه في هذه الفترة الزمنية، وشهدت الساحة العلمية حركة نشيطة لجمع الأحاديث، وتأليف الموسوعات الضخمة في الروايات والأخبار.

وكان لأقطاب علماء المدرسة الأخبارية الدور الأساسي لظهور الموسوعات الحديثية "[١].

ولعل أبرز ما نوَّه به الأخباريون هو ادعاؤهم صحة الكتب الأربعة، فقد ذكر الاسترآبادي في " الفوائد المدنية " اثني عشر وجها في الاستدلال على صحة أحاديثها[٢]، وتابعه على هذا جمع من علماء الشيعة، وجُلُّهم من الأخباريين، فالحر العاملي، مثلاً، عَقَد الفائدة السادسة من خاتمة كتابه " الوسائل " لهذا الزعم، فقال: (الفائدة السادسة في ذكر شهادة جمع كثير من علمائنا بصحة الكتب المذكورة وأمثالها، وتواترها، وثبوتها عن مؤلفيها، وثبوت أحاديثها عن أهل العصمة)ا.هـ

وفي " الفائدة التاسعة " ذكر اثنين وعشرين وجهاً للدلالة على قطعية صدور ما في الكتب الأربعة وغيرها عن أهل البيت، ومِنْ ضِمْنها ما ذكره الاسترآبادي[٣].

وقد تقدم نقل كلام جماعة من الأخباريين عن أصحية روايات الكتب الأربعة في المبحث السابق.

وهكذا استمرت الحركة الأخبارية إلى بداية القرن الثالث عشر(١٣هـ)، حيث تَمَّ القضاء على هذه الحركة وأفكارها ومنهجها، أو تقلَّص نشاطها ولم يبق منهم إلا النزر اليسير، وسيطرت الدراسات الأصولية على المراكز

---

(١) حركة الاجتهاد عند الشيعة الإمامية لعدنان فرحان (ص٤٢٤)، ورسائل ومقالات للسبحاني (٢٤٧/٢).

(٢) الفوائد المدنية (ص١٨١)، وأصول الحديث لعبدالهادي الفضلي (ص٢١١).

(٣) وسائل الشيعة (٦١/٢٠).

العلمية الإمامية، والأبحاث العلمية التي تصدر منها. وكان هذا الرَّدْع للأخبارية على يد زعيم الحركة الأصولية، والملقب عند الشيعة بأستاذ الكل: محمد باقر بن محمد أكمل البهبهاني(١١١٨ ـ ١٢٠٦هـ)[١].

فما هي هذه الحركة الأصولية، وما هي آراؤها؟

الفرقة الأصـولـية

الأصولية أو الأصوليون أو المجتهدون هم القائلون بالاجتهاد، وبأن أدلة الأحكام تنبني على الكتاب والسنة والإجماع ودليل العقل، وأن الأخبار المشتملة عليها الكتب الأربعة في أسانيدها الصحيح والحسن والموثق والضعيف وغيرها، وأنه يجب البحث عن أسانيدها عند إرادة العلم بها، ويعتقدون أن هذه الأخبار والأحاديث وحدها لا يمكن أن تكون مصدراً لجميع التشريعات، ولا يمكن أن تُجيب على تساؤلات كل عصر وزمان، ويقولون بالبراءة عند الشك في الوجوب أو التحريم إلا أن يسبق العلم الإجمالي بالوجوب أو التحريم.

فأوجب الأصوليون الاجتهاد كفاية، وأوجبوا على العامِّيِّ تقليد المجتهد، وأقبلوا على علم الكلام والأصول والعلوم العقلية الأخرى، وقارنوا أحكام الشريعة بأحكام العقل.

واتهموا المدرسة الأخبارية بأنها ظهرت في ظروف سياسية، وهي نُصرة النظام الصَّفوي السائد، الذي صار يخشى من الهيئة الفقهية السائدة آنذاك[٢].

وسُمِّيت هذه الجماعة بأهل الاجتهاد، واشتهر علماؤها بالأصوليين لدراستهم أصول الفقه وأصول الحديث، واهتمامهم بهذه الأصول[٣].

---

(١) رسائل ومقالات للسبحاني (٣/٣٤٥)، وحركة الاجتهاد عند الشيعة الإمامية لعدنان فرحان (ص٤٣٧-٤٥٠)، وأصول الحديث لعبدالهادي الفضلي (ص٩٥).

(٢) حركة الاجتهاد عند الشيعة الإمامية (ص٣٧٤-٣٧٩).

(٣) انظر: دائرة المعارف الإسلامية الشيعة (٢/٢١٩-٢٢١).

والمقصود من الأصوليِّ: من هو أهل النظر والاستدلال، والتحقيق والتدقيق، والتعمق والتفكر، وتشييد القواعد الكلية، وتأسيس الأصول الشرعية، والتفريع والاستخراج.

والمجتهد يُرادف الأصولي[١].

وقد تشكَّلت هذه الحركة ـ فيما يزعم الأصوليون ـ في القرن الرابع فما بعد، أي في عهد المحمَّدين الثلاثة، فنجد الحسن بن أبي عقيل العُماني المعاصر للكليني، وابن الجنيد المعاصر للمفيد، ومن بعدهما كمحمد بن إدريس الحلي، وأبي يعلى حمزة بن عبد العزيز الدَّيلمي (٤٦٣هـ) تلميذ المفيد، وحمزة بن علي بن زهرة الحسيني[٢](٥٨٥هـ)، وجعفر بن الحسن الحلي، الملقب بالمحقق[٣] (٦٧٦هـ)[٤].

قال الاسترآبادي: (وهكذا شاعت الأصول وعلم الكلام بين علماء الشيعة حتى وصل الأمر إلى العلامة الحلي(٧٢٦هـ)، فالتزم قواعد أصول أهل السنة في تصانيفه، ثم تبعه في ذلك الشهيد الأول، والشهيد الثاني، والشيخ علي الكركي، فعملوا بالأصول. وقسَّم الأخبار للمرة الأولى العلامة أو أستاذه جمال الدين بن طاووس إلى أربعة أقسام: الصحيح والحسن والموثق والضعيف، ثم تبعه في هذا المنحى الشهيد الأول(٧٨٦هـ)، والشيخ علي بن عبد العال الكركي(٩٠٤ أو٩٠٧هـ)، والشيخ زين الدين، الملقب بالشهيد الثاني(٩٦٦هـ)، وابنه الشيخ حسن صاحب " المعالم" و" المنتقى"، والشيخ بهاء الدين محمد العاملي(١٠٣٠هـ)، وسائر الفقهاء)ا.هـ[٥]

---

(١) مصادر الاستنباط بين الأصوليين والأخباريين (ص٣٩)، وحركة الاجتهاد عند الشيعة الإمامية(ص٣٦٧).

(٢) ترجمته في: لؤلؤة البحرين ليوسف البحراني (ص٣٥٠-٣٥٦).

(٣) ترجمته في: الكشكول ليوسف البحراني (٣١٠/١)، وأعيان الشيعة(٣٧١/١٥).

(٤) انظر مصادر الاستنباط بين الأصوليين والأخباريين (ص٤٠-٤٥).

(٥) الفوائد المدنية، نقلا عن دائرة المعارف الإسلامية الشيعية (٢٢٣/٢).

ويُعتبر عصر ابن المطهر الحلِّي فاصلاً بين مرحلتين زمنيتين في تاريخ الشيعة، فأُطلق على الفقهاء الذين سبقوا عصره بالمتقدمين، وعلى الذين جاؤوا بعده بالمتأخرين(١).

ونظراً لتأثر الأصوليين بعلوم أهل السنة كالفقه وأصول الفقه والحديث(٢)، لجؤوا إلى إحداث تقسيم أحاديث وأخبار الكتب الأربعة إلى صحيح، وحسن، وموثق، وضعيف، بعد أن كان الحديث ينقسم لدى قدماء الشيعة إلى مقبول ومردود، أو إلى معتبر، وذلك للانعتاق من خزايا مروياتهم، وردِّ ما يُشنِّع به عليهم أهل السنة من أقوال ومرويات متناقضة، فيها من الطوَامِّ والبَلايَا ما يُسيء إلى الإسلام، وما لا يقبله عقل إنسان. فاضطروا قهراً منهم، وتنصُّلاً إلى ابتداع هذا التقسيم الرباعي للحديث.

وينسب الشيعة الأخبارية وبعض الأصوليين هذا التقسيم للحديث إلى ابن المطهر الحلي(٣) (٧٢٦هـ) بسبب أُنسه بكتب أهل السنة، ويعتبرون أن هذا التقسيم مُحْدَث غير معروف عند القدماء(٤).

قال حسن بن الشهيد الثاني(٥) (١٠١١هـ)، وهو من الأصوليين: (فإن

---

(١) تاريخ المؤسسة الدينية الشيعية لجودت القزويني (ص١٣٥).

(٢) أشار إلى هذه المسألة المهمة جمعٌ من علماء الإمامية كحسن بن الشهيد الثاني، ومحمد أمين الاسترآبادي، والفيض الكاشاني، وغيرهم، حتى قالوا: (لا يُمكن تحقق فهم الفقه الشيعي بشكل تام إلا لمن يفهم الفقه السني بشكل تام).
انظر: منتقى الجمان في الأحاديث الصحاح والحسان لحسن بن الشهيد الثاني (١٠/١)، والوافي للكاشاني (٩/١)، ودائرة المعارف الإسلامية الشيعية(٢٢٣/٢)، وحركة الاجتهاد عند الشيعة الإمامية(ص٢٧٢).

(٣) بعض الشيعة ينسبون هذا التقسيم إلى ابن طاووس، إلا أن الغالب نسبته إلى تلميذه ابن المطهر.

(٤) حركة الاجتهاد عند الشيعة الإمامية(ص٣٣٧).

(٥) هو أبو منصور الحسن بن زين الدين بن علي بن أحمد العاملي الجُبُعي.
من مؤلفاته: منتقى الجمان، وكتاب معالم الدين وملاذ المجتهدين، وكتاب مشكاة القول السديد في تحقيق معنى الاجتهاد والتقليد. توفي سنة (١٠١١هـ). ترجمته في: أمَل الآمِل للحر العاملي (٥٧/١).

القدماء لا علم لهم بهذا الاصطلاح قطعاً لاستغنائهم عنه في الغالب بكثرة القرائن الدالة على صدق الخبر، وإن اشتمل طريقه على ضعف كما أشرنا إليه سالفاً، فلم يكن للصحيح كثير مزية توجب له التمييز باصطلاح أو غيره. فلما اندرست تلك الآثار، واستقلت الأسانيد بالأخبار، اضطر المتأخرون إلى تمييز الخالي من الرَّيب، وتعيين البعيد عن الشك؛ فاصطلحوا على ما قدَّمنا بيانه، **ولا يكاد يُعلم وجود الاصطلاح قبل زمن العلامة إلا من السيد جمال الدين بن طاووس)**[١].

ثم إن الشيعة الإمامية جعلوا لظهور التقسيم الرباعي للحديث الشيعي أسباباً اعتبرها الأصوليون مُتَمَسَّكهم في الدفاع عن آرائهم ومعتقدهم. فمن ذلك ما ذكره حسن ابن الشهيد الثاني من تلاشي أمر الحديث حتى فشا فيه الغلط والتصحيف، وكثر في خلاله التغيير والتحريف[٢].

ومن الأسباب كذلك، ضياع بعض الأصول الأربعمائة، والتباس المأخوذ منها بغيرها، وخفاء القرائن التي اعتمد عليها المتقدِّمون في التصحيح، فلا سبيل للمتأخرين إلى الاطلاع عليها، ووجود الآلاف من الروايات الشيعية التي اتخذها خُصومهم سلاحاً للهدم والتخريب، والتشويش على الشيعة وأئمتهم[٣].

إلا أن الأخباريين ندَّدُوا بما جاء به الأصوليون من هذا التقسيم الرباعي للحديث، وتمحيص روايات الكتب الشيعية، معتبرين أن هذا الاصطلاح يؤدي إلى فساد الشريعة وإبطال الدين، ويكون مَدْعاةً لطعن

---

(١) منتقى الجمان(١٤/١). وانظر: الوافي(١١/١)، والحدائق الناضرة ليوسف البحراني (١٤/١)، ودائرة المعارف الإسلامية الشيعية(٢٠٢/٦-٢٠٣)، وبحوث في مباني علم الرجال لمحمد السند (ص٧١)، ودراسات في الحديث والمحدثين لهاشم معروف (ص٤١ فما بعدها)، وحركة الاجتهاد عند الشيعة الإمامية(ص٢٩٤-٢٩٥).

(٢) منتقى الجمان(٢/١-٣)، وحركة الاجتهاد عند الشيعة الإمامية(ص٣٣٩-٣٤٠).

(٣) انظر: الوافي(١١/١)، وملاذ الأخيار في فهم تهذيب الأخبار لمحمد باقر المجلسي (٢٤/١-٢٥)، ودائرة المعارف الإسلامية الشيعية(٢٢١/٢)، ودراسات في الحديث والمحدثين لهاشم معروف (ص١٣٧).

أعداء الشيعة وخصومهم. وعن ذلك يقول النوري الطبرسي: (ولا فائدة له[يعني التقسيم الرباعي] سوى افتضاحنا بين مَنْ خالفنا، **وتشنيعهم علينا، بأن أصح كتب الإمامية عندهم كتاب الكافي، وأخبار ضِعافه ـ باعتراف علمائهم ـ أزيد من نصف ما فيه...**)ا.هـ[١]

وذكر يوسف البحراني " أنه لو تَمَّ ما ذكروه[يعني الأصوليين] وصحَّ ما قرَّروه لَلَزِمَ فساد الشريعة وإبطال الدين، لأنه متى اقتصر في العمل على هذا القسم الصحيح أو مع الحسن خاصة، أو بإضافة الموثق أيضاً، ورُمِي بقسم الضعيف باصطلاحهم، **من البَيِّن والحال أن جُلَّ الأخبار من هذا القسم كما لا يخفى على من طالع كتاب الكافي، أصولاً وفروعاً، وكذا غيره من سائر كتب الأخبار وسائر الكتب الخالية من الأسانيد،** لزم ما ذكرنا، وتوجَّه ما طعن به علينا العامة منْ أن جُلَّ أحاديث شريعتنا مكذوبة مُزَوَّرة...)[٢].

ورغم ما ادَّعاه الأصوليون من تمحيص روايات كتبهم الحديثية، وما قرَّروه من تقسيم الحديث الشيعي إلى أربعة أقسام، يبقى ذلك مجرَّد شعاراتٍ فارغة، وآراءٍ كاسدة غير مبنية على أساس، ولا ترى لها أثرٌ في واقع أحاديثهم ورواياتهم، فتجدهم يُضعِّفون روايات تارة، ثم يعملون بها تارة أخرى، ويُعدِّلون راوٍ ويمدحونه تارة، ثم يُجرِّحونه ويذمُّونه تارات أخرى.

وهذا ما سأفصِّل فيه القول في الفصل الثاني إن شاء الله تعالى.

❀ ❀ ❀

---

(١) خاتمة مستدرك الوسائل(٧٧/٧).

(٢) الحدائق الناضرة في أحكام العترة الطاهرة (٢١/١).

الفصل الثاني:

علم الحديث والرجال عند الشيعة الإمامية

- **المبحث الأول**: علم الحديث عند الشيعة.
- **المبحث الثاني**: علم الرجال عند الشيعة.

❦ ❦ ❦

المبحث الأول:

علم الحديث عند الشيعة

ـ **المطلب الأول**: عناية الشيعة بعلم الحديث.

ـ **المطلب الثاني**: أقسام علوم الحديث عند الشيعة الإمامية.

تقدم في الفصل السابق ذكر الاتجاهين الشيعيَيْن الإماميَيْن؛ الاتجاه الأخباري والاتجاه الأصولي، وما بينهما من اختلاف متباين ظاهرٍ في تصحيح روايات الكتب المعتمدة عندهم، وفي تقسيم الأحاديث إلى أربعة أقسام رئيسية، إلى غير ذلك من نقاط التباين السابقة.

وفي هذا المبحث سينحصر الكلام في مطلبين اثنين؛ المطلب الأول عن مدى عناية الشيعة الإمامية بعلم الحديث، وبيان أنهم ليسوا بأهل معرفة بهذا الفن الشريف ولا بعلومه، وتأثرهم بعلوم أهل السنة وكتبهم، مع ذكر بعض من ألف منهم في علم الحديث.

وأما المطلب الثاني، فسأُخصصه لذكر الأقسام الأربعة لعلم الحديث عند الشيعة الاثني عشرية، مع دراستها وبيان ما فيها.

المطلب الأول:
عناية الشيعة بعلم الحديث

لقد عرفتْ طائفة الشيعة الإمامية الاثني عشرية، كغيرها من أصحاب المقالات الباطلة، اضطراباً في مسارها، وتصدُّعاً في أفكارها وعلومها، كيف لا وَوَصْمة العار مُلصقة بهم أينما حلُّوا وارتحلوا، فهم أكذب الخلق على الحق سبحانه، وعلى رسوله ﷺ، وعلى المسلمين قديماً وحديثاً.

وهذا مما يعرفه كلُّ من عاصرهم عن كَثَب، أو قرأ مقالتَهم، أو فتَّش كتبهم وأصولهم. وكلَّما ذُكروا إلا وذُكِر الكذب معهم، فهو شعارهم ودِثارهم في قَرِّهم وحرِّهم.

ولاشكَّ أن كلَّ أهلِ باطلٍ وصاحبِ ضلالٍ إلا وتجده يُروِّج لباطله بالكذب الصُّراح، وهذا في كلِّ زمان ومكان. وأخذت الشيعة من هذه المِيزة بأسعد سهم وأوفر نصيب، كل هذا باسم الدين والدفاع عن أهل البيت المظلومين في زعمهم، وبما يُسمُّونه تقيَّةً بالتقية، فكانوا أكثر جُرأةً على الكذب من غيرهم، حتى صار ذلك من المتَّفق عليه عند العلماء و المشتغلين بعلم الرواية.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (وقد اتفق أهل العلم بالنقل والرواية والإسناد على أنَّ الرافضة أكذب الطوائف، والكذب فيهم قديم، ولهذا كان أئمة الإسلام يعلمون امتيازهم بكثرة الكذب)ا.هـ[١]

ولهذا جاء التحذير الشديد من علماء السنة من كذب الشيعة وافتراءاتهم، من ذلك ما رواه الخطيب في(الكفاية) عن أبي عبد الله الشافعي قال: " لم أر أحداً من أهل الأهواء أشهد بالزور من الرافضة".

وبسنده إلى ابن المبارك قال: سأل أبو عصمة أبا حنيفة، ممَّن تأمرني

(١) منهاج السنة النبوية (٥٩/١).

أن أسمع الآثار؟ قال: من كلِّ عدلٍ إلا الشيعة، فإن أصل عقيدَتِهم تضليلُ أصحاب محمد ﷺ[١].

ولما كان أمر هؤلاء القوم على ما ذُكر، فإن بضاعتهم في علم الحديث مُزْجاة، يشهد لذلك تخبطهم اللامَحْدود في مصطلحاتهم وقواعِدِهم، لأنهم ليسوا بأهل علم وخِبْرة بهذا العلم العزيز علم الحديث. فلم يكونوا يدْرُسونه، ولا كان مقرَّراً في مدارسهم وحوزاتهم العلَمية.

فكما هو معلوم أن مذهب الشيعة عموما، ومذهب الإمامية الاثني عشرية خصوصا، هو عبارة عن خليط من مقالات أهل الحق من أهل السنة، وأهل الباطل من المعتزلة والكلاميِّين.

وعلم الحديث الشريف هو من العلوم الذي تلقَّتْه الشيعة الإمامية من أهل السنة، إذ كان لهم السَّبْق في تحرير أصوله وضبط قواعده منذ القرون المفضلة إلى زماننا هذا، فصار هذا العلم العزيز حِكْراً على أهل السنة، وسَعِدوا به أيَّما سعادة حتى أصبح شعاراً لهم يُميِّزهم عن غيرهم من أهل النِّحَل الأخرى.

وقد اعترف بعض علمائهم، وهذا من إنصافهم، أن الشيعة إنما استفادوا علم الحديث من أهل السنة، وألَّفُوا كتب الدراية على منوال كتب أهل الحديث[٢].

يقول عبدالهادي الفضلي، وهو من الشيعة المعاصرين: (إذا رجعنا تاريخ التشريع الإسلامي لمعرفة متى وُضِع علم الحديث عند أهل السنة، ومتى وُضِع علم الحديث عند الشيعة ـ ويُعْرف هذا عادة بأول كتاب أُلِّف في هذا العلم ـ سوف نرى أول كتابٍ ظهر لأهل السنة في فن مصطلح الحديث ـ كما يُعبِّرون عنه ـ وهو كتاب (المُحدِّث الفاصل بين الراوي والواعي) للقاضي أبي محمد حسن بن عبدالرحمٰن بن خلاد الرَّامَهُرْمُزي المتوفى سنة ٣٦٠هـ.

---

(١) الكفاية (ص١٢٦).

(٢) منتقى الجُمان في الأحاديث الصِّحاح والحسان(١/١٠) لحسن بن الشهيد الثاني.

وذكـرتُ ـ فيما تقدَّم ـ أنَّ أقدم مؤلَّف إمامي في هذا العلم أُشير إليه وهو كـتاب (شرح أصول دراية الحديث) للسيد علي بن عبدالكريم بن عبدالحميد النَّجَفي النِّيلي، من علماء المائة الثامنة.

وهذا يعني أن أهل السنة كانوا أسبق تاريخياً في تدوين علم الحديث. . .

ومن المعروف ـ تاريخياً ـ أنَّ المتأخر يستفيد من تجارب المتقدم منهجياً وفنِّياً، وهذا ما لحظناه في كـتاب(الدراية) للشهيد الثاني، وهو أقدم كـتاب في علم الحديث وصل إلينا، فقد تأثَّر من ناحية منهجية وفنية بمؤلَّفات علماء السنة في علم الحديث)ا.هـ كلامه[(١)].

وفي ترجمة محدِّثهم المعروف بالشهيد الثاني، يقول الحُـرّ العـاملي فـي (أمل الآمل): (ويظهر من إجازة الشيخ حسن وإجازات والـده أنه قرأ عـلى جماعة كـثيرة جداً من علماء العامة، وقرأ عندهم كـثيراً من كـتبهم في الفقه والحديث والأصول وغير ذلك، وروى جميع كـتبهم. وكـذلك فعـل الشهيد والعـلامة)[(٢)].

وقال محمد الباقر البهبودي: (وأما السيرة التي أخذ بها المتأخِّرون من أصحابنا من عهد سيدنا جمال الدين ابن طاووس (ت٦٧٣) فليست هي بسيرة جديدة أبْدعوها، ولا هو أبو عُذْرِها، بل هي سيرة خطَّتْها علماء السنة من إخواننا)[(٣)].

فباعتراف هؤلاء بسبْق أهل السنة إلى وضع أُسُس علوم الحديث، واعترافهم باستفادتهم من كـتبهم، والنسج عـلى شاكـلة عناوين مضامينهم، يتبيَّن لـنا أن التأليف الشيعي في علم الحديث كـان متأخِّراً إلى القرن السابع أو الثامن الهجري.

---

(١) أصول الحديث (ص٩٥-٩٦).

(٢) أمل الآمل نقلاً من كتاب: لؤلؤة البحرين ليوسف البحراني (ص٣١-٣٢).

(٣) معرفة الحديث وتاريخ نشره (ص١٢).

ومن هذا يتَّضح كـذب وتدليس حسن الأمين حين قال: (ومجمل القول إن المحدثين من الشيعة نشِطوا في تصفية الحديث من الموضوعات ومن مرويات المنحرفين في عقائدهم والمندسِّين بين صفوف الشيعة، ووضعوا النواة الأولى لعِلْمَيْ الرجال والدراية وألَّفوا فيهما قبل أن يقوم البخاري ورفاقه من أصحاب الصحاح بمهمة تصفية الحديث وتصنيفه)![١]

فلا شكَّ أن هذا الكـلام خارجٌ عن الطريق القويم، فإن الواقع والتاريخ، بل وأعداء الإسلام من المستشرقين وغيرهم يُخالفون صاحب هذا المقال فيما ذهب إليه. كيف يُمكن التوفيق بين هذه الدعوى العريضة، وبين ما عُرف مِنْ غَرق الشيعة في سراديب الكـذب والتخرُّص، ومع ما تقدَّم بيانُه من جهود أهل السنة في هذا المضمار وسَبْقهم لكـل خير.

ويُعلِّل علماء الشيعة الإمامية سبب تأخرهم في التأليف في علم الحديث باستمرارية اتصالهم بأئمتهم ـ حسب زعمهم ـ الذي لم ينته إلا في أواخر القرن الرابع الهجري، فاعتمدوا حينها على مدوَّنات الحديث التي كُتِبت في عهود الأئمة، والتي يُسمُّونها أصولا.

واستمرَّت هذه المُدوَّنات موجودة بما صاحَبَها من قرائن الوُثوق حتى القرن السابع، ويُحدِّدونه بما يسمّونه بعصر المحقق الحِلِّي المتوفى سنة ستٍّ وسبعين وستمائة (٦٧٦هـ)، حيث اختفت باختفاء هذه الأصول والمدوَّنات قرائن الوثوق... فأصبحت الحاجة عند الشيعة ماسَّة لوضع علم الحديث[٢].

وَلِي على هذا التعليل تنبيهات، أبرزها أن اتصال الشيعة بأئمتهم إنما هو اتصالٌ موهوم، إذ أن نهاية اتصالهم الحقيقي بأئمتهم كـان منتصف القرن الثالث، وذلك بوفاة الحسن العسكـري سنة ستين ومائتين (٢٦٠هـ).

أما دعواهم بقاء الاتصال بالأئمة إلى أواخر القرن الرابع الهجري فهذا من خيالات الشيعة الإمامية التي لم يتفق معها على هذا أحد من

---

(١) دائرة المعارف الإسلامية الشيعية (١٢٤/٣).

(٢) ينظر: أصول الحديث لعبدالهادي الفضلي (ص٩٥-٩٦).

طوائف المسلمين. كيف يتَّفقون معهم في ادِّعاء إمام معدوم لا وجود له في الحقيقة البَتّة. هذا الإمام الذي كان ولايزال مُختفياً في السِّرْدَاب بعد أن غاب غيبة صغرى ثم بعدها غيبة كبرى، حيث اختفى عن العيان وصار هو المهدي المنتظر ـ عندهم ـ المعقود عليه الأمل في إصلاح الدنيا وإقامة العدل وإنصاف شيعة أهل البيت من مخالفيهم.

كلُّ هذه الأمور التي تدَّعيها الشيعة الإمامية لاستغلال أتباعهم السُّذَّج، وابتزاز أموالهم، ولإبقاء صيرورة مذهبهم ودَيْمومته.

التنبيه الثاني والثالث هما ما يُروِّجونه من اعتمادهم على مُدَوَّنات الحديث أو ما يُسمونه بالأصول الأربعمائة، ودعواهم بقاءها إلى القرن السابع الهجري، وبعد ذلك اختفاؤها عن الوجود، فهذا مما لم يتَّفق عليه الشيعة الإمامية أنفُسُهم فضلا عن غيرهم.

فقد أشرتُ في الفصل الأول إلى هذه الأمور مستدلّاً بأقوال علماء الإمامية في اختلافهم في تعيين هذه المدوَّنات والأصول، وفي تحديد عددها وعناوينها وأسماء مُصنِّفيها، وفي أيِّ قرن اختفت؛ فبعضهم يقول في عصر المُحَمَّدِين الثلاث، وبعضهم يقول في القرن الخامس، وتحديدا سنة ثمان وأربعين وأربعمائة (٤٤٨هـ) عند دخول السَّلْجُوقيين بغداد[١]، وثالثهم يقول بأنها بقيت إلى القرن السابع ثم بعد ذلك تَمَّ اختفاؤها[٢].

فهذا التَّخَبُّط الذي تعيشه الشيعة الإمامية، إنْ دلَّ على شيء فإنما يدل على بطلان مذهبهم، وبُنيانِهِ على الكذبِ أخِ التَّقيَّة المزعومة عندهم[٣].

---

(١) الذريعة إلى تصانيف الشيعة (١٣٤/٢).

(٢) أصول الحديث لعبدالهادي الفضلي (ص٩٥-٩٦).

(٣) ولهذا تجدهم يقولون بالتقية عند تعارض الأخبار والمرويات الواردة عن أئمتهم. يقول يوسف البحراني: (وقد ذكر جملة من الأصحاب أنه إنْ أمكن الجمع بين الدليلين، ولو بتأويل بعيد، فهو أولى مِنْ طَرْح أحدهما، ويُرَد على ذلك أن هذا مما لايتمشَّى في أخبارنا، لورود الكثير منها على جهة التقية التي هي على خلاف الحكم الشرعي واقعا، إذ التقية كما قد عرفت في المقدمة الأولى أصل الاختلاف في أخبارنا)ا.هـ من (الحدائق الناضرة) (٨٩/١).

وأَخْتِمُ هذا التعقيب بقول أحد أساتذتهم المعاصرين، وهو محمد علي مهدوي، أستاذ الدراسات العليا بجامعة طهران حيث يقول: (ذكرنا فيما سبق بأن المحققين قالوا إن عدد الأصول هو أربعمائة أصل، وقد اشتهرت هذه المجموعة بهذا الاسم أيضا، لكنها ليست جميعا في متناول أيدينا اليوم إلا المنقول منها، وهو غالبا تمَّ على يد المتأخرين عن زمان تصنيفها.

والظاهر أن هذا العدد لم يُطْرح بفعل إحصاء دقيق، فنحن لا نملك اليوم الأصول بعينها، وليس لنا إلمام دقيق بعناوين مؤلِّفيها. ناهيك عن التعريف الدقيق والجامع لها ليتسنَّى لنا المجال في البحث عنها في كبريات المصادر الرجالية بدِّقَّة...

وعلى أيّة حال فإن هذا البحث بحاجة إلى المزيد من التحقيق والتفحُّص)ا.هـ[١]

ولازلنا وسنزال نسمع عن تحقيقات الإمامية في هذا الصدد حتى يتسنّى لهم خَلْقَ ادِّعاءات أخرى تُبرز كذبهم وافتراءاتهم، فلا أصول مُشيَّدة، ولا فروع قائمة على أصولها.

فالحاصل أن تعليلهم سببَ تأخُّرهم في التأليف في علوم الحديث هو فقدان مدوَّناتهم الحديثية في القرن السابع أو الثامن ـ حسب اختيارهم ـ تعليلٌ غيرُ صحيح يَأْباه الواقع والحقائق التاريخية الصحيحة.

ثم إنهم يُقرِّون بأن أقدم مؤلَّف في علم الدراية وصل إليهم، أُلِّف في القرن العاشر الهجري، وهو كتاب (البداية في علم الدراية) لعلي بن أحمد الجُبُعي العاملي الملقب عند الإمامية بالشهيد الثاني، والمتوفى سنة ست وستين وتسعمائة (٩٦٦هـ).

فأين هي، إذن، مؤلفات القرن السابع والثامن والتاسع، حتى يَطْلع علينا مؤلِّف (بداية الهداية) في القرن العاشر؟ أَاخْتَفتْ هي كذلك كما اختفت الأصول الأربعمائة، أم ماذا؟...

---

(١) تدوين الحديث (ص٣٥٧- ٣٥٨).

وكتاب (بداية الهداية) إنما أخذ مؤلِّفه مادَّته من كتب أهل السنة باعتراف من جاء بعده من علماء الإمامية، فمؤلفه تتلمذ على كثير من علماء السنة، كما تتلمذ قبله ابن المطهر الحلي وغيره.

والمقصود أن الشيعة ككل، والإمامية على الخصوص، ليس لهم عناية بالحديث ولا بعلومه وفنونه، فلا سَبْق لهم إلا في الشر، ونشر الفتن والقلائل، وافتراء الأراجيف على من هو بريء منها.

هذا هو السبب الرئيس في تأخر الإمامية في التأليف في علوم الحديث الشريف.

أما بداية استيقاظهم للتأليف فيه فإنما حصل على وجه التحديد في القرنين السابع والثامن الهجريين، وهما عصر ابن طاووس وابن المطهر اللَّذَين قالا بالتقسيم الرباعي للحديث النبوي، وأخذا بمصطلحات أهل السنة في هذا الفن الشريف، وتابعهما كلٌّ من جاء بعدهما ممَّن كان على نَهْجِهِما، مخالفين بذلك جمهور الشيعة الذين قالوا بتصحيح جميع أحاديث كتبهم المعتبرة، وأنها صادرة من الأئمة المعصومين ـ زعموا ـ.

وقد تقدم الكلام في الفصل السابق عن الصراع الرائج بين الأخباريين والأصوليين، هذا الصراع الذي هو في الحقيقة نظري أكثر مما هو عَمَلي.

المُهم، أن التقسيم والتنويع الحديثي قد حدث في صفوف الشيعة الإمامية، وكان الدافع لهؤلاء الأصوليين في تبنِّي هذا العلم الشريف والتأليف فيه، هو كثرة النَّقد اللَّاذِع المُوجَّه لطائفتهم من قِبل أهل السنة، ونظراً لكثرة الطوام والبلايا الواقعة في مروياتهم وكتبهم المقدسة، فاستخدموا هذا العلم للانْعِتاق من هذا الخزي والعار اللاحق بهم.

وقد كتب الشيعة الإمامية في علم الحديث، وألَّفوا فيه مؤلفات، بعضُها ينقل من بعض، ويُكرِّر بعضها ما في كتاب (البداية في علم الدراية) للملقب بالشهيد الثاني.

فمن هذه المؤلفات:

- وصول الأخيار إلى أصول الأخبار. لحسن بن عبد الصمد العاملي المتوفى سنة أربعٍ وثمانين وتسعمائة (٩٨٤هـ).
- الوجيزة في علم الدراية. لبهاء الدين العاملي المتوفى سنة ثلاثين بعد الألف (١٠٣٠هـ).
- الرواشح السماوية في شرح أحاديث الإمامية. للسيد الدَّماد، المتوفى سنة إحدى وأربعين بعد الألف (١٠٤١هـ).
- توضيح المقال. لـمُلا علي الكُنِّي الطَّهراني، المتوفى سنة ثلاث وستين بعد الألف (١٠٦٣هـ).
- جامع المقال فيما يتعلق بأحوال الحديث والرجال. لفخر الدين بن محمد علي النجفي الطريحي، المتوفى سنة خمس وثمانين بعد الألف (١٠٨٥هـ).
- مقباس الهداية في علم الدراية. لعبد الله المامقاني، صاحب تنقيح المقال في علم الرجال، والمتوفى سنة إحدى وخمسين وثلاثمائة وألف (١٣٥١هـ).
- نهاية الدراية (شرح وجيزة البهائي). لمحسن الصدر العاملي الكاظمي، المتوفى سنة أربع وخمسين وثلاثمائة وألف (١٣٥٤هـ).
- قواعد الحديث. لمحي الدين الغريفي، المتوفى سنة اثنتي عشرة وأربعمائة وألف (١٤١٢هـ).
- أصول الحديث وأحكامه في علم الدراية. لجعفر السبحاني (معاصر)[1].

---

(١) ينظر: لؤلؤة البحرين ليوسف البحراني (ص٢٨)، الذريعة إلى تصانيف الشيعة لأغابرزك الطهراني (١٢٤/١٣)، أعيان الشيعة لمحسن الأمين (٢١٣/١-٢١٤)، دائرة المعارف الإسلامية الشيعية لحسن الأمين (١١٨/٣)،(٢٠٢/٦)، أصول الحديث لعبدالهادي الفضلي (ص٢٧-٢٨). وقد استوعب المامقاني أسماء المصنفين في علم الحديث في نهاية كتابه (مقباس الهداية) (ص١١٧-١٢٢).

المطلب الثاني: أقسام علوم الحديث عند الشيعة الإمامية

ذكرتُ فيما مضى، عند الكلام على المدونات الحديثية عند الشيعة، أن الأصوليين منهم ابتدعوا اصطلاحا جديداً في الحديث النبوي ما أَلِفَتْه طائفتهم، متمثِّلاً ذلك في التنويع الحديثي وتقسيمه إلى أكثر من قسمين على غير ما اعتاده المتقدِّمون منهم، مما أدى إلى انقسام الشيعة الإمامية في مجال الحديث النبوي خاصة إلى فرقتين؛ فرقة تقول بأصحية كلِّ ما في كتب الشيعة الحديثية، وتقول بأن قسمة الأحاديث هي قسمة ثنائية لا غير، أي أنها إما مقبولة أو مردودة. وهذه الفرقة تسمى بالأخبارية.

والفرقة الأخرى، وهي التي تسمى بالأصولية كما أشرتُ، قالوا بعدم أصحية جميع الكتب المعتمدة لدى الإمامية، مُحْدِثِين بذلك تقسيماً جديداً لأحاديثهم ومروياتهم، وذكرتُ كذلك أن هذا الاصطلاح الجديد، وهو ما يسمى بالتقسيم الرباعي للحديث، كان من عمل ابن طاووس أو ابن المطهر الحِلِّي.

ثم إن الصِّراع الذي كان بين الفِرْقتيْن في هذا الباب، إنما هو في الحقيقة صراعٌ صُورِيٌّ لا أثر له في الوجود، ولا أثر له عندهم في استدلالاتهم وتحريراتهم، هذا إذا عَلِمْنا أن هذه القواعد والضوابط والتعريفات الحديثية ابتدعها الأصوليون متناقضة المعاني، ومتباعدة الأطراف والمباني.

وفي هذا المطلب بإذن الله تعالى، أذكر قدر الإمكان تعريفاتهم الحديثية وتقسيماتهم لعلم الحديث، وأخص بالذكر الأقسام الأربعة من صحيحٍ، وحسنٍ، ومُوَثَّقٍ، وضعيف.

والولوج في حقيقة الأمر إلى هذه المباحث عند الشيعة الإمامية ليس بالسهل والهَيِّن، وذلك لتعقيداتهم ورَوَغَانهم، وهذا يحتاج إلى صبر وجَلَد، وتوفيق من الله جلَّ في عُلاه من قبل ومن بعد.

ولاشك أن هذه المباحث تصلُح أن تكون بحثا مستقلاً، ولكن أستعينُ بالباري سبحانه وتعالى، وأقول في نفسي عن الشيعة ما قاله سيِّد الأوَّلين والآخرين، ﷺ، عن الكُهَّان: « **لَيْسُوا بشيء** »(١).

قسَّمتِ الشيعة الإمامية الحديث إلى أربعة أقسام رئيسية، وهي: الصحيح، والحسن، والموثق، والضعيف.

وهذه الأنواع الأربعة تسمى بأصول علم الحديث. وقال حسن الأمين: (وهناك فروع لها، واعتبارات لمعان شتى تبلغ ستة وعشرين نوعا. بعضها يختص بالضعيف، وهي ثمانية كالمرسل، والباقي يشمل غيره، وهي ثمانية عشر كالمسند. فبالإضافة إلى الأصول تبلغ أنواع الحديث ثلاثين نوعاً)ا.هـ(٢)

الحديث الصحيح

فأما الحديث الصحيح فيُعرِّفونه بأنه ما اتصل سنده إلى المعصوم، بنقل العدل الإمامي عن مثله في جميع الطبقات(٣).

وأوَّلُ مَنْ حَدَّد لهم هذا التعريف وغيْرَه من التعاريف هو الملقب عندهم بالشهيد الثاني، لأن كلَّ من جاء بعده إلا ويستفيد من كتبه، وينقل أقاويله.

ويقصدون بالعدل كلَّ من كان على مذهب الإمامية، أما من ليس بإماميِّ المخطط، فليس بعدل، ولهذا أورد حسن بن الشهيد الثاني على

---

(١) رواه البخاري (كتاب الأدب/باب قول الرجل للشيء ليس بشيء) (رقم: ٦٢١٣)، ومسلم (كتاب السلام/باب تحريم الكهانة) (رقم: ٢٢٢٨) عن عائشة رضي الله عنها.

(٢) دائرة المعارف الإسلامية الشيعية (١١٩/٣).

(٣) ينظر: ملاذ الأخيار في فهم تهذيب الأخبار للمجلسي (٢١/١)، مقباس الهداية في علم الدراية للمامقاني (ص٣٣)، دراسات في الحديث والمحدثين لهاشم معروف (ص٤٤)، أصول الحديث لعبدالهادي الفضلي (١٠٧)، صيانة العلوم الإسلامية لعبد الرسول الغفاري (ص١٣١)، مختصر التحفة الاثني عشرية لعبدالعزيز الدهلوي (ص٤٧).

والـده بأنه لاحاجة إلى قيد " الإمامي" في تعريف الخبر الصحيح، فإنَّ أَخْـذَ قيد العـدل مُغْنٍ عنه، لعـدم اتِّصاف فاسـد المذهب بالعـدالة حقيقة[١].

ومع تخبُّطهم في وصف العـدالة، ومَنْ هو العـدل، فإنهم أسقطوا كـذلك رُكـناً آخـر، وشرطاً من شروط الحديث الصحيح، وهو شرط الضبط؛ فلابـد إذا أَرَدْنـا أن يكـون الحديث صحيحاً من وجود قيْد الضبط ضمن الشروط.

فـيُشْـترط عند المحدثين أن يكـون الراوي الثـقة: **عـدلا ضابطا.**

أما عند علماء الشيعة الإمامية، فلا يُشـترط ذِكْـر الضبط ضمن شروط الحديث الصحيح. مُعـلِّلين ذلك بأن قيد العـدل يُغْـني عـن ذلك، وأنَّ اشتراط العـدالة في الراوي يدلُّ عـلى الضبط بالملازمة[٢].

والحق أنَّ الوصف بالعـدالة لا يغني عـن الوصف بالضبط، فالعـدالة شيء، والضبط شيء آخـر كـما هو مقرَّر في كـتب علم الحديث.

وإسقـاط الإمامية لشرط الضبط في تعريف الصحيح، إنما هو هروبٌ منهم من واقعهم المُـرّ الذي يتمثّل في رُواتهم ورجالاتهم الضعـفاء الذيـن لا يعـرفون ما الحديث، وما الرواية، وما التحمُّل. فهـم جماعـة من القصاص، والزنادقة وأمثالهـم مما سيأتي ذكـرهـم مفصَّلاً، إنْ شاء الله تعالى، في المبحث الثاني من هذا الفصل.

ولـمَّا كـانت أخبار الشيعة ومروياتهم مختلفة ومتناقضة، كـان عليهم ولابُدَّ نفـيَ قَيْدَيْ عـدم الشذوذ والعـلَّة، وعـدم اعتبارهـما من شروط الحديث الصحيح.

فمع اعْترافهم بوجود الشذوذ والعِلَّة في كـتبهم الحديثية، واضطراب

---

(١) منتقى الجُمان لحسن العاملي (٥/١).

(٢) مقباس الهداية في علم الرواية (ص٣٣)، دراسات في الحديث والمحدثين (ص٤٤).

مروياتهم[١]، إلا أنهم يعتبرون أنَّ هذين القَيْدَيْن معتبران عند أهل السنة لوجودهما في كتبهم، ولأنَّ عدم الشذوذ، كما يقول علماء الشيعة، شرط في اعتبار الخبر لا في تسميته صحيحا!![٢]

ولا شك أنَّ هذا الاعتبار ساقط من أصله، إذ لا يكون الخبر معتبراً بالدرجة الأولى إلا إذا كان صحيحا. فليتأمل القارئ مدى تخبُّطهم في العبارات، وجهلهم بالقواعد والتحريرات.

بين صحيح المتقدمين والمتأخرين

لما قيَّد المتأخرون الحديث الصحيح بتلك الشروط السابقة الذكر، كان المتقدمون من الإمامية قد وسَّعوا تعريفهم للحديث الصحيح، آخذين بشكل عام كلَّ ما ثبت عن الأئمة، سواء كان مقبولا على عرف المتأخرين أو مردودا، لأنَّ الصِّحة في كلام من تقدَّم إذا أُطلِقت، فمرادُهم منها الثبوت أو الصِّدق[٣].

يقول هاشم معروف الحسني: (يتبيَّن أن الصحيح في عرف المتقدِّمين يتَّسع لكل ما يجوز الاعتماد عليه، سواء أكان ذلك لناحية السند أو لغيره من الأسباب التي ذكرناها، فيدخل في ذلك الموثق والحسن، وحتى الضعيف المقترن ببعض القرائن)[٤].

والناظر لأول وَهْلة في كلام كلٍّ من المتقدِّمين والمتأخِّرين، يرى

(١) كاعتراف الشهيد الثاني في كتابه (البداية) بوجود العلة في كتاب (التهذيب) متناً وإسناداً بكثرة. (مقباس الهداية) (ص٥٠).
وكاعتراف يوسف البحراني باختلاف رواياتهم الحديثية واضطرابها، إلا أنه يحمل ذلك الاختلاف والاضطراب على التقيَّة. (الحدائق الناضرة) (١/٨٩).

(٢) مقباس الهداية للمامقاني (ص٣٣).

(٣) منتقى الجُمان في الأحاديث الصِّحاح والحِسان (١/١٥).

(٤) دراسات في الحديث والمحدثين (ص٤٣). وينظر كذلك (ص٤٨-١٤٣) من نفس الكتاب، والحدائق الناضرة ليوسف البحراني (١/١٤)، وخاتمة مستدرك الوسائل للنوري الطبرسي (٣/٤٨٢).

أنَّ ثمَّة فرقٌ وتبايُن في تعريفهم للحديث الصحيح، إلا أنَّ الحقيقة عكس ذلك. فرغم ما اشترطه الأصوليون في تعريفهم له؛ من كون السند متَّصلاً، والراوي عدلاً إماميا، فإنهم لم يَعْبَؤوا بهذه القيود، ولم يَحْفلوا بها أصلاً، ولم يَخرجوا عن طريقة المتقدِّمين من الأخباريين، وذلك أنَّ مذهبهم مؤسَّسٌ على الباطل، والآلاف من مروياتهم مبنية على الضعفاء والمجاهيل والخارجين عن مذهب الإمامية. فكيف يُمكن للأصوليين بعد ذلك تطبيق ما اشترطوه في تعريف الحديث الصحيح، إذ لو طبَّقوا ذلك لَمَا بقي لهم دين يدينون به.

ولهذا نجد المحقِّقين من الأصوليين يُغْفِلون هذه التعريفات، ويرفعون عنها تلك التَّقييدات الوهمية، ويَخضعون للأمر الواقع، ويُقِرُّون رغماً عنهم بقبول مرويات غير العدول عندهم، والخارجين عن المذهب الإمامي، سواء كانوا شيعة أو سنة، كما أنهم يُطلقون الصحيح على المراسيل، وعلى الطرق المجهولة والمقطوعة، بل قد يُرجِّحون الروايات الضعيفة على الأخرى الصحيحة[(١)].

وهذا إنْ دلَّ على شيء فإنَّما يدُلُّ على اضطرابهم الحاصل في مجال الرواية والدِّراية، إذ إنما تُوضعُ القواعد، وتُحرَّر الضوابط لشيء واحد هو العمل بمقتضياتها ومحتوياتها.

وأنقل هنا كلاماً جامعاً لِما أشرتُ إليه آنفا، وهو كلام العلاّمة عبد العزيز الدَّهلَوي (ت١٢٣٩هـ)، حيث قال ﷺ، بعد نقله تعريف الحديث الصحيح عند الشيعة: (وعلى هذا فلا يكون المُرسَل والمنقطع داخلاً في الصحيح لعدم اتِّصالها وهو ظاهر، مع أنهم يُطلقون عليهما لفظ الصحيح، كما قالوا: روى ابن أبي عُمير في الصحيح كذا وكذا. ولا يعتبرون العدالة في إطلاق الصحيح، فإنهم يقولون: رواية مجهول الحال صحيحة

(١) يُنظر في هذه الأمور بتوسع: الوافي للكاشاني (١١/١)، وخاتمة مستدرك الوسائل (١٩/٧)، ومقباس الهداية (ص٣٤)، ودراسات في الحديث والمحدثين (ص٤٥- ٤٦) و (ص١٣٧).

كالحسين ابن الحسن بن أبان، فإنه مجهول الحال، نصَّ عليه الحلي في (المنتهى) مع أنها مأخوذة في تعريفه.

وكذا لا يُعتبر عندهم كون الراوي إماميا ً في إطلاق الصحيح، فقد أهملوا قيود التعريف كلها. وأيضا قد حكموا بصحة حديث من دعا عليه المعصوم بقول: أخزاه الله، وقاتله الله، أو لعنه، أو حكم بفساد عقيدته، أو أظهر البراءة منه. وحكموا أيضاً بصحَّة روايات المُشبِّهة والمُجَسِّمة... وحكموا أيضاً بصحة الحديث الذي وجدوه في الرِّقاع التي أظهرها ابن بابُويَه مُدَّعياً أنها من الأئمة. ورَوَوْا عن الخطوط التي يزعمون أنها خطوط الأئمة، ويُرجِّحون هذا النوع على الروايات الصحيحة الإسناد عندهم.

هذا حال حديثهم الصحيح الذي هو أقوى الأقسام الأخرى وأعلاها)ا.هـ كلامه رَحِمَهُ اللهُ[(١)].

أقول: نعم، هذا حال الحديث الصحيح، بل وحال ما دون الصحيح كما سيأتي تِباعاً إنْ شاء الله ﷻ، مُبرْهِناً مع ذلك على أنَّ الشيعة ليسوا بشيء.

الحديث الحسن

وأما الحديث الحسن عند الشيعة الإمامية فيُطلق على الخبر الذي اتَّصل سنده إلى المعصوم بإمامي ممدوح مِنْ غير نصٍّ على عدالته، مع تحقُّق ذلك في جميع مراتبه أو في بعضها مع كون الباقي من رجال الصحيح[(٢)].

هذا هو الحديث الحسن عند القوم، شرطه الاتصال، وكون الراوي

---

(١) مختصر التحفة الاثني عشرية (ص٤٧- ٤٨).

(٢) انظر: ملاذ الأخيار في فهم تهذيب الأخبار لمحمد باقر المجلسي (٢١/١)، مقباس الهداية (ص٣٤)، دراسات في الحديث والمحدثين (ص٤٥)، أصول الحديث لعبدالهادي الفضلي (ص١٠٧)، صيانة العلوم الإسلامية (ص١٣٢)، مختصر التحفة الاثني عشرية (ص٤٨-٤٩).

إمامي المذهب، ولكن أيُّ إمامي؟ إمامي ممدوح مِنْ غير نصٍّ على عدالته... فكيف إذنْ، والسؤال موجَّهٌ لعلماء الإمامية، يُوفَّق بين قولكم: فلانٌ ممدوح، وبين مجهول الرواية في آن واحد؟ أيُّ توثيق هذا، وأيُّ حُسْنٍ للحديث، وإدْخاله في حَيِّز الحديث المقبول؟

ثم إنَّ الإرسال والانقطاع مُنافٍ للاتِّصال الزعوم، مع أنَّ إطلاق الحُسن على هذيْن النوعين شائع عند الإمامية، حيث صرَّح فقهاؤهم بأنَّ رواية زُرارة في مُفسِدِ الحج إذا قَضاه في عام آخر حسن، مع أنَّها منقطعة[١].

ويُضيف العلَّامة الدَّهلوي بأن الإمامية " يُطلقون لفظ الحسن على غير الممدوح، حيث قال ابن المطهر الحلي: طريق الفقيه إلى مُنْذر بن جَيْفَر[٢]حسن مع أنه لم يمدَحْه أحدٌ منْ هذه الفرقة "[٣].

فالناظر لهذا الكلام، المتدبِّر له يرى أنَّ هؤلاء القوم يُقرِّرون مالا يُطبِّقون، إنما هو الخَلْط في التعاريف، والتدليس والتمويه في الروايات.

ولهذا نجدهم يختلفون حتى في مدى قبول الحديث الحسن.

يقول الملقب بالشهيد الثاني: (واختلفوا في العمل بالحسن؛ فمنهم مَنْ عَمِل به مطلقاً كالصحيح، وهو الشيخ عَلَى ما يظهَرُ مِنْ عَمَلِه، وكلُّ مَنِ اكتفى في العدالة بظاهر الإسلام ولم يشترط ظهورها، ومنهم مَنْ ردَّه مطلقاً ـ وهم الأكثرون ـ حيث اشترطوا في قبول الرواية الإيمان والعدالة، كما قطع به العلَّامة في كتبه الأصولية وغيره)[٤].

الحديث المُوَثق

وأما الحديث المُوَثَّق، فالمقصود به عند الإمامية هو ما رواه مَنْ نُصَّ

---

(١) انظر: مختصر التحفة (ص٤٩).
(٢) جَيْفَر على وِزان جعْفر وحيْدر. انظر (تنقيح المقال) (٢٤٨/٣).
(٣) مختصر التحفة (ص٤٩).
(٤) خاتمة مستدرك الوسائل (٤٦/٧)، بحوث في مباني علم الرجال لمحمد السند (ص١٠٠).

على توثيقه مع فساد عقيدته، سواء أكان الراوي للحديث الموثق مِمَّنْ يدين بالتَّشيُّع كالفطحية والواقفية، أو من أهل السنة المَوْثوق بهم[(١)].

يقول حسن الأمين: (واختلاف المذاهب في الرواة إذا عُرف من حالهم عدم التأثر والانفعال بمُسْبَقات مذهبهم في مجال النقل، لا يمنع من اعتماد خبرهم والأخذ به مالم تكن هناك قرائن أُخر تُوجِب التَّوَقُّف عن العمل به.

ومن هنا اعتبر الشيعة... أخبار مُخالفيهم في العقيدة حجة إذا ثبت أنهم من الثقات، وأسْمَوْا أخبارهم **بالموثقات**، وهي في الحُجِّيَّة كسائر الأخبار)ا.هـ[(٢)]

ويُطلقون أيضا على الحديث الموثق لفظ: **القوي**.

ويَسْتَمِرُّ خَلطهم وتخبُّطهم في هذا المجال، إذ كيف يُوَثقون مَنْ هُوَ فاسِدُ العقيدة ـ حسب زعمهم ـ وخارجٌ عن المُخطَطِ الإماميّ، وعلماؤهم يُقرِّرون أنَّ ساقط العدالة لا تُقبل روايته. ويجعلون مع هذا الحديثَ الموثقَ مقدَّماً على الحديث الحسن الذي يرويه الإمامي الممدوح.

ومن اضطرابهم في تطبيق تعريف الحديث المُوَثق "أنهم أطلقوا الموثق أيضاً على طريق الضعيف، كالخبر الذي رواه السَّكوني عن أبي عبدالله عن أمير المؤمنين، وكذا أطلقوا القوي على رواية نوح بن دَرَّاج وناجية بن أبي عُمارة الصَّيْداوي وأحمد بن عبدالله بن جعفر الحميري مع أنهم إمامية، ولكنهم ليسوا بممدوحين ولا مذمومين."[(٣)].

---

(١) ينظر: منتقى الجمان (٤/١)، ملاذ الأخيار (٢١/١)، خاتمة مستدرك الوسائل (٥٠٥/٣)، مقباس الهداية (ص٣٥)، دراسات في الحديث والمحدثين (ص٤٥-٤٦)، أصول الحديث (ص١٠٨)، صيانة العلوم الإسلامية (ص١٣٢)، مختصر التحفة (ص٤٩).

(٢) دائرة المعارف الإسلامية الشيعية (٣٢٧/٧).

(٣) نقلاً من: مختصر التحفة الاثني عشرية (ص٤٩). وهذا ما أكَّده الملقب بالشهيد الثاني في الدراية (ص٢٣-٢٤). انظر: أصول الحديث لعبدالهادي الفضلي (ص١٠٨).

الحديث الضعيف

وأما النوع الأخير من التقسيم الرباعي للحديث عند الإمامية فهو الحديث الضعيف، وهو ما لم يجتمع فيه شروط أحد الأقسام السابقة، بأن اشتمل طريقه على مجروح بالفسق، أو تعرض له بذم، أو انتفى قيد كونه إماميا مع التوثيق، أو كان مجهولا لم يتبيَّن حاله من حيث استقامتُه وسلامةُ عقيدته(١).

ويندرج تحت الحديث الضعيف أقسام أُخر كالمرسَل والمهمل والمنقطع الذي يُطلق عليه الإمامية المرفوع.

وتضاربت أقوال علماء الإمامية في قبول أو رَدِّ الحديث الضعيف؛ فمنهم من رَدَّه كلِّياً ـ بزعمهم ـ، ومنهم مَنْ قَبِلَه، وصِنْفٌ ثالثٌ قالوا بالتفصيل، فقسَّموا الحديث الضعيف إلى قسْمين؛ قسم مقبول، وآخر مرود.

وعرَّفوا المقبول بأنه الحديث الضعيف الذي تلَقَّاه الفقهاء بالقبول، وعملوا بمضمونه. أي أنَّ الفقهاء يعتمدونه دليلاً في الاستنباط، ويُفتون وِفْق مدلوله(٢).

وأما المردود فهو كلُّ حديث كان في طريقه كذاب أو فاسق مشهور الفسق.

ولا شك أنَّ هذا التعريف الذي وضعوه للحديث الضعيف، وهذه التقسيمات المقررة لذلك، إنما هي في أرض الواقع مجرَّد أفكارٍ مزبورة في كتبهم ودواوينهم، لا يطَّلِع عيها أتباعهم، وإنما هذا منهم مجرَّد تقية لتقليل كثرة الانتقادات المطروحة مِنْ قِبَل خصومهم، إذ أنهم لو طبَّقوا ما

---

(١) ينظر: ملاذ الأخيار في فهم تهذيب الأخبار (٢٠/١)، مقباس الهداية (ص٣٥)، كسر الصنم لآية الله أبي الفضل البرقعي (ص٤٤)، دراسات في الحديث والمحدثين (ص٤٦)، بحوث في علم الرجال لمحمد السند (ص٢٥٦)، مختصر التحفة (ص٤٩).

(٢) أصول الحديث(ص١٣٠).

أشاروا إليه في تعريفهم للحديث الضعيف لأسقطوا كلَّ أحاديثهم ومروياتهم، ولم يبق لهم منها إلا النزر اليسير، ولَمَا بَقِيَت لهم لا أصول معتمدة، ولا كتب مقدَّسة.

فكما هو معلوم عند علماء الإمامية أنَّ أكثر منْ نصف أحاديث كتاب الكافي - مثلاً - كلُّها من قبيل قسم الضعيف المطروح. فقد عدَّد بعض مشايخ يوسف البحراني أنَّ عدد الأحاديث الضعيفة في الكافي قد ناهزت خمساً وثمانين وأربعمائة وتسعة آلاف (٩٤٨٥) حديث[١].

ويقول حسن الأمين: (وأفضل كتب الحديث عند الشيعة كتاب الكافي للكليني، ومع هذا ضعَّف علماؤهم الكثير من أحاديثه، وأحصى بعض الفضلاء الأحاديث التي

ضعَّفها ووَهَّنها العلَّامة المجلسي في شرحه للكافي، فبلغت الألوف)ا.هـ[٢]

أقول: هذا في كتاب الكافي فحَسْب، وقِسْ ذلك على باقي كتبهم ودواوينهم الحديثية.

ولإضفاء المشروعية لهذا الكَمِّ الهائل من الأحاديث الضعيفة في كتبهم، وللأخذ بها دون طرحها، علَّلوا ذلك بورود الأحاديث المستفيضة بحرمة رَدِّ الخبر غير المعلوم صدوره، وغير المعلوم وضعه[٣].

وأضافوا " أنه متى ورد الحكم في خبر ضعيف باصطلاحهم المتأخر، حملوه على الاستحباب أو الكراهة تفادياً من طرحه "[٤].

ومن تجاهلهم لهذه القواعد التي أشادوا بها، أنهم لا يطرحون الضعيف فحسْب، بل ويُرجِّحونه في مقابل الصحيح إذا ما تعارضا، فإنه

(١) لؤلؤة البحرين ليوسف البحراني (ص٣٩٤-٣٩٥)، خاتمة مستدرك الوسائل (٥٠٥/٣).
(٢) دائرة المعارف الإسلامية الشيعية (١٢٥/٣).
(٣) بحوث في مباني علم الرجال لمحمد السند (ص٢٥٩).
(٤) انظر: الحدائق الناضرة ليوسف البحراني (١٦٣/١).

يُؤخد بالضعيف ويُطرح الصحيح، وذلك اعتماداً منهم ـ حسب مُخَيِّلَتِهم ـ على القرائن الخارجية من الحديث، أو شهرة العمل به، أو غير ذلك مما احتفلوا به ونوَّهوا به في كتبهم[1].

وأخيراً أقول: هذا مبلغ علم الشيعة الإمامية في هذا العلم الشريف، لا قواعد معمول بها، ولا تطبيق لها في واقع أحاديثهم، لأنهم ليسوا بأهلٍ لذلك، وليسوا بشيء.



(١) انظر: دراسات في الحديث والمحدثين (ص٤٧).

المبحث الثاني:

علم الرجال عند الشيعة الإمامية

إن لِعِلْم الرجال ـ ضمن علم الحديث ـ منزلةً عظيمة لا يعرفها إلا من درس قواعد هذا العلم، وعرف مزاياه وفوائده.

فمن المعلوم لدى القاصي والداني أن لهذا العلم الجليل الأثر العظيم في تمييز الراوي الممدوح من الراوي المجروح، وفي معرفة الحديث المقبول من المطروح. ويكفي شرفاً لأهل الحديث قاطبةً أن كان علم الرجال ميزة لهم، وشعاراً لهم دون غيرهم.

إذا تقرَّر هذا، فليعلم القارئ أن علم الرجال، وهو علم الجرح والتعديل، كان عند الشيعة من العلوم المجهولة لديهم، غير المعروفة، وكيف يعْرفونه وغالب رُواتهم من الوضاعين الكذابين. ولهذا لم يكن لهم كتاب في أحوال الرجال حتَّى ألَّف الكشِّيُّ سنة أربعمائة تقريباً كتاباً في أسماء الرجال وأحوال الرُّواة، وكان مختصراً جدّاً لم يَزِدِ النَّاظر فيه إلا تحيُّراً، لأنه أوْرَد فيه أخباراً متعارضةً في الجرح والتعديل، ولم يُمْكِنه ترجيح أحدها على الآخر[1].

---

(١) انظر: مختصر التحفة الاثني عشرية (ص٤٩)، وأصول مذهب الشيعة الإمامية للقفاري (ص٣٦٩-٣٧٠).

ولم يكن للشيعة بهذا العلم كبيرُ عناية ودراسة حتى في مدارسهم وحَوْزاتهم، والسبب في ذلك، كما يقول مُرتضى الحكمي، هو " صعوبة الإحاطة بخطوط هذا الفن وخيوطه، واستيعاب جزْئياته وفروعه، ثم اتباع الرأي والاجتهاد فيها، ثم الجهد في جمعها وتدوينها بشكل متماسك ورصين "[١].

ولما كانت أخبار الشيعة قد تضمَّنت مجموعة كبيرة من الموضوعات، وذلك بوجود الوضَّاعين والكذابين[٢]، واعتمادهم على من هو في غاية الجهل والافتراء ممَّن لا يُذكر في الكتب، ولا يَعْرفه أهل العلم بالرجال، كلُّ هذا وغيره كثير دفع بالشيعة الإمامية إلى التفكير في التَّأليف في علم الرجال، وذلك لستر عيوبهم الواضحة في هذا الباب. فأكثروا من إخراج كُتُبٍ جمعت بين دَفَّتَيْها الصالح والطالح، والمجهول والمعدوم، إلى غير ذلك من أصناف الناس. فضعَّفوا الثقة الصالح، ووثقوا الضعيف الطالح، بل تمادى بهم الأمر إلى توثيق أهل الغلو والزَّندقة ممَّن حذر منه أئمَّتهم المعصومين ولعنوه. وسأذكر بعضهم قريباً إن شاء الله تعالى.

المُهم، أنَّهم ألَّفوا في علم الرجال كتباً، أبرزها عندهم الأصول الخمسة، وهي: رجال الكِشي، ورجال الطوسي وفهرسته، ورجال النجاشي، وضعفاء ابن الغضائري. ومنهم من يُضيف رجال البرقي بدلاً من كتاب ابن الغضائري[٣].

---

(١) منْ مقدمته على كتاب: (معجم رجال الحديث) للخوئي.

(٢) منْ باب قولهم: الاعتراف سيِّد الأدلة، يقول عبدالله المامقاني: (إنَّ أخبارنا قد تضمَّنت جملة من الأخبار الموضوعة، فلا يجوز العمل بها إلا بعد تحقيق حال رجالهالا ريب في حصول العلم الإجمالي بوجود الوضاعين والمدسِّسين والمدلِّسين، والمعتمدين الكذب على الله ورسوله وأوليائه صلوات الله عليهم بين الرواة. والعلم بصدور ذلك منهم حاصل لكل متتبِّع لكتب الأخبار حتى إن المغيرة بن سعيد قال فيما حُكي عنه: قد دسسْتُ في أخباركم أخباراً كثيرة تقْرُب منْ مائة ألف حديث). (تنقيح المقال) (١٧٤/١). وانظر كذلك: معجم رجال الحديث للخوئي (٢٢/١).

(٣) معجم رجال الحديث للخوئي (٩٥/١)، أصول علم الرجال لعبدالهادي الفضلي (ص٥٩).

ويُعتبر كتاب (تنقيح المقال في علم الرجال) لعبد الله بن محمد المامقاني المتوفَّى سنة إحدى وخمسين وثلاثمائة وألف (١٣٥١هـ) أوسع مُدَوَّنة رجالية مطبوعة لدى الشيعة الإمامية، فقد ترجم فيه ـ كما هو مذكور في أوَّله ـ لِـ: (١٦٣٠٧) راوٍ.

والكتاب مع كثرة الأغلاط التي فيه، فإنَّ صاحبَه يُعتبر من كبار الكذابين

المُدلِّسين على القارئ، فالناظر في كتابه يرى التزوير والكذب، والحطَّ على الفضلاء من الصحابة وسلف الأمة، والدفاع على الزنادقة والفسقة، وتَبْريء ساحتهم من الكذب والبهتان.

ثمّ إن القدماء من الشيعة الإمامية كانوا يَقْبَلون الأحاديث ورواياتهم، ويعملون بها بدون تحقيق ولا تفتيش، ولم يكن فيهم من يُميِّز رجال الإسناد، ولا أدْراهم بذلك لأنَّهم ليسوا بشيء، حتَّى جاءتْ ذرِّيَّتهم من بعدهم، فصنَّفوا في ذلك كتباً، واختلقوا قواعد قرَّروا بها أفكارهم حتَّى يتسنَّى لهم ـ حسب زعمهم ـ التَّلْبيس على الناس في أنَّ لهم إلماماً بهذا العلم، وأنَّهم ليسوا بمُتَطفِّلين على هذا الميدان الصَّعب.

فمِنْ هذه القواعد التي أثبتوها في كتبهم[1]:

* طرق التوثيق أو التَّحسين الخاصة والعامة.

فأما الخاصة فهي:

ـ نص أحد الأئمة المعصومين على التوثيق.

ـ نص أحد الأعلام المتقدِّمين أو المتأخِّرين على توثيق الراوي.

---

(١) انظر تفصيل ذلك في: خاتمة مستدرك الوسائل (٣٤/٧- ٣٥ و ٩٨- ١٠٣)، والفوائد الرجالية للمازندراني (ص١٩٣)، وتنقيح المقال (٥٤/١ و ٢١٠-٢١١)، وبحوث في مباني علم الرجال لمحمد السند (ص١٢٧-١٣٧)،و (ص١٤٣ فما بعدها)، ومعجم رجال الحديث للخوئي (٣٩/١-٧٤)، وأصول علم الرجال لعبدالهادي الفضلي (ص١٤٣-١٥٦)، والشيعة في التاريخ لعبد الرسول الموسوي (ص٧٥- ٧٨).

- دعوى الإجماع من قِبَل المتقدِّمين أو المتأخِّرين.

وأما العامة فهي:

- كون الراوي منْ أصحاب جعفر الصَّادق.

- كونه من أصحاب الإجماع الثمانية عشر؛ وهم على ثلاث طبقات:

الطبقة الأولى، هم أصحاب الباقر والصادق:

١ - زرارة بن أعين الشيباني.

٢ - بريد بن معاوية العجلي الكوفي.

٣ - معروف بن خرَّبوذ المكي الكوفي.

٤ - أبو بصير يحيى بن أبي القاسم.

٥ - فضيل بن يسار النهدي الكوفي.

٦ - محمد بن مسلم بن رباح الكوفي الأعور.

والطبقة الثانية، هم أصحاب الصادق، وهم كذلك ستة أشخاص:

١ - جميل بن دَرَّاج الكوفي.

٢ - عبدالله بن بُكير الشيباني.

٣ - عبدالله بن مُسكان.

٤ - أبان بن عثمان البجلي.

٥ - حمَّاد بن عيسى البصري.

٦ - حماد بن عثمان الرواسي.

والطبقة الثالثة، هم أصحاب موسى الكاظم وعلي الرضا:

١ - يونس بن عبدالرحمٰن القُمِّي.

٢ - صفوان بن يحيى البجلي.

٣ ـ الحسن بن محبوب الكوفي.

٤ ـ محمد بن أبي عُمير الأزدي.

٥ ـ عبدالله بن المغيرة البجلي.

٦ ـ أحمد بن محمد بن عمرو البزنطي.

فهؤلاء الثمانية عشر أجمعت الإمامية على تصحيح الروايات المأخوذة عنهم وتوثيقهم، وتوثيق من يروون عنه، ولهذا يقولون: **تصحيح ما يصِحُّ عنهم**. حتى لو كان ذاك الراوي معروفاً بالفسق والوضع، أو كان مُهْمَلاً أو مجهولاً. وكذا اعتبار مراسيلهم كمُسندات غيرهم.

* كون الراوي ممَّن اتُّفق على العمل برواياته.

* عدم استثناء القُمِّيّين الراوي من رجال كتاب (نوادر الحكمة).

قال محمد السند: (هو كتاب حسن كبير مشتمل على كتب. ولأنه كان يروي عن الضعفاء، ويعتمد المراسيل، ولا يُبالي عمَّن أخذ، ولم يكن عليه في نفسه طعن في شيء، إلا أنَّ القُميين مَحَّصُوا كتابه ونَقَّوْه باستثناء ما يُقارب من ستة وعشرين رجلاً من مشايخه، واعتمدوا على باقي رجاله، واعتمادهم عليهم مع ما عُرف مِنْ تشدُّد مسلكهم المُفرط في التوثيق والتعديل دالٌّ كل ذلك على التوثيق بلا ريب)[١].

* توثيق مَنْ قيل في حقِّه أنَّه لا يروي إلا عن ثقة.

* وقوع الراوي في سندٍ حُكِم بصِحَّته.

* توثيق الشخص بكثرة روايته عن المعصوم بواسطة أو بلا واسطة.

* التَّرحم على الشخص من قِبل الأعلام كالصدوق والكليني وأضرابهما.

(١) بحوث في علم الرجال (ص١٤٤).

* توثيق جميع مشايخ ورواة علي بن إبراهيم القمي في تفسيره.

* توثيق جميع مشايخ جعفر بن محمد بن قولويه في كتابه (كامل الزيارات).

* توثيق جميع مشايخ النجاشي.

* قالوا: إن مشيخة الإجازة من أمارات التوثيق. فكل شيخ من شيوخ الإجازة فهو ثقة، وإِنْ كان مجهولاً أو ضعيفا.

* توثيق الراوي إذا روى عنه ثقة.

فهذه بعض القواعد التي أحْدَثها المتأخِّرون من علماء الشيعة الإمامية لسدِّ النقص الحاصل عندهم في علم الجرح والتعديل، ولِسَتْر ما يُمكن سترُه من عيب حتى لا يكونوا مُسْتهدَفين من قِبَل أهل السنة الذين كشفوا عَوَرَهم في هذا العلم بالذات، لأنهم ليسوا بأهل هذا الفن ولا بمؤسسين له، فهم مثال للكذب والزور والبهتان، وينطبق عليهم المَثل النبوي: «**المُتَشبِّع بما لم يُعْط كَلَابِس ثوْبَيْ زُور**»[(١)].

فالحاصل أن هذه القواعد التي ذكرتُ آنفاً ليْست مَبْنيةً على أصول ولا علم، ولا على إنصاف ووَرَع. ثم هم في حقيقة الأمر لا تكاد تجدهم يُطبِّقون هذه القواعد في مصنَّفاتهم ولا فيما بينهم إلا إذا أرادوا التَّخلُّص من وَيْلات رواياتهم التي رَدَّها عليهم أهل السنة، فيَفِرُّون إلى مثل هذه القواعد الموهومة، والتي لاتقوم على أيِّ أساس بحال من الأحوال.

أما في مجال الرواية عند الشيعة الإمامية، فإنَّني أشرتُ آنفاً أنهم يعتمدون في مذهبهم على المتناقضات؛ فغالب رُواتهم من الخارجين عن المخطَّط الإمامي، وبعبارة الإمامية: **فاسدي العقيدة.** فروايات

---

(١) رواه البخاري (كتاب النكاح/باب المتشبع بما لم ينل) رقم: (٥٢١٩)، و مسلم (كتاب اللباس والزينة/باب النهي عن التزوير في اللباس وغيره، والمتشبع بما لم يُعط) رقم: (٢١٣٠).

الإمامية تنحصر في رواية الفساق والزنادقة والوضاعين، بل والكفرة والملعونين على لسان الأئمة المعصومين عندهم. ولكن لمَّا كان مذهب الباطل ينبني على الباطل كان عليهم لِزاماً أخذ مذهبهم من أهواء شيوخهم والرواة الكذبة.

ولهذا لا يتعجب القارئ إذا ما وجد عدداً كبيراً من الرواة الغلاة، والزنادقة المارقين، والفاسدي العقيدة عند الإمامية من الواقفة والفطحية والمُجسِّمة والمُشَبِّهة، أمثال هشام بن الحكم الرافضي، وهشام بن سالم الجواليقي، وزرارة بن أعين الشيباني، وجابر بن يزيد الجعفي، وأبي بصير ليث بن البحتري المرادي، وأبي حمزة ثابت بن دينار الثمالي، ومحمد ابن علي بن النعمان الأحول المعروف عندهم بمؤمن الطاق، والمغيرة بن شعبة الكوفي، وبشار الشَّعيري، وحمزة اليزيدي، وصائد النهدي، والمُفضل بن عمر الجعفي، والحسن بن محمد بن بابا القمي، ومحمد بن نصير النميري، وفارس بن حاتم القزويني، والحسن بن محمد بن سماعة، وأخيه جعفر، وأحمد بن الحسن بن إسماعيل المِيْثمي التمَّار، وإدريس بن الفضل بن سليمان الخولاني، وإسحاق بن جرير بن يزيد البجلي الكوفي، وأبي سعيد هاشم بن حيان المكّاري، وابنه الحسين، والحسين بن المختار القلانسي، وحميد بن زياد، وداود بن الحصين الأسدي، وزرعة بن محمد الحضرمي، وسماعة بن مهران بن عبدالرحمٰن الحضرمي، وعبد الكريم بن عمرو بن صالح الخثعمي، وعلي بن أبي حمزة البطائني، وعلي بن الحسن الطاطري الجرمي، وعلي بن محمد بن علي ابن رباح، وغالب بن عثمان المنقري، والفضل بن يونس الكاتب البغدادي، ومحمد ابن عبدالله بن غالب الأنصاري البزار، ومحمد بن إسحاق بن عمار التغلبي، وأبي بكر بن أبي السمّاك، وعلي بن الحسن بن علي ابن فضال الكوفي، وعمار بن موسى الساباطي، وعبدالله بن بكير بن أعين الشيباني، وزياد بن مروان التندي، وبكر بن محمد بن جناح، وعلي ابن وُهبان، وأحمد بن الحارث الأنماطي، ومنصور بن يونس، وعلي بن الخطاب، وهشام بن إبراهيم العباسي...

وغيرهم كثير ممَّن شأنه وحاله على ما وصفتُ قَبْل قليل[١].

وإذا كان من طرق توثيق الراوي وتعديله عند الشيعة الإمامية ترحُّم أحد الأئمة أو أعلام المذهب عليه، فإنهم في المقابل لا يعتمدون في تجريحه على مَنْ لعنه أحد الأئمة، أو عَدُّوه من الغلاة، أو من المشبهة والمجسمة، بل يعتبرونهم من الأجلَّاء ومن تلاميذ أئمة أهل البيت، وثقات رواتهم، وفحول المتكلِّمين منهم، على حَدِّ زعْم صاحب كتاب (أعيان الشيعة)[٢].

فمن الرواة الذين لعنهم أحد الأئمة: المغيرة بن سعيد، وبشار الشعيري، وهذان الراويان ممن لعنهم جعفر الصادق[٣].

وذكر الكِشيُّ أنَّ كلّاً من الحسن بن محمد بن بابا القمي، ومحمد بن نصير النميري، وفارس بن حاتم القزويني، وعلي بن حسكة القمي، والقاسم الشعراني اليقطيني قد لعنهم عليُّ بن محمد العسكري[٤].

وعن الرضا أنه قال عن هشام بن إبراهيم العباسي: إنه زنديق[٥]. وهو من أخصِّ الناس بالرضا[٦].

وقد عَدَّ المتقدِّمون من علماء المذهب الإمامي جماعة من الرواة الشيعة في صنف الغلاة، إلا أنَّ المتأخِّرين منهم لم يَرْتَضُوا هذا القدح في الراوي الغالي، ولا يعتمدون عليه في مصنَّفاتهم الرجالية، وسبب ذلك

(١) يُنظر تفصيل ذلك في كتاب: (رجال الشيعة في الميزان) لمؤلِّفه عبدالرحمٰن بن عبدالله الزرعي، جزاه الله خيراً، فإنَّ كتابه هذا- على صغر حجمه- يُعدُّ محاولةً جيِّدة وغير مسْبوق إليها- حسب علمي- في دراسة بعض رواة المذهب الإمامي انطلاقاً منْ أقوال علمائهم في الجرح والتعديل. فاقتضى التنويه والدعاء.

(٢) أعيان الشيعة لمحسن بن عبد الكريم الأمين (٣٧/١- ٣٨).

(٣) رجال الكشي (ص١٩٥-٣٣٤).

(٤) المصدر نفسه (ص٤٣١-٤٣٢).

(٥) المصدر نفسه (ص٤١٧).

(٦) تنقيح المقال (٢٩٢/٣).

أنَّ المذهب الإمامي عند هؤلاء تَعَرَّض لتغيُّرات وتطورات مع تَغيُّر الزمان. فأصبح ما يُعتبر عند المتقدِّمين غُلُواً، هو اليوم من ضروريات المذهب الشيعي الإمامي، كما قال العلامة الثاني عندهم عبدالله المامقاني في كتابه (تنقيح المقال في علم الرجال)[١].

ومنْ عُمدة المذهب كذلك نجد راويين إماميين، أضافا إلى قولهما بالرفض القول بالتجسيم والتشبيه، وهما الهشامان؛ هشام بن الحكم وهشام بن سالم الجواليقي.

يقول عبدالقاهر البغدادي (ت٤٢٩هـ) عن الأول منهما: (زعم هشام بن الحكم أنَّ معبوده جسم ذو حدٍّ ونهاية، وأنه طويل، عريض، عميق، وأن طوله مثل عرضه، وعرضه مثل عمقه... وقال: ليس ذهابه في جهة الطول أزْيَد على ذهابه في جهة العرض، وزعم أيضاً أنه نور ساطع يتلألأ كالسَّبيكة الصافية من الفضة، وكاللؤلؤة المستديرة منْ جميع جوانبها، وزعم أيضاً: أنه ذو لون، وطعم، ورائحة، ومجسَّة، وأنَّ لونه هو طعمه، وطعمه هو رائحته، ورائحته هو مجسَّته...

وحكى بعضهم عن هشام أنه قال في معبوده: إنه سبعة أشبار بشِبْر نفسه، كأنه قاسه على الإنسان، لأن كل إنسان في الغالب من العادة سبعة أشبار بشبر نفسه.)[٢].

وعن الثاني يقول عبد القاهر: (هذا الجواليقي ـ مع رفضه على مذهب الإمامية ـ مُفْرِط في التجسيم والتشبيه، لأنه زعم أنَّ معبوده على صورة الإنسان، ولكنه ليس بلحم ولا دَم، بل هو نورٌ ساطع بياضا.

وزعم أنه ذو حواسٍ خمس كحواس الإنسان، وله يد، ورجل، وعين، وأذن، وأنف، وفم، وأنه يسمع بغير ما يُبْصر به، وكذلك سائر حواسِّه متغايِرة وأنَّ نصفه الأعلى مُجوَّف، ونصفه الأسفل مُصْمَت)[٣].

---

(١) المصدر نفسه (٣/٢٤٠).

(٢) الفَرْق بين الفِرَق (ص٨٤).

(٣) المصدر نفسه (ص٨٧)، وانظر: الملل والنحل للشهرستاني (١/١٨٤-١٨٦).

ومنَ المُؤْسف له عند الشيعة الإمامية، أنهم يرْوُون أقوالاً عن أئمتهم، وينقلونها في كتبهم الحديثية والرجالية، تَذمُّ جماعة من رُواتهم، بل منْ تلاميذ أئمتهم، فيُكفِّرونهم ويجعلونهم منْ أصحاب السَّعير، وهم يَأخذون برواياتهم ويمدحونهم، ويَعُدُّونهم منْ أجلَّاء مذهبهم. فكيف إذن تدَّعي الشيعة الإمامية وجوب طاعة أئمتهم، وعدم الخروج عن أقوالهم، وهم أوَّل مَنْ يَنْبُذها وراء ظهورهم، زاعمين أنَّ هذه الأقوال من الأئمة إنَّما خرجتْ منهم تقِيَّةً أو مجاملةً منهم ومُداهنةً لأعدائهم حسب زعمهم.

فإنْ دَلَّ هذا على شيء فإنَّما يدُلُّ على أنَّ مذهب الإمامية قائمٌ على الكذب، وطيِّ الحقيقة، واتِّباع أهواء الشيوخ. ولا صِلة له بأهل البيت إلا بالتسمية، وشَتَّانَ بين الاسم والمضمون.

فمنْ ذلك ما يروونه عن أئمتهم في لعنه للواقفة والفطحية وغيرهما، وتكفيرهم، وجعلهم من أهل النار، وذلك بسبب خروجهم عن المخطَّط الإمامي الذي يُقَرِّرون فيه أنَّ مَنْ أنكر أحد الأئمة الاثني عشر أو خرج عليه يُعتبر كافراً مُخَلَّداً في النار، في حين نجد علماء الإمامية يُعدِّلونهم ويمدحونهم كما أسلفتُ. ويكفي مثالاً لذلك أنَّ الرُّواة الذين ذكرتُ آنفاً غالبُهم منَ الواقفة الموسوية أو الفطحية.

وهذه بعض أقوال أئمتهم في الواقفة، منها ما رواه الكِشي بسنده عن علي بن عبدالله الزبيري قال: كتبتُ إلى أبي الحسن أسأله عن الواقفة، فكتب: الواقف عاندٌ عن الحق، ومقيمٌ على سيِّئة، إنْ مات بها كانت جهنم مأواه وبئس المصير[١].

وبسنده عن الرضا أنه سُئل عنهم فقال يعيشون حيارى، ويموتون زنادقة[٢].

وعن يونس بن يعقوب قال: قلتُ لأبي الحسن الرضا: أُعطي هؤلاء

(١) رجال الكشي (ص٣٨١).

(٢) نفس المصدر والصفحة.

الذين يزعمون أنَّ أباك حيٌّ من الزكاة شيئاً؟ قال: لا تُعطهم، فإنَّهم كفار مشركون زنادقة(١).

وعن رجل سأل الرضا: جُعِلْتُ فداك، قومٌ قد وقفوا على أبيك يزعمون أنه لم يمُتْ. قال: كذبوا، وهم كفار بما أنزل الله ﷻ على محمد ﷺ(٢).

فليتأمَّل القارئ المنْصف، ولْيُمْعِنْ نظره، ولْيعجب لهؤلاء القوم الذين لا يفقهون حديثا.

فماذا يقول المرء عن مذهب ضَمَّن الأباطيل، واعتمد على الوضَّاعين، ودافع عن الزنادقة والأفاكين.

أهذا هو مذهب آل البيت النبوي؟ كلَّا، وحشاه أنْ يكون كذلك، إنَّما مذهبهم رحمهم الله تعالى هو المُعْتمِد على الكتاب المبين، وسنة النبي الأمين، والتَّرَضي على أصحابه ﷺ، والتَّرحُّم على سلف الأمة. وما يُخالف ذلك فهو الباطل بعينه، ولا شيء إلا الباطل.

ولهذا اختلقوا في علم الحديث ما أسْموه بالمُوثق، وهو غير الإمامي الثقة، وقبول رواياته، وذلك حتى يُوَفِّقوا بين أقوال أئمتهم فيه [أي غير الإمامي]، وبين عدم طرح أحاديثه. وفي ذلك يقول المامقاني: (وبالجملة فلا ينبغي طرح الرواية بمجرَّد كون راويها فطحيا ونحوه، بل بنى بعض أساطين هذا الفن من الأواخر على صحَّة الأخبار المروية عن الموثقين وإنْ كان الراوي فاسد المذهب، سيما إذا كان الرجل واقفيا نظراً منه إلى أنَّ الواقفية ونظائرهم كانوا أصحابنا يتجنبون منهم حال وقفهم وعدم استقامتهم)(٣).

ثم إنهم يُقِرُّون أنَّ غير الإمامي والخارج عن مذهبهم ليس بِعَدل في

(١) رجال الكشي (ص٣٨٢).
(٢) المصدر نفسه (ص٣٨٣).
(٣) تنقيح المقال (١٩٣/١).

دينه، إذ العدالة لا تجامع فساد العقيدة، وكيف يصحُّ الحكم بعدالة منْ حَكم جميع أصحابهم بتضليله، ورَدِّ شهادته وتخليد عذابه، بل حكموا بكفره. وتظافرت الأخبار عندهم عن أهل البيت بلعنهم وتضليلهم[١].

فهذا حال القوم في مجال علم الرجال، وهو شبيه بحالهم وشأنهم في علم الحديث والدراية، وأنهم خَواء وليسوا بشيء بحالٍ من الأحوال.

❀ ❀ ❀

(١) هذه العبارة تضمين لكلام مُحققهم البحراني. نقله عنه المامقاني في (تنقيح المقال) (٢٠٦/١).



الباب الثاني:

الشيعة والسيرة النبوية

- **الفصل الأول**: الشيعة والتأليف في السيرة النبوية.
- **الفصل الثاني**: الروايات الشيعية في السيرة النبوية.

الفصل الأول:

الشيعة والتأليف في السيرة النبوية

ـ **المبحث الأول**: كتابات الشيعة في السيرة النبوية.

ـ **المبحث الثاني**: منهج الشيعة في التعامل مع السيرة النبوية.

المبحث الأول:

كتابات الشيعة في السيرة النبويـة

لقد أبرز الشيعة اهتمامهم في تدوين أحداث السيرة النبوية في تآليف مستقلة أو في كتب التواريخ العامة والتي تشمل تاريخ الأمم السابقة والأمة الإسلامية، بل إنهم ادعوا السبق في التأليف في كتابة السيرة[١].

كما أن بعض المصنفات أفردت جزئية مستقلة من السيرة، كأحداث المولد، والإسراء والمعراج، والهجرة، وزوجات النبي ﷺ وأبنائه، وغزواته وسراياه، وأسماء سلاحه ودوابه، وأحداث الوفاة النبوية.

وهذه بعض المؤلفات عندهم في السيرة النبوية مرتبة ترتيبا زمنيا:

- المبتدأ والمغازي والوفاة والردة. لأبان بن عثمان الأحمر البجلي (١٧٠)[٢].
- كتاب مبعث النبي وأخباره، لعبدالله بن ميمون القداح المخزومي (١٨٠)[٣].

---

(١) تأسيس الشيعة لعلوم الإسلام لحسن الصدر(ص٢٣٢)، وذكر المؤلف أن الشيعة هم السباقون للتأليف في جميع الفنون، ومنها السيرة النبوية. وذكر أن ابن إسحاق هو أول من وضع علم المغازي.

(٢) معجم مؤرخي الشيعة لصائب عبدالحميد (٥٩/١).

(٣) المصدر نفسه (٥٣٣/١).

- كتاب الوفود، لهشام بن محمد بن السائب الكلبي (٢٠٦هـ).
- كتاب أزواج النبي ﷺ، له.
- كتاب أمهات النبي ﷺ، له.
- كتاب كنى آباء الرسول ﷺ، له[١].
- كتاب المغازي، لمحمد بن أبي عُمير زياد بن عيسى البغدادي (٢١٧هـ)[٢].
- كتاب المغازي، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن خالد البرقي (٢٧٤هـ)[٣].
- كتاب المغازي، لإبراهيم بن محمد بن سعيد الثقفي الكوفي (٢٨٣هـ)[٤].
- كتاب أسماء آلات رسول الله وأسماء سلاحه، لأبي الحسن علي بن الحسن بن فضال (نحو ٢٩٠).
- كتاب صفات النبي ﷺ، له.
- كتاب وفاة النبي ﷺ، له[٥].
- كتاب أسماء رسول الله ﷺ، للحسن بن خرّزاد القمي (ق٣)[٦].
- كتاب صفة النبي ﷺ، للحسين بن الفرج أبي قتادة البغدادي (ق٣)[٧].

---

(١) فهرست ابن النديم (ص ١٧٢-١٧٣). تأسيس الشيعة لعلوم الإسلام (ص٢٤٠).
(٢) تأسيس الشيعة لعلوم الإسلام (ص٢٥٨).
(٣) المصدر نفسه (ص٢٦١).
(٤) تأسيس الشيعة لعلوم الإسلام (ص٢٤٢).
(٥) معجم مؤرخي الشيعة (١/٥٨١-٥٨٢).
(٦) المصدر نفسه (١/٢٤١).
(٧) المصدر نفسه (١/٢٩٥).

- كتاب المغازي، لأبي الحسن علي بن إبراهيم بن هاشم القمي (بعد ٣٠٧)[١].
- كتاب نسب النبي ﷺ، لأبي أحمد عبد العزيز بن يحيى الجلودي (٣٣٢)[٢].
- كتاب خطب النبي ﷺ، له.
- كتاب كتب النبي ﷺ، له.
- كتاب الوفود على النبي ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان، له.
- كتاب أخبار آباء النبي ﷺ (يتضمن ذكر فضائلهم وإيمانهم)، لأبي علي أحمد بن محمد بن عمار الكوفي (٣٤٦هـ)[٣].
- خصائص النبي ﷺ، لأحمد بن محمد بن الحسين القمي (٣٥٠)[٤].
- كتاب الرد على من زعم أن النبي ﷺ كان على دين قومه قبل النبوة، لأبي سعيد جعفر بن أحمد بن أيوب السمرقندي (ق٤)[٥].
- سيرة النبي ﷺ والأئمة عليهم السلام في المشركين، لأبي عبدالله الحسين بن علي ابن سفيان البزوفري (ق٤)[٦].
- مناقب النبي والأئمة، لعبد الرشيد بن الحسين الاسترآبادي (ق٤)[٧].
- كتاب الوفود على النبي ﷺ، لأبي عبدالله الحسين بن محمد بن علي الأزدي (ق٤)[٨].

---

(١) المصدر نفسه (١/٥٦٥).
(٢) معجم مؤرخي الشيعة (١/٤٨٩)، تأسيس الشيعة لعلوم الإسلام (ص٢٤٤).
(٣) معجم مؤرخي الشيعة (١/١٣٧).
(٤) المصدر نفسه (١/١٢٧).
(٥) معجم مؤرخي الشيعة (١/١٩٩).
(٦) المصدر نفسه (١/٢٩٤).
(٧) المصدر نفسه (١/٤٧٣).
(٨) المصدر نفسه (١/٣٠٣).

- البيان عن خيرة الرحمن في إيمان أبي طالب وآباء النبي ﷺ، لأبي الحسن علي بن بلال المهلبي الأزدي (ق٤)[1].
- كتاب المغازي والسير، لأبي القاسم زيد بن إسحاق الجعفري (ق٦)[2].
- كتاب وفاة النبي ﷺ، لأبي الفضل سلمة بن الخطاب البَـرَاوَسْتَاني (ق٦)[3].
- روضة نهاية السؤول في فضائل الرسول، لحسين بن علي بن حسين الليثي الواسطي (كان حيا ٧٥٦).
- عيون الصفا في أخلاق المصطفى، له[4].
- نفائس الدرر في فضائل خير البشر، لحسين بن محمد بن الحسن بن زهرة الحلبي (٧٦٦)[5].
- عيون الأخبار وفنون الآثار في ذكر النبي المصطفى المختار، لإدريس بن الحسن ابن عبدالله الإسماعيلي (٨٧٢)[6].
- تنوير البصيرة إلى أفق السريرة: في السيرة النبوية، لأحمد بن سعد الدين بن الحسين المسوري (١٠٧٩)[7].
- رسالة في زوجتي عثمان، لتاج الدين الحسن بن شرف الدين محمد الأصفهاني (١٠٨٥)[8].

---

(١) معجم مؤرخي الشيعة (١/٥٧٣-٥٧٤).
(٢) المصدر نفسه (١/٣٤٩).
(٣) المصدر نفسه (١/٣٦٥).
(٤) المصدر نفسه (١/٢٩٢).
(٥) معجم مؤرخي الشيعة (١/٢٦٦).
(٦) المصدر نفسه (١/١٤٨).
(٧) المصدر نفسه (١/١٠٢).
(٨) المصدر نفسه (١/٢٦٢).

- أسلاك الدرر في نسب العربي خير البشر، لأحمد بن الحسن السكوني (ق١١) وهي أرجوزة في نسب النبي ﷺ، أتم نظمها في يوم السبت ١١ رمضان ١٠٦٧هـ[١].
- وفاة النبي ﷺ، لسليمان بن إسماعيل الكشكاني (١١٠١)[٢].
- مولد النبي ﷺ: بحث تاريخي في تعيين تاريخ المولد النبوي، لإبراهيم المدرس الحسيني الأصفهاني (عاش بين ق ١١ ـ ١٢)[٣].
- أحوال خاتم الأنبياء، لعبدالله بن محمد شبر الكاظمي (١٢٤٣)[٤].
- جلاء الأبصار في شمائل النبي المختار، لحسين بن يحيى الديلمي (١٢٤٩).
- جلاء الأفكار في سيرة النبي المختار، له[٥].
- ميزان السماء في تعيين مولد خاتم الأنبياء، لحسين بن محمد الطبرسي النوري (١٣٢٠)[٦].
- كشف الأستار في أولاد خديجة من النبي المختار، لحسين بن أحمد البراقي (١٣٣٢)[٧].
- كحل البصر في سيرة خير البشر، لعباس بن محمد رضا القمي (١٣٥٩)[٨].
- المولد النبوي الشريف، لجعفر بن محمد النقدي (١٣٧٠)[٩].

---

(١) معجم مؤرخي الشيعة (١/٩١).
(٢) المصدر نفسه (١/٣٦٧).
(٣) المصدر نفسه (١/٧٨).
(٤) المصدر نفسه (١/٥٢٨).
(٥) معجم مؤرخي الشيعة (١/٣٠٩).
(٦) المصدر نفسه (١/٣٠٠).
(٧) المصدر نفسه (١/٢٧٧).
(٨) المصدر نفسه (١/٤٢٥).
(٩) معجم مؤرخي الشيعة (١/٢١٤).

- الرد على هيكل في كتابه حياة محمد، لعبد الحسين بن محمد النباطي (١٣٧٠)[١].
- ولادة النبي ﷺ، لعبدالواحد بن أحمد المظفر (١٣٩٥).
- معراج النبي ﷺ، له.
- وفاة النبي ﷺ، له[٢].
- تاريخ النبي أحمد: سيرة شاملة مفصلة، لحسن بن محمد بن إبراهيم الحسيني اللواساني (١٤٠٠)[٣].
- تاريخ العرب في الإسلام: السيرة النبوية، للدكتور جواد علي (١٤٠٨)[٤].
- ملحمة مولد النور: في السيرة النبوية، لسعيد بن عبد الحسن العسيلي العاملي (١٤١٤)[٥].
- سيرة الرسول وخلفائه (٧ مجلدات) لعلي بن محمد فضل الله العاملي (معاصر).
- في ظل السيرة النبوية (٤ أجزاء)، له[٦].
- الصحيح من سيرة النبي الأعظم (١٠ أجزاء) لجعفر مرتضى العاملي (معاصر) وسيكون هذا الكتاب هو موضوع الدراسة في الفصل الثاني بإذن الله تعالى.

ومن الأسباب الرئيسة في إعادة الكتابة في السيرة النبوية عند الشيعة

(١) المصدر نفسه (٤٤٦/١).
(٢) المصدر نفسه (٥٥٠/١).
(٣) المصدر نفسه (٢٦١/١).
(٤) المصدر نفسه (٢٢١/١).
(٥) معجم مؤرخي الشيعة (٣٦٠/١).
(٦) المصدر نفسه (٦١٩/١-٦٢٠).

الإمامية، استخلاص الصورة الحقيقية للشخصية النبوية، وإبعاد كل ما لم يصح مما يُدّعى أنه سيرة نبوية، والكشف عما وضعه كُـتّـابُ السيرة الأوائل من أحداث وروايات تخالف ـ عندهم ـ الحقيقة، وتضع من قدر النبي ﷺ، بحيث تنافي عصمته، وتنال من شخصيته ونفسه الشريفة.

كما أن في هذه الروايات ـ عندهم ـ حطّا لمكانة أهل البيت من الأئمة المعصومين في نظرهم، وعلى رأسهم الخليفة الراشد علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وذلك كله إرضاء لأمراء بني أمية وأهوائهم.

فهذه كلُّها أسباب جعلت الشيعة تعيد النظر في الكتابة في أحداث السيرة النبوية العطرة، وذلك لتطبق عليها قواعدها المعروفة بتزوير الحقائق وإبراز مكانة علي رضي الله عنه، وجعله الوصي بعد وفاة النبي ﷺ، وفي المقابل طمس كل فضـيلة وردت في حـق الخلفـاء

الثلاثة الراشدين، كما سيأتي ذلك مفصلا إن شاء الله تعالى في الفصل الثاني.

يقول جعفر مرتضى العاملي في كتابه (الصحيح من سيرة النبي الأعظم): (ونحن بدورنا في كتابنا هذا سوف نحاول استخلاص صورة نقية وواضحة قدر الإمكان عن تاريخ نبينا الأكرم "ﷺ".

ولسوف ينصب اهتمامنا بصورة أكثر وأوفر على إبعاد كل ذلك الجانب المريض من النصوص المجعولة تاريخا، مع أن الكثير منها لا يعدو أن يكون أوهاما وخيالات، ابتدعها المحدثون المُغرضون والقصاصون الأفاكون، وأصحاب الأهواء المتزلفون)ا.هـ[١].

ويقول أيضاً: (لقد انصبَّ اهتمامي في هذا الكتاب على الناحية التحقيقية حول صحة، وعدم صحة الكثير مما يُدّعى أنه سيرة نبوية، أو تاريخ إسلامي...)[٢].

---

(١) الصحيح من سيرة النبي الأعظم (١/١٢).

(٢) المرجع نفسه (٢/٦).

وقال أحد المعاصرين[(١)]: (ولو جزنا الطبري وتوغَّلنا أبعد في عمق التاريخ لوجدنا الجيل الأول من كتاب السيرة أمثال عروة بن الزبير (٩٤هـ) وأبان بن عثمان بن عفان (١٠٥هـ) ووهب بن منبه (١١٠هـ)، وكذلك الجيل الثاني والثالث كابن شهاب الزهري (١٢٤هـ) وموسى بن عقبة (١٤١هـ) ومحمد بن إسحاق (١٥٢هـ) والواقدي (٢٠٧هـ)، لوجدناهم جميعا قد جروا على نفس المنوال وأثبتوا الغث والسمين ـ **هذا إن لم يتزيدوا هم من عند أنفسهم في إضافة شيء غريب أو إسقاط آخر أصيل** ـ لهذا كان من الطبيعي جدا أن تجد الراوي يأتي بالروايات المتعارضة عن الواقعة الواحدة بحيث يستحيل أن تصح معا، دون أن يكلف نفسه عناء الموازنة بينها أو ترجيح بعضها على بعض) ا.هـ[(٢)].

وقال عباس زرياب الخوئي: (ولكن لأسباب سياسية ـ كما يبدو ـ لم يمض العمل بتدوين سيرة الرسول ﷺ أيام الأمويين إلا ببطء، ولم تسمح المصالح والمطامع السياسية لهذا العمل أن يتقدَّم رغم شوق الناس وتعطشهم الشديد إليه، والسبب في ذلك هو أن بني أمية كان أكثرهم من أعداء الدعوة الإسلامية أيام انطلاقتها الأولى)[(٣)].

وفي نفس المضمون والفكرة يقول هاشم معروف الحسني بأن الرواد الأوائل في كتابة السيرة النبوية " قد أضافوا إليها ما ليس منها، إما عن حب وهوى، وإما عن حقد وسوء نية، وبالإضافة إلى ذلك يجد الباحث في المؤلفات الأولى منها محاولة مقصودة لطمس بعض الحقائق وتحيُّزا لأشخاص لا يعتمد على المنطق وحوادث التاريخ "[(٤)].

فهذه بعض أقوال القوم تمثل الأسباب الرئيسية في إعادة كتابة السيرة النبوية عندهم، مما جعل كتاباتهم في هذا الباب تُنبئ عن أفكارهم

(١) هو علي السيد هادي مترجم كتاب (دراسة تحليلية في السيرة النبوية).
(٢) دراسة تحليلية في السيرة النبوية (ص٩).
(٣) المرجع نفسه (ص٢٣).
(٤) سيرة المصطفى "نظرة جديدة" (ص١٠).

العقدية، ويظهر ذلك جليا في كيفية تتبُّعهم لأحداث السيرة، وعن منهجيتهم في ذلك. وهذا ما سأنفُض الغبار عنه في المباحث اللاحقة بإذن الله ﷻ.

والمتأمل في صلب هذه الأسباب يرى أن بعضها يمكن تجاوزه، إلا أنها أسباب تنطلي عليهم، وهم الملزمون بها لإعادة كتابة ما زبروه في مؤلفاتهم ودواوينهم حول أحداث السيرة النبوية، وما اختلقوه من أكاذيب وخرافات تُسيء إلى شخصية رسولنا الكريم عليه أفضل الصلاة والتسليم، وتُصبح هذه الروايات مِعْول هدم بأيدي المستشرقين وأعداء الدين، كما أنها تُسيءُ إلى الشخصية المقدسة عندهم، ألا وهي شخصية الخليفة الراشد علي بن أبي طالب رضي الله عنه، البريء مما يدعيه فيه هؤلاء القوم[١]... فما من حدث من أحداث السيرة إلا ويُقحمون فيه علياً رضي الله عنه، كأنّه أبو عُذرها، وحائز قصَب سبْقها، وكأنه الصحابي الوحيد الذي لزم النبي ﷺ وكان معه. فإن هذه الأمور يأباها النقل الصحيح، والعقل الصريح، ويأباها تاريخ الأمة التليد.

نعم، أهل السنة يعرفون قدر أمير المؤمنين رضي الله عنه، ويُنزلونه منزلته، وأنه أفضل أهل الأرض في زمانه رحمه الله، ولكن لا يجعلونه الشخصية البارزة طيلة ثلاث وعشرين سنة، فقد كان ممن صاحب النبي ﷺ مثل علي، بل أفضل منه. وهذا مما لا يُنكره عاقل.

ثم أُثمِّن هنا بكلمة، وهي أنني لا أدَّعي سلامة كتب السيرة من الضعيف السقيم، ولا من الكذب المختلق، بل كل هذا موجود معروف عند أهل العلم، وفي هذا يقول الحافظ زين الدين العراقي (٨٠٦هـ) رحمه الله في ألفيته في السيرة:

ولْيعلم الطالبُ أنّ السِّيرا ... تجمعُ ما صحّ وما قد أُنكرا[٢]

---

(١) قال السيد أبو الفضل بن الرضا البرقعي في (كسر الصنم) (ص٢٩١): (وهؤلاء الرواة يريدون أن يُسقطوا الإسلام والقرآن من الاعتبار باسم علي).

(٢) ألفية السيرة النبوية (ص٢٩).

فالمقصود، أنّ إعادة كتابة السيرة النبوية أمر مطلوب، لكن بضوابط وقواعد أهل العلم المتقنين، وليس بالجهل والعصبية والهوى.

فمن أهم ضوابط كتابة السيرة النبوية وتفسير أحداثها، التجرد من العصبية والهوى، والإلمام بعلوم الشريعة ومقاصدها، وفقه معاني اللغة العربية التي نزل بها القرآن، ومن الضوابط كذلك، التأكد من صحة حدث مَّا من أحداث السيرة حتى يصح الاستدلال به، وخصوصا الأحداث والوقائع التي تُبنى عليها أحكام شرعية واعتقادية. ومن هذا القبيل قول أبي القاسم السهيلي (٥٨١هـ) رحمه الله: (وذكر ـ ابن إسحاق ـ نزول جبريل عليه السلام بأعلى مكة حين همز له بعقبه، فأنبع الماء، وعلَّمه الوضوء. وهذا الحديث مقطوع في السيرة[١]، ومثله لا يكون أصلا في الأحكام الشرعية، ولكنه قد رُوي مسندا إلى زيد بن حارثة يرفعه، غير أن هذا الحديث المسند يدور على عبدالله بن لهيعة، وقد ضُعِّف...) ا.هـ[٢].

ومن الضوابط كذلك، جمع الأخبار الواردة في الموضوع الواحد، وذلك للخروج بحكم صحيح وتصوُّر واضح، وبهذا يتمكن الباحث من الجمع بين النصوص المتعارضة، أو ترجيح أحدها على الأخرى، وذلك بمعرفة المتقدم من المتأخر، والعام من الخاص إلى غير ذلك.

كذلك ضابط آخر، وهو معرفة حدود تدخل العقل في نقد الوقائع والأخبار، ويعتبر هذا الضابط من أهم الضوابط، كيف لا وقد ضلَّت فُهُوم في تناول وقائع وأحداث السيرة النبوية، بل والتاريخ الإسلامي كَكُل، وذلك بإقحام العقل المجرد عن الوحي المؤيِّد في كل صغيرة وكبيرة، وذلك بتعليلات كثيرة هي مُجرَّد أوهام شيطانية ينفثُها بني الإنسان لإفساد الدين وتشويه حقائقه باسم النقد ومعارضة العقل.

---

(١) إنما قال السهيلي: مقطوع، لأن ابن إسحاق رواه عن بعض أهل العلم، وهم مجهولون. ينظر: (سيرة ابن هشام) (١/١٧٧).

(٢) الروض الأنف (١/٤٢٤).

وقد كان للشيعة الإمامية من هذا أوفر نصيب، فأبطلوا أخبار السيرة ومنعوا حدوثها، وأوَّلوا وبـدّلوا وحرّفوا.

من ذلك إنكارهم حادثة شق صدر النبي ﷺ في حين أن الخبر ثابت في صحيح مسلم وغيره، وفيه أن أنس بن مالك رضي الله عنه ـ وهو راوي الخبر ـ رأى أثر المِخْيط في صدره ﷺ[١].

نعم، لقد اتَّبع علماء المسلمين المعتبرين منهجاً مؤصَّلاً في نقد الأحاديث والأخبار بأسانيدها ومتونها، ووضعوا لنقد المتون ضوابط منها: عرض الحديث على القرآن، وعرض نصوص السنة بعضها على بعض، وجمع روايات الحديث الواحد حتى يتبين الشاذ منها، والمنكر، والمدرج... إلى غير ذلك من الضوابط[٢].

إذا عُلم هذا، أستطيع أن أقول إن انحراف الشيعة عن هذا المنهج الصحيح في كتابة السيرة النبوية كان بسبب نشوزهم عن تطبيق هذه القواعد والضوابط وغيرها، مما يُؤثـر سَلباً على مناهجهم وكتاباتهم في تدوين أحداث التاريخ الإسلامي وبالأخص أحداث السيرة النبوية العطرة.

وهذا ما سأبرزه في المبحث الموالي.

❀ ❀ ❀

---

(١) صحيح مسلم (كتاب الإيمان/باب الإسراء برسول الله ﷺ) رقم: (١٦٢). وسيأتي تفصيل ذلك في الفصل الثاني عند الكلام على مخالفات الشيعة في دراسة سيرة المصطفى ﷺ.

(٢) ينظر: المنار المنيف لابن القيم، ومقاييس نقد متون السنة لمسفر الدماميني، ومنهج كتابة التاريخ الإسلامي. لمحمد بن صامل السلمي.

المبحث الثاني:

منهج الشيعة في التعامل مع السيرة النبوية

سبق أن ذكرتُ في المبحث السابق أن الشيعة الإمامية يُركِّـزون في كتاباتهم في السيرة النبوية على شخصية أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه، مُعْتَبِرِينَهُ المحور الأساس في كلِّ حدث من أحداث السيرة.

وهذا منهج مُتّبَعٌ عندهم منذ الكتابات الأولى في التاريخ الإسلامي، وقد تمثل هذا جليًّا في الرواة والأخباريين الشيعة الذين كان لهم الأثر البليغ في مسار تاريخ الإسلام، سواء في العهد النبوي والخلافة الراشدة أو في الخلافتَيْن الأموية والعباسية. فكم أضافوا من أخبار واختلقوها، وتَزيَّدوا فيها وأوَّلوها... حتى صار هذا القرن محط شك واتهامات من قِبل المستشرقين وأعداء الدِّين، جراء ما أحدث فيه هؤلاء الرواة.

ومن هؤلاء الرواة والأخباريين الشيعة: حَبَّة بن جُويْن العُرني (ت ٧٦هـ)، وإسماعيل بن عبدالرحمٰن السُدِّي (ت ١٢٧هـ)، والحارث بن حصيرة الأزدي، وجابر ابن يزيد الجُعفي (ت ١٢٨هـ)، ومحمد بن السائب الكلبي (ت ١٤٦هـ)، وعمرو بن شِمْر الجُعفي (ت ١٥٧هـ)، وأبو مِخْنف لوط ابن يحيى الأزدي (ت ١٥٧هـ)، وأبان بن عثمان بن يحيى البجلي، وهشام بن محمد بن السائب الكلبي (ت ٢٠٤هـ)، ونصر بن مُزاحم المِنْقري (ت ٢١٢هـ)، ومحمد بن أبي عمير الأزدي (ت٢١٧هـ)،

وعبَّاد بن يعقوب الأسدي الرَّواجني (ت ٢٥٠هـ)[١].

وممَّن سار على منهجهم واقتفى أثرهم المؤرخ الشيعي أحمد بن أبي يعقوب بن جعفر اليعقوبي المتوفى سنة اثنتين وتسعين ومائتين (٢٩٢هـ). فقد "عرض اليعقوبي تاريخ الدولة الإسلامية من وجهة نظر الشيعة الإمامية، فهو لا يعترف بالخلافة إلا لعلي بن أبي طالب وأبنائه حسب تسلسل الأئمة عند الشيعة، ويُسمِّي عليًّا بالوصي. وعندما أرَّخ لخلافة أبي بكر وعمر وعثمان لم يُضْفِ عليهم لقب الخلافة، وإنما قال: تولى الأمر فلان... ثم لم يترك واحدا منهم دون أن يطعن فيه، وكذلك كبار الصحابة، فقد ذكر عن عائشة رضي الله عنها أخباراً سيئة، وكذلك عن خالد بن الوليد، وعمرو بن العاص، ومعاوية بن أبي سفيان.

وعَرَضَ خبَرَ السَّقيفة عَرْضاً مشيناً، ادّعى فيه أنه قد حصلت مؤامرة على سلب الخلافة من علي بن أبي طالب الذي هو الوصيّ في نظره.

وبلغ به الغلو إلى أن ذكر أن قول الله تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المَائدة: ٣] قد نزلت على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب صلوات الله عليه يوم النَّفْر. وطريقته في سياق الاتهامات هي طريقة قومه من أهل التشيع والرفض، وهي إمَّا اختلاق الخبر بالكلية، أو التزيُّد في الخبر والإضافة عليه، أو عرضه في غير سياقه ومحلِّه حتى يتحرَّف معناه[٢].

وعلى هذا المنوال نهج المؤرخ أبو الحسن علي بن الحسين

---

(١) من أراد التفصيل في ذلك فلْيُراجع: منهج كتابة التاريخ الإسلامي. للدكتور محمد بن صامل السلمي. دار طيبة (١٤٠٦هـ)، ومرويات أبي مخنف في تاريخ الطبري للدكتور يحيى بن إبراهيم اليحيى. دار العاصمة (١٤١٠هـ)، ونزعة التشيع وأثرها في الكتابة التاريخية للدكتور سليمان بن حمد العودة (بحث مقدم للترقية ١٤١١هـ)، والرواة الذين تأثروا بابن سبأ للدكتور سعدي الهاشمي ط(١٤١٣هـ)، وأثر التشيع على الروايات التاريخية في القرن الأول الهجري للدكتور عبدالعزيز محمد نورولي. دار الخضيري (١٤١٧هـ).

(٢) منهج كتابة التاريخ الإسلامي للدكتور محمد بن صامل السلمي (ص ٤٣٠-٤٣١).

المسعودي المتوفى سنة ستٍّ وأربعين وثلاثمائة (٣٤٦هـ)، فمع كونه معتزليا، كان كذلك شيعيا إماميا[١].

ففي معالجته للتاريخ الإسلامي تظهر ميوله الشيعية، وتعاطفاته العَلويَّة، التي أثرت على أحكامه على الرغم من محاولته أن يبدو مؤرِّخا حِيَادِياً مُنصِفاً، يعرض الأقوال منسوبة إلى قائليها، والأفكار معزوة إلى أصحابها[٢].

وفي " تأريخه للسيرة النبوية ظلت شخصية علي بن أبي طالب ﷺ مذكورة إلى جانب شخصية الرسول ﷺ باستمرار، مما جعله يبدو من ألصق المسلمين به. وأما صفاته ومناقبه وأقوال الرسول ﷺ فيه فتُؤيِّد أَحَقِّيَته بالخلافة على مَن سواه مِن الصحابة "[٣].

هذا في القرون الأولى، أما في عصرنا الحالي، فإنَّ كُتَّاب السيرة النبوية ليسوا بأفضل من أسلافهم، بل هم أكثر جُرْأة على الله وعلى رسوله ﷺ، وأقلُّ عِلْمًا منهم، فما من شر حاصل في طوائف هذه الأمة إلا وأخذوا به، ويصدق عليهم قول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله حين قال: (فهم دائما يعمدون إلى الأمور المعلومة المتواترة يُنكرونها، وإلى الأمور المعدومة التي لا حقيقة لها يُثبتونها، فلهم أوفر نصيب من قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِٱلْحَقِّ لَمَّا جَآءَهُۥٓ﴾ [العَنكبوت: ٦٨][٤])[٥].

وخيرُ مثال على ما ذكرتُ، ما كتبه شيعيٌّ إماميٌّ معاصر، وهو المدعو جعفر مرتضى العاملي حيث طلع علينا بكتاب يحمل بين دفتيه الكَمَّ

---

(١) قال عنه الحافظ ابن حجر: (إن كتبه طافحة بأنه كان شيعيا معتزليا) (لسان الميزان) (٢٢٥/٤). وقال ابن العربي المالكي: (إنه مبتدع محتال) (العواصم من القواصم) (ص٢٤٨-٢٤٩). ويقول ابن تيمية: (وفي تاريخ المسعودي من الأكاذيب ما لا يُحْصيه إلا الله تعالى...) (منهاج السنة) (٤٠/٤).

(٢) ينظر: منهج المسعودي في كتابة التاريخ لسليمان بن عبدالله السويكت، وكتب حذر منها العلماء. لمشهور حسن سلمان- دار الصميعي.

(٣) منهج المسعودي في كتابة التاريخ لسليمان السويكت (ص٣٩٧).

(٤) سورة العنكبوت، الآية: ٦٨.

(٥) منهاج السنة النبوية (٢٢٧/١).

الهائل من الأكاذيب والأباطيل، معتبرا ذلك تصحيحا للتاريخ الإسلامي، ومنهجا قويما لإعادة الكتابة في السيرة النبوية.

وقد وسم كتابه بـ "الصحيح من سيرة النبي الأعظم"! وطُبع منه إلى الآن عشر مجلدات!!

والحقيقة أنه لا صحيح فيه يُذكر[١]، ولا نقل نزيه فيه عليه يُشكر، وإنما هو المكر والتحايل، وسوء التأدب مع شخصية النبي ﷺ، بل ومع الله تبارك وتعالى[٢].

وإذا ما أزَلْنا ما في كتابه هذا من الاستطرادات، وطرحنا ما فيه من المسائل الخارجة عن نطاق السيرة، فسينحصر الكتاب في مجلد أو مجلدين بدل عشرة أسفار! والقارئ لهذا الكتاب يرى أن مؤلِّفه سار فيه على منهج فاق فيه أسلافه من الشيعة، بل فاق فيه أعداء الدين من المستشرقين الذين قال فيهم أحد الشيعة المعاصرين، وهو جواد علي، قال: (لقد غالى كثير من المستشرقين في كتاباتهم في السيرة النبوية، وأجهدوا أنفسهم في إثارة الشكوك في السيرة. وقد أثاروا الشك حتى في اسم الرسول، ولو تمكنوا لأثاروا الشك حتى في وجود النبي)[٣].

نعم هذا حال جعفر مرتضى العاملي في كتابه "الصحيح"! فغالب مباحثه مبنية على التشكيك في أخبار متواترة لا تقبل النقاش، فما من صفحة إلا وتجده يُردِّد عبارة: (ونحن نشك في ذلك...)، (إننا نشك في...)[٤]، (فلا نستطيع أن نطمئن إلى...)، (لكن ذلك كله محل شك وريب)[٥]، فهو يُشكك في بنات النبي ﷺ، ويُشكك في حادثة شق

(١) أشير دائما إلى أن كل مسألة وافقوا فيها أهل السنة فليست لهم.
(٢) سيأتي ذكر أمثلة على ذلك في الفصل الثاني بإذن الله تعالى.
(٣) تاريخ العرب في الإسلام. لجواد علي (ص١٣).
(٤) ينظر مثالا على ذلك: (الصحيح من سيرة النبي الأعظم) (٢/٧١-٨٣-١٢٢). (٣/١٢٤-١٧١-٢٠٠-٢٦٩). (٤/٥٦).
(٥) الصحيح من سيرة النبي الأعظم (٢/٣٣٥-٣٤١).

الصدر، ويُشكك في وجود وَرَقة بن نوفل، ويُشكّك في مراجعته ﷺ لموسى عليه الصلاة والسلام في المعراج. ويُشكّك، ويُشكّك[١].

كما أنه يُجادل في أمور مُسلَّمة عند أهل السير والتواريخ، ويودَّ أن لو أزيلت من كتب السيرة حتى يصح في مُخيِّلته ما حرَّره في الجزء الأول من كتابه من إعادة كتابة السيرة النبوية بعيدة عن كل شائبة وكل دخيل!!

ومن منهجه كذلك في هذا الكتاب اعتماده على روايات مجهولة وشاذة وغير معروفة عند أهل العلم لإثبات تناقض أهل السنة واضطرابهم في كتابة أحداث السيرة. فإنه يعمد إلى كتب علماء السنة في الموضوعات والأحاديث الضعيفة فيستدل بها عليهم ويلزمهم الأخذ بها، ثم يقول: قال ابن الجوزي، وقال ابن تيمية، وقال ابن حجر... وكذلك الشأن في كتب الرجال، وخصوصا منها كتب الضعفاء والمتروكين، كضعفاء العقيلي، وكامل ابن عدي، وميزان الذهبي، ولسانه لابن حجر.

فالذي يقرأ كتاب هذا الشيعي الإمامي، ولا يعرف مناهج علماء السنة الأخيار في مصنفاتهم، قد يغتر بما ينقله عنهم في (صحيح السيرة) وهو الذي أبرز في مقدمة كتابه أنه سيكون منصفا محايدا متبعا للحق حيث دار - فيعتقد أن أهل السنة متناقضون في كتبهم، مضطربون في أقوالهم.

فلا شك أن منهج أهل الباطل هو الجَزّ والتّلْفيق، أو كما سمَّاه العلامة المُعلِّمي: التَّشذيب[٢]، مع ترتيب الفقرات وتنميق العبارات.

ومن منهجه كذلك اعتماده على كتب التواريخ والأدب البيِّن عَورُها، والمعروفة بالنقولات السَّقيمة، والآراء الهَجينة.

فمن موارده الأساسية كتاب: (شرح نهج البلاغة) للإسكافي المعتزلي[٣]، وهكذا تكون صلة التراحم بين الشيعة وأهل الاعتزال، كيف لا

(١) كل ذلك وغيره سيأتي تفصيله في الفصل الموالي بإذن الله تعالى.

(٢) الأنوار الكاشفة (ص١٧).

(٣) هو أبو جعفر محمد بن عبدالله الإسكافي من الجامعين للاعتزال والتشيع. توفي سنة (٢٤٠هـ).

وقد غُـذوا الاعتزال من أئمته، وفُطِموا عليه، لهذا لا يعجب الإنسان إذا ما عَلِم أن كبار علماء الشيعة ونُظّارهم لهم توَجُّهات اعتزالية[١].

فالمتصفح لكتاب (الصحيح من سيرة النبي الأعظم) يكاد يجزم أنه نسخة ثانية من كتاب (شرح نهج البلاغة) لهذا المعتزلي الرافضي.

كذلك الأمر يقال في نقولاته عن اليعقوبي والمسعودي وأبي الفرج الأصبهاني وغيرهم ممن يجمع في مصنفاته بين الغث والسمين.

ومن منهج صاحب (الصحيح من سيرة النبي الأعظم) كذلك إثقال الحواشي بالإحالة على كثير من المصادر والمراجع قصد إثبات أحقية ما يقوله ويذهب إليه. فيوهم القارئ أنه يعزو كل نقل لصاحبه، وكل رأي لقائله. وهذا غاية في الإنصاف والموضوعية!

وفي هذا المجال كذلك، وهو إثقال الحواشي، إحالته على كتاب واحد مرتين بعنوانين مختلفين، كإحالته ـ مثلا ـ على كتاب (البداية والنهاية) وعلى (السيرة النبوية) كليهما لابن كثير، فمعلوم أن هذا الأخير إنما هو جزء مُسْتلٌّ من الكتاب الأول، فلماذا إذن هذا التّكرار.

ولعلّ أبرز سِمَة في كتاب (الصحيح...) هو اعتماد صاحبه على اللمز والنبز، وسوء التأدب مع الله ورسوله.

ففي عرضه لقصة شق صدره ﷺ، أرعد وأزبد وأعرض وأنكر حدوث شق الصدر، ثم تساءل قائلا: (هل صحيح أن مصدر الشر هو غدة أو علقة في القلب، يحتاج التخلص منها إلى عملية جراحية. ولماذا يعذب الله نبيه هذا العذاب، ويتعرَّض لهذه الآلام بلا ذنب جناه؟ ألم يكن بالإمكان أن يخلقه بدونها من أول الأمر. لماذا اختُصَّ نبينا بعملية كهذه، ولم تحصل لأي من الأنبياء السابقين عليهم الصلاة والسلام...)[٢].

---

(١) لقد كُتبت دراسات جيدة لإبراز الصلة بين التشيع والاعتزال، ولعل أجودها رسالة ماجستير بعنوان: (تأثير المعتزلة في الخوارج والشيعة) للباحث عبداللطيف بن عبدالقادر الحفظي.

(٢) الصحيح من سيرة النبي الأعظم (٢/٨٧).

ويُضيف مُتهَكِّمًا بالملائكة: (أم أنه قد كان فيهم [الأنبياء] أيضا للشيطان حظ ونصيب لم يخرج منهم بعملية جراحية، لأن الملائكة لم يكونوا قد تعلموا الجراحة بعد؟)(١).

وقال قبل ذلك: (وتعجبني هذه البراعة النادرة لجبريل في إجراء العمليات الجراحية لخصوص نبينا الأكرم ﷺ) ا.هـ.

وفي معرض حديثه عن مراجعته ﷺ لموسى عليه الصلاة والسلام في تخفيف الصلوات، يقول هذا المرجع الديني: (كيف لم يعلم الله تعالى أن الأمة لا تطيق ذلك، وعلم بذلك موسى)(٢)، (وسؤال آخر هنا هو: كيف نسي الله تعالى تلك التجربة الفاشلة مع بني إسرائيل، حتى أراد أن يُكررها مع أمة محمد من جديد...ولماذا لم يلتفت نبينا الأعظم ﷺ إلى ثقل هذا التشريع على أمته، والتفت إليه نبي الله موسى؟ ولماذا بقي يغفل عن ذلك خمس مرات، بل ستة أو أكثر ولا يعرف أن هذا ليس هو الحدّ المطلوب، حتى يضطر موسى لأن يرصد له الطريق باستمرار. ولولاه لوقعت الأمة في الحرج والعسر؟

ولماذا لا يُنزل الله العدد إلى الخمس مباشرة من دون أن يضطر الرسول إلى الصعود والنزول المتعب والمتواصل باستمرار؟!)(٣).

هذه فقط نماذج من خروقات كثيرة لهذا الشيعي، وإشارات مختصرة لمنهجه في كتابه (الصحيح) المزعوم، وإلا فقد بقي الكثير من مخالفاته في كتابته لأحداث السيرة النبوية، وهذا ما حَذا بي وشجَّعني للتركيز على الكتاب في الفصل الموالي، والمخصص لإبراز مخالفات الشيعة للمسلمين في تناولهم لسيرة المصطفى ﷺ.



(١) الصحيح من سيرة النبي الأعظم (٢/٨٧).
(٢) المرجع نفسه (٣/٢٩).
(٣) الصحيح من سيرة النبي الأعظم (٣/٣٠).

الفصل الثاني:

الروايات الشيعية في السيرة النبوية

- **المبحث الأول**: العهد المكي.
- **المبحث الثاني**: العهد المدني.

❁ ❁ ❁

سيكون هذا الفصل إن شاء الله مخصَّصاً لإبراز ما خالف فيه الشيعة الإمامية جمهورَ المسلمين في كتاباتهم للسيرة النبوية، وسيكون الاعتماد في هذه الدراسة على كتاب (الصحيح من سيرة النبي الأعظم) المشار إليه سابقا، وذلك لأسباب منها: توسُّع صاحبه في مادة الكتاب؛ فقد بلغت أجزاؤه إلى حين كتابة هذه السطور قرابة الثلاثين، صدَّره بمدخل لدراسة السيرة النبوية.

والسبب الثاني: تعرُّض مؤلِّفه لكثير من الإسقاطات والإضافات والتأويلات، وطمسه لكثير من الحقائق، بل بمخالفته في بعض الأحداث لجماعة الشيعة أنفسهم.

والسبب الثالث في التركيز على هذا الكتاب هو أنه قد اعتُبِر في السنوات الأخيرة الكتاب الأول في إيران، وحاز مؤلِّفه على الجائزة العالمية لكتاب السَّنَة بتوقيع رئيس دولتهم أحمدي نجاد، وهذا مما يُضفي عليه شرعية أكبر، وذلك بإقرار الشيعة الإمامية وعلمائهم على ما في هذا الكتاب، وذلك سنة ١٤١٣هـ.

وهذه صورة من الجائزة:



بسم الله الرّحمن الرّحيم

فضيلة الاستاذ السيّد جعفر مرتضى العاملي

اولو الالباب و البصائر هم فرسان الصّولة الخالدة في ميدان الثّقافة و الحضارة، والفاتحون لطريق الفكر و الحريّة. وما تتالق به سماء ماضي ايراننا الاسلاميّة هو من اضواء تلك النّجوم الثّاقبة الواصبة. وتتطلّع جمهوريّتنا الاسلاميّة الايرانيّة، بما تنعم به من موقع وطيد راسخ، اليكم أيّها الأعزّة أكثر من ذي قبل اذ القلم سلاحكم و الدّليل و المنطق وسيلة اتّصالكم.
و لا جرم أنّ التّوفّرعلى البحث و الكتابة و التّصنيف في نظامنا هذا، الّذي تتلألأ فيه الثّقافة كألمع وجهٍ يدلّ على هويّته، أجود الطّرائق للتّجلي في رحاب العمل الجماعيّ و اكثرها انسانيّة.
ويطيب لي بعد التّوكل على الله سبحانه و باسمه المبارك و نيابة عن الشّعب الايرانيّ العظيم أن اقدّم لكم جزيل شكري على ما بذلتموه من جهود علميّة ثقافيّة محمودة في **مجال السّيرة النّبويّة الشّريفة**. و كليّ أمل أن تظلّ شمس العقل والفكر بازغة في سماء بلادنا المحروسة بفضل الجهود الطيّبة لأولى الفكر و الثّقافة. ودمتم برعاية الله سبحانه علماً معطاءً يفيض على الحياة بما يعمرها و على النّاس بما ينفعهم. و رفع الله تعالى درجاتكم.

محمود احمدي نجاد
رئيس الجمهوريّة الاسلاميّة الايرانيّة

المبحث الأول:

العهد المكي: من الولادة المحمدية إلى الهجرة النبوية

آباء النبي ﷺ

اتفقت كلمة الشيعة الإمامية على أن آباء النبي ﷺ، من عبدالله إلى آدم عليه السلام، كلهم مؤمنون موحِّدون، بل يُضيف المجلسي أنهم كانوا من الصِّدِّيقين؛ إما أنبياء مرسلين، أو أوصياء معصومين. ثم قال: (ولعلَّ بعضهم لم يُظهر الإسلام لتقيَّة أو لمصلحة دينية)![1]

هذا ما نقله جعفر مرتضى العاملي في كتابه، مُدَّعياً " أنَّ ثمَّة روايات كثيرة على إيمان آبائه (ﷺ)، والإحاطة بجميعها متعسِّر، إنْ لم يكن متعذراً "[2].

وعند النظر لم يُورد إلّا ثلاثة أدلة، ليست بقاطعة في محلِّ النزاع. أبرزها حديث: «**لم يزل ينقلني الله من أصلاب الطاهرين إلى أرحام المُطهَّرات، حتى أخرجني في عالمكم. ولم يُدنِّسني بدنس الجاهلية**» .وهو حديث ضعيفٌ لا يُحتجُّ به لجهالة رُواته، وانقطاع سنده[3].

---

(١) بحار الأنوار(١١٧/١٥)، الصحيح من سيرة النبي الأعظم (١٨٥/٢).

(٢) الصحيح من سيرة النبي الأعظم (١٨٧/٢).

(٣) رواه أبو نعيم في (الدلائل) (٥٧/١) رقم: (١٥) من طريق أنس بن محمد عن موسى بن =

وعلى تقدير صحته، فهو موافقٌ لما رواه مسلم وغيره عن واثلة بن الأسقع رضي الله عنه أنَّ النبي ﷺ قال: «**إنَّ الله اصطفى كنانة من ولد إسماعيل، واصطفى قريشاً من كنانة، واصطفى من قريش بني هاشم، واصطفاني من بني هاشم**»(١).

وهذا الاصطفاء ليس باعتبار الديانة، بل باعتبار الخصال الحميدة(٢).

وكذلك هو موافق لحديث: «**خرجتُ من نكاح غير سفاح**»(٣).

فالمقصود بالطهارة، هنا، طهارة المنكح، لا طهارة الاعتقاد، لأن بعض قبائل العرب، ومنهم قريش، كانت تتنزَّه عن بعض الفواحش، كزنا الحرة، وزنا المحارم، والكذب، وغيرها من الأمور المستقبحة عندهم طبعا لا شرعاً. وفي هذا يقول أبو الحسن علي بن محمد الماوَرْدي (٤٥٠هـ) ـ وهو يصف النبي ﷺ ـ: (وإذا خبَرْتَ حال نسبه، وعرفتَ طهارة مولده، علمتَ أنه منْ سُلالة آباء كِرام، سادوا ورأسوا... ليس في آبائه خامل مُسْترْذل، ولا مَغْمور مُسْتذل، كلهم سادة قادة، وهم أخص الناس بالمناكح الطاهرة، حتى تحرَّجوا من نكاح المحارم واسْتباحَه غيرهم من العرب... وهذا في قريش من الفواحش... فتنزَّهت قريش من هذه المناكح حفظاً لحرمة الأرحام الدانية أنْ تُنْتهك بالمناكح العاهرة، فتَضعُف الحَمِيَّة وتقِلَّ الغيرة)(٤).

= عيسى عن يزيد ابن أبي حكيم عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما. قال الألباني: (إسناده وَاهٍ، مَنْ دون عكرمة لم أعْرِفهم). (الإرواء) (٦/٣٣٢). قلتُ: لقد بحثتُ عن تراجم رواة هذا الحديث فلم أقف عليها، إلا ترجمة ابن أبي حكيم فهو صدوق كما قال ابن حجر. لكنه لم يسمع من عكرمة ولا رآه.

(١) رواه مسلم (كتاب الفضائل/باب فضل نسب النبي ﷺ) رقم: (٢٢٧٦).

(٢) ينظر: فيض القدير شرح الجامع الصغير (٢/٢١٠).

(٣) رواه البيهقي في (السنن الكبرى) (٧/٣٠٨) من طريق سفيان عن جعفر بن محمد بن علي عن أبيه مرسلا. وقد ورد من طرق أخرى موصولة، وإن كانت معللة، فإنها يشدّ بعضها بعضا. وانظر: (الإرواء) للألباني (٦/٣٢٩-٣٣٤).

(٤) أعلام النبوة (ص٢١٧-٢١٨). وانظر: الملل و النحل للشهرستاني (٢/٢٤٥)، فقد ذكر تقاليد العرب، وبعض عاداتهم التي أقرَّها الإسلام.

فلا يلزم إذن من خروج النبي ﷺ من نكاح وليس من سفاح، ومن رحمٍ طاهر، إيمان جميع آبائه ﷺ؛ كما تقول الشيعة.

وأما الدليل الثاني والثالث الذي استدلَّ به على إيمان آباء النبي ﷺ، فهما قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِى يَرَىٰكَ حِينَ تَقُومُ ۝٢١٨ وَتَقَلُّبَكَ فِى ٱلسَّٰجِدِينَ ۝٢١٩﴾ [الشّعراء: ٢١٨، ٢١٩] وقوله تعالى:

﴿وَٱجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ وَمِن ذُرِّيَّتِنَآ أُمَّةً مُّسْلِمَةً لَّكَ﴾ [البقرة: ١٢٨] فليس فيهما إشارة لا من قريب ولا من بعيد على ما ادَّعاه جعفر العاملي وغيره من الشيعة.

فما استدلَّ به هذا الشيعي في كتابه خارج عن نطاق إيمان النبي ﷺ أو كفرهم، وهي أدلّة واهية لا تقوم أمام النقد العلمي.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى فقد ثبت ما يردّ دعوى إيمان جميع آباء النبي ﷺ، من ذلك:

أولاً: أنَّ دين إبراهيم وإسماعيل عليهما الصلاة والسلام كان قائما، والتوحيد في صدر العرب كان شائعا، وأوَّل مَنْ غيَّره واتَّخذ عبادة الأصنام عَمرو بن لُحيّ الخُزاعي. فحَمَلَهم على عبادتها، وسيَّب لهم السَّوائب، وبَحَر البحيرة[1]، ولهذا كان مآله كما قال الصادق المصدوق ﷺ: «**يَجُرُّ قُصْبَه في النار**»[2].

قال عنه الشهرستاني: (لما سار قومه إلى مكة، واستولى على أمر البيت. ثم سار إلى مدينة البلقاء بالشام، فرأى هناك قوما يعبدون الأصنام فسألهم عنها، فقالوا: هذه أرباب اتخذناها على شكل الهياكل العلوية والأشخاص البشرية، نستنصر بها فنُنْصر، ونستسْقي بها فنُسقى، ونستشفي

---

(١) ينظر: سيرة ابن هشام (١/٧٠-٩٩)، ومروج الذهب للمسعودي (٢/٥٠)، والتوضيح لشرح الجامع الصحيح لابن الملقن (٢٠/٧٣-٨٢)، وفتح الباري لابن حجر(٦/٥٤٧-٥٤٩).

(٢) أخرجه البخاري(كتاب المناقب/باب قصة خزاعة) رقم: (٣٥٢١)، ومسلم (كتاب الجنة/باب النار يدخلها الجبارون) رقم: (٢٨٥٦).

بها فنُشفى. فأعجبه ذلك، وطلب منهم صَنماً من أصنامهم، فدفعوا إليه "هُبَل". فسار به إلى مكة ووضعه في الكعبة، وكان معه "إساف" و"نائلة" على شكل زوجين. فدعا الناس إلى تعظيمها والتقرُّب إليها، والتَّوسُّل بها إلى الله تعالى)(١).

وقال ابن كثير: (استمرَّت خزاعة على وِلاية البيت نحواً من ثلاثمائة سنة، . . . وكانوا مشؤومين في وِلايتهم، وذلك لأنَّ في زمانهم كان أولُ عبادة الأوثان بالحجاز، وذلك بسبب رئيسهم عَمرو بن لُحي، لعنه الله؛ فإنه أوّل مَنْ دَعاهم إلى ذلك. . . كان قد ابتدع لهم أشياء في الدين، غيَّرَ بها دين الخليل، فاتَّبعه العربُ في ذلك، فضَلوا ضلالاً بعيداً، بَيِّناً فظيعاً شنيعاً)(٢).

وقد سبقه ابن إسحاق رحمه الله إلى مثل هذا الكلام، فقال: (فوَلِيَ قُصيٌّ البيت وأمر مكة، وجمع قومه في منازلهم إلى مكة، وتملَّك على قومه وأهل مكة فملَّكوه، **إلَّا أنه قد أقرَّ للعرب ما كانوا عليه؛ وذلك أنه كان يراه ديناً في نفسه لاينبغي تغييره)**(٣).

ذكرتُ كل هذا، لأن هذا الشيعي يَهْرف بما لا يعرف، ويتناقض في كلامه، فيهدم ما بناه بيده، ويقول بأن العرب قبل البعثة كانوا أهل فترة، ولا تعذيب عليهم، وإنْ غيَّروا أو بدَّلوا أو عبدوا الأصنام.

وهذا خلط من المؤلِّف، وسببُه جهله أو تجاهله معنى أهل الفترة. فكيف يكون العرب أهل فترةٍ وعندهم بقايا دين إبراهيم وإسماعيل عليهما الصلاة والسلام.

فأهل الفترة هم الذين لم يأتهم رسولٌ ولم تبلُغهم دعوته، والعرب

---

(١) الملل والنحل (٢/٢٣٣).
(٢) البداية والنهاية (٣/١٨٦-١٩٣) بتصرف.
(٣) الصحيح من سيرة النبي الأعظم (٢/١٩٣).

فيهم من تنصَّر أو تهوَّد، وقريش بالذات هُم مِنْ ذرية إسماعيل عليه الصلاة والسلام.

أفيُمكن أنْ يلتقي دين التوحيد مع عبادة الأصنام، ومع تغيير دين إبراهيم ﷺ؟

وقد جاء في شأن عَمرو بن لُحيّ ما تقدَّم، وإقرار قُصي بن كِلاب بعد ذلك العربَ على ما هُم عليه من دين عَمرو هذا. والنبي ﷺ يقول: «**أول مَن غيَّر دين إبراهيم عمرو بن لحيّ**»[١].

فكيف يصِحُّ، إذن، أن يُقال بأنَّ العرب قبل البعثة هم أهل فترة، فضلاً على أن نقول هم كذلك، وإنْ غيَّروا أو بدَّلوا أو عبدوا الأصنام؟!

ولهذا حكى العلامة إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الحلبي (٩٤٥هـ) إجماع الأمة على كفر قُصي بن كِلاب فمن بعده[٢].

ثم قال: (وسند الإجماع ما تقدم من الأحاديث[٣]، وما أجمع عليه المؤرخون والمفسرون أنَّ قُصيّاً سمَّى أحد أولاده بعبد العُزَّى، وأحدهم بعبد مناف. والعزى ومناف اسما صنمين[٤].

وكذلك فعل عبد المطلب، فإنه سمى أحد بنيه، وهو أبو لهب بعبد العُزى، وأحدهم، وهو أبو طالب بعبد مناف)[٥].

ثانياً: قد نطق القرآن بأن أبا إبراهيم الخليل كان مشركا ومات عليه، وقد جاء ذلك مُصرَّحاً به في عدة مواضع، منها قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ

---

(١) أخرجه الطبراني في (المعجم الكبير) (٣٢٨/١٠) رقم:(١٠٨٠٨) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما. وإسناده صحيح كما قال الألباني.

(٢) رسالة في حق أبوي الرسول ﷺ. (مجلة الحكمة) (ع٢١/ص٤٦١).

(٣) سيأتي ذكر بعض هذه الأحاديث التي أوردها لاحقا.

(٤) يُذكر أن قصيا قال: (وُلد لي أربعة، فسمَّيتُ اثنين بصنميَّ، وواحداً بداري، وواحدا بنفسي). ينظر: تاريخ ابن جرير(٢٥٤/٢)، والمنتظم لابن الجوزي (٢١٨/٢).

(٥) مجلة الحكمة (ص٤٦٢).

إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ ءَازَرَ أَتَتَّخِذُ أَصْنَامًا ءَالِهَةً﴾ [الأنعام: ٧٤]، وقال ﷻ: ﴿وَمَا كَانَ ٱسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَهَآ إِيَّاهُ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُۥٓ أَنَّهُۥ عَدُوٌّ لِّلَّهِ تَبَرَّأَ﴾ [التوبة: ١١٤].

وجاءت لفظة (الأب) في خمسة مواضع من سورة مريم[١]، إلى غيرها من الآيات التي فيها التصريح بلفظ (الأب).

ولا يُلتفت إلى قول من قال بأن المقصود بالأب في قصة إبراهيم عليه الصلاة والسلام هو عمُّه. ومقصدهم من ذلك إثبات إيمان جميع آباء النبي ﷺ، ومنهم آزر أبو إبراهيم عليه الصلاة والسلام. وهذا قول مرجوح مهجور؛ لأن ظاهر الآيات المقصود منها الأب الحقيقي لا العم، ولا يُطلق لفظ الأب ويُراد به العم إلا بقرينة صريحة، وهذا مما لا وجود له في هذا المقام.

ويُردُّ عليهم بما ثبت عند البخاري من حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «**يَلقى إبراهيم أباه آزر يوم القيامة، وعلى وجه آزر قَتَرةٌ وغَبَرة، فيقول له إبراهيم: ألم أقل لك لا تَعصني؟ فيقول أبُوهُ: فاليوم لا أعصيك. فيقول إبراهيم: يا ربّ إنك وعدتني أنْ لا تُخزيَني يوم يُبعثون، فأيُّ خزي أخزى من أبي الأبعد؟ فيقول الله تعالى: (إني حرَّمتُ الجنة على الكافرين). ثم يُقال: يا إبراهيمُ ما تحت رجليْك، فينظر فإذا هو بذِيخ مُلْتَطخ، فيُؤخذ بقوائمه فيُلقى في النار**»[٢].

وما أشرتُ إليه هو قول أهل العلم المحقِّقين، منهم الفخر الرازي رحمه الله، فإنه لما نقل أدلة القولين، خلُص إلى " أنَّ القول الأول أولى، وذلك لأن ظاهر لفظ الأب يدل على الوالد الحقيقي "[٣].

---

(١) سورة مريم. الآيات: ٤٢-٤٥.

(٢) البخاري (كتاب أحاديث الأنبياء/باب قول الله تعالى: ﷺواتخذ الله إبراهيم خليلا ﷺ) رقم: (٣٣٥٠).

(٣) أسرار التنزيل (ص٢٧٢).

وإنما ذكرتُ كلام الرازي خاصة، لأن السيوطي ﷺ، نقل في كتابه(مسالك الحنفاء) عن الرازي أنه من القائلين بإيمان جميع آباء النبي ﷺ، وأن المقصود من لفظ (الأب) العم[١]، فأخطأ في النقل، وحمَّل الرازي ما لم يقل به ولا هو ذاهبٌ إليه. وإنما الرازي ذكر القولين عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِيمُ لِأَبِيهِ ءَازَرَ﴾ [الأنعام: ٧٤]، ثم رجَّح ما نقلتُه عنه آنفا. فوجب التنبيه؛ لأن هذا الشيعي في كتابه (الصحيح من سيرة النبي الأعظم) كثيراً ما يعتمد في مسألة الباب على كلام الحافظ السيوطي، كما اعتمد عليه في كلامه على حديث: «**إن أبي وأباك في النار**»[٢].

ثالثاً: ما ثبت في الصحيحين عن سعيد بن المسيب عن أبيه قال: لما حضرت أبا طالب الوفاة، جاءه رسول الله ﷺ، فوجد عنده أبا جهل وعبدالله بن أبي أمية بن المغيرة، فقال رسول الله ﷺ: «**يا عم، قل لا إله إلا الله، كلمةً أشهد لك بها عند الله**» .فقال أبو جهل وعبدالله ابن أبي أمية: يا أبا طالب، أترغبُ عن ملة عبد المطَّلب؟ فلم يزل رسول الله ﷺ يعرضها عليه، ويُعيد له تلك المقالة حتى قال أبو طالب آخر ما كلَّمهم: هو على ملة عبد المطلب، وأبى أنْ يقول: لا إله إلا الله. فقال رسول الله ﷺ: «**لأستغفـرَنَّ لك ما لم أُنْه عنك**». فأنزل الله ﷻ: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَن يَسْتَغْفِرُوا۟ لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوٓا۟ أُو۟لِى قُرْبَىٰ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَٰبُ ٱلْجَحِيمِ ﴿١١٣﴾﴾ [التّوبَة: ١١٣]،وأنزل الله تعالى في أبي طالب، فقال لرسول الله ﷺ: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهْدِى مَن يَشَآءُ ۚ وَهُوَ أَعْلَمُ بِٱلْمُهْتَدِينَ ﴿٥٦﴾﴾ [القَصَص: ٥٦][٣].

فظاهر الحديث يدلّ على أن عبد المطلب مات على الشرك، وأنَّ

(١) مسالك الحنفا في والديّ المصطفى. ضمن الحاوي للفتاوي (٢/٢١٠).
(٢) يأتي تخريجه قريبا.
(٣) أخرجه البخاري (كتاب مناقب الأنصار/باب قصة أبي طالب) رقم:(٣٨٨٤)، ومسلم (كتاب الإيمان/باب الدليل على صحة إسلام من حضره الموت، ما لم يشرع في النزع) رقم:(٢٤). واللفظ لمسلم.

ملّته منافيةً لقول: لا إله إلا الله؛ بدليل سكوته ﷺ عن قول أبي جهل وعبدالله بن أبي أمية: " أترغب عن ملة عبد المطلب"، إذ لو كان عبد المطلب مسلماً لأخبر عنه بذلك، خصوصا في مثل هذا المَحَلِّ الحَرِج[١].

ويُضيف العلامة إبراهيم الحلبي أنه " لو كان مُسلماً لما كان أولاده كفاراً، إذ المسلم الذي يُخفي إيمانه لا يُخفيه عن أولاده، بل يجهد في إيمانهم. ولو كان كذلك، لبادروا إلى الإيمان بأول دعوة النبي ﷺ، ولما تأخر حمزة والعباس، وأصرَّ أبو لهب وأبو طالب."[٢]

وقال ابن الجوزي: (لا يختلف المسلمون أن عبد المطلب مات كافراً)[٣].

إذا ثبت هذا واستقر، فإن الروايات التي فيها إيمان عبد المطلب، هي روايات لا مُعوَّل عليها، كما قال ابن سيد الناس رحمه الله[٤].

ومن هذه الروايات، ما يروُونه عن أبي بشر أحمد بن إبراهيم بن يعلى بن أسد عن أبي صالح الحمادي عن أبيه عن جده: سمعتُ راشداً الحماني يقول: سئل أبو عبدالله ـ يعني جعفر الصادق ـ مَنْ أهل الجنة؟ فقال: الأنبياء في الجنة، والصالحون في الجنة، والأسباط في الجنة، وأجلُّ العالَمين مجدا محمد ﷺ؛ يقدم آدم فمن بعده مِن آبائه، وهذه الأصناف يحدثون به، ويُحشر عبد المطلب به نور الأنبياء، وجمال الملوك، ويُحشر أبو طالب في زمرته...إلخ الخبر.

قال الحافظ ابن حجر: (لا حجة فيه، لانقطاعه وضعف رجاله)[٥].

---

(١) ينظر: الروض الأنف (٢٩/٤)، ورسالة في حق أبوي الرسول ﷺ. لإبراهيم بن محمد الحلبي. (مجلة الحكمة) (ص٤٦٢).

(٢) مجلة الحكمة (ص٤٦٢).

(٣) الموضوعات (١٠/٢).

(٤) عيون الأثر (١٦٣/١).

(٥) الإصابة (٢٣٩/٧).

وقال أيضا عن رجال سنده: (وهذه سلسلة شيعية، غلاة في رفضهم)[(١)].

ومن هذا القبيل أيضاً حديث مكذوب على النبي ﷺ، وفيه: "**هبط عليَّ جبريل فقال: يا محمد، إن الله يُقرئك السلام ويقول لك: إني حرَّمتُ النار على صُلب أنزلك منه، وبطن حملك، وحِجْرٍ كفلك. فقلتُ: يا جبريل، بيِّن لي؟ فقال: أما الصلب فعبدالله، وأما البطن فآمنة بنت وهب، وأما الحجر فعبد، يعني عبد المطلب وفاطمة بنت أسد.**"

وهذا حديث موضوع باطل. في إسناده من المجهولين غير واحد، وقد أخرجه الجورقاني (٥٤٣هـ) في كتابه(الأباطيل والمناكير)، وقال: (سألتُ الإمام محمد بن الحسن بن محمد [شيخ الجورقاني في هذا الحديث] عن حال أبي الحسين يحيى بن الحسين بن إسماعيل الحسني العلوي [وهو المتهم بوضع الحديث] فقال: كان رافضيا غاليا، ومع هذا كان يدَّعي الإمامة والخلافة بجِيلان، واجتمع عليه خلق كثير، فنعوذ بالله من الشقاوة والخذلان)[(٢)].

وحكم عليه كذلك ابن الجوزي بالوضع، فقال: (هذا حديث موضوع بلا شك)[(٣)].

وذكر الذهبي أن سنده مظلم ومتنه موضوع[(٤)].

رابعاً: فقد روى مسلم في صحيحه من طريق حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس ﷺ أن رجلا قال: يا رسول الله، أين أبي؟ قال: «**أبوك في النار**»، فلما قفَّى، قال: «**إن أبي وأباك في النار**»[(٥)].

---

(١) المصدر نفسه (٧/٢٤١).

(٢) الأباطيل والمناكير (١/٣٧٥-٣٧٦).

(٣) الموضوعات (١/٢٨٢).

(٤) مختصر الأباطيل (ص٩٠).

(٥) مسلم (كتاب الإيمان/باب بيان أن من مات على الكفر فهو في النار) رقم:(٢٠٣).

فردَّ هذا الشيعي هذا الحديث معتمداً على كلام السيوطي عليه، ودليله في ذلك أن حماداً ـ راوي هذا الحديث ـ تُكُلِّم في حفظه، وقد خالفه معمر بن راشد في هذه الرواية عن ثابت عن أنس، وفيها: «**حيث ما مَرَرْتَ بقبر كافرٍ فبشِّره بالنار**»[١].

ولاشك أن في هذا الحكم على حماد بن سلمة وروايتِهِ لهذا الحديث نوع تسَرُّع وعدم إنصاف، حتى قال العلامة المعلمي معقِّباً على السيوطي في هذه المسألة: (كثيرا ما تجمع المحبة ببعض الناس، فيتخطَّى الحجة ويُحاربها. ومن وُفِّق عَلِم أن ذلك مُنافٍ للمحبة المشروعة. والله المستعان)[٢].

أقول: نعم، قد كبُر حماد بن سلمة وساء حفظه[٣]، لكن النقاد احتجوا بأحاديثه، وخصوصا أحاديثه عن ثابت البُناني، وهذا الحديث منها، فهو أثبت الناس في ثابت.

قال عباس الدُّوري: قال يحيى بن معين: حماد بن سلمة أعلم الناس بحديث ثابت. قلتُ [الدوري]: فسليمان بن المغيرة عن ثابت؟ قال: سليمان ثبْت، وحماد أعلم الناس بثابت[٤]. وقال ابن المديني: لم يكن في أصحاب ثابت أثبت من حماد بن سلمة[٥].

وقال أحمد بن حنبل: أثبتهم في ثابت حماد بن سلمة[٦].

وقد عرَّض ابن حبان في ثقاته بالبخاري وأغلظ القول فيه، لعدم

---

(١) ينظر: مسالك الحنفا. ضمن الحاوي للفتاوي (٢/٢٢٦)، والصحيح من سيرة النبي الأعظم (٢/١٩٢).

(٢) الفوائد المجموعة للشوكاني (ص٣٢٢).

(٣) إلا أنهم خصّوه بما يرويه عن غير ثابت وحميد الطويل. ينظر: التنكيل للمعلِّمي (١/٢٤١-٢٤٢).

(٤) تاريخ ابن معين (٢/١٣١).

(٥) تهذيب التهذيب (٣/١٢).

(٦) المصدر نفسه (٣/١٥).

إخراجه لحماد في الصحيح، فقال ﵀: (لم يُنْصف مَنْ جانب حديثه، واحتج بأبي بكر بن عيَّاش في كتابه، وبابن أخي الزهري، وبعبدالرحمٰن بن عبدالله بن دينار. فإنْ كان ترْكُه إيَّاه لما كان يُخطىء، فغيره من أقرانه، مثل الثوري وشعبة ودونهما، كانوا يُخطِئون. فإنْ زعم أنَّ خطأه قد كثر من تغيُّر حفظه، فقد كان ذلك في أبي بكر بن عيَّاش موجودا...)[١].

أما ما يُقال من أن ربيباً لحماد كان يدسُّ في كتبه ما ليس من حديثه، فهو مجرَّد قول قدقيل ولا يُلْتفت إليه، ولهذا صدَّره الحافظ ابن حجر بصيغة التمريض[٢].

وأما مخالفة معمرٍ لحماد، وأنه أثبت منه، فهذا أمر لا يعرفه نُقاد أهل الحديث. صحيحٌ أنَّ معمراً ثقة ثبت، ولا ينزل عن درجة حماد، لكنه هو كذلك يخطىء ويهم، حتى قال ابن حجر: (في روايته عن ثابت والأعمش وهشام بن عروة شيئا، وكذا فيما حدَّث به في البصرة)[٣].

فكيف يصحُّ مع هذا طرح رواية حماد لمجرد مخالفة معمر له. وقد أشرت قبل قليل إلى ترجيح العلماء لرواية حماد عن ثابت، وأنه أثبت الناس فيه.

فتكون رواية حماد لهذا الحديث صحيحة لا غبار عليها. كيف لا تكون كذلك وهي مخرَّجة في صحيح مسلم، وقد نقل السيوطي نفسه عن الحاكم في مدخله أن مسلماً لم يُخرِّج لحماد بن سلمة في الأصول إلا من روايته عن ثابت[٤]. فبطل ما يدَّعيه السيوطي ومَنْ تَبعَه.

ولهذا لم أجد ـ فيما اطلعت عليه من أقوال العلماء ـ مَنْ قَدَحَ منهم

---

(١) الثقات (٢١٦/٦).

(٢) تهذيب التهذيب (١٥/٣). وقد ردَّ هذا القول الذهبي في الميزان (٥٩٣/١)، والمعلمي في التنكيل (٢٤٣/١).

(٣) تقريب التهذيب (ص٩٦١).

(٤) مسالك الحنفا. ضمن الحاوي للفتاوي (٢٢٦/٢).

في هذا الحديث، ولا في راويه حماد إلا السيوطي[١] وهذا الشيعي المعاصر.

وأما ما ادَّعوه من رواية معمر عن ثابت عن أنس حديث: «**حيث ما مررت بقبر كافر...**» فهذا خطأ منهم، لأنه لا يُعرف لمعمر روايةً لهذا الحديث من هذا الطريق، وإنما هو معمر عن الزهري مرسلا[٢]. وقد ورد موصولاً من طريق إبراهيم ابن سعد الزهري عن الزهري عن عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه: أن أعرابياً جاء إلى النبي ﷺ فقال: إن أبي كان يصل الرحم، وكان وكان، فأين هو؟ قال: «**في النار**». فكأن الأعرابي وَجَد من ذلك فقال: يا رسول الله، فأين أبوك؟ قال: «**حيث ما مررتَ بقبر كافر فبشرْه بالنار**» .قال: فأسلم الأعرابي بعد فقال: لقد كلَّفني رسول الله ﷺ تعباً، ما مررْتُ بقبر كافر إلا بشرتُه بالنار[٣].

ثم إنه لا تَعارُضَ بين هذا الحديث وحديث: «**إن أبي وأباك في النار**»، لأن جواب النبي ﷺ لهذا الأعرابي جاء شاملا لكلِّ قبر كافر، وضِمنها قبر أبيه ﷺ، وبهذا يُجمع بين الحديثين، والله أعلم.

ما بقي إلا أنْ أنقل كلام بعض أهل العلم الكبار في تعليقهم وشرحهم لهذا الحديث، فأقول:

قال الحافظ أبو بكر البيهقي (٤٥٨هـ): (كيف لا يكون أبواه وجده عليه السلام بهذه المثابة في الآخرة، وكانوا يعبدون الوثن حتى ماتوا ولم يدينوا دين عيسى ابن مريم عليه السلام. قال: وكفرهم لا يقدح في نسبه ﷺ، لأن أنكحة الكفار صحيحة. ألا تراهم يُسلمون مع زوجاتهم فلا يلزمهم تجديد العقد، ولا مفارقتهن إذا كان مثله يجوز في الإسلام)[٤].

---

(١) مصنف عبدالرزاق (٤٥٤/١٠).

(٢) مصنف عبدالرزاق (٤٥٤/١٠).

(٣) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (١٤٥/١) رقم:(٣٢٦)، وابن السني في عمل اليوم والليلة (ص١٧٣) رقم:(٥٩٥) وإسناده صحيح كما قال الألباني.

(٤) دلائل النبوة (١٩٢/١).

وقال في موضع آخر: (وأبواه كانا مشركيْن)[١].

وقال القاضي عياض (٥٤٤هـ): (وقوله ﷺ: «**في النار**»، فلما قفَّى دعاه فقال: «**إن أبي وأباك في النار**» من أعظم حُسن الخلق والمعاشرة والتسلية؛ لأنه لما أخبَره بما أخبَره بما أُخبِر، ورآه عظم عليه، أخبره أن مصيبته بذلك كمصيبته ليتأسَّى به)[٢].

وقال النووي (٦٧٦هـ)، معقِّباً على هذا الحديث: (فيه أن من مات على الكفر فهو في النار، ولا تنفعه قرابة المقربين. وفيه أن من مات في الفترة على ما كانت عليه العرب من عبادة الأوثان فهو من أهل النار، وليس هذا مؤاخذة قبل بلوغ الدعوة، فإن هؤلاء كانت قد بلغتهم دعوة إبراهيم وغيره من الأنبياء صلوات الله تعالى عليهم وسلامه)[٣].

خامساً: عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: زار النبي ﷺ قبر أمِّه فبكى وأبكى مَنْ حوله، فقال: «**استأذنتُ ربي في أنْ أستغفر لها فلم يُؤذن لي، واستأذنته في أن أزور قبرها فأذن لي، فزوروا القبور؛ فإنها تذكِّر الموت**»[٤].

قال القاضي عياض: (وكأنه قصد عليه السلام قوة الموعظة والذكرى بمشاهدة قبرها، ورؤيته مصرعها، وشكر الله على ما منَّ به عليه من الإسلام الذي حُرِمتْه)[٥].

وقال أبو العباس القرطبي(٦٥٦هـ): (وبكاؤه ﷺ على قبر أمِّه إنما كان لِما فاتها منأيامه، ومن الإيمان به)[٦].

---

(١) السنن الكبرى (٣٠٨/٧).
(٢) إكمال المعلم (٥٩١/١).
(٣) شرح صحيح مسلم (٧٩/٣).
(٤) رواه مسلم (كتاب الجنائز/باب استئذان النبي ﷺ ربه ﷻ في زيارة قبر أمه) رقم: (٩٧٦).
(٥) إكمال المعلم (٤٥٢/٣).
(٦) المفهم (٦٣٣/٢).

وقال النووي: (فيه النهي عن الاستغفار للكفار، فجزم بكفر أمِّه عليه الصلاة والسلام)[(١)].

وقد احتجَّ من يقول بأبوي النبي ﷺ بأحاديث واهية، بل موضوعة، وليست في شيء من الكتب المشهورة، ولا هي بصحيحة فيُحتج بها[(٢)].

فمن ذلك، ما رواه ابن الجوزي في الموضوعات بسنده إلى ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: "**ليلة عُرج بي أوحى الله إليَّ ما أوحى فقال:** ﴿وَسْـَٔلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رُّسُلِنَآ﴾ [الزّخرُف: ٤٥]، فقلتُ: يا ربِّي أين أبويَّ؟ قال: أنا أبعثهما لك وأجسِّمهما، ونشرهما لي، فدعوتهما إلى الإسلام فأسلما، فنُقلوا من حُفر النار إلى رياض الجنة".

قال ابن الجوزي: (وما أبْله مَن وضع هذا، لأن الإيمان بعد الإعادة لا ينفع. قال الحاكم: الحمل فيه على الخوَّاص... وقال محمد بن طاهر المقدسي: أحاديث إبراهيم ابن محمد الخواص إسناداً ومتناً موضوعة)[(٣)].

وكذلك حديث إحياء أمِّه عليه الصلاة والسلام، فقد اتفق الحفاظ على بطلانه.

فعن عائشة رضي الله عنها أنَّ النبي ﷺ نزل إلى الحجون كئيباً حزيناً، فأقام ما شاء ربه ﷻ، ثم رجع مسرورا. فقلتُ: يا رسول الله، نزلتَ الحجون كئيبا حزينا، فأقمت به ما شاء الله، ثم رجعت مسرورا. فقال: "**سألتُ ربي ﷻ فأحيا لي أمي فآمنت بي، ثم ردَّها**".

وهذا حديث باطل، ورجال إسناده بيْن ضعيف وكذاب وصاحب مناكير.

قال الجَوْرَقاني: (عن يحيى بن معين أنه قال: **عبدالرحمٰن بن أبي الزناد** ضعيف.

و**عبدالوهاب بن موسى**...متروك.

---

(١) شرح صحيح مسلم (٧/٤٥).

(٢) ينظر: الأجوبة المرضية للسخاوي (٣/٩٦٧).

(٣) الموضوعات (١/٣٤٤). وانظر: ميزان الاعتدال (١/٢٦) رقم الترجمة:(١٩٢).

و**أحمد بن يحيى** و**محمد بن يحيى** مجهولان.

و**محمد بن الحسن بن زيادة** هذا هو أبو بكر النَّقاش المقرئ، في حديثه مناكير بأسانيد مشهورة. وقال أبو بكر البرقاني عن النقاش: كل حديثه منكر)[١].

وقد حكم ببطلان هذا الحديث كلٌّ من الدارقطني، وابن الجوزي، وشيخه محمد ابن ناصر، وابن عساكر، والذهبي، وابن حجر، وغيرهم[٢].

وقال ابن تيمية: (لم يصح ذلك عن أحد من أهل الحديث، بل أهل المعرفة متَّفقون على أن ذلك كذب مختلق، . . .وليس ذلك في الكتب المعتمدة في الحديث؛ لا في الصحيح، ولا في السنن، ولا في المسانيد، ونحو ذلك من كتب الحديث المعروفة، ولا ذكره أهل كتب المغازي والتفسير، وإنْ كانوا قد يروون الضعيف مع الصحيح، لأن ظهور كذب ذلك لا يخفى على متديِّن. فإن مثل هذا لَوْ وقع لكان ممَّا تتوافر الهمم والدَّواعي على نقله، فإنه من أعظم الأمور خرقاً للعادة من وجهين: من جهة إحياء الموتى، ومن جهة الإحياء بعد الموت، فكان نقل مثل هذا أولى من نقل غيره. فلما لم يروه أحد من الثقات عُلِم أنه كذب)[٣].

مولد النبي ﷺ

وُلد المصطفى ﷺ يوم الاثنين عام الفيل، وهذا مما لا خلاف فيه بين المسلمين، وإنما اختلفوا في تحديد الشهر ثم اليوم. والجمهور على أنه يوم الثاني عشر من ربيع الأول[٤].

---

(١) الأباطيل والمناكير (٣٧٧/١-٣٨١).

(٢) انظر الموضوعات (٢٨٤/١)، لسان الميزان (٩١/٤ و١٩٢ و٣٠٤)، والأجوبة المرضية للسخاوي (٩٧١/٣).

(٣) مجموع الفتاوى (٣٢٤/٤).

(٤) سيرة ابن هشام(١٢١/١)، طبقات ابن سعد(٦٢/١)، تاريخ ابن جرير (١٥٥/٢)، مستدرك الحاكم (٦٥٩/٢)، دلائل النبوة للبيهقي (٧٤/١)، الاستيعاب لابن عبدالبر (٣٠/١)، الكامل في التاريخ لابن الأثير (٣٥٥/١).

لكن الشيعة الإمامية تأبى إلا مخالفة المسلمين في كل صغيرة وكبيرة، حتى في يوم مولد النبي ﷺ؛ فهم يزعمون أن مولده ﷺ كان يوم الجمعة السابع عشر من ربيع الأول.

قال محمد باقر المجلسي: (اعلم أنه اتفقت الإمامية، إلا من شذ منهم، على أن ولادته ﷺ في سابع عشر ربيع الأول...

فأما يوم الولادة، فالمشهور بين علمائنا ومدلول أخبارنا أنه كان يوم الجمعة)[١].

وقال جعفر العاملي: (والمشهور عند الإمامية وبعضٍ من غيرهم، أنه وُلد في السابع عشر من شهر ربيع الأول... ونصَّ الطبرسي والكليني على أنه ﷺ قد ولد في يوم الجمعة)[٢].

فيوم المولد النبوي عند الإمامية هو يوم الجمعة، ولهذا يعتبرون يوم الاثنين المنصوص عليه عند أهل السنة يوماً مشؤوماً، لا يجوز فيه السفر.

فقد روى ثقتهم الكُليني في روضة كافيه عن أبي أيوب الخزاز قال: أردنا أن نخرج فجئنا نُسَلِّم على أبي عبدالله عليه السلام، فقال: كأنكم طلبتم بركة الاثنين؟ فقلنا: نعم. فقال: وأي يوم أعظم شؤماً من يوم الاثنين؛ فقدنا فيه نبيَّنا، وارتفع الوحي عنَّا. لا تخرجوا، واخْرُجوا يوم الثلاثاء[٣].

وإذا كان الخلاف واسعاً في تحديد أيِّ يومٍ من ربيع الأول، إلا أنَّ جَعْله يوم الجمعة خلافٌ للنص الثابت بالسنة الصحيحة.

فقد روى مسلم وغيره عن أبي قتادة الأنصاري رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ سئل عن صوم يوم الاثنين، فقال: «**ذاك يوم وُلدتُ فيه، ويوم بُعِثتُ، أو أنزل عليَّ فيه**»[٤].

---

(١) بحار الأنوار(١٥/٢٤٨-٢٤٩).

(٢) الصحيح من سيرة النبي الأعظم (٢/٦٤)، وانظر: تنقيح المقال للمامقاني (١/١٨٥).

(٣) روضة الكافي (٨/٢٦١).

(٤) رواه مسلم (كتاب الصيام/باب استحباب صيام ثلاثة أيام من كل شهر) رقم:(١١٦٢)، وأبو داود (كتاب الصوم/بابٌ في صوم الدهر تطوُّعا) رقم:(٢٤٢٦)

قال ابن كثير رَحِمَهُ اللهُ: (وأبعد، بل أخطأ من قال: وُلد يوم الجمعة لسبع عشرة خلتْ من ربيع الأول. نقله الحافظ ابن دحية[١] فيما قرأه في كتاب إعلام الورى بأعلام الهدى لبعض الشيعة، ثم شرع ابن دحية في تضعيفه، وهو جدير بالتضعيف إذ هو خلاف النص)[٢].

رضاعه ﷺ

روى أهل العلم بالحديث والسير والنسب أن النبي ﷺ رضع من ثويبة، مولاة أبي لهب عمِّه ﷺ، أياماً بلبن ابنها مسروح، وأرضعت معه كذلك عمَّه حمزة بن عبد المطلب، وابنَ عمَّته أبا سلمة المخزومي رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا.

وكل هذا محل اتفاق بين المسلمين قديما وحديثا[٣]، حتى من علماء الإمامية أنفسهم، منهم ابن شهرآشوب (ت٥٨٨هـ)، ومحمد باقر المجلسي[٤].

وقد أخرج مسلم في صحيحه عن أبي عبدالرحمٰن السُّلمي عن علي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: قلت يا رسول الله، ما لك تَتَنَوَّق[٥] في قريش وتدعُنا؟ فقال: «**وعندكم شيء؟**» .قلتُ: نعم، بنت حمزة. فقال رسول الله ﷺ: «**إنها لا تحلُّ**

---

(١) هو الحافظ المحدث الرَّحَّال مجد الدين أبو الخطاب عمر بن الحسن بن علي الدَّاني السَّبْتي، المعروف بابن دِحْية الكَلْبي. مات سنة(٦٣٣هـ). ترجمته في: سير أعلام النبلاء(٢٢/٣٨٩).

(٢) البداية والنهاية (٣/٣١).

(٣) سيرة ابن هشام (٣/٥٠)، طبقات ابن سعد (١/٦٧-٦٨)، تاريخ ابن جرير (٢/١٥٧-١٥٨)، الروض الأنف للسهيلي (٢/١٦٣-١٦٤)، المنتظم لابن الجوزي (٢/٢٥٩-٢٦٠)، الكامل في التاريخ لابن الأثير (١/٣٥٦)، عيون الأثر لابن سيد الناس (١/٤١-٤٢)، السيرة النبوية. للذهبي (١/٤٩)، وغيرها كثير من كتب السير والتواريخ.

(٤) ينظر: مناقب آل أبي طالب (١/٢٢٣)، وبحار الأنوار (١٥/٢٨٧و٣٨٤).

(٥) قال القاضي عياض: أي يحتار ويُبالغ في الاختيار. (إكمال المعلم)(٤/٦٣١). وقال ابن الأثير: هو من التنَوُّق في الشيء، إذا عُمل على استحسان وإعجاب به. يُقال: تنوَّق وتأنَّق. (النهاية)(مادة: توق).

لي، إنها ابنة أخي من الرضاعة»[١].

ورواه بنحوه ثقة الإمامية الكليني في الكافي[٢].

ورواه مسلم عن ابن عباس وأم سلمة رضي الله عنهما بنحو حديث علي رضي الله عنه[٣].

وعن أم المؤمنين أمِّ حبيبة رضي الله عنها أنها قالت: يا رسول الله، انكِح أختي بنتَ أبي سفيان، فقال: «**أوَتُحِبِّين ذلك؟**» .فقلت: نعم، لستُ لك بمُخْلِية[٤]، أحبُّ مَنْ شاركني في خيرٍ أختي. فقال النبي ﷺ: «**إن ذلك لا يحل لي**». قلتُ: فإنَّا نُحدَّث أنك تُريد أن تنكِح بنت أبي سلمة. قال: «**بنت أبي سلمة؟**». قلت: نعم. فقال: «**لو أنها لم تكن ربيبتي في حِجْري ما حلَّت لي. إنها لابنة أخي من الرضاعة، أرضعتْني وأبا سلمة ثوَيْبةُ، فلا تعْرِضْنَ عليَّ بناتِكُنَّ ولا أخواتكُنَّ**»[٥].

فكلٌّ هذه الأدلة وغيرها متَّفقة على رضاع النبي ﷺ من ثويبة، مع حمزة وأبي سلمة رضي الله عنهما.

إلا أنَّ صاحب (الصحيح من سيرة النبي الأعظم) تلكَّأ وشكَّك ـ كعادته ـ وردَّ قصة رضاعه ﷺ من ثويبة، مستدلّاً على ذلك بتضارب الأقوال في مدة الرضاع[٦]. ومَبْلغ علمه في ذلك أنه يأخذ بالشاذ كحال أسلافه، ويذر المحفوظ المشهور، بل والمتواتر من الأخبار. فكل من ذكر قصة رضاعه ﷺ من ثويبة يقول إنها أرضعته أياما معدودة.

لكن هذا الشيعي يعتمد في دعواه التضارب على كتاب واحد،

---

(١) مسلم (كتاب الرضاع/باب تحريم ابنة الأخ من الرضاعة) رقم:(١٤٤٦).

(٢) الكافي (٤٤٥/٥)(باب رقم: ٢٨٢). وانظر: بحار الأنوار (٣٤٠/١٥).

(٣) مسلم (كتاب الرضاع/باب تحريم ابنة الأخ من الرضاعة) رقم:(١٤٤٧-١٤٤٨).

(٤) قال ابن الأثير: أي لم أجدْك خالياً من الزوجات غيري. (النهاية)(مادة: خلا).

(٥) رواه البخاري (كتاب النكاح/باب ﷺ وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم ﷺ) رقم: (٥١٠١)، ومسلم (كتاب الرضاع/باب تحريم ابنة الأخ من الرضاعة) رقم:(١٤٤٩).

(٦) الصحيح من سيرة النبي الأعظم (٧١/٢).

وهو كتاب (تاريخ الخميس) للدياربكري، فيصطاد في الماء العكر ويترك القاموس المحيط.

فالذي يريد أن يُصبح من أهل التحقيق والتدقيق، كهذا الشيعي [وقد وُصِف على غلاف كتابه هذا: بالعلامة والمحقق!!]، فعليه لِزاما أنْ يسْتَقِي من معين المصادر الأصلية، ويستأنس بأقوال العلماء الأجلاء المشهود لهم بالعلم والتحقيق، ولا يأخذ يميناً ولا شمالاً فيَضِلّ ويُضِل، وينهج نَهج أعداء الدين من المستشرقين والمستغربين.

أما ما نفاه مِنْ كون حمزة رضي الله عنه رضيع النبي ﷺ، فقد استدلَّ على ذلك بأن حمزة يكبُر النبي ﷺ بأربع سنين فينْتَفي الرضاع.

أقول: إنَّ المشهور والمعتمد في هذه المسألة أنَّ حمزة رضي الله عنه كان أسنَّ من النبي ﷺ بسَنَتين فقط[١]. وقد ردَّ الحافظ ابن عبدالبر رحمه الله قول من قال بأربع سنين، " لأنَّ الحديث الثابت أن حمزة وعبدالله بن عبد الأسد أرضعتهما ثويبة مع رسول الله ﷺ، إلا أن تكون أرضعتهما في زمانين"[٢]. أي في زمانين مختلفين.

فعلى القول بالأربع سنين " يُمكن أنْ تكون أرضعت حمزة في آخر سِنِيِّه في أوَّل رضاع ابنها، وأرضعت النبي ﷺ في أول سِنِيِّه في آخر رضاع ابنها، فيكون أكبر بأربع سنين "[٣].

ولهذا جعل بعض أهل العلم أمر الرضاع تَرَاتُبِيا بين الثلاث، فأرضعت أولاً حمزة، ثم رسول الله ﷺ، ثم أبا سلمة[٤].

---

(١) الاستيعاب (٣٦٩/١)، الإصابة. لابن حجر (١٢٢/٢).

(٢) الاستيعاب (٣٦٩/١- ٣٧٠).

(٣) ذخائر العقبى. لمحب الدين أحمد بن عبدالله الطبري (ص١٨٢). وقد جعل جعفر العاملي هذا الأمر ممكنا. فتأمَّل.

(٤) ينظر: طبقات ابن سعد (٦٧/١)، وتاريخ ابن جرير (١٥٧/٢- ١٥٨)، والتوضيح لشرح الجامع الصحيح. لابن الملقن (٢٨٢/٢٤)، وحكاه عن مصعب بن عبدالله الزبيري.

وقد ذكر اليعقوبي الرافضي في تاريخه، أن أول لبنٍ شربه ﷺ بعد أمِّه لبن ثويبة مولاة أبي لهب، وذكر أنها أرضعت كذلك حمزة وأبا سلمة[١].

ولم يقف أمر هذا الشيعي عند هذا الزعم، بل ذهب أبعد المذاهب، ورَاوَغ على مذهب الثعالب؛ فادَّعى أنَّ حمزة رضي الله عنه كان أكبر بكثير من رسول الله ﷺ، ومعتمده في ذلك قصة نذر عبد المطلب، لئن وُلِد له عشرة نفرٍ، ثم بلغوا معه حتى يمنعوه، لَيَنْحرنَّ أحدهم لله عند الكعبة.

فزعم هذا الشيعي أن حمزة رضي الله عنه كان أحد هؤلاء العشرة. فانتفت إذن دعوى رضاعه ﷺ مع حمزة أصلا[٢].

فأقول: إن هذه القصة، قصة نذر عبد المطلب، أوردها ابن إسحاق في السيرة بدون سند ولا وتد، وإنما قال رحمه الله: (وكان عبد المطلب بن هاشم ـ فيما يزعمون والله أعلم ـ قد نذر...)، ثم ذكر تمام القصة[٣].

وكل من جاء بعد ابن إسحاق ينقل عنه هذه القصة، ولكن المهم في هذا كلِّه أن ابن إسحاق لم يُوردْ أسماء أبناء عبد المطلب العشرة، وإنما جاء في القصة أن عبدالله بن عبد المطلب كان أصغر أبيه[٤].وهذا يعني ظاهراً أن حمزة أكبر من عبدالله. وهذا ما يريده ويرومه هذا الشيعي في كتابه (الصحيح...)!!

ولكن المقصود والصواب أن عبدالله كان أصغر الموجودين يومئذ من وَلَد عبد المطلب، ثم وُلِد له بعد ذلك حمزة والعباس[٥].

ولقد حاول السهيلي رحمه الله رَدَّ هذا القول، فزعم أن الرواية يحتمل أن

---

(١) تاريخ اليعقوبي (٢/٩).
(٢) الصحيح من سيرة النبي الأعظم (٢/٧٥).
(٣) سيرة ابن هشام (١/١١٦).
(٤) المصدر نفسه (١/١١٧).
(٥) ينظر: المنتظم (٢/٢٠١).

تكون هكذا: (أصغر بني أمِّه)، وقال: (وإلا فحمزة كان أصغر من عبدالله، والعباس أصغر من حمزة)[١].

وما قاله أخيرا صحيح، لكن ما احتمله من كون العبارة الصحيحة (أصغر بني أمه) لا يُؤخذ به؛ بدليل تمام سياق القصة، وفيه: (وكان عبدالله بن عبد المطلب أصغر بني أبيه، كان هو والزبير وأبو طالب لفاطمة بنت عمرو بن عائذ بن عبد بن عمران ابن مخزوم...)[٢]. فذكر أم عبدالله وإخوانه؛ فسماها وسماهم.

فتحصَّل من ذلك أن أم عبدالله غير أم حمزة كما سيأتي قريباً، فدلَّ هذا على ما أشرتُ إليه أنَّ عبدالله كان أصغر الموجودين من بني عبد المطلب.

وهذا يؤيِّد قول من قال بأنَّ أبناء عبد المطلب كانوا أكثر من عشرة ذكور. وقد ذكر جماعة من أهل النسب، ومنهم ابن عبدالبر، أنهم كانوا ثلاثة عشر ابنا[٣]. ودليلهم على ذلك أنَّ عبد المطلب لما وفَّى بنذره زوَّج ابنه عبدالله آمنة بنت وهب بن عبد مناف ابن زهرة، ونكح هو ابنة عمها هالة بنت وُهيْب ابن عبد مناف بن زهرة، وهالة هذه هي أم حمزة بن عبد المطلب. فولدت آمنة لعبدالله رسولَ الله ﷺ، وولدت هالة لعبد المطلب حمزة وصفية رضي الله عنهما.

فدلَّ هذا على أن حمزة رضي الله عنه كان أصغر بكثير من أخيه لأبيه عبدالله، وأنه لم يكن موجودا بعدُ حين وفى أبوه عبد المطلب بنذره. فبطل زعم هذا الشيعي المتخرص[٤].

---

(١) الروض الأنف (١٣٧/٢).

(٢) سيرة ابن هشام (١١٧/١).

(٣) ينظر: نسب قريش. لمصعب الزبيري (ص١٧-١٨)، والاستيعاب. لابن عبدالبر (٣٧٠/١-٣٧١).

(٤) لما كان من شأن أهل الباطل التناقض في الأقوال، فإن هذا الشيعي هدم ما ادَّعاه أولا من أن حمزة رضي الله عنه يكبر النبي ﷺ بأربع سنين أو أكثر. وفي موضع آخر جاء ليُقرَّ أنه رضي الله عنه يكبر النبي ﷺ بسنتين فقط. (الصحيح من سيرة النبي الأعظم)(١٠٩/٢).

وعلى قول من قال بأن أبناء عبد المطلب كانوا عشرة نفر لا مزيد عليهم، فيمكن حمل الولد على البنين وبنيهم حقيقة لا مجازا. فكان عبد المطلب قد اجتمع له مِن ولده وولد ولده عشرة رجال حين وفى بنذره. وهذا رأي قال به السهيلي رَحِمَهُ اللَّهُ[١]. والله أعلم.

شق صدره ﷺ

عندما كان النبي ﷺ مسترضعا في بني سعد، عند حليمة السعدية، شُقَّ صدره، واستُخرج من قلبه علقة، وهي حظ الشيطان منه.

ثم شُقَّ عن صدره ﷺ مرة أخرى وقت الإسراء به عليه الصلاة والسلام[٢].

وقد تواردت الأخبار الصحيحة على ذلك، وأنه كان مرتين. ومن فقه الإمام مسلم في كتابه الصحيح أنه لما أخرج حديث أنس في الإسراء والمعراج، وفيه شق صدره ﷺ، أعقبه بحديث شق الصدر في صغره عليه الصلاة والسلام[٣]، ليُبيِّن لنا أن قصة شق الصدر كانت مرتين مع اختلاف المقام. ولهذا قال القاضي عياض في معرض شرحه للحديث: (وقد جَوَّد الحديث حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس، وأتقنه وفصَّله، فجعله حديثين، وجعل شق البطن في صغره، والإسراء بعد ذلك بمكة. وهو المشهور الصحيح)[٤].

---

(١) الروض الأنف (٢/١٤١).

(٢) سيرة ابن هشام (١/١٢٤-١٢٥)، طبقات ابن سعد (١/٩٦-٩٧)، تاريخ ابن جرير (٢/١٦٠-١٦٥)، مروج الذهب (١/٢٥١)، إكمال المعلم (١/٥٠٧)، المنتظم (٢/٢٦٣-٢٦٥)، المفهم (١/٣٨٢-٣٨٣) للقرطبي، الكامل في التاريخ (١/٣٥٨ و٥٧٨)، عيون الأثر. لابن سيد الناس (١/٤٤)، السيرة النبوية للذهبي (١/٥١-٥٢)، فتح الباري (٧/٢٠٤-٢٠٥)، الأنوار الكاشفة للمعلمي (ص١٣٧-١٣٨)، صحيح السيرة النبوية. للألباني (ص١٩).

(٣) مسلم (كتاب الإيمان/باب الإسراء برسول الله ﷺ) رقم: (١٦٢). وعلى شاكلته صنيع الذهبي في (السيرة النبوية) (١/٥٣) حيث جمع بين المقامين، ثم قال: (وإنما ذكرتُ هذا ليُعْرَف أن جبريل شرح صدره مرَّتين؛ في صغره، ووقت الإسراء به)ا.هـ

(٤) إكمال المعلم (١/٤٩٨).

وهذا هو المعروف المشهور عند المسلمين قديما وحديثا، لا يُنكِر ذلك أحد. واعتبروا أن ذلك أمرٌ خارق للعادة، ولا يتأتّى ذلك إلا لنبي؛ " فإن شق الجوف، وإخراج الحشوة، وإخراج القلب وشقه ومعاناته وغسله، وإخراج شيء منه، كل ذلك مُقتِلٌ في العادة، وسببٌ يوجد معه الموت لا محالة. وقد اجتمعت هذه كلها في هذه القصة ولم يمت صاحبُها، إذ لم يُرد الله موته ولا قضاه، بل كانت هذه المهالك في حق غيره أسباباً لحياة نفسه وقوة روحه وكمال أمره "[١].

ولقد أبدى علماؤنا رحمهم الله تعالى الحكمة من تعدد شقِّ صدره ﷺ، فقال العلامة أبو القاسم السهيلي: (كان هذا التقديس وهذا التطهير مرتين:

الأولى: في حال الطفولية ليُنقَّى قلبه من مغمز الشيطان، وليُطهَّر ويُقدَّس من كل خلق ذميم، حتى لا يتَلَبَّس بشيء مما يُعاب على الرجال، وحتى لا يكون في قلبه شيء إلا التوحيد، ولذلك قال: فوَلَّيا عنِّي، يعني: الملَكين، وكأني أعاين الأمر معاينة.

والثانية: في حال الاكتهال، وبعدما نُبِّيء، وعندما أراد الله أن يرفعه إلى الحضرة المقدَّسة التي لا يصعد إليها إلا مقدَّس، وعُرج به هنالك لتُفرض عليه الصلاة، وليُصلِّي بملائكة السموات، ومن شأن الصلاة الطهور، فقُدِّس ظاهرا وباطنا، وغُسل بماء زمزم)ا.هـ[٢]

والمتمعِّن في الحديثين المشار إليهما سلفاً من صحيح مسلم، يرى أن مضمون الأول مخالف لما في الثاني؛ فقد قال في الأول: «**أتاه جبريل... فاستخرج القلب، فاستخرج منه علقة، فقال: هذا حظ الشيطان منك، ثم غسله...**». وقال في حديث الإسراء: «**فنزل جبريل، ففرج**

(١) إكمال المعلم (٥٠٧/١).

(٢) الروض الأنف (١٧٣/٢-١٧٤)، ولخص كلامه هذا الحافظ في فتح الباري (٢٠٤/٧-٢٠٥)، وكذلك المعلمي في الأنوار الكاشفة (ص١٣٧-١٣٨)، وقد سبق القاضي عياض إلى نحو هذه الحكمة في إكمال المعلم (٥٠٧/١).

صدري، ثم غسله،... ثم جاء بطستٍ من ذهب ممتلىء حكمة وإيمانا، فأفرغه في صدري»(١).

فليس فيه ما في الأول من إخراج القلب، ولا إخراج علقة منه، ولا ذكر حظ الشيطان، وإنما فيه ذكر الصدر وزيادة ذكر إفراغ الحكمة والإيمان فيه.

ثم إن هذا الشق هو على حقيقته وليس أمراً معنوياً، بل هو أمر مُلاحظ للعيان، حتى إن الصحابي الجليل، خادم النبي ﷺ، أنس بن مالك رضي الله عنه ـ وهو راوي الحديث ـ رأى أثر ذلك المِخْيط في صدره الشريف(٢).

قال أبو العباس القرطبي رحمه الله: (وهذا الحديث محمول على ظاهره وحقيقته، إذ لا إحالة في متنه عقلا، ولا يُستبعد من حيث أنَّ شق الصدر وإخراج القلب موجبٌ للموت، فإن ذلك أمرٌ عادي. وكانت جُلُّ أحواله ﷺ خارقةً للعادة؛ إما معجزة وإما كرامة)(٣).

وبعدُ، فإن كلَّ هذه الأمور التي ذكرتُ هي مُحصِّل اعتقاد أهل السنة والجماعة في هذه المسالة، أما أهل الباطل ـ ومنهم الشيعة الإمامية ـ فإنهم يُنكرون شق صدره ﷺ، وأن رواياتهم في هذا الباب جاءت بأسانيد غير معتبرة. فهذا صاحب بحار ظلماتهم محمد باقر المجلسي يقول: (اعلم أن شق بطنه ﷺ في صغره في روايات العامة كثيرة مستفيضة كما عرفت، وأما رواياتنا وإن لم يرد فيها بأسانيد معتبرة لم يرد نفيها أيضا، ولا يأبى عنه العقل أيضا. فنحن في نفيه وإثباته من المتوقفين، كما أعرض عنه أكثر علمائنا المتقدمين، وإن كان يغلب على الظن وقوعه)(٤).

ولا أدري ما المانع من نفي وقوع شق الصدر عند الإمامية، وهم يُثبتون للنبي ﷺ، وللأئمة أكثر من هذا. وإذا كان المجلسي يغلب على ظنه

---

(١) مسلم (كتاب الإيمان/باب الإسراء برسول الله ﷺ) رقم:(١٦٣) من حديث أبي ذر رضي الله عنه.
(٢) مسلم (كتاب الإيمان/باب الإسراء برسول الله ﷺ) رقم:(١٦٢).
(٣) المفهم (٣٨٢/١).
(٤) بحار الأنوار (١٤٠/١٦).

وقوعه، فلماذا يكون من المُتوَقِّفِين في المسألة؟ أليس هذا هو التناقض بعينه. وما الدافع إذن من نفيه واستغراب حدوثه؟!

ولما كان أهل الباطل يتراحمون ويتواصلون فيما بينهم، كان مصدر استنكار جعفر العاملي لوقوع شق الصدر الشريف، هو المنتسب إلى أهل السنة ـ زوراً ـ المدعو محمود أبي ريَّة في كتابه المسمى: (أضواء على السنة المحمدية) وهو في الحقيقة ظلمات وليس بأضواء[١]. وقد أثنى هذا الشيعي على أبي ريَّة فقال: (ولعل خير مَنْ ناقش هذه الرواية نقاشاً موضوعيا سليماً هو **العلامة الشيخ محمود أبي رية في كتابه القيِّم** " أضواء على السنة المحمدية ")[٢].

ولعل أبرز اعتماد هذا الشيعي في رده لحادثة شق الصدر على ما رواه ابن إسحاق: " أنَّ مما هاج مرضعته حليمة على ردِّه ﷺ إلى أمِّه، أن نفراً من نصارى الحبشة رَأَوْه معها حين رجعتْ به بعد فِطامه، فنظروا إليه، وسألوها عنه، وقلَّبوه. ثم قالوا: لنأخذنَّ هذا الغلام، فلنذهبنَّ به إلى مَلِكنا وبلدنا "[٣].

فاستمسك هذا المحقق الدَّعِيّ بهذه الرواية، واستجار بها كالمستجير بالحر من الرمضاء، وأعرض عن الرواية الصحيحة المشهورة، وهي كذلك عند ابن إسحاق، وفيها إثبات شق الصدر. فإن الرواية الأولى رواية مقطوعة ولم يُسندها ابن إسحاق، فرواها عن أناس مجهولين فقال: (وحدثني بعض أهل العلم).

أما الرواية التي أعرض عنها هذا الشيعي، فهي أحسن حالاً من الأولى؛ لأنها جاءت موصولة، وقد جَوَّد العلماء إسنادها[٤].

---

(١) وقد أَلَّف العلماء في ردِّ تُرَّهات أبي رية كتبا، من أهمها كتاب: (الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السنة من الزلل والتضليل والمجازفة) للعلامة عبدالرحمٰن المعلمي رحمه الله.

(٢) الصحيح من سيرة النبي الأعظم (٨٥/٢).

(٣) سيرة ابن هشام (١٢٦/١).

(٤) ينظر: السيرة النبوية. للذهبي (٥٢/١).

وهكذا يكون حال أهل الباطل، يأخذون ما يوافق أهواءهم، ويدعون ما يُخالفه.

ثم جعل هذا الشيعي الجاهل يطرح تساؤلات تدلُّ على قبح سريرته وسوء تأدُّبه مع الله ﷻ ومع رسوله وملائكته. ومثل هذه التساؤلات يُغْني السكوت عنها على ردِّها لأنها لا تصدر إلَّا من أحد رجلين:

إما من مريض القلب، ضعيف الإيمان، مُنْهَزِم الجانب، يريد ردَّ مثل هذه المعجزة، أو تأويلها بكلام بارد ساقط. أو من رجلٍ كافر لا يؤمن بالله ولا رسوله، بل يُؤمن بالماديات والملموسات؛ فلا معجزة يُقرُّها، ولا أمور خارقة للعادة يؤمن بها.

ولْيَتَخيَّر هذا الشيعي أيَّ الرجلين هو.

ولما كانت هذه القصة؛ قصة شق الصدر الشريف، عنده مشكوكاً فيها أخذ يتساءل فيقول: (لِما[١] يعذب الله نبيَّه هذا العذاب، ويتعرَّض لهذه الآلام بلا ذنب جناه؟ ألم يكن بالإمكان أنْ يخلقه بدونها من أول الأمر؟)[٢].

ويضيف متهكِّماً مستهزئاً بالملائكة فيقول: (أم أنه قد كان فيهم [الأنبياء] أيضا للشيطان حظ ونصيب لم يخرج منهم بعملية جراحية؛ لأن الملائكة لم يكونوا قد تعلموا الجراحة بعد؟)[٣].

وقال قبل ذلك: (وتعجبني هذه البراعة النادرة لجبريل في إجراء العمليات الجراحية لخصوص نبينا الأكرم ﷺ).

وبعد، فهذه بعض التساؤلات التي تلقَّفها هذا المُغْرِض من هنا وهناك تُنْبِئُ عن جهله ومقدار علمه. والله المستعان.

---

(١) كذا في الكتاب بإثبات الألف.
(٢) الصحيح من سيرة النبي الأعظم (٨٦/٢).
(٣) الصحيح من سيرة النبي الأعظم (٨٧/٢).

رعي النبي ﷺ للغنم

ثم رعى النبي ﷺ الغنم في صغره لما كان مسترضعا في بني سعد، وكذا في شبابه، وشأنه في ذلك شأن إخوانه من الأنبياء السابقين صلوات الله عليهم وسلامه. فقد أخرج البخاري في صحيحه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «**ما بعث الله نبيّاً إلا رعى الغنم**». فقال أصحابه: وأنت؟ فقال: «**نعم، كنتُ أرْعاها على قراريط لأهل مكة**»(١).

وفي المتفق عليه عن جابر بن عبدالله رضي الله عنهما قال: كان مع رسول الله ﷺ نجْني الكَبَاث(٢)، وإن رسول الله ﷺ قال: «**عليكم بالأسود منه فإنه أطيبه**». قالوا: أكُنت ترعى الغنم؟ قال: «**وهل من نبي إلا وقد رعاها**»(٣).

وذكر العلماء أن الحكمة من هذا كله "أنْ يحصل لهم التمرُّن برعيها على ما يُكلَّفونه من القيام بأمر أمتهم، ولأن في مخالطتها ما يحصل لهم من الحلم والشفقة لأنهم إذا صبروا على رعيها وجمعها بعد تفرُّقها في المرعى، ونقلها من مسرح إلى مسرح، ودفع عدوِّها من سبع وغيره كالسارق، وعلِموا اختلاف طِباعها وشدَّة تفرقها مع ضعفها واحتياجها إلى المعاهدة، ألِفوا من ذلك الصبر على الأمة، وعرفوا اختلاف طباعها وتفاوت عقولها، فجبَروا كسرها، ورفقوا بضعيفها، وأحسنوا التعاهد لها، فيكون تحملهم لمشقة ذلك أسهل مما لو كُلِّفوا القيام من أول وهلة لما يحصل لهم من التدريج على ذلك برعي الغنم"(٤).

قال القاضي عياض: (في هذا تدريب الله لأنبيائه برعاية الغنم لِلِين

---

(١) البخاري (كتاب الإجارة/باب رعي الغنم على قراريط) رقم:(٢٢٦٢).

(٢) هو ثمر الأراك الناضج. (النهاية)(مادة: كبث).

(٣) أخرجه البخاري (كتاب أحاديث الأنبياء/باب ﷺ يعكفون على أصنام لهم ﷺ) رقم:(٣٤٠٦)، ومسلم (كتاب الأشربة/باب فضيلة الأسود من الكباث) رقم:(٢٠٥٠). واللفظ للبخاري.

(٤) فتح الباري (٤/٤٤١) لابن حجر. وانظر: شرح ابن بطال على البخاري (٦/٣٨٦)، والتوضيح لابن الملقن (١٥/٣٥).

جانبها، وقلة تعبها؛ لسياسة أممهم بغيرهم، ولِما أراده الله لهم من الخلوة والاستعداد لهدايته، والعزلة عن الناس؛ لصفاء قلوبهم، ولِما أعدَّ الله من كرامته لهم، وليأخذوا حظهم من التواضع في رعايتها)[(١)].

ثم يأتي محقق الشيعة في هذا العصر، ويدَّعي كذب قصة رعيه عليه الصلاة والسلام للغنم، متسائلا بأن قيمة أجرة رعيه حقيرة تزهد فيها العجائز، باعتبار أن القراريط ليست إلا أجزاء الدراهم والدنانير[(٢)].وكأنه، وهو المسكين، يقيس قيمتها في ذلك الزمان بعصرنا الحاضر، فقيمتها قديما كان لها شأن[(٣)]، وخصوصاً لمن هو في سن النبي ﷺ، إذ كان آنذاك ابن العشرين سنة، فلِمَ هذا الرفض من هذا الرافضي المتعالم.

ثم يضيف بأن الروايات الواردة في هذا الباب متناقضة ومتعارضة، فيسهل طرحُها وتوهينها.

فأقول لهذا الشيعي ولمن سار على نهجه: إنَّ العلماء رحمهم الله تعالى ذكروا أن من شروط الترجيح بين الروايات المتعارضة، أنْ يكون التعارض حقيقياً، أنْ تكون إحدى الروايتين أصح من الأخرى. أما إذا لم يكن ثمَّة شيء من هذا ولا ذاك فإنهم يقولون بالجمع، ويقولون بإعمال النصوص أولى من إهمالها. وعلى هذا تتنزَّل روايات الباب، فقد جاء في الحديث الصحيح المتقدم قوله ﷺ: «**كنتُ أرعاها على قراريط لأهل مكة**»، وورد عند النسائي في السنن الكبرى من حديث نصْر بن حَزْن الكوفي رضي الله عنه، وفيه: «**وبُعِثتُ أنا أرعى غنماً لأهلي بأجياد**»[(٤)].

---

(١) إكمال المعلم (٦/٥٣٦). وانظر كذلك: توضيح ابن الملقن (١٩/٤٨١)، وفتح الباري (٦/٤٣٩).

(٢) الصحيح من سبرة النبي الأعظم (٢/٩٨).

(٣) يُضاف إلى ذلك أن كلَّ شاة بقيراط كما جاء مفسَّراً في رواية عند ابن ماجه (٢١٤٩). فكم يصير إذن مجموع هذه القراريط إذا قيست على عدد قطيع الغنم؟ لاشك أنها ستصبح دنانير. فلِمَ الاستغراب والتعجب؟

(٤) رواه النسائي في السنن الكبرى (كتاب التفسير/سورة طه) رقم:(١١٢٦٢)(١٠/١٧٢)، ورجال إسناده ثقات، وفيه عنعنة السبيعي إلا أنه من رواية شعبة عنه، فانتفى تدليسه.

فالمتأمل في هذين الحديثين يرى أنه لا تعارض بينهما؛ فالأول بيَّن فيه ﷺ الأجرة، والثاني بيَّن فيه المكان. أما قوله عليه الصلاة والسلام في الحديث الأول: " **لأهل مكة**"، وفي الثاني: " **لأهلي**" فلا تعارض فيهما كذلك، إذ يُمكن الجمع بينهما فيُقال: إنه ﷺ كان يرعى لأهل مكة بالأجرة، ولأهله بغيرها. وقد يكون المراد بقوله: " **لأهلي**" أهل مكة فيتّحَد الخبران[١]. والحمد لله.

أما من استعظم أنْ يأخذ النبي ﷺ أجرةً على عمله فقد تعسَّف؛ لأنَّ الأنبياء إنما يتنزَّهون عن أخذ الأجرة فيما يعملون لله تعالى لا لأنفسهم[٢].

زواجه ﷺ من خديجة

لما بلغ النبي ﷺ من العمر خمساً وعشرين سنة تزوَّج بخديجة بنت خويلد رضي الله عنها وهي في عقدها الرابع، وكانت تكبره ﷺ بخمسة عشر سنة. وهذا هو المشهور من أقوال أهل السير[٣].

إلا أنَّ هذا الشيعي يُرجح أن خديجة رضي الله عنها كان عمرها حين زواجها بالنبي ﷺ ثمانية وعشرين سنة، وقال بأنه هو ما رجَّحه الكثيرون[٤].

لكن ما ذكرتُه آنفاً هو الراجح والمشهور عند علماء السنة والشيعة على السواء، وما ذكره هذا الشيعي هو قول مرجوح مردود عليه. ومن عادة

---

(١) ينظر: فتح الباري لابن حجر (٤/٤٤١).

(٢) مرقاة المفاتيح. لعلي القاري ().

(٣) سيرة ابن هشام (١/١٤١)، طبقات ابن سعد (١/٨٤)، تاريخ ابن جرير(٢/٢٨٠)، دلائل النبوة. للبيهقي (٢/٧٢)، الاستيعاب. لابن عبدالبر (١/٣٥)، المنتظم لابن الجوزي (٢/٣١٣-٣١٥)، الكامل في التاريخ. لابن الأثير (١/٥٦٩)، السيرة النبوية. للذهبي (١/٦٣ و ١٩٥)، زاد المعاد (١/٥٨)، فتح الباري (٧/١٣٣)، الإصابة (٧/٦٠٠-٦٠٢). ومن المصادر الشيعية: مروج الذهب (٢/٢٥٣)، مناقب ابن شهرآشوب (١/٢٣٣)، بحار الأنوار للمجلسي (١٦/٣-٥٦).

(٤) الصحيح من سيرة النبي الأعظم (٢/١١٥-١١٦).

هذا الكاتب (المحقق!!) ادعاء أن ما ذهب إليه هو الراجح وهو ما عليه عامة المؤرخين!

وهذا ما زعمه أيضاً فيما ذهب إليه أن أبا طالب هو الخاطب لخديجة ﵂ وليس حمزة الذي اقتصر عليه ابن هشام ـ فيما يدَّعيه ـ ويُضيف " أن ذلك لا ينسجم مع ما كان لأبي طالب من المكانة والسُّؤْدَد في قريش من جهة، ولأن حمزة كان يكبر النبي ﷺ بسنتين أو بأربع كما قيل من جهة أخرى[١].

هذا بالإضافة إلى مخالفة ذلك لما يذكره عامة المؤرخين في المقام. "[٢]

ولاشك أن ما ادعاه هو المخالف لما عليه عامة المؤرخين ـ وقد تقدم ذكر بعضهم ـ في أن الخاطب هو حمزة وليس أبو طالب.

ثم إنه لم ينفرد ابن هشام (أو البكائي) بهذه الرواية كما يزعم هذا الشيعي، فقد رواها يونس بن بُكير وسلمة بن الفضل كلاهما عن ابن إسحاق[٣].

وإذا كان الأمر في هذا سهلاً، فإنَّ الأخطر منه، وثالثة الأثافي ما جاء به هذا الشيعي المتخرِّص من إنكاره ونفيه أنْ تكون خديجة ﵂ قد تزوَّجت برجلين قبل النبي ﷺ.

وهذا منه كذب صريح على التاريخ[٤]، وعلى الأمة الإسلامية التي توارثت هذه الأخبار الصحيحة. فكيف يجرُؤ هذا الكاتب الذي يُعتبر عند بني قومه سيداً، وعلامةً، ومحققاً! أهذه هي طريق السيادة والرئاسة عند الشيعة؟!

---

(١) يُنظر كيف يُقرر هذا الشيعي هنا أمر السنتين أو الأربع في تفاوت السنين بين النبي ﷺ وبين حمزة ﵁، مستدلا به لأنه في مصلحته. وهكذا يكون التحقيق عند أهل الرفض والتشيع!

(٢) الصحيح من سيرة النبي الأعظم (١٠٩/٢)

(٣) ينظر: سيرة ابن إسحاق (ص٦٠)، وتاريخ ابن جرير (٢٨٠/٢)، والسيرة النبوية. للذهبي (٦٢/١)، وغيرها من كتب التاريخ والسير.

(٤) ينظر: الذرية الطاهرة. للدولابي (ص٤٥-٤٧)، وعيون الأثر لابن سيد الناس (٦٤/١)، بالإضافة إلى نفس المصادر المتقدمة.

نعم، ولاشك، فالكذب شعارهم ودِثارهم لاستمالة قلوب العوام من الجهلة ومن لا عقل له.

ثم يردُّ على هذه الواقعة الصحيحة والخبر المتواتر بأدلة هي أوهى من بيت العنكبوت، فينقل كلاما لأحد علمائهم، وهو ابن شهرآشوب، **ويجتزئ منه ما يريد،** فيُورِد عنه نقلا فيه أنَّ النبي ﷺ تزوج بخديجة رضي الله عنها وهي عذراء[١] ثم يُسقط ما قبل ذلك من أنها كانت رضي الله عنها عند عتيق بن عائذ المخزومي، ثم عند أبي هالة زرارة بن نباش الأسدي[٢].

هذا وقد أثبت جمعٌ من علماء الإمامية زواج خديجة رضي الله عنها من رجلين قبل النبي ﷺ؛ فهذا نصير باطلهم وشيخ طائفتهم الطوسي يُؤكد في أماليه أن هند بن أبي هالة ربيب النبي ﷺ، وأمُّه خديجة رضي الله عنها، وأختُه لأمِّه فاطمة رضي الله عنها[٣].

ونقل المجلسي عن قتادة بن دِعامة قال: كانت خديجة قبل أن يتزوج بها رسول الله ﷺ عند عتيق بن عائذ بن عبدالله بن عمرو بن مخزوم... ثم خلف عليها بعد عتيق أبو هالة هند بن زرارة التميمي[٤]، فولدت له هند بن هند[٥].

لكن معتمد هذا الشيعي في هذه المسألة هو أبو القاسم الكوفي صاحب كتاب (الاستغاثة في بدع الثلاثة[٦])، الذي نقل عنه قوله: (كيف يجوز في نظر أهل الفهم أن تكون خديجة يتزوجها أعرابي من تميم، وتمتنع من سادات قريش وأشرافها على ما وصفناه؟؟ ألا يعلم ذوو التمييز والنظر أنه من أبين المحال، وأفظع المقال؟!)[٧].

---

(١) الصحيح من سيرة النبي الأعظم (٢/١٢٢)، وانظر مناقب ابن شهرآشوب (١/١٥٩).
(٢) مناقب ابن شهرآشوب (١/١٥٩)
(٣) أمالي الطوسي (ص٤٧٦).
(٤) في المطبوع: التيمي، وهو خطأ.
(٥) بحار الأنوار (١٦/١٠)، ونحوه في (١٦/٢٢ و٥٤ و٥٦).
(٦) ويقصد بالثلاثة الخلفاء الراشدين؛ أبا بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم.
(٧) الاستغاثة (١/٧٠) بواسطة: الصحيح من سيرة النبي الأعظم (٢/١٢٣).

فأقول مستعينا بالله ﷻ، إن الذي هو من أبْين المحال، وأفظع المقال نفي مثل هذه الأخبار المتواترة التي لا يشك فيها عاقل، ولا يجوز طرحها بمثل هذه التساؤلات التي تُنبئ عن جهل هؤلاء الشيعة الإمامية وفظاعة معتقدهم، وأن إمامية هذا العصر شرٌّ من أسلافهم.

ثم أورد قصة غريبة عجيبة بلا إسناد ولا توثيق ـ على غير عادته في إثقال الحواشي بالمصادر ـ مفادها: (أنه كانت لخديجة أخت اسمها هالة، تزوجها رجل مخزومي، فولدت له بنتاً اسمها هالة. ثم خلف عليها ـ أي على هالة الأولى ـ رجل تميمي يقال له: أبو هند، فأولدها ولداً اسمه هند.

وكان لهذا التميمي امرأة أخرى قد ولدت له **زينب ورقية** .فماتت، ومات التميمي، فلحق ولده هند بقومه، وبقيت هالة أخت خديجة و**الطفلتان** اللتان من التميمي وزوجته الأخرى؛ فضمَّتهم خديجة إليها. وبعد أنْ تزوَّجت بالرسول ﷺ **ماتت هالة**، فبقيت **الطفلتان** في حجر خديجة والرسول ﷺ)(١).

والناظر في هذا النص لأول وهلة يرى أن راية الكذب فيه عالية شامخة؛ فإن هالة أخت خديجة إنما تزوجها الربيع بن عبد العزى بن عبد شمس، فولدت له أبا العاص زوج **زينب بنت رسول الله ﷺ**.

وفي هذا النص الموضوع، كذلك، يُثبت هذا الشيعي أن هالة ماتت قبل خديجة. لكن المعروف عند أهل العلم أن هالة بقيت مدة طويلة بعد أختها خديجة ﵂. فقد صحَّ أن هالة بنت خويلد استأذنت على رسول الله ﷺ، فعرف استأذان خديجة، فارْتاع لذلك، فقال: «**اللهم هالة**»(٢).

ويظهر كذلك كذبه عند قوله: (وكان لهذا التميمي امرأة أخرى...

---

(١) الصحيح من سيرة النبي الأعظم (١٢٥/٢)،ومصدره في هذا النص: كتاب الاستغاثة لأبي القاسم الكوفي (٦٨/١-٦٩).

(٢) رواه البخاري (كتاب مناقب الأنصار/باب تزويج النبي ﷺ خديجة وفضلها ﵂) رقم:(٣٨٢١) معلقا، ووصله مسلم (كتاب فضائل الصحابة/باب فضائل خديجة أم المؤمنين ﵂) رقم:(٢٤٣٧).

فماتت ومات التميمي)، ثم قال: (وبقيت هالة أخت خديجة... وزوجته الأخرى).

ألم تكن قد ماتت زوجته الأخرى قبلُ كما يشير النص أم أنه الكذب الصُّراح.

ولا شك أن هذا الرافضي إنما دفعه لإيراد هذه الأكذوبة والخرافة هنا ليُقرِّر مسألتين:

الأولى هي: إثباته ما يعتقد من عدم زواج خديجة ﵂ من رجل عدا النبي ﷺ.

المسألة الثانية ـ وهي أعظم من الأولى ـ: نفيه أن يكون للنبي ﷺ بناتٍ سوى فاطمة ﵂ وبعبارة أخرى أن تكون زينب زوج أبي العاص، ورقية وأم كلثوم زوجتا عثمان، بنات النبي ﷺ. ولهذا ذكر هذا الشيعي في هذه القصة زينب ورقية، وأنهما بنات ذاك التميمي، وأنهما بقيتا في حجر النبي ﷺ وخديجة ﵂. وكذلك الأمر يقال في أم كلثوم.

وهذا ما سأفصِّله في المسألة الموالية بإذن الله تعالى.

بنات النبي ﷺ

أجمع المسلمون قديما وحديثا، بجميع طوائفهم واختلاف مشاربهم على أنَّ زينب ورقية وأم كلثوم هنَّ بنات النبي ﷺ. إلا أن الشيعة الإمامية تأبى دائماً، كعادتها، إلا مخالفة المسلمين في شؤون دينهم، ومخالفة كذلك التاريخ الصحيح[١].

ومن ذلك هذه المُعْضلة التي وقعوا فيها؛ ألا وهي إنكارهم بُنُوَّة هؤلاء الفُضْليات الطاهرات رضوان الله عليهن لرسول الله ﷺ.

---

(١) سيرة ابن إسحاق (ص٢٢٩)، نسب قريش لمصعب الزبيري (ص٢١)، سيرة ابن هشام (١٤٢/١)، تاريخ ابن جرير (٢٨١/٢)، تاريخ ابن عساكر (١٢٥/٣)، الروض الأنف (٢٤٢/٢-٢٤٣)، المنتظم (٣١٦/٢)، الكامل في التاريخ (٥٦٩/١)، البداية والنهاية (٤٣٥/٥-٤٣٨).

وقد أَلَّف قديما في هذا الموضوع من الإمامية شيخهم ومفيدهم محمد بن محمد ابن النعمان العُكبري (٤١٣هـ)، ورسالته على صغرها مليئة بالأغاليط؛ إذ ينفي كون زينب ورقية بنتي رسول الله ﷺ[١].

وكذلك ذكر هذا الموضوع من علمائهم أبو القاسم الكوفي في كتابه (الاستغاثة في بدع الثلاثة)، ولخصه وزاد عليه هذا الشيعي الغالي في رفضه، كما أنه أفرده في كُتَيِّب سماه: (بنات النبي ﷺ أم ربائبه).

وقد مَهَّد المؤلِّف لهذا الموضوع في المسألة السابقة حيث نقل نصّاً عن أبي القاسم الكوفي ادَّعى فيه ـ كما تقدم ـ أنَّ زينب ورقية كانتا ربيبتي هالة بنت خويلد. ولاشك أن هدفه من هذا البلاء هو إنكار زواج خديجة رضي الله عنها من رجل سوى النبي ﷺ، وكذلك إبراز أن فاطمة رضي الله عنها هي البنت الوحيدة والوريثة الشرعية للنبي ﷺ، ولهذا اعتبرها أبوها «**سيدة نساء العالمين**»[٢]. **ويُتفرَّع من هذا دعواه أن عليّاً رضي الله عنه هو صهره الوحيد، وأقرب الناس نسباً منه ﷺ، ولهذا اعتبروه الوصيَّ بعد النبي عليه الصلاة والسلام.**

وهو ـ أي هذا الشيعي ـ "وإنْ أتعب نفسه، إلَّا أنه لم يأْتِ بما يُغني عن تكلُّف النظر والثبوت، وأنه كبيت العنكبوت"[٣].

إلا أن بعض علماء الإمامية أقرُّوا ببُنُوَّتهن رضي الله عنهن، فقال ابن شهرآشوب: (وَلد من خديجة أربع بنات: زينب، ورقية، وأم كلثوم وهي آمنة، وفاطمة وهي أم أبيها)[٤].

---

(١) منها مصوَّرة بالجامعة الإسلامية تحت رقم:(٣٥٧٥). ينظر: فهرس كتب السيرة النبوية والصحابة (ص١٢٧).

(٢) رواه النسائي في (السنن الكبرى) (كتاب وفاة النبي ﷺ/ذكر ما استدلَّ به النبي ﷺ على اقتراب أجله) رقم:(٧٠٤١) (٦/٣٨٠) من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٣) هذا من كلام المامقاني في معرض ردِّه على صاحب (الاستغاثة). ينظر: تنقيح المقال (٣/٧٩).

(٤) مناقب آل أبي طالب (١/١٦١-١٦٢).

وجاء في بحار الأنوار عن أبي جعفر الباقر قال: وُلد لرسول الله ﷺ من خديجة: القاسم، والطاهر، وأم كلثوم، ورقية، وفاطمة، وزينب، فتزوج علي فاطمة، وتزوج أبو العاص بن الربيع زينب، وتزوج عثمان بن عفان أم كلثوم ولم يدخل بها حتى هلكت، وزوَّجه رسول الله ﷺ مكانها رقية[(١)][(٢)].

ونحوه جاء عن ابنه الصادق فيما نقله عنه الصدوق في كتابه (الخصال)[(٣)].

وغاية ما استدل به مؤلِّف (الصحيح من سيرة النبي الأعظم) لإثبات أن زوجات عثمان بن عفان وأبي العاص بن الربيع لسْنَ بنات النبي ﷺ أمور:

الأول: ادِّعاؤه أن بنات النبي ﷺ وُلِدْن في الإسلام بعد البعثة، ونسب هذا القول إلى المقدسي صاحب كتاب (البدء والتاريخ)[(٤)].

ثم استدلَّ على ذلك بما أورده السيوطي في (الدر المنثور) عن دلائل أبي نعيم؛ أن أبا لهب أمر وَلَدَيْه عُتبة وعُتيبة بتطليق رقية وأم كلثوم بعد نزول سورة المسد، وزاد في رواية أبي نعيم هذه أنَّ هذه السورة نزلت حينما كان النبي ﷺ والمسلمون مَحْصورين في الشِعْب. وقد كان ذلك بعد الهجرة الأولى إلى الحبشة[(٥)].

الأمر الثاني: ما ذكره من أنَّ خديجة رضي الله عنها وَلدت للنبي ﷺ عبدالله، ثم أبْطأ عليها الولد، فبينما رسول الله ﷺ يُكلِّم رجلاً، والعاص بن وائل ينظر إليه، إذ مرَّ رجلٌ فسأل العاص عن النبي ﷺ، وقال: من هذا؟ قال ـ أي العاص ـ: هذا الأبتر.

---

(١) الصواب أنه رضي الله عنه تزوج رقية، ودخل بها، فلما ماتت زَوَّجه النبي ﷺ أم كلثوم.
(٢) بحار الأنوار (١٥١/٢٢).
(٣) خصال الصدوق (ص٤٠٤) بواسطة البحار (١٥٢/٢٢).
(٤) الصحيح من سيرة النبي الأعظم (١٢٦/٢-١٢٧).
(٥) المرجع نفسه (١٢٧/٢).

فأنزل الله: ﴿إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ ٱلْأَبْتَرُ ۝٣﴾ [الكَوثَر: ٣].

ثم قال هذا الشيعي: (فظاهر الرواية أنها حين وَلدت عبدالله لم تكن قد وَلدت غيره، أو أن من ولدتهم ماتوا جميعاً حتى لم يعد للنبي أولادٌ أصلاً)[١].

الأمر الثالث: دعواه أنَّ هناك من يقول بأن خديجة ﵂ إنما تزوجت رسول الله ﷺ قبل البعثة بعشر أو بثلاث أو بخمس سنوات. ثم قال: (فكيف تكون رقية وزينب قد وُلِدتا من خديجة، وتزوَّجتا قبل البعثة).

الأمر الرابع: قال: (وبالنسبة لأم كلثوم فإن الروايات تذكر أنَّ عليّاً حين هاجر اصطحب معه خصوص الفواطم، وأم أيمن، وجماعة من ضعفاء المؤمنين، وليست أم كلثوم معهم. فهل هاجرت قبل ذلك، أو بعده وحدها؟ وكيف لم يصطحبها علي ﵇ معه ليحميها من كيد قريش؟ ولماذا؟ ولماذا؟!)[٢].

هذه إذن، هي أبرز الأمور التي ادَّعاها هذا الشيعي، واستدل لها، وقد أشرتُ سابقاً إلى أنه إنما يُتْعِب نفسه، ويُتعب غيره من قراء كتابه (الصحيح)!! الذي اعتُبِر أحسن كتابٍ أُلِّف في بابه!، كما أنني ذكرتُ كذلك أن هذا الشيعي كغيره من بني نِحْلته يُورد المتناقضات، ويستدل بالغث والسمين، ولا يعتني بتمحيص الروايات كما أشار إلى ذلك هو نفسه في تصديره للجزء الثاني من كتابه[٣].

أما ما ادَّعاه من كون بنات النبي ﷺ كلُّهن وُلِدْن في الإسلام بعد البعثة، فهذا شيء لم يسبقه إليه أحد من العالمين، ولا قال به عالم معتبر، إلا ما نسبه لمؤلِّف (البدء والتاريخ)، وهذا أمرٌ شاذ لا يُلتفت إليه.

وأما استدلاله بما أورده السيوطي في (الدر المنثور) عن أبي نعيم في دلائله، فأقول:

إن السيوطي ﵀ قد عُرِف عنه في منهج كتاباته أنه يجمع كلَّ

(١) الصحيح من سيرة النبي الأعظم (٢/١٢٨).
(٢) الصحيح من سيرة النبي الأعظم (٢/١٣٠).
(٣) المرجع نفسه (٢/٧-٨).

الروايات والمسائل الواردة في المسألة الواحدة، ومنها كتابه هذا (الدر المنثور)؛ فمِنْ منهجه فيه إيراد كل الأحاديث والآثار الواردة في أسباب نزول الآيات، ولهذا تجد الأحاديث الصحيحة مُوَازاةً للأحاديث الضعيفة والموضوعة.

ومن هذا القبيل ما أورده في سبب نزول سورة المسد عن أبي نعيم الأصبهاني في(دلائل النبوة) من طريق الواقدي عن خارجة بن عبدالله الأنصاري عن داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس قال: ما كان أبو لهب إلا من كفار قريش، ما هو حتى خرج من الشعب، حتى تَمَالَأَتْ قريش، حتى حصرنا في الشعب وظاهرهم. فلما خرج أبو لهب من الشعب لَقِيَ هنداً بنت عُتبة بن ربيعة حين فارق قومه، فقال: يا ابنة عُتبة هل نُصِرَتِ اللَّاتُ والعُزّى، وفارقت مَن فارقها؟ قالت: نعم، فجزاك الله خيراً يا أبا عتبة. قال أبو لهب: يَعِدُنا محمد أشياء لا نراها كائنة، يزعم أنها كائنة بعد، فماذا وضع في يديَّ؟! ثم نفخ في يديْه وقال: تبّاً لكما، ما أرى فيكما شيئاً مما يقول محمد، فنزلت: ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ ۝١﴾ [المَسَد: ١].

قال ابن عباس: فحُصرنا في الشعب ثلاث سنين، وقطعوا عنا المِيرَة، حتى أن الرجل منا ليخرج بالنفقة فما يُبايع حتى يرجع، حتى هلك منا من هلك[١].

فإسناد هذا الأثر ضعيف، وهذا بيان ذلك:

فإن **داود بن الحصين**، وهو المدني ـ وإنْ كان ثقة ـ فإن روايته عن عكرمة مولى ابن عباس منكرة، وصرَّح بهذا كلٌّ من ابن المديني وأبي داود، بل فضَّل ابن المديني مراسيل الشعبي على رواية داود عن عكرمة عن ابن عباس[٢].

---

(١) دلائل النبوة (ص ٢٧٨-٢٧٩).

(٢) تهذيب التهذيب (١/٥٦١-٥٦٢).

وأما **خارجة بن عبدالله الأنصاري** الراوي عنه، فقد اختُلِف فيه بين معدِّل ومجرِّح، وغاية محلِّه الصدق، إلا أن له أوهاما[١]. والعلة الثالثة في هذا الإسناد هي **محمد بن عمر الواقدي** فإنه متروك الحديث مع سعة علمه[٢]. وبالواقدي أعَلَّه مُحققا (دلائل النبوة)، وأغفلا بيان حال داود وخارجة.

هذا فيما يتعلق بالإسناد، أما ما يرتبط بالمتن فهو مخالفٌ لما أخرجه البخاري ومسلم في صحيحيْهما من حديث ابن عباس ﵄ قال: "لما نزلت: ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ ۝٢١٤﴾ [الشُّعَرَاء: ٢١٤] صعد النبي ﷺ على الصفا فجعل ينادي: «**يا بني فِهْر، يا بني عدي**» لبطون قريش، حتى اجتمعوا، فجعل الرجل إذا لم يستطع أنْ يخرج أرسل رسولاً لينظر ما هو. فجاء أبو لهب وقريش، فقال: «**أرأيْتم لو أخبرتُكم أن خيلا بالوادي تُريد أنْ تغير عليكم أكُنتم مُصدِّقيَّ؟**» .قالوا: نعم، ما جرَّبنا عليك إلا صدقا. قال: «**فإني نذير لكم بين يديْ عذابٍ شديد**» .فقال أبو لهب: تبّاً لك سائر اليوم، ألهذا جمعتنا؟ فنزلت ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِى لَهَبٍ وَتَبَّ ۝١ مَآ أَغْنَىٰ عَنْهُ مَالُهُۥ وَمَا كَسَبَ ۝٢﴾ [المسد: ١، ٢][٣].

فنذارة النبي ﷺ لعشيرته إنما كانت في السنوات الأولى من الدعوة، وليس حتى دخولهم للشعب سنة ستٍّ أو سبع.

ومُحصِّل هذا أن نزول سورة المسد كان مبكراً قبل الهجرة الأولى إلى الحبشة بسنتين أو ثلاث سنوات[٤].

ثم مخاطبة أبي لهبٍ النبيَّ ﷺ، ودعاؤه عليه بالتَّبَاب، أعظم من مخاطبته أخزاه الله ليَدَيْه كما جاء في رواية أبي نعيم.

---

(١) تهذيب التهذيب (٥١٢/١)، تقريب التهذيب (ص٢٨٣).

(٢) تقريب التهذيب (ص٨٨٢).

(٣) رواه البخاري (كتاب التفسير/باب: ﷺ ولا تخزني يوم يُبعثون ﷺ) رقم:(٤٧٧٠)، ومسلم (كتاب الإيمان/باب في قوله تعالى: ﷺ وأنذر عشيرتك الأقربين ﷺ) رقم:(٢٠٨). واللفظ للبخاري.

(٤) ينظر: سيرة ابن هشام (١٨٤/١).

إذا تبيَّن هذا الأمر، عُلم أن تطليق ابنيْ أبي لهب لرقية وأم كلثوم بنتيْ رسول الله ﷺ كان بعد البعثة بقليل.

نعم، لا شك أن فاطمة بنت رسول الله ﷺ وُلدت في الإسلام؛ فإنها وُلدت رضي الله عنها سنة إحدى وأربعين من مولد المصطفى ﷺ[١]. أما الأمر الثاني الذي استدل به هذا الشيعي على أن بنات النبي ﷺ وُلدْن في الإسلام ما جاء في سبب نزول قوله تعالى: ﴿إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ ٱلۡأَبۡتَرُ ۝٣﴾ [الكوثر: ٣]، فهذه الرواية أخرجها ابن عساكر عن ابن عباس رضي الله عنهما[٢]،وليس فيها ما ادّعاه هذا الشيعي من أن خديجة لم تكن ولدت غير عبدالله، بل كان لها أولادٌ من رسول الله ﷺ قبله، فالقاسم هو أكبر أبنائه ﷺ، وبه كان يُكنى، وهو أول ميت من ولده بمكة[٣].

ثم وُلد له ﷺ زينب، وهي أكبر بناته، وُلدت قبل البعثة بعشر سنين، وتزوَّجها ابن خالتها هالة أبو العاص بن الربيع، فولدت له أمامة بنت أبي العاص التي تزوجها علي بن أبي طالب بعد وفاة خالتها فاطمة رضي الله عنها[٤].

ووُلِد له ﷺ بعد ذلك رقية وأم كلثوم رضي الله عنهما. ولم يولد عبدالله إلا بعد البعثة، ولهذا كان يسمى بالطيب والطاهر.

فأين ما يدعيه هذا الشيعي من أنه ﷺ لم يولد له غير عبدالله؟

وقد يكون سبب قول العاص بن وائل: هذا الأبتر، مع وجود بناته ﷺ، هو ما أجاب به هذا الشيعي عن نفسه من أن العرب لم تكن تهتم بالبنات، بل الميزان عندهم هو خصوص الذكور، ولأجل ذلك وصفه العاص لعنه الله بالأبتر[٥].

---

(١) الاستيعاب لابن عبدالبر (١٨٩٣/٤).
(٢) تاريخ دمشق (١٢٨/٣).
(٣) المصدر نفسه (١٢٦/٣).
(٤) السيرة النبوية لابن إسحاق (ص٢٢٩)، الإصابة لابن حجر (٦٦٦/٧).
(٥) الصحيح من سيرة النبي الأعظم (١٢٨/٢).

أما عن تاريخ زواجه ﷺ بخديجة، فالمعروف المشهور أنه كان قبل البعثة بخمس عشرة سنة، بل قيل أكثر من ذلك(١). فلا ثلاث، ولا خمس، وحتى عشر سنوات على ما أطلقه هذا الشيعي **دون أنْ ينسب هذه التواريخ إلى قائليها، فكيف يصحُّ إصدار حكمٍ على أمر مجهولٍ غير معروف؟!**

وأما متى هاجرت أم كلثوم رضي الله عنها، فقد خرجت إلى المدينة، لما هاجر النبي ﷺ، مع فاطمة وغيرها من عِيال النبي ﷺ. وهذا ما رواه الثقات الأثبات من علماء المسلمين(٢).

فأين هي الروايات المزعومة التي فيها هجرة علي بن أبي طالب مع الفواطم، وليس فيها ذكرٌ لهجرة أم كلثوم بنت رسول الله ﷺ؟

أبهذا الظن تُنْفى أمورٌ تاريخية حقيقية ومتواترة دون الرجوع إلى المصادر الأصلية المعتمدة، حتى يخلُص هذا الشيعي إلى إنكار بُنوة أم كلثوم كما أنكر قبل بنوة زينب ورقية؟ قبَّح الله عقلاً هذه مرتبته، وهذا مستوى إدراكه.

هذه هي بعض الأمور التي أثارها هذا الشيعي في مسألة بنوة زينب ورقية وأم كلثوم لرسول الله ﷺ. وقد أغفلْتُ أموراً أخرى أراها مجرَّد عبثٍ وإثقالٍ لحجم البحث. فاللهُمَّ غفرانك لا كُفرانك.

مبعثه ﷺ

لما وصل هذا الشيعي إلى قصة بدء الوحي، ذكر رواية الصحيحين، ثم أتْبعها بروايات أخرى قال إنها متناقضة ومتعارضة، رأيت ألا أذكرها ولا أطيل الكلام عليها(٣). إلا أنني أقول بأن غالب الروايات التي ذكرها ضعيفة السند أو مما لا أصل له. وما كان منها صحيحاً فإنه لا يتعارض وما ورد في

---

(١) الإصابة (٦٠٠/٧).

(٢) طبقات ابن سعد (٢٥/٨)، الإصابة (٢٨٨/٨).

(٣) ينظر: الصحيح من سيرة النبي الأعظم (٢٨٨/٢-٢٩٢).

الصحيحين؛ لأنه إما أن تكون مختصرةً لها، أو زائدةً عليها، أو شارحةً لها. ويكفي في هذا أنْ أشير إلى أن أهل السنة، بحمد الله، يأخذون بالأسانيد فينظرون فيها؛ فما صحَّ قبلوه، وما كان دون ذلك تركوه ورفضوه.

ثم إن هذا الشيعي يعرف جهد المُحدِّثين رحمهم الله، إلا أنه يتغافل، ويستغفل قراء كتابه هذا[١] ليُورد على أهل السنة أنهم يروون المتناقضات والمحال والخرافات، ويُحيل على كتب ـ يظن في نفسه أنه حقق فيها وأجاد ـ غالبها لا يلتزم الصحيح من أحداث السيرة النبوية، بل تجمع الغث والسمين، ولا تراه يزْبُر برأس قلمٍ لا تعليقاً ولا تحقيقاً.

بعد ذلك، انتقل لدراسة ـ حسب زعمه ـ رجال إسناد البخاري لحديث بدء الوحي، وهو من طريق ابن شهاب الزهري عن عروة بن الزبير عن عائشة الصِّدِّيقة ﵂.

فسار يهجم على هؤلاء الأخيار بكلِّ ما أوتي من سلاحٍ هزيل؛، فقدح فيهم، وعدَّهم من التيار المُعادي لعلي بن أبي طالب ﵁.

أما عائشة ﵂ فيقول إنها قد أرسلت هذه الرواية، ولم تُبيِّن عمَّنْ رَوَتْها[٢]. ولا شك أن نتيجته هذه مبنية على أمرين:

الأمر الأول: اتهامه لصحابة رسول الله ﷺ، وانتقاصه لهم. وهذا أمرٌ معروف عن الشيعة المحرومين.

والأمر الثاني: جهله بعلوم الحديث، شأنه شأن أسياده القمِّيِّين والنَّجَفِيِّين.

فإن عدالة الصحابة ثابتة بنص الكتاب والسنة وإجماع الأمة.

أما رواية عائشة ﵂ لهذا الحديث فإنها مندرجة ضمن مراسيل الصحابة التي تلقَّاها العلماء بالقبول. فلماذا التشنيع إذن يا معشر الرافضة؟

---

(١) المرجع نفسه (٢/٢٩٥).

(٢) الصحيح من سيرة النبي الأعظم (٢/٢٩٤).

وأقول تنَزُّلاً لهذا الشيعي الحاقد ـ وأخاطب كلَّ منصف يريد الحق ـ: ما هو الأفضل، أهو قبول مراسيل صحابة رسول الله ﷺ الذين عاشوا معه، وأثنى عليهم، وشهدوا معه الوحي، أم قبول مراسيل أبي جعفر الباقر، أو مقطوعات الصادق، فضلاً عمَّن دونهما؟

لا شك أن العاقل يختار الأول.

أما عن عروة بن الزبير والزهري، فإنه يعتبرهما من أعوان الظالمين من بني أمية، وأنهما يشتمان عليّاً، ويضعان الأخبار في ذمه رضي الله عنه(١).

ويكفي لردِّ هذه التهم في حقِّهما رحمهما الله تعالى، أن مصادره في ذلك كله هي مصادر شيعية اعتزالية، بحمد الله، إلا ما عزاه لتهذيب ابن حجر حيث نقل منه أن الزهري لم يسمع من عروة!، ولكن أهل الحديث اتَّفقوا على قبول روايته عنه، وسماعه له(٢).

فحتى هذا النقل عن ابن حجر لا يصح بهذه العبارة. وأنا أعذر هذا الشيعي ـ وإنْ كان علامةً محققاً!! ـ فما هو إلا جمَّاعٌ حاطب ليل. فالعبارة فيها حذفُ قُرابة سطرين، والنص الكامل والصائب كما يلي: (.. .**الزهري لم يسمع من أبان شيئا**، لا أنه لم يُدركه؛ قد أدركه وأدرك مَنْ هو أكبر منه، ولكن لا يثبت السماع منه .**كما أن حبيب ابن أبي ثابت لا يثبت له السماع من عروة**، وإنْ كان قد سمع ممن هو أكبر منه، غير أن أهل الحديث قد اتفقوا على ذلك، واتفاقهم على الشيء يكون حجة)ا.هـ(٣)

هذا هو النص الكامل من التهذيب، ولا إشكال فيه، وسماع الزهري من عروة ثابت في كتب التراجم والرجال، **ولكنَّ هذا الشيعي لم يُحصِّل علم الحديث ودراسة الأسانيد لما كان طالباً في معاهد النجف وقم**؛ لأنَّ مثل هذه المعاهد لا تهتم بهذه العلوم؛ وذلك ليس من مصلحتها إذ جُلُّ أسانيدهم لا تصمُدُ أمام النقد والتمحيص.

---

(١) المرجع نفسه (٢/٢٩٢-٢٩٤).
(٢) الصحيح من سيرة النبي الأعظم (٢/٢٩٤).
(٣) تهذيب التهذيب (٣/٦٩٨).

ويكفي دليلاً على ما أقول قوله في ختام هذه المسألة: (وأخيراً، فإن لنا كلاماً طويلاً في بقية الأسانيد في الصحاح وغيرها لا مجال له هنا)[١].

أقول: وهل ذكرتَ شيئاً قبلُ، يا مغرور، حتى تختم كلامك بهذه الخلاصة الخدَّاعة، وهلَّا اختصرتَ هذا الكلام الطويل!! حتى يكون القارئ لكتابك على بينة من العلم؟ أم أنه التَّنَصُّل من شيء لا تستطيعه أنت ولا بنو قومك.

ثم تساءل بعد ذلك عن دواعي غطِّه ﷺ، ولماذا الحصر في ثلاث مرات؟ ولماذا رجوعه ﷺ لأهله مرعوباً؟[٢]

أقول: إذا كان إنكارك على أهل السنة إيرادهم لهذه الروايات، فإن الإنكار يلزم كذلك علماء الإمامية الذين رَوَوْا حديث بدء الوحي وفيه ما عند أهل السنة من الغط وفزعه عليه الصلاة والسلام. ويكفي أنَّ ابن شهرآشوب روى ذلك في كتابه (مناقب آل أبي طالب)[٣]، وقد جمع جميع هذه الروايات محمد المجلسي في موسوعته (بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار)[٤]. هذا أوَّلاً.

أما ثانيا: فإن علماءنا رحمهم الله تعالى، قد انْبَرَوْا لشرح معاني حديث الباب، وإبراز الحكمة منه، فذكروا أن غطَّ جبريل لرسول الله ﷺ هو إظهارٌ للشدّة والجدِّ في الأمر، وأنْ يأخذ الكتاب بقوّة، ويترك الأناة، ويشغله عن الالتفات والمبالغة في إحضار قلبه لما يقول له[٥].

---

(١) الصحيح من سيرة النبي الأعظم (٢/٢٩٤-٢٩٥).

(٢) الصحيح من سيرة النبي الأعظم (٢/٢٩٦).

(٣) مناقب آل أبي طالب (١/٤٦).

(٤) يُنظر منه على سبيل المثال: (١٥/٣٦٣)، (١٨/١٦٦-١٦٧ و١٩٦-١٩٧ و٢٠٦-٢٠٧ و٢٤٢-٢٤٣).

(٥) ينظر: إكمال المعلم (١/٤٨٣)، والروض الأنف (٢/٤٠٠)، وشرح ابن بطال على البخاري (١/٣٧)، والكواكب الدراري للكرماني (١/٣٤)، والبداية والنهاية (٣/١٩٤)، والتوضيح لشرح الجامع الصحيح لابن الملقن (٢/٢٦٤-٢٦٥)، وغيرها.

وفي تكرار الغط ثلاث مرات، يقول العلامة السهيلي: (يكون في تلك الغطات الثلاث من التأويل ثلاث شدائد يُبْتلى بها أولاً، ثم يأتي الفرج والرَّوْح، وكذلك كان؛ لقي هو وأصحابه شدةً من الجوع في شِعب الخِيف حين تعاقدت قريش ألا يبيعوا منهم، ولا يتركوا ميرة تصل إليهم، وشدة أخرى من الخوف والإيعاد بالقتل، وشدة أخرى من الإجلاء عن أحبِّ الأوطان إليه. ثم كانت العاقبة للمتَّقين)ا.هـ[١]

أما رجوعه مرعوبا يرجف فؤاده، إنما كان ذلك بسبب ما لحقه من شدة الغط وثقل الوحي، فهو إذن "انفعالٌ حصل له من الضغط فخشي على نفسه من ذلك أمراً تَوَهَّم منه كما يحصل للبشر إذا دَهَمَه أمرٌ لم يعهد به، ومن ثمَّة قال: «**زمِّلوني**»"[٢].

مسألة: في معرض كلامه على حديث بدء الوحي، تعرَّض هذا الشيعي الغالي لشخصية ورقة بن نوفل ﵁، وادَّعى عدم إسلامه[٣]، مخالفاً بذلك جماهير علماء المسلمين الذين نصُّوا على إسلامه، من محدِّثين، ومفسِّرين، ومؤرِّخين، ومترجمين، وشراح.

وقد أفرد الحافظ برهان الدين إبراهيم البِقاعي (٨٨٥هـ) جزءاً في إثبات إيمان ورقة، وصحبته له ﷺ، فجمع فيه الأخبار التي نُقلت عن ورقة ﵁ بالتصريح بإيمانه بالنبي ﷺ، والأخبار الشاهدة له بأنه في الجنة، وما نقله العلماء من الأحاديث في حقِّه، وما ذكروه في كتبهم المصنفة في الصحابة. وسمى كتابه هذا: (بذل النصح والشفقة للتعريف بصحبة السيد ورقة).

---

(١) الروض الأنف (٤٠١/٢).

(٢) نقله الكرماني عن الطيبي. (الكواكب الدراري)(٣٦/١)، وينظر كذلك: إكمال المعلم (٤٨٤/١).

(٣) تناقض أمر هذا الشيعي في ورقة ﵁؛ ففي (١٠٨/٢-١٠٩) أثبت أن ورقة شخصية خيالية وأنها أسطورة. ثم جاء ليؤكد في (٣٠٢/٢-٣٠٤) بأنه ابن عم خديجة ﵂، وأن أهل السنة يقولون بأنه من السباقين للإسلام...،إلخ كلامه. فهكذا يكون التحقيق عند علماء الشيعة الإمامية.

فقال ﷺ في خطبة كتابه: (فأما الذين نقلوا الأخبار الدالة على إيمانه، فالإمام أحمد بن حنبل، والبخاري، ومسلم، وابن إسحاق، وابن هشام، وأبو زرعة الرازي، والبيهقي، وأبو نعيم، والمحاملي، والمسعودي، والسهيلي، والكلاعي، ومغلطاي، والناصر بن الفرات، وغيرهم.

وأما رواة الأخبار الشاهدة بأنه في الجنة فجابر بن عبدالله، وعائشة، وعبيد بن عمير الليثي ﷺ، وأبو ميسرة عَمرو بن شرحبيل ممن أدرك الجاهلية والإسلام، ولكن لم يلقَ النبي ﷺ.

وأما الذين ذكروا هذه الأحاديث عن هؤلاء الرواة في مصنفاتهم؛ فالإمام أحمد ابن حنبل، والترمذي، وابن إسحاق، والبزار، وأبو زرعة الرازي، وأبو يعلى الموصلي، وأبو موسى المديني، والبيهقي، وأبو نعيم، وأبو عمر ابن عبدالبر، والسهيلي، والحافظ أبو الفتح ابن سيد الناس، والحافظ عماد الدين ابن كثير، والحافظ مغلطاي، والعلامة شمس الدين الكرماني، والحافظ الكبير زين الدين العراقي، وولده الإمام ولي الدين أبوزرعة، والحافظ الكبير أبو الفضل ابن حجر، والشيخ شمس الدين الكفيري، وغيرهم.

وأما الذين قالوا إنه مؤمن وصحابي لزوما أو تصريحا كالسهيلي، والشيخ محي الدين النووي، وابن كثير، والعارف أبو محمد بن أبي جمرة، والحافظ زين الدين العراقي، وولده الإمام ولي الدين، وابن حجر، والعلامة شمس الدين البرماوي، والكفيري، والعلامة نجم الدين ابن قاضي عجلون، وغيرهم.

وأما الذين عدُّوه في الصحابة بإيداعهم لاسمه في مصنفاتهم في أسماء الصحابة ﷺ؛ فأبو موسى المديني، وأبو عبدالله ابن منده، والإمام موفق الدين ابن قدامة، والحافظ شمس الدين الذهبي، والحافظ شهاب الدين ابن حجر، وغيرهم)ا.هـ[١]

---

(١) بذل النصح والشفقة للتعريف بصحبة السيد ورقة (ص٣٩-٤٢). ولقد جمع البقاعي ﷺ مصنفا آخر لهذا الموضوع، ضمَّن فيه فتاوى علماء مصر المعاصرين له، وسماه: (إجماع الطبقة المصرية على ترجمة ورقة المرضية بالصحبة العَلِيَّة). ينظر كتابه الأول (ص٧٧).

وإنما نقلت هذا النص رغم طوله لأبين للقارئ أن المسلمين متفقون على إيمان ورقة ﷺ وإسلامه. فلماذا إذن يريد هذا الشيعي إخراجه من دائرة الإسلام، ونزع شرف الصحبة عنه. ورحم الله الحافظ السخاوي ـ لما سُئل عمَّن ينفي إيمان ورقة ـ قال: (وأما نفيُ كونه مؤمناً فجهلٌ صريح، ويُمنع قائله، فإنْ أصرَّ أدِّب)[١].

إسلام أبي بكر الصديق ﷺ ودعوته إلى الله

لا يزال هذا الشيعي ينفث سمومه في مُجريات أحداث السيرة النبوية، فادعى هنا أن إسلام أبي بكر الصديق ﷺ كان متأخراً، ولم يكن من السبَّاقين إلى الإسلام، وأن إسلامه كان بعد خروج رسول الله ﷺ من دار الأرقم بن أبي الأرقم[٢].

ومما لا جدال فيه أن ما ذكره يخالف المتواتر من الأخبار، والمستفيض المشهور من الأحداث على أن أبا بكر ﷺ كان من السابقين الأولين إلى دين الله ﷻ، بل كان على قول جمع من أهل العلم أول الرجال تصديقا بالنبي ﷺ[٣].

كيف لا يكون كذلك وهو ﷺ صَفِيُّ رسول الله ﷺ، وصديقه قبل مبعثه، وأفضل من وَطِئ الحصى بعده ﷺ بإجماع الصحابة، ومنهم علي ﷺ وأهل بيته.

وأما ما ادعاه هذا الشيعي من أنَّ إسلام أبي بكر كان بعد خروج النبي ﷺ من دار الأرقم فهو مما لا أصل له؛ فإنه عليه الصلاة والسلام لم يخرج من دار الأرقم حتى اكتمل عدد أصحابه أربعين رجلا.

---

(١) الأجوبة المرضية فيما سئل عنه السخاوي من الأحاديث النبوية (٨٩٩/٣).

(٢) الصحيح من سيرة النبي الأعظم (٣٣٥/٢-٣٤١).

(٣) ينظر: سيرة ابن هشام (١٨٠/١)، والدرر لابن عبدالبر (ص٤٠-٤١)، والرياض النضرة في مناقب العشرة للمحب الطبري (٩١/١-٩٢)، وعيون الأثر (١١٧/١-١١٨)، والسيرة النبوية للذهبي (١١٢/١-١١٤)، وزاد المعاد (١٤/٣)، والبداية والنهاية (٢٢٣/٣)، والإصابة (١٦٩/٤).

وكان من هؤلاء الأربعين من دعاهم أبو بكر ﷺ إلى الإسلام، أو دلَّهم على المصطفى ﷺ، أو رافقهم إليه، وهو حَرِيٌّ ﷺ بما وصفه به ابن إسحاق إذ يقول: (وكان أبو بكر رجلا مُؤلَفاً لقومه، محبَّباً سهلاً، وكان أنسب قريش لقريش، وأعلم قريش بها، وبما كان فيها من خيرٍ و شر، وكان رجلا تاجراً، ذا خلق ومعروف. وكان رجال قومه يأتونه ويألفونه لغير واحد من الأمر؛ لعلمه وتجارته وحسن مجالسته، فجعل يدعو إلى الله وإلى الإسلام مَنْ وَثِق به من قومه ممن يغشاه ويجلس إليه)[١].

وأما ما يُروى عن محمد بن سعد بن أبي وقاص أنه قال: قلتُ لأبي: أكان أبو بكر أوَّلَكم إسلاما؟ قال: " لا، ولقد أسلم قبله أكثرُ من خمسين، ولكن كان أفضلنا إسلاما"، فإنه أثر منكر إسناداً ومتناً، كما قال ابن كثير[٢].

وعن قِدَم إسلام أبي بكر ﷺ، قال عمار بن ياسر ﷺ: رأيتُ رسول الله ﷺ ومعه إلا خمسة أعْبُد وامرأتان وأبو بكر[٣].

وعن عَمرو بن عَبَسة ﷺ قال: أتيتُ رسول الله ﷺ وهو بمكة مستخفيا، فقلتُ: ما أنت؟ قال: «**أنا نبي**». فقلت: وما نبي؟ قال: «**أرسلني الله**»...وفيه: قلت: فمن تبعك على هذا؟ قال: «**حُرٌّ وعبد**». قال: ومعه يومئذ أبو بكر وبلال مِمَّن آمن به[٤].

إذا تقرَّرت أوَّلية إسلام أبي بكر ﷺ، فإن هذا الشيعي نفى في مكان آخر من كتابه وصف أبي بكر بالصديق، حين رجوعه ﷺ من الإسراء والمعراج، فكذبته قريش وصدَّقه أبو بكر ﷺ[٥].

---

(١) سيرة ابن هشام (١/١٨٠)، وفيه ردٌّ ضِمْنيّ على الشيعة الإمامية، ومنهم مؤلف (الصحيح من سيرة...)، القائلين بأن أبا بكر لا يملك المؤهلات والكفاءات للدعوة إلى الله، وأنه لم يُقْنِع حتى أباه وابنه عبدالرحمٰن!

(٢) البداية والنهاية (٣/٢٢٧).

(٣) رواه البخاري (كتاب فضائل الصحابة/باب فضائل أبي بكر بعد النبي ﷺ) رقم:(٣٦٦٠).

(٤) رواه مسلم (كتاب صلاة المسافرين وقصرها/باب إسلام عمرو بن عَبَسة) رقم:(٨٣٢).

(٥) الصحيح من سيرة النبي الأعظم (٣/١٤-١٥).

فقد روى الحاكم عن عائشة رضي الله عنها قالت: لما أسرِي بالنبي ﷺ إلى المسجد الأقصى، أصبح يتحدث الناس بذلك، فارتدَّ ناسٌ فيمن كانوا آمنوا به وصدقوه، وسعوا بذلك إلى أبي بكر، فقالوا: هل لك إلى صاحبك يزعم أنه أسْرِي به الليلة إلى بيت المقدس؟ قال: أوَ قال ذلك؟ قالوا: نعم. قال: لئن كان قال ذلك لقد صدق. قالوا: أوَ تُصدِّقه أنه ذهب الليلة إلى بيت المقدس وجاء قبل أنْ يصبح؟ قال: نعم، إني لأصدقه فيما هو أبعد من ذلك، أصدقه بخبر السماء في غدوة أو روحة. فلذلك سُمِّي أبو بكر الصديق(١).

ويؤيِّد هذا الخبر ما رواه البخاري من حديث أبي الدرداء رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «**إن الله بعثني إليكم، فقلتم: كذبت، وقال أبو بكر: صدق. وواساني بنفسه وماله، فهل أنتم تاركوا لي صاحبي؟**»(٢).

وفي مقابل نفيهم لهذا اللقب الشريف عن أبي بكر رضي الله عنه، أوردت الشيعة الشنيعة مجموعة من الروايات فيها سبب غريب، وقصة مكذوبة في وصف أبي بكر بالصديق.

فقد نقل المجلسي عن تفسير القمي وعن بصائر الدرجات، واللفظ للثاني، عن خالد بن نجيح قال: قلت لأبي عبدالله: جُعلتُ فداك، سمَّى رسول الله ﷺ أبا بكر الصديق؟ قال: نعم. قال: كيف؟ قال: حين كان معه في الغار، قال رسول الله ﷺ: "**إني لأرى سفينة جعفر بن أبي طالب تضطرب في البحر ضالة** ". قال: يا رسول الله، وإنك لتراها؟ قال: "**نعم**" قال: فتقدر أنْ تُرينيها؟ قال: "**أَدْنُ مني**". قال: فدنا منه، فمسح على عينيه، ثم قال: "**انظر**". فنظر أبو بكر، فرأى السفينة وهي تضطرب

---

(١) المستدرك (كتاب معرفة الصحابة) رقم:(٤٤٦٨)(٣/٦٩) وفي إسناده ضعف. وعلته محمد بن كثير الصنعاني، وهو ضعيف جدا؛ خصوصاً حديثه عن معمر، وهذا منها. ينظر: تهذيب التهذيب (٣/٦٨٢).

(٢) البخاري (كتاب فضائل الصحابة/باب قول النبي ﷺ: «لو كنت متخذا خليلا») رقم:(٣٦٦١).

في البحر، ثم نظر إلى قصور أهل المدينة، فقال في نفسه: الآن صدَّقْتُ أنك ساحر. فقال رسول الله ﷺ: "**الصديق أنت**"(١).

ولا شك أن الخبر ظاهر البطلان، فإن جعفر بن أبي طالب كان آنذاك مستقرا آمنا بالحبشة، ولم يقدم إلى المدينة إلا عند فتح خيبر. وكذلك لم يكن ثمة بالمدينة قصورا حتى يراها أبو بكر، ولو صح هذا الخبر لتواترت روايته في كتب الحديث والتفسير والسير والمغازي. ونبرئ جعفراً الصادق رحمه الله من أن يقول عن **جده**(٢)**أبي بكر** رضي الله عنه مثل هذا القول الشنيع. ولعن الله واضعه.

وعلى ذكر دار الأرقم بن أبي الأرقم، فإنها كذلك لم تسلم من قلم هذا الشيعي وأفكاره المريضة؛ فادعى أن هذه الدار ليس لها كبير شأن، ولكن يد السياسة قد طوَّرت هذا الأمر لتكون في مقابل شعب أبي طالب. ويُضيف أن ابن إسحاق لم يُشِرْ إليها لا من قريب ولا من بعيد، كما أن البلاذري يذكرها بصورة عابرة، دون أيِّ أهمية(٣).

وكل ما ذكره هذا الشيعي الحاقد بعيدٌ عن الإنصاف، بعيدٌ عن الحقيقة، كيف تكون دار الأرقم بن أبي الأرقم المخزومي مجرَّد مرحلة عابرة في تاريخ الأمة الإسلامية بدون أهمية بالغة تُذكر، بل الصواب أنها كانت "أعظم مدرسة للتربية والتعليم عرفتها البشرية، كيف لا وأستاذها هو رسول الله ﷺ؛ أستاذ البشرية كلها، وتلاميذها هم الدعاة والهداة، والقادة الربانيون الذين حرَّروا البشرية من رِقِّ العبودية، وأخرجوهم من الظلمات إلى النور، بعد أنْ ربَّاهم الله على عينه تربية غير مسبوقة ولا ملحوقة "(٤).

---

(١) تفسير القمي (٢٩١/١)، بحار الأنوار (٥٣/١٩-٧١).

(٢) لأنَّ نسبه من جهة أمِّه وأمِّ أمِّه ينتهي إلى أبي بكر الصديق رضي الله عنه؛ فهو ابن بنت القاسم بن محمد بن أبي بكر، وأم أمِّه هي أسماء بنت عبدالرحمٰن بن أبي بكر. فلذلك كان يقول: وَلَدَني أبو بكر الصديق مرَّتَيْن. (تذكرة الحفاظ)(١٦٦/١).

(٣) الصحيح من سيرة النبي الأعظم (٣٤٥/٢-٣٤٦).

(٤) دولة الرسول من التكوين إلى التمكين (ص٢١٩) لكامل سلامة، بواسطة: السيرة النبوية لعلي محمد الصلابي (١٣٤/١).

ثم إنها كانت مفصلاً تاريخياً مهماً بين الدعوة السرية إلى الإسلام، وبين الصدع به. كما أنها كانت محوراً جوهرياً في معرفة من أسلم من الصحابة قبل دخول النبي ﷺ إليها، وعند ذلك، وبعد خروجه منها. وهذا كثير في كتب معرفة الصحابة.

أما عن كونها أُبْرزت في كتب السير والتاريخ، وأُعطيت أهمية بالغة للتعتيم على مكانة شِعْب أبي طالب، فهذا مجرَّد تلبيس إبليس على أذهان الشيعة الإمامية. فتاريخ ومكانة دار الأرقم كانا سابقَيْن لتاريخ ومكانة شعب أبي طالب، واختيار دار الأرقم كان من قِبَل النبي ﷺ، وكان الهدف منها هو الدعوة والتعليم.

أما شعب أبي طالب، فكان مجرَّد مُحاصرة قريش لبني هاشم وبني المطلب ـ مؤمنهم وكافرهم ـ، ومقاطعتهم اقتصاديا واجتماعيا، وشتَّان بين الأمرين والموضعين.

وقوله إن ابن إسحاق لم يذكرها ولم يُشر إليها، فمعروف أن سيرة ابن إسحاق برواية البَكَّائي قد اختصرها ابن هشام المعافري وهذبها وأضاف إليها، كما أشار إلى ذلك في مقدمة كتابه، فربما كانت أحداث هذه الدار مما حذفه ابن هشام من الأصل، والله أعلم. أضف إلى ذلك أنه ليس من اللازم عند ابن إسحاق أو عند غيره من رُوَّاد السيرة النبوية استيفاء جميع أحداث السيرة، فهذا أمرٌ يعرفه القاصي والداني. والعلم عند الله تعالى.

إنذار النبي ﷺ عشيرته

تقدم قبل قليل ما أخرجه الشيخان من حديث ابن عباس رضي الله عنهما أنه لما نزلت: ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ ۝٢١٤﴾ [الشُّعَرَاء: ٢١٤] صعد النبي ﷺ على الصفا فجعل ينادي: «**يا بني فهر، يا بني عدي**» لبطون قريش. الحديث[1].

وهذا هو الصحيح في هذه القصة. أما ما جاء في بعض كتب التفسير

(١) تقدم تخريجه (ص٢٠٥).

والتاريخ من أنه ﷺ لما نزلت هذه الآية دعا علياً رضي الله عنه، فأمره أن يصنع طعاماً، ويدعو له بني عبد المطلب ليُكلمهم، ويبلِّغهم ما أُمِر به... وفيه قوله ﷺ: "**فأيُّكم يُؤازِرُني على هذا الأمر على أن يكون أخي، ووَصِيِّي، وخليفتي فيكم**".

قال: فأحجم القوم عنها جميعا، وقال علي: أنا يا رسول الله أكون وزيرك عليه، فأخذ برقبتي، ثم قال: "**إن هذا أخي، ووصيي، وخليفتي فيكم، فاسمعوا له وأطيعوا**"[(١)].

فلا تصح هذه القصة بهذا السياق، وهي من وضع الروافض الكذابين.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (إن هذا الحديث كذب عند أهل المعرفة بالحديث، فما من عالم يعرف الحديث إلا وهو يعلم أنه كذب موضوع، ولهذا لم يروه أحدٌ منهم في الكتب التي يُرجع إليها في المنقولات، لأن أدنى من له معرفة بالحديث يعلم أن هذا كذب.

وقد رواه ابن جرير والبغوي بإسناد فيه **عبد الغفار بن القاسم بن فهد أبو مريم الكوفي**، وهو مجمع على تركه، كذَّبه سماك بن حرب وأبو داود. وقال أحمد: ليس بثقة، عامة أحاديثه بواطيل. قال يحيى: ليس بشيء. قال ابن المديني: كان يضع الحديث. وقال النسائي وأبو حاتم: متروك الحديث. وقال ابن حبان البُستي: كان عبد الغفار ابن قاسم يشرب الخمر حتى يُسكر، وهو مع ذلك يقلب الأخبار. لا يجوز الاحتجاج به، وتركه أحمد ويحيى.

ورواه ابن أبي حاتم، وفي إسناده **عبدالله بن عبدالقدوس**، وهو ليس بثقة. وقال فيه يحيى بن معين: ليس بشيء، رافضي خبيث. وقال النسائي: ليس بثقة. وقال الدارقطني: ضعيف)ا.هـ[(٢)]

ويضيف ابن تيمية قائلا: (وأن عليا لم يدَّعِ هذا قط لا في خلافة الثلاثة ولا ليالي صِفِّين، وقد كانت له مع منازعيه مناظرات ومقامات ما

---

(١) الصحيح من سيرة النبي الأعظم (٣/٦٠-٦١).

(٢) منهاج السنة النبوية (٧/٣٠٢-٣٠٣). وينظر كذلك: ميزان الاعتدال (٢/٤٥٧ و٦٤٠-٦٤١)، وتفسير ابن كثير (١/٣٨٦-٣٨٧)، ولسان الميزان (٤/٤٢-٤٣).

ادَّعى هذا قط، ولا ادعاه أحدٌ له. وقد حكَّم الحَكَمَيْن، وأرسل ابن عباس لمناظرة الخوارج، فذكروا فضائله وسوابقه ومناقبه، ولم يذكر أحدٌ منهم قط أنه وَصِيُّ رسول الله ﷺ)[١].

الهجرة إلى الحبشة

ذكر أهل العلم بالسير والتواريخ أن الهجرة إلى الحبشة كانت مرتين؛ المرة الأولى كانوا بضعة عشر رجلا فيهم عثمان بن عفان وزوجه رقية بنت رسول الله ﷺ.

والمرة الثانية كانوا بِضعاً وثمانين، يَقدُمهم جعفر بن أبي طالب رضي الله عنه[٢].

إلا أن هذا الشيعي الحاقد يُكذب ما تواتر من الأحداث، واستفاضت شهرتها، ويريد نزع كلِّ فضيلة خاصة بالخلفاء الراشدين الثلاثة؛ فادعى " أنه لم يكن سوى واحدة للجميع، عليها جعفر بن أبي طالب، الذي لم يكن غيره من بني هاشم، فلم يكن ثمة هجرتان، عشرة أولا، ثم الباقون ثانيا "[٣].

ولا شك أن هذا لم يقل به أحدٌ من الأولين والآخرين حتى من الشيعة أنفسهم، فقد نقل المجلسي عن الطبرسي قوله: (فخرج إليها [إلى الحبشة] سرّاً أحد عشر رجلا وأربع نسوة، وهم عثمان بن عفان وامرأته رقية بنت رسول الله ﷺ... وذلك في رجب في السنة الخامسة من مبعث رسول الله ﷺ. وهذه هي الهجرة الأولى. ثم خرج جعفر بن أبي طالب رضي الله عنه، وتتابع المسلمون إليها)[٤].

(١) منهاج السنة (٨/١٥٩-١٦٠).
(٢) البداية والنهاية (٣/٢٨٢-٢٨٣)، وينظر تفصيل روايات الهجرتين وفقههما في:(معالم الهجرتين إلى أرض الحبشة) للدكتور علي الشيخ أحمد أبو بكر.
(٣) الصحيح من سيرة النبي الأعظم (٣/١٢٣).
(٤) بحار الأنوار (١٨/٤١٢)، وفي (١٨/٤٢٢-٤٢٣) أورد مجموعة من الروايات أثبت فيها الهجرتين معا. وإذا كانت آفة الكذوب النسيان، فإن هذا الشيعي أثبت في (٧/٧٦) من كتابه الهجرتين معاً.

وهذا إنْ دلَّ على شيء فإنما يدل على تطور المذهب الشيعي الإمامي، وأن شيعة اليوم أشد خطراً على الأمة الإسلامية من شيعة الأمس.

مقاطعة قريش لبني هاشم وبني المطلب

تقدم مراراً أن منهج هذا الشيعي وغيره من بني نِحْلته هو إبراز مناقب علي ﵁ بحقٍّ أو بباطل، وذلك في كلِّ حدث من أحداث السيرة النبوية.

فمن ذلك قوله في أحداث المقاطعة: (كان علي أمير المؤمنين ﵇ أثناءها يأتيهم بالطعام سرّاً من مكة، من حيث يمكن)(١).

ومصدره الوحيد في هذا هو كتاب (شرح نهج البلاغة) للإسكافي المعتزلي.

وهنا أسأل هذا الشيعي: كيف كان يجد علي ﵁ الطعام؛ أكان يسرقه، أم كان يشتريه لهم من أهل مكة، وقريشٌ تعرف نسبه ودينه ومكانته من النبي ﷺ؟ والحقيقة أنه لم يكن لا هذا ولا ذاك، وإنما هذا مجرد اختلاق من هذا الشيعي الذي ما يستنكف من ذكر الخيال والمحال في سيرة المصطفى ﷺ.

فهو حين يُبرز هذه المنقبة لعلي ﵁، يريد إنكار فضل كلِّ من كانت له يدٌ في إمداد النبي ﷺ ومن معه في الشعب بالطعام والمؤونة، كإنكاره أن يكون حكيم بن حِزام ﵁ ممن يُرسل الطعام سرا إلى المسلمين وهم بالشعب. ولا أدري ما وجه إنكاره لهذا الأمر، إلا مذهبه التشكيكي اليوناني. فمعروف أن العرب ـ على وثنيتهم ـ فيهم من الخصال الحميدة التي يُقرُّها الإسلام ويدعو إليها كصلة الرحم، والنجدة، والصدق في الكَلِم، وغيرها من الخصال والشيم. وخير مثال على ذلك ما قام به خمسة من رجال قريش من نقض الصحيفة الظالمة، وهم على دين قومهم(٢).

---

(١) الصحيح من سيرة النبي الأعظم (١٩٧/٣).
(٢) سيرة ابن هشام (٢٦٠/١-٢٦١).

يضاف إلى ذلك أن حكيم بن حزام كان يفعل هذه الصِّلة يريد به عمَّته خديجة بنت خويلد رضي الله عنها كما عند ابن إسحاق(١).

وكذلك الأمر كان من هشام بن عمرو بن ربيعة العامري، وذلك أنه كان ابن أخي نضلة بن هاشم بن عبد مناف لأمِّه، فكان هشام لِبَنِي هاشم واصلا(٢).

وقد أثبت علماء الشيعة أن أبا العاص بن الربيع رضي الله عنه، كان كذلك ممن يأتيهم بالطعام إلى الشعب، وهذا مما يُنكره كذلك صاحب (الصحيح من سيرة النبي الأعظم)(٣).

فقد ورد في بحار الأنوار قوله: (وكان أبو العاص بن الربيع ـ وهو ختن رسول الله ـ يأتي بالعير بالليل عليها البُرّ والتمر إلى باب الشعب، ثم يصيح بها فتدخل الشعب فيأكله بنو هاشم، وقد قال رسول الله ﷺ: «**لقد صاهرنا أبو العاص فأحمدنا صهره، لقد كان يعمد إلى العير ونحن في الحصار، فيُرسلها في الشعب ليلاً**»)(٤).

وفاة أبي طالب

بعد خروجه ﷺ من الشعب بقليل مات عمُّه أبو طالب، الذي كان يحميه ويحُوطه وينصره. لكنه مات على دين قومه مشركا، فقد ثبت في الصحيحين وغيرها من كتب الحديث أنه قال عند احتضاره: هو على ملة عبد المطلب، وأبى أن يقول: لا إله إلا الله(٥).

لكن الشيعة عموما، والإمامية منهم خصوصا، يُصرُّون على إيمانه، وأنه مات على الإسلام، وهذا ما ادعاه صاحب (الصحيح من سيرة النبي الأعظم)(٦)، فسَوَّد أكثر من عشرين صفحة من كتابه يردُّ فيها على أهل السنة

(١) سيرة ابن هشام (٢٤٦/١).
(٢) المصدر نفسه (٢٦٠/١).
(٣) الصحيح من سيرة النبي الأعظم (٢٠١/٣).
(٤) بحار الأنوار (٣/١٩).
(٥) تقدم تخريج هذا الحديث في (ص١٦٨).
(٦) الصحيح من سيرة النبي الأعظم (٢٢٧/٣-٢٥٨).

في مسألة كفر أبي طالب، فأقام الدنيا وما أقعدها؛ فجاء بالعجائب والغرائب، واستدل بالموضوعات والمكذوبات، بل يصل بهؤلاء القوم القول بأن الله غير عادل ـ عياذا بالله ـ واحتجاجهم في كون أبي معاوية مسلماً، وأبي علي كافرا . . . وهكذا يكون التجرؤ على الله ﷻ ممن يدَّعي التقرب إليه سبحانه بحُبِّ آل بيت البنوَّة!!

لا أريد الإطالة في مثل هذه الأمور المُسَلَّمة، لكني أَوَدُّ أنْ أشير أنه لو لم ينطق القرآن بكفر أبي لهب ولَعْنه لقالت الإمامية كذلك بإيمانه، كيف لا وقد روَوْا في دواوينهم الحديثية المعتمدة عندهم أنه كان يُنافح ويُدافع عن رسول الله ﷺ بعد وفاة عمِّه أبي طالب.

فقد روى الكليني ـ وهو الملقب عندهم بثقة الإسلام ـ في روضة كافيه أن قريشاً آذت رسول الله ﷺ، فجاء عليٌّ إلى أبي لهب فقال له: يُقتل ابن أخيك وأنت تأكل وتشرب. فوثب وأخذ سيفه، فتعلَّقت به أم جميل، فرفع يده ولطم وجهها لطمة، ففقأ عينها، فماتت وهي عوراء. وخرج أبو لهب ومعه السيف. فلما رأته قريش عرفت الغضب في وجهه، فقالت: ما لك يا أبا لهب؟ فقال: أبايُعُكم على ابن أخي ثم تريدون قتله؟ واللات والعزى لقد هممتُ أنْ أسلِم، ثم تنظرون ما أصنع. فاعتذروا إليه ورجع[(١)].

وقال المجلسي: (نالت منه قريش ما لم تكن تنال ولا تطمع، فبلغ ذلك أبا لهب فجاءه فقال: يا محمد امضِ لما أردتَ، وما كنتَ صانعاً إذ كان أبو طالب حيّاً فاصنعه، لا واللات لا يوصل إليك حتى أموت. وسبَّ ابن غيْطلة النبي ﷺ فأقبل عليه أبو لهب فنال منه. فولَّى يصيح: يا معشر قريش، صَبَأ أبو عُتبة. فأقبلت قريش حتى وقفوا على أبي لهب، فقال: ما فارقتُ دين عبد المطلب، ولكني أمنع ابن أخي أنْ يُضام حتى يمضي لما يُريد. قالوا: أحسنت وأجملت ووصلتَ الرحم[(٢)].

(١) الكافي (٢٣١/٨).

(٢) بحار الأنوار(٢١/١٩).

فمتى كان أبو لهب مُناصِراً له ﷺ، مدافعا عنه، وهو أكثر أقربائه ﷺ له عداوةً وإذايةً؛ من بداية الدعوة الإسلامية إلى حين هلاكه بُعيْد بدر.

ولكن لما كان مذهب الشيعة يجمع المتناقضات قالوا بهذا القول الشنيع الذي يكذبه القرآن الكريم، والتاريخ المتواتر الصحيح.

الإسـراء والمعـراج

إن أبرز ما أكَّد عليه جعفر العاملي في قصة الإسراء والمعراج هو تاريخ وقوعها. فلما ذكر أقوال العلماء في تحديد وقت حدوثها؛ نصَّ على أن المشهور هو وقوعها قبل الهجرة بمدة وجيزة.

إلا أنه ـ كعادته ـ يخالف الجمهور والقول المشهور، وذلك لغرض في نفسه، وهو إثبات تأخر إسلام أبي بكر، وعدم تسميته بالصديق لما صدَّق النبي ﷺ بما حَدَث في الإسراء.

فأكَّد هذا الشيعي أن الأرجح في القصة وقوعها في السنة الثالثة من المبعث![١] وفي موضع آخر أكد أنها كانت حوالي السنة الثانية من البعثة[٢]. وكل هذا ليُقرر تأخر إسلام أبي بكر رضي الله عنه ومن دونه من الصحابة رضوان الله عليهم.

واستدل لقوله هذا بحديث عند الحاكم في مستدركه، وفيه: أنه لما أسري به ﷺ أدخله جبريل الجنة فناوله منها تفاحة فأكلها. فلما رجع واقع خديجة رضي الله عنها فحملت بفاطمة رضي الله عنها.

ووجه استدلاله بهذا الحديث هو أن فاطمة وُلدت بعد البعثة بخمس سنوات، أي أن إسراءه ﷺ كان قبل هذا التاريخ.

ولكن على عادة الشيعة الإمامية، فإنهم لا يُميِّزون فيما يستدلون به

(١) الصحيح من سيرة النبي الأعظم (٨/٣).
(٢) المرجع نفسه (١٧٢/٣).

من الأحاديث، لأنه ليس غرضهم هو الحق واتباعه، وإنما فقط الدَّجل والتدليس على الناس بالباطل.

فبمجرَّد إطلالة خفيفة على ميزان الاعتدال الذي عزاه إليه هذا الشيعي، يجد القارئ أن علماءنا رحمهم الله تعالى ضعفوا هذا الحديث وطعنوا في إسناده.

وعلته هي **عبدالله بن واقد، أبو قتادة الحرَّاني.**

قال البخاري: تركوه، منكر الحديث.

وقال ابن معين: ليس بشيء[١].

وقال ابن حبان: كان أبو قتادة من عُبَّاد أهل الجزيرة وقرائهم ممن غلب عليه الصلاح حتى غفل عن الإتقان، فكان يُحدِّث على التوهم؛ فوقع المناكير في أخباره، والمقلوبات فيما يروي عن الثقات، حتى لا يجوز الاحتجاج بخبره[٢].

وقال الذهبي ـ بعد إيراده لهذا الحديث ـ: (هذا حديث موضوع، مهتوك الحال)[٣].

وهذا التاريخ الذي حدَّده هذا الشيعي في السنة الثالثة من البعثة، مخالفٌ لما عليه علماء الشيعة قديما وحديثا.

فهذا ابن شهرآشوب ينصُّ في (مناقبه) على أن إسراءه ﷺ كان في السنة التاسعة من نبوَّته[٤].

ونقل المجلسي عن الواقدي أقوالا في تاريخ الإسراء، منها أن ذلك

(١) الضعفاء (٧١٧/٢) للعقيلي.
(٢) كتاب المجروحين (٥٢٣/١).
(٣) ميزان الاعتدال (٥١٩/٢).
(٤) مناقب آل أبي طالب (٤٣/١).

كان في السنة الثانية عشر من النبوَّة قبل الهجرة بثمانية عشر شهرا. وقيل: بسنة قبل الهجرة. وقيل: بسنة وشهرين[١].

فأين ما يُروِّج له هذا الشيعي من التاريخ المبكر للإسراء والمعراج[٢]، فإن الهدف المقصود من الإسراء والمعراج هو مواساة الله ﷻ لنبيه ﷺ، ومكافأته له على ما لاقاه من أتراح وآلام وأحزان؛ من مقاطعة قريش لبني هاشم وبني المطلب، مروراً بوفاة عمِّه وزوجه، إلى صَدِّ أهل الطائف عنه وعن دعوته عليه الصلاة والسلام.

ومما أنكره هذا الشيعي كذلك تخفيف الصلوات، ومراجعته ﷺ لربِّه ﷻ[٣].

فأما تخفيف الصلوات من خمسين إلى خمس، فهو من رحمة الله سبحانه، وهو العليم الحكيم، بهذه الأمة المرحومة، ورفع الآصار والأثقال عنها، ولا يُقال: لماذا يفرض الله على الأمة هذا العدد أولاً، ثم يعود إلى تخفيفه بعد المراجعة. فهذا سوء أدب مع الله تعالى.

فإن مراجعته ﷺ لربِّه في طلب التخفيف تلك المرات كلِّها دلَّت على أنه ﷺ علِم أن الأمر في كل مرة لم يكن على سبيل الإلزام بخلاف المرة الأخيرة، ففيها ما يُشعِرُ بذلك لقوله سبحانه وتعالى: «**لا يُبدَّل القول لديَّ**»[٤].

ثم إن حديث تخفيف الصلوات قد ورد كذلك في كتب الإمامية؛ ككتاب التوحيد، وعِلل الشرائع، والخصال، ثلاثتها للصدوق، وأمالي الطوسي، وبحار الأنوار[٥].

---

(١) بحار الأنوار (٣٠٢/١٨).
(٢) وما يُروى عن بعض السلف من ذلك، فإنه لا يصح عنهم.
(٣) الصحيح من سيرة النبي الأعظم (٢٦/٣-٣٠).
(٤) ينظر: فتح الباري (٤٦٣/١).
(٥) علل الشرائع (ص١٣٢)، وبحار الأنوار (٣٤٨/١٨-٤٠٨).

فلماذا، إذن، هذا الإنكار على أهل السنة. فالإنصاف عند الإمامية مُنعَدِم، فضلاً على أنْ يكون عزيزا.

وقد أبدى علماؤنا رحمهم الله الحكمة في تخصيص موسى عليه الصلاة والسلام بالمراجعة، فقال أبو العباس القرطبي: (فلعله إنما كان لأن أمة موسى كانت قد كُلِّفت من الصلوات ما لم يُكلَّف غيرها من الأمم، فثقُلت عليهم، فخاف موسى عليه السلام على أمَّة محمد ﷺ مثل ذلك، وعلى هذا يدل قوله: «**فإني قد بَلَوْتُ بني إسرائيل قبلك**»)(١).

وقال غيره: (لعلها من جهة أنه ليس في الأنبياء مَنْ له أتباع أكثر من موسى، ولا مَنْ له كتاب أكبر ولا أجمع للأحكام من هذه الجهة مضاهيا للنبي ﷺ، فناسب أنْ يتمنى أنْ يكون له مثل ما أنعم به عليه من غير أن يريد زواله عنه، وناسب أنْ يُطلعه على ما وقع له، وينصحه فيما يتعلق به)(٢).

ثم طرح هذا الشيعي تساؤلات أخرى تُنبئ عن جهله وعن سوء تأدُّبه مع الله تعالى ورسوله ﷺ. وقد أشرتُ إليها سلفا في الفصل الأول من هذا الباب.

والواجب على هذا المحقق العلامة!! أن يَتَّجه فكره إلى تنقيح ما رواه علماؤه في دواوينهم الحديثية!! من أحداثٍ في الإسراء والمعراج التي يَشهدُ بكَذِبها كلُّ من كان له أدنى مُسْكة من عقل، وهي في الحقيقة تُسيء إلى الإسلام ونبيه ﷺ، ويصدق عليها قول هذا الشيعي " إنَّ هذه القضية، وجزئياتها قد تعرضت على مرِّ الزمان للتلاعب والتَّزيُّد فيها من قبل الرواة والقصاصين، ثم من قِبل أعداء الإسلام؛ بهدف تشويه هذا الدين، وإظهاره على أنه يحوي الغرائب والعجائب، والأساطير والخرافات "(٣).

ومن هذه الأساطير والخرافات ما رواه علماء الشيعة المحققين!! في سبب تسمية مدينة قُم ـ التي تعتبر من المدن المقدسة عند الإمامية ـ بهذا الاسم، وأنَّ ذلك كان في معراجه ﷺ.

---

(١) المفهم (٣٩٢/١-٣٩٣).

(٢) فتح الباري (٢١٢/٧).

(٣) الصحيح من سيرة النبي الأعظم (٧/٣).

فقد روى صَدُوقهم ابن بابويه في كتابه (علل الشرائع) بسنده إلى الصادق قال: حدثني أبي عن جدي عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ: "**لما أسري بي إلى السماء حملني جبريل على كتفه الأيمن، فنظرتُ إلى بُقْعة بأرض الجبل حمراء أحسن لوناً من الزعفران، وأطيب ريحا من المسك، فإذا شيخ على رأسه بُرْنُس. فقلتُ لجبريل: ما هذه البقعة الحمراء التي أحسن لونا من الزعفران، وأطيب ريحاً من المسك؟ قال: بُقعة شيعتك وشيعة وَصِيِّك علي. فقلت: مَن الشيخ صاحب البرنس؟ قال: إبليس. قلت: فما يريد منهم؟ قال: يريد أنْ يصدَّهم عن ولاية أمير المؤمنين، ويدعوهم إلى الفسق والفجور. فقلت: يا جبريل، اهْوِ بنا إليهم. فأهوى بنا إليهم أسرع من البرق الخاطف، والبصر اللامع. فقلتُ: قمْ يا ملعون، فشارك أعداءهم في أموالهم وأولادهم ونسائهم، فإن شيعتي وشيعة علي ليس لك عليهم سلطان. فسُمِّيت قم**"[(١)].

ومن هذه الموضوعات في الإسراء والمعراج أيضاً: إثباتهم فضائل لعلي رضي الله عنه. فقد رَوَوْا أن النبي ﷺ لما صعد إلى السماء صعد على سرير من ياقوتة حمراء مُكللة من زَبَرْجَدة خضراء، تحمله الملائكة. فكلما مرَّ على أهل سماء سألته ملائكة كل سماء عن علي، وثناؤهم عليه بنِعْمَ الخليفة خلَّفْتَ، وأن الله تعالى فرض على ملائكته طاعته[(٢)].

وفي الكافي للكليني عن أبي بصير عن أبي عبدالله قال: ... وفيه: " فقال الله تبارك وتعالى: يا محمد، قال: لبَّيك ربي. قال: مّنْ لأمَّتك من بعدك؟ قال: الله أعلم. قال: علي بن أبي طالب أمير المؤمنين، وسيد المسلمين، وقائد الغر المحجَّلين "[(٣)].

---

(١) علل الشرائع (ص٥٧٢)، بحار الأنوار (٤٠٧/١٨).

(٢) بحار الأنوار (٣٠٣/١٨-٣٠٤). قال ابن تيمية: (فضلُ علي، ووِلايتُه لله، وعُلُوُّ منزلته عند الله معلوم، ولله الحمد، من طرقٍ ثابتة أفادتنا العلم اليقيني. لا يُحتاج معها إلى كذب ولا إلى ما لا يُعلم صدقه) (منهاج السنة)(١٦٥/٨).

(٣) الكافي (٤٤٢/١)، وبحار الأنوار (٣٠٦/١٨). ويُنظر: (٣٣٧/١٨-٣٤٣) من البحار، فقد نقل مؤلفه روايات كثيرة عن أمالي الصدوق فيها إثبات ولاية علي، وأنه أمير المؤمنين ويعسوبهم، وأن ذلك كان من قِبَل الله ﷻ في معراج النبي ﷺ.

ومن هذه الخرافات كذلك التي يرويها ثقتهم الكليني: صلاته ﷺ في مسجد الكوفة لما أسري به، وأنه مُصَلَّى الأنبياء، وأنه مسجد آدم عليه الصلاة والسلام[١].

ونقل المجلسي من تفسير القمي أن جبريل لما نزل بالنبي ﷺ قال له: صلِّ، «**فصلَّيتُ**». فقال: تدري أين صليتَ؟ فقلتُ: لا. فقال: صليت بطيبة، وإليها مهاجرتك. ثم ركبتُ فمضينا ما شاء الله، ثم قال: انزل وصلِّ. فنزلت وصليت. فقال لي: تدري أين صليت؟ فقلت: لا. فقال: صليت بطور سيناء حيث كلم الله موسى تكليما. ثم ركبت فمضينا ما شاء الله، ثم قال لي: انزل فصلِّ. فنزلت فصليت، فقال لي: تدري أين صليت؟ فقلت: لا. قال: صليتَ في بيت لحم، ثم ركبتُ فمضينا حتى انتهينا إلى بيت المقدس[٢].

وكذلك أثبتوا في رواياتهم أن المعراج كان مائة وعشرين(١٢٠) مرة.

فقد روى صدوقهم في (علل الشرائع)عن أبي عبدالله قال: عُرج بالنبي ﷺ إلى السماء مائة وعشرون مرَّة، ما مِنْ مَرَّة إلا وقد أوصى الله ﷻ فيها النبي ﷺ بالولاية لعلي والأئمة أكثر مما أوصاه بالفرائض[٣].

وفي بعض الروايات عندهم أن المعراج كان مرتين فقط، وحاول المجلسي أنْ يُوفِّق بين هذه المتناقضات فقال بأنْ تكون المرتان في مكة، والبواقي في المدينة، أو المرتان إلى العرش، والبواقي إلى السماء، أو المرتان بالجسم، والبواقي بالروح[٤].

فأين هي جهود هذا الذي يدَّعي أنه محقق، وأنه علامة، وما موقفه تُجاه هذه الخرافات والأساطير المُودعة في كتب كبار الشيعة الإمامية. أهكذا يكون التحقيق العلمي كما يدَّعيه هو في كتاباته، أم **هو الضلال المبين؟**

---

(١) الكافي (٢٧٩/٨-٢٨١)، بحار الأنوار (٣١٢/١٨).
(٢) بحار الأنوار (٣١٩/١٨).
(٣) علل الشرائع (ص١٤٩)، بحار الأنوار (٣٨٣/١٨).
(٤) بحار الأنوار (٣٠٧/١٨).

حديث الهجرة إلى المدينة

إن الثابت الصحيح من هجرة المصطفى ﷺ أنها كانت من منزل أبي بكر الصديق رضي الله عنه، مُتَّجهيْن إلى غارٍ بجبل ثور، فمكثا فيه ثلاث ليالٍ[١].

وقد استخلف النبي ﷺ عليّاً رضي الله عنه على فراشه ليلة الهجرة حتى أصبح. فبقي رضي الله عنه بمكة حتى أدَّى عن رسول الله ﷺ الودائع التي كانت عنده للناس، حتى إذا فرغ منها لحِق برسول الله ﷺ وهو بقباء[٢].

هذا ما صَحَّ من بداية الهجرة، أما ما يذكره مؤلف (الصحيح من سيرة النبي الأعظم) من هجوم المشركين على علي رضي الله عنه بسيوفهم، فوثب عليهم فأخذ سيف خالد بن الوليد من يده، وشدَّ عليهم بسيف خالد[٣] فأجْفَلوا أمامه إجْفال النعم إلى خارج الدار[٤]...

فكل هذه الأساطير لا يصح منها شيء البتّة إلا عند الشيعة الإمامية الذين لا يهدأ لهم بال، ولا يقرُّ لهم قرار إلا إذا اختلقوا فضائل لعلي رضي الله عنه ـ وهو منها ومنهم براء ـ في مقابل فضائل الخلفاء الراشدين الثلاثة، وخصوصا مناقب أبي بكر وآل بيته رضوان الله عليهم.

ومن هذا القبيل كذلك في قصة الهجرة النبوية، ما أورده هذا الشيعي من أن علياً انطلق رفقة هند بن أبي هالة حتى دخلا الغار على رسول الله ﷺ، فأمر رسول الله ﷺ هنداً أنْ يبتاع له ولصاحبه بعيرين، فقال أبو بكر: قد كنتُ أعْددتُ لي ولك يا نبي الله راحلتين[٥].

فهذا من الكذب الصُّراح، وهو مناقض لما جاء في الصحيح من أن

---

(١) البخاري (كتاب مناقب الأنصار/باب هجرة النبي ﷺ وأصحابه إلى المدينة) رقم: (٣٩٠٥)، سيرة ابن هشام (٣٥٤/٢).
(٢) سيرة ابن هشام (٣٦١/٢).
(٣) جاء في بحار الأنوار (٤٥/١٩) أن عليا رضي الله عنه ناهَض المشركين بسيفه، فدفعهم عن نفسه.
(٤) الصحيح من سيرة النبي الأعظم (١٠/٤-١١).
(٥) الصحيح من سيرة النبي الأعظم (١٢/٤)، بحار الأنوار (٦٢/١٩).

الصديق ﵁ قد اشترى راحلتين وعلفهما مدة أربعة أشهر. وأنه ﵁ أعلم النبي ﷺ ـ وهو بمنزله ـ بأمر الراحلتين، وأن النبي ﷺ وأبا بكر استأجرا رجلاً من بني الدِّيل؛ فدفعا إليه راحلتيهما، وواعداه غار ثور بعد ثلاث ليال[١].

هذا ما صحَّ في كتب الحديث والسير والتواريخ، فلا ذكر لهند بن أبي هالة، ولا لعلي في الغار، بل لم يلق عليٌّ النبي ﷺ بعدُ إلا بقباء كما تقدم قريبا. وقال الله تعالى: ﴿ثَانِيَ ٱثۡنَيۡنِ إِذۡ هُمَا فِي ٱلۡغَارِ﴾ [التّوبَة: ٤٠] فلم يكن معه ﷺ أحدٌ إلا أبا بكر[٢]. ولا شك أن إثارة مثل هذه الأمور من قِبَل الشيعة الإمامية إنما هو للتعتيم عن فضل الصديق وابْنَيْه، عبدِ الله وأسماء، ومولاه عامر بن فُهيرة الذي هاجر معهما إلى المدينة.

ومن هذا التعتيم كذلك ما ينقلونه من أنه لما بات علي بن أبي طالب على فراش رسول الله ﷺ أوحى الله تعالى إلى جبريل وميكائيل أني آخيْتُ بينكما، وجعلتُ عُمْر أحدكما أطول من عمر الآخر، فأيُّكما يُؤْثِر صاحبه بالآخر؟ فاختار كلٌّ منهما الحياة وأحَبَّاها. فأوحى الله تعالى إليهما: أفلا كنتما مثل علي بن أبي طالب، آخيتُ بينه وبين محمد، فبات على فراشه يفديه بنفسه، ويؤثره بالحياة. اهبطا إلى الأرض فاحفظاه من عدوِّه، فكان جبريل عند رأسه، وميكائيل عند رِجْلَيْه، وجبريل ينادي: بَخ بخ، مَن مثلك يا ابن أبي طالب؟ يباهي الله بك الملائكة، فأنزل الله ﷻ: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشۡرِي نَفۡسَهُ ٱبۡتِغَآءَ مَرۡضَاتِ ٱللَّهِۚ وَٱللَّهُ رَءُوفُۢ بِٱلۡعِبَادِ ٢٠٧﴾ [البَقَرَة: ٢٠٧][٣].

فهذا خبر لا يصح، وقد أنكره جمعٌ من أهل العلم، قال ابن تيمية: (هذه الآية في سورة البقرة، وهي مدنية بلا خلاف، وإنما نزلت بعد هجرة النبي ﷺ إلى المدينة، لم تنزل وقت هجرته)[٤].

---

(١) تقدم تخريجه قبل قليل.

(٢) قال الطبرسي الشيعي: (ﷺثاني اثنين إذ هما في الغار ﷺ يعني أنه كان هو وأبو بكر في الغار ليس معهما ثالث) (مجمع البيان) (٢/٤٨-٤٩).

(٣) بحار الأنوار (١٩/٣٩ و٥٥-٥٦).

(٤) منهاج السنة (٧/١١٨).

فالمشهور في سبب نزول هذه الآية هو لما هاجر صهيب الرومي ﵁ فارّاً بدينه، تاركاً أمواله ومتاعه لقريش. فلما وفد على النبي ﷺ قال له: «**ربح البيع أبا يحيى**» .فنزلت هذه الآية[١].

ومما يدل كذلك على بطلان القصة، أنه من المستحيل أنْ يعصي جبريل وميكائيل عليهما الصلاة والسلام ـ وهما في الدرجة السَّنية المعروفة ـ أمرَ الله سبحانه، وهو القائل ﷻ في شأن الملائكة: ﴿لَّا يَعْصُونَ ٱللَّهَ مَآ أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ [التّحْريم: ٦].

كذلك لم يثبت لا في حديث قوي، ولا ضعيف نزول جبريل وميكائيل ليحفظا عليّاً ﵁. إلا أنَّ عليا ﵁ يندرج فضله في هذه الآية بالتبعية باعتبار عموم اللفظ لا بخصوص السبب، وهذا أشار إليه أبو جعفر الطبري ﵀ بقوله: (جواز نزول آية من عند الله على رسوله ﷺ بسبب من الأسباب، والمعنيُّ بها كلُّ مَنْ شمِله ظاهرُها)[٢].

وفي مقابل هذا الاختلاق من قِبَل الإمامية، ينتقصون من شأن أبي بكر ويضعون من قدره، ويزعمون أنْ ليس في آية الغار أي فضيلة لأبي بكر تُذكر. ولم يقف الأمر عندهم على ذلك، بل تعدّاه إلى نفي أن يكون أبو بكر ﵁ صحب النبي ﷺ إلى الغار، أو أنه ﷺ خاف أن يُبْلِغ أبو بكر قريشاً بمكان النبي ﷺ، ولهذا صحبه إلى الغار. وأن الحزن المذكور في الآية راجعٌ إلى النبي ﷺ؛ وذلك لحزنه على علي وخديجة ﵄، وأن نزول السكينة كانت على النبي ﷺ لا على الصديق ﵁.

يقول هاشم البحراني الإمامي: (فسار ﷺ فتلقَّاه أبو بكر، فقال له: يا رسول الله، أصحبُك؟ فقال: "**ويحك يا أبا بكر، ما أريد أن يشعر بي أحد**". فقال: فأخشى يا رسول الله أن يستحلفني المشركون على لقائي إياك، ولا أجد بُدّاً من صدقهم. فقال له ﵇: "**ويحك يا أبا بكر أوَ كنتَ**

---

(١) أخرجه الحاكم في (المستدرك) (كتاب معرفة الصحابة/باب مناقب صهيب بن سنان) رقم:(٥٧٦٨) (٤٨٨/٣)، وصححه، وسكت عنه الذهبي.

(٢) تفسير ابن جرير (٢٥٠/٤).

فاعلاً ذلك؟" فقال: إيْ والله، لئلا أُقتل، أو أحلف فأحنث. فقال ﷺ: "**ويحك يا أبا بكر، فما صُحبتك إياي بنافعتك**". فقال له أبو بكر: ولكنك تسْتغِشني وتخشى أنْ أُنذر بك المشركين(١). فقال له عليه السلام: "**سِرْ إذا شئت**".

فتلقاه الغار، فنزل عن ناقته العضباء وأبركها بباب الغار، ودخل معه جبريل وأبو بكر.

فحزن رسول الله ﷺ على علي وخديجة، فقال جبريل: لا تحزن إن الله معنا. ثم كُشف له فرأى عليا وخديجة، ورأى سفينة جعفر بن أبي طالب ومن معه تعوم في البحر، فأنزل الله سكينته على رسوله، وهو الأمان مما خشيه على علي وخديجة، فأنزل الله الآية. ولو كان الذي حزن أبو بكر لكان أحقَّ بالأمان من رسول الله ﷺ، لو لم يحزن)ا.هـ(٢)

والناظر في مثل هذه الأخبار التي يذكرها علماء الإمامية ومشاهيرهم، يرى فيها الكذب والرَّكاكة، وقلب الحقائق التاريخية، فيحكم على مذهب الإمامية بالتناقض والكذب، فهم قومٌ بُهْت، وقولهم قولٌ مسْتهجن قبيح.

ألا يعلمون أن خديجة رضي الله عنها ماتت قبل الهجرة بثلاث سنوات، وقبل الإسراء والمعراج باتفاق المسلمين.

وأن الذي كان معه ﷺ في الغار هو أبو بكر رضي الله عنه لا غير. وأما جبريل عليه الصلاة والسلام فقد كان ـ كما تزعم الإمامية ـ يكفل عليّاً رضي الله عنه!

---

(١) قال الفخر الرازي: (واعلم أنَّ الروافض احتجوا بهذه الآية[آية الغار] وبهذه الوقعة على الطعن في أبي بكر من وجوه ضعيفة حقيرة جارية مجرى إخفاء الشمس بكفٍّ من الطين...قالوا: يحتمل أنْ يُقال إنه[ﷺ] استخلصه لنفسه لأنه كان يخاف منه أنه لو تركه في مكة أنْ يدل الكفار، وأن يُوقفهم على أسراره ومعانيه، فأخذه مع نفسه دفعاً لهذا الشر...[و] الذي قالوه أخس من شبهات السوفسطائية، فإنَّ أبا بكر لو كان قاصداً له، لصاح بالكفار عند وصولهم إلى باب الغار، وقال لهم نحن ههنا، ولقال ابنه وابنته عبدالله وأسماء للكفار نحن نعرف مكان محمد فندلّكم عليه. فنسأل الله العصمة من عصبية تحمل الإنسان على مثل هذا الكلام الركيك) التفسير الكبير(١٦/٦٩-٧٠) بتصرف.

(٢) البرهان في تفسير القرآن (٣/٤٢٢-٤٢٣).

ولا شك أنَّ الذي حزن في الغار هو الصديق رضي الله عنه، وكان حزنه على رسول الله ﷺ، فقال للنبي ﷺ ـ وهما في الغار ـ: لو أنَّ أحدهم نظر تحت قدَمَيْه لأبصرنا. فقال عليه الصلاة والسلام: «**ما ظنك يا أبا بكر باثنين الله ثالثهما**»(١). لا كما يقوله أهل البدع والشِّيَع من أنَّ حزن أبي بكر رضي الله عنه كان على نفسه، وجزعاً وخوفاً مما يُلاقيه في الغار(٢). فهذا أمرٌ لا يقبله العقل السَّوي إلَّا عقول الرافضة، ولا يقبله النقل الصحيح والأخبار المتواترة من خوفه رضي الله عنه على رسول الله ﷺ، وسيرته رضي الله عنه خير برهان على هذا المثال.

قال العلامة السهيلي رحمه الله: (وزعمت الرافضة أنَّ في قوله عليه السلام لأبي بكر لا تحزن، غضّاً من أبي بكر وذمّاً له؛ فإن حزنه ذلك إنْ كان طاعةً فالرسول عليه السلام لا ينهى عن الطاعة، فلم يبقَ إلا أنه معصية. فيُقال لهم على جهة الجدل: قد قال الله لمحمد عليه السلام: ﴿فَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ﴾ [يس: ٧٦]، وقال: ﴿وَلَا يَحْزُنكَ ٱلَّذِينَ يُسَٰرِعُونَ فِي ٱلْكُفْرِ﴾ [آل عِمرَان: ١٧٦]، وقال لموسى: ﴿خُذْهَا وَلَا تَخَفْ﴾ [طه: ٢١]، وقالت الملائكة للوط: ﴿لَا تَخَفْ وَلَا تَحْزَنْ﴾ [العَنكبوت: ٣٣].

فإنْ زعمتم أنَّ الأنبياء حين قيل لهم هذا كانوا في حال معصية فقد كفرتم، ونقضتم أصلكم في وجوب العصمة للإمام المعصوم في زعمكم، فإن الأنبياء هم الأئمة المعصومون بإجماع. وإنما قوله: "**لا تحزن**"، وقول الله لمحمد: ﴿لَا يَحْزُنكَ﴾ [المَائدة: ٤١]، وقوله لأنبيائه مثل هذا، تَسْكِينٌ لِجَأشِهِم، وتبشيرٌ لهم، وتأنيسٌ على جهة النهي الذي زعموا، ولكن كما قال سبحانه: ﴿تَتَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ أَلَّا تَخَافُواْ وَلَا تَحْزَنُواْ﴾ [فُصّلَت: ٣٠]، وهذا القول إنما يُقال لهم عند المُعاينة، وليس إذ ذاك أمرٌ بطاعة ولا نهي عن معصية.

(١) رواه البخاري (كتاب فضائل الصحابة/باب مناقب المهاجرين وفضلهم) رقم:(٣٦٥٣) عن أنس رضي الله عنه.
(٢) ينظر: الصحيح من سيرة النبي الأعظم (٤/٢٦-٢٧).

ووجه آخر من التحقيق، وهو أن النهي عن الفعل لا يقضي كون المنهيِّ فيه. فقد نهى الله نبيَّه عن أشياء، ونهى عباده المؤمنين، فلم يقْتضِ ذلك أنهم كانوا فاعلين لتلك الأشياء في حال النهي، لأن فعل النهي فعلٌ مستقبل، فكذلك قوله لأبي بكر: " **لا تحزن** " لو كان الحزن كما زعموا لم يكن فيه على أبي بكر رضي الله عنه ما ادَّعوا من الغَضّ. وأما ما ذكرناه نحن من حزنه على النبي ﷺ، وإن كان طاعة، فلم ينْهَه عنه الرسولُ عليه السلام إلا رفقاً به وتبشيراً له، لا كراهية لعَمَلِه. وإذا نظرتَ [إلى] المعاني بعين الإنصاف، لا بعين الشهوة والتعصب للمذاهب، لَاحَتِ الحقائق، واتَّضحت الطرائف. والله الموفِّق للصواب)[(١)] ا.هـ كلامه رحمه الله.

وأما عن صحبة الصديق رضي الله عنه للنبي ﷺ في الغار، فيقول جعفر العاملي بأنه ليس في الصحبة كبير مزيَّة، لأنها قد تكون بين العالم وغيره، وبين المؤمن وغيره، واستدل على ذلك بقوله تعالى: ﴿قَالَ لَهُۥ صَاحِبُهُۥ وَهُوَ يُحَاوِرُهُۥٓ أَكَفَرْتَ بِٱلَّذِى خَلَقَكَ﴾ [الكهف: ٣٧][(٢)].

والجواب على هذا، أنَّ المؤمن في سورة الكهف ـ الذي استدل به هذا الشيعي ـ لمَّا حاور صاحبه، أردف كلامه بما يدل على الإهانة والإذلال، وهو قوله: ﴿أَكَفَرْتَ﴾ [الكهف: ٣٧]، أما في آية الغار؛ فبعد أنْ وصف الله تعالى أبا بكر بكونه صاحباً للنبي ﷺ ذكر ما يدلُّ على الإجلال والتعظيم، وهو قوله: ﴿لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة: ٤٠][(٣)].

ثم أورد هذا الشيعي نزول السكينة على أبي بكر، فنفى ذلك وقال بأن نزولها كان على النبي ﷺ، مستدلاً على قوله بأن الضمائر المتقدمة والمتأخرة في الآية كلها راجعة إليه ﷺ[(٤)].

---

(١) الروض الأنف (٤/٢١٥-٢١٦). وينظر: تفسير القرطبي (٨/١٤٦).

(٢) سورة الكهف. الآية: ٣٧.

(٣) ينظر: التفسير الكبير للرازي (١٦/٦٧).

(٤) الصحيح من سيرة النبي الأعظم (٤/٢٦-٢٧)، الأمثل في تفسير كتاب الله المنزل (٥/٢٤١).

وهذا باطل لوجوه ذكرها الرازي رحمه الله، فقال: (الوجه الأول: أنَّ الضمير يجب عَوْدُه إلى أقرب المذكورات. وأقرب المذكورات المتقدمة في هذه الآية هو أبو بكر، لأنه تعالى قال: ﴿إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ﴾ [التوبة: ٤٠].

والوجه الثاني: أنَّ الحزن والخوف كانا حاصليْن لأبي بكر لا للرسول عليه الصلاة والسلام، فإنه عليه السلام كان آمناً، ساكن القلب بما وعده الله أن ينصره على قريش. فلما قال لأبي بكر: " **لا تحزن**"، صار آمنا. فصَرْفُ السكينة إلى أبي بكر ليصير ذلك سبباً لزوال خوفه، أولى من صَرْفِها إلى الرسول ﷺ، مع أنه قبل ذلك ساكن القلب، قوي النفس.

والوجه الثالث: أنه لو كان المراد إنزال السكينة على الرسول لَوَجَب أنْ يقال: إن الرسول كان قبل ذلك خائفا، ولو كان الأمر كذلك لَمَا أمكنه أنْ يقول لأبي بكر: "**لا تحزن إن الله معنا** ". فمن كان خائفاً كيف يمكنه أنْ يُزيل الخوف عن قلب غيره؟)[(١)].

ووجه آخر لردِّ ما يقوله هؤلاء الشيعة، " أنَّ كلَّ حرفٍ يُرَدُّ إلى الأليق به، والسكينة إنما يَحْتاج إليها المُنْزَعج، ولم يكن النبي ﷺ مُنزعِجاً. فأما التأييد بالملائكة فلم يكن إلا للنبي ﷺ.

ونظير هذا قوله: ﴿لِّتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ﴾ [الفتح: ٩] ـ يعني النبي ﷺ ـ ﴿وَتُسَبِّحُوهُ﴾ [الفتح: ٩] يعني الله عز وجل"[(٢)].

وثبت عن علي بن أبي طالب وابن عباس وغيرهما من السلف رضي الله عنهم أن إنزال السكينة كان على أبي بكر، وأن الهاء في (عليه) تعود عليه رضي الله عنه[(٣)].

وقد أحسن كبير علماء الإمامية في القرن السادس، وهو الفضل بن الحسن الطبرسي (٥٥٢هـ) حين أعرض عن مثل هذا الكلام القبيح،

---

(١) التفسير الكبير (١٦/٦٧).

(٢) زاد المسير لابن الجوزي (٣/٤٤١).

(٣) دلائل النبوة (٢/٤٧٨-٤٨٢)، تاريخ ابن عساكر (٣٠/٨٨)، زاد المسير لابن الجوزي (٣/٤٤٠)، الدر المنثور للسيوطي (٤/٢٠٧).

وأضرب عن ذكره فقال: (وقد ذكرت الشيعة في تخصيص النبي ﷺ في هذه الآية بالسكينة كلاماً رأينا الإضراب عن ذكره أحرى لئلا ينسبنا ناسبٌ إلى شيء)[١].

هذا ودلَّتْ آية الغار على فضيلة أبي بكر رضي الله عنه من عدَّة وجوه أوْصَلها الرازي رحمه الله إلى اثني عشر وجها، فليرجع إليها من شاء[٢]. والله الموفِّق لا ربَّ سواه.

ثم عرَّج هذا الشيعي على حديث أمِّ مَعْبد المشهور، وزاد فيه قوله: (ثم عرضت عليه أم معبد ولدَها الذي كان كقطعة لحم، لا يتكلَّم ولا يقوم، فأخذ تمرةً فمضغها، وجعلها في فيه، فنهض في الحال، ومشى وتكلم. وجعل نواها في الأرض فصار نخلةً في الحال، وقد تَهَدَّل الرطب منها. وأشار إلى جوانبها فصار مراعي.

ورحل ﷺ. فلما توفي ﷺ لم ترطب تلك النخلة، فلما قتل عليٌّ "عليه السلام" لم تَخضَرَّ، فلما قتل الحسين "عليه السلام" سال منها الدَّم)[٣].

وحديث أم معبد ـ على شهرته في كتب الحديث والسير ـ لم يرِدْ فيه ما ذكره هذا الشيعي من هذه الزيادات التي لا أصل لها إلا عند الشيعة الإمامية، أهل الكذب والوضع.

❀ ❀ ❀

(١) مجمع البيان (٥/٤٢).
(٢) التفسير الكبير (١٦/٦٥- فما بعدها).
(٣) الصحيح من سيرة النبي الأعظم (٤/٨٦)، بحار الأنوار (١٩/٧٥-٧٦).

المبحث الثاني:

العهد المدني: من السنة الأولى للهجرة إلى السنة الخامسة

السنة الأولى من الهجرة

التأريخ الهجري

قال ابن كثير رَحِمَهُ اللهُ: (اتَّفق الصحابة رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ في سنة ست عشرة، وقيل سبع عشرة، أو ثماني عشرة، في الدولة العُمَرية على جعل ابتداء التاريخ الإسلامي من سنة الهجرة، وذلك أن أمير المؤمنين عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ رُفِع إليه صَكٌّ ـ أي حُجَّة ـ لرجلٍ على آخر وفيه: إنه يحل عليه في شعبان. فقال عمر: أيُّ شعبان؟ أَشَعْبانَ هذه السنة التي نحن فيها، أو السنة الماضية، أو الآتية؟ ثم جمع الصحابة فاستشارهم في وضع تاريخ يتعرَّفون به حلول الدُّيون وغير ذلك. فقال قائل: أرِّخوا كتاريخ الفُرس، فكره ذلك، وكانت الفرس يُؤرِّخون بمُلُوكهم واحداً بعد واحد. وقال قائل: أرخوا بتاريخ الروم، وكانوا يؤرخون بملك إسْكَنْدر بن فِلْبُس المقدوني، فكره ذلك. وقال آخرون: أرِّخوا بمولد رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. وقال آخرون: بل بمبْعثه. وقال آخرون: بل بهجرته. وقال آخرون: بل بوفاته عَلَيْهِ السَّلَامُ. فمال عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ إلى التاريخ بالهجرة لظهوره واشتهاره. واتَّفقوا معه على ذلك)[1].

(١) البداية والنهاية (٤٧٨/٣). وينظر: تاريخ ابن جرير(٣٨٩/٢)، والمنتظم (٢٢٦/٤) لابن الجوزي، والتوضيح (٥٦٨/٢٠) لابن الملقن، وفتح الباري (٢٦٨/٧) لابن حجر.

فعن سهل بن سعد رضي الله عنه قال: ما عَدُّوا من مبعث النبي ﷺ، ولا من وفاته، ما عَدُّوا إلا من مَقْدَمه المدينة[١].

قال ابن الملقن رحمه الله: (هو كما قال، وهو قول الرواة جميعا، ولم يكن على عهد رسول الله ﷺ تأريخ...)[٢].

وبهذا تواترت الأخبار، واتفق المؤرخون على أن واضع التاريخ الهجري هو أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

ومِمَّن ذكر هذه النقول صاحب (الصحيح من سيرة النبي الأعظم)[٣]، لكنه لم يذكرها آخذاً بها، ولكن معارضاً لها ـ كعادته ـ في شذوذه عمَّا عليه المسلمون قديماً وحديثاً، فقال: (ولكننا بدورنا نشك كثيراً في صحة هذا القول، ونعتقد أن التاريخ الهجري قد وُضع من زمن النبي ﷺ، وقد أرَّخ به النبي ﷺ نفسُه أكثر من مرة، وفي أكثر من مناسبة)[٤].

هذا مجمل كلامه في هذه المسألة. وقد استدل على ما ذهب إليه بأدلة لا تقوم أمام النقد النّزيه، منها ما رُوِيَ عن ابن شهاب الزهري ـ وهو ممن لا يُحتج به عند الشيعة ـ أن النبي ﷺ لما قدم المدينة، وقدمها في شهر ربيع الأول، أمر بالتأريخ.

وقد أخرجه ابن جرير في تاريخه[٥]، والحاكم في الإكليل ـ كما في الفتح ـ[٦] لكنه خبرٌ معضل، والمشهور خلافه، وأن ذلك كان في خلافة عمر، كما أشار إلى ذلك الحافظ ابن جحر.

---

(١) رواه البخاري (كتاب مناقب الأنصار/باب التاريخ. من أين أرَّخوا التاريخ) رقم: (٣٩٣٤).
(٢) التوضيح (٥٦٨/٢٠).
(٣) الصحيح من سيرة النبي الأعظم (١٧٤/٤).
(٤) المرجع نفسه (١٧٨/٤).
(٥) تاريخ ابن جرير(٣٨٨/٢).
(٦) فتح الباري (٣٦٨/٧).

ومما استدل به هذا الشيعي كذلك ما رواه ابن جرير في تاريخه، والحاكم في المستدرك ـ وصححه ـ عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: كان التاريخ في السنة التي قدم فيها رسول الله ﷺ المدينة. وفيها وُلِد عبدالله بن الزبير[(١)].

وكما يُلاحظ فإن هذا الأثر عن ابن عباس هو في الحقيقة حجة على الشيعة لا حجة لهم؛ فإن ظاهر الخبر يُراد به أن الصحابة أرَّخوا التاريخ من مَقْدَمِه ﷺ المدينة، وبهذا يوافق ما عليه الصحابة كلهم، ولهذا أورده الحاكم رحمه الله بعد أثر سهل بن سعد المتقدم، وقبل أثر سعيد بن المسيب الذي فيه أن عمر جمع الناس فسألهم: من أي يوم يكتب التاريخ؟[(٢)]

ومن أدلة هذا الرافضي كذلك ما رواه الطبراني في المعجم الكبير عن أم سلمة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: «**يُقتل حسين بن علي على رأس ستين من مهاجري**»[(٣)].

وليس سند هذا الحديث بذاك؛ فإن فيه سعد **بن طريف الكوفي** وهو من رؤوس الكذابين الوضاعين[(٤)]، وهو واضع حديث: "**مُعلِّموا صبيانكم شراركم**"، وحديث النهي عن سبِّ البراغيث[(٥)].

قال عنه ابن حبان: كان يضع الحديث على الفَوْر[(٦)].

وقال ابن حجر: متروك، ورماه ابن حبان بالوضع، وكان رافضياً[(٧)].

---

(١) تاريخ ابن جرير(٣٨٩/٢)، والحاكم في المستدرك (كتاب الهجرة) رقم:(٤٣٤٤) (١٦/٣).
(٢) المستدرك (كتاب الهجرة) رقم:(٤٣٤٦).
(٣) المعجم الكبير (١٠٥/٣) رقم:(٢٨٠٧).
(٤) الموضوعات (٤٠٨/١) لابن الجوزي.
(٥) معرفة التذكرة في الأحاديث الموضوعة لابن طاهر المقدسي (ص١٩٧)، العلل المتناهية (٧١٤/٢).
(٦) المجروحين (٣٥٧/١).
(٧) تقريب التهذيب (ص٣٦٩).

وهكذا تكون العلاقة بين الرافضة اليوم وأسلافهم من الروافض الكذابين والوضاعين.

واستدل كذلك بمجموعة من الرسائل والمعاهدات النبوية، ادَّعى أنها حجة قطعية، ولكنها لا تصح ولا يحتج بها؛ إما لضعفها، وإما لبُعدها عن المراد. منها عهده ﷺ لسلمان رضي الله عنه مؤرَّخاً بسنة تسع. ومنها مُفاداة سلمان من عثمان بن الأشهل اليهودي... إلى غير ذلك من النصوص التي لا أرى التعرُّض لها نصّاً نصّاً لوضوح المُراد.

ملازمة الصِّدِّيق للنبي ﷺ بالمدينة

لما نزل النبي ﷺ بقُباء على بني عمرو بن عوف، بقي فيهم أياماً على اختلاف العدد، ثم نزل بعد ذلك على بني النجار، وكان أبو بكر رضي الله عنه رِدْفاً له ﷺ.

فعن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: لما قدم رسول الله ﷺ المدينة نزل في عُلُوِّ المدينة، في حيٍّ يقال لهم بنو عمرو بن عوف. قال: فأقام فيهم أربع عشرة ليلة، ثم أرسل إلى ملأ بني النجار. قال: فجاؤوا متقلِّدي سيوفهم. قال: وكأني أنظر إلى رسول الله ﷺ على راحلته وأبو بكر رِدْفه، وملأُ بني النجّار حوله حتى ألقى بفناء أبي أيوب[١]...

هذا ما صحَّ في أن أبا بكر رضي الله عنه كان ملازماً للنبي ﷺ حتى استقراره ﷺ بالمدينة وبنائه للمسجد.

وأما عبارةُ ابن إسحاق من أن النبي ﷺ نزل على بني عمرو بن عوف، ونزل أبو بكر بالسُّنْح على بني الحارث بن الخزرج، فإنها عبارة مُوهمة توحي بافتراق أبي بكر رضي الله عنه عن النبي ﷺ[٢].

---

(١) رواه البخاري(كتاب مناقب الأنصار/باب مقدم النبي ﷺ وأصحابه المدينة) رقم:(٣٩٣٢)، ومسلم (كتاب المساجد/باب ابتناء مسجد النبي ﷺ) رقم:(٥٢٤).

(٢) سيرة ابن هشام (٣٦١/٢).

وليس الأمر كذلك، وهذا مخالفٌ لِما صحَّ من حديث أنس ﵁ المتقدم، ولِما ورد في طبقات ابن سعد أن أبا بكر هو الذي دفع المال لليَتيمَيْن صاحبَا البُقعة التي بُني عليها المسجد[١].

وعلى الجمع بين ما في الصحيحين وبين ما عند ابن إسحاق فيُقال: إنما استقرَّ أبو بكر بالسُّنْح، ونزل على خارجة بن زيد الخزرجي وتزوَّج ابنته[٢] بعد استقرار النبي ﷺ بالمدينة وبناء المسجد بمدة.

ويشهد لهذا ما ورد في الصحيح عن عائشة أم المؤمنين ﵂ أن رسول الله ﷺ مات وأبو بكر بالسُّنح[٣].

والسُّنْـح ـ بضم النون وتسكينها ـ موضع بعوالي المدينة فيه منازل بني الحارث بن الخزرج، ويبعد عن المسجد النبوي حوالي كيلو متر واحد ونصف[٤].

وإنما قدمتُ بهذه المقدمة لأن الشيعة الرافضة ـ ومنهم هذا الشيعي ـ يزعمون أن أبا بكر ﵁ طلب من النبي ﷺ أنْ يدخل المدينة، ولا ينتظر عليّاً أنْ يقدم من مكة، فامتنع ﷺ من الدخول إليها، ففارقه أبو بكر ودخلها وحده.

يقول جعفر العاملي: (واستمر رسول الله ﷺ في هجرته المباركة حتى قرب من المدينة، فنزل بادئ ذي بدء في قباء في بيت عمرو بن عوف، فأراده أبو بكر على دخول المدينة، وألَاصَه فأبى، وقال: " **ما أنا بداخلها حتى يَقدُم ابن أمي، وأخي، وابنتي**". يعني عليا وفاطمة "عليهما السلام".

فلما أمسى فارقه أبو بكر ودخل المدينة، ونزل على بعض الأنصار. وبقي رسول الله بقباء، نازلا على كلثوم بن الهدم)[٥].

(١) طبقات ابن سعد (٢٣٩/١).
(٢) الإصابة (٢٢٣/٢).
(٣) رواه البخاري (كتاب فضائل الصحابة/باب قول النبي ﷺ: «لو كنت متّخذاً خليلا») رقم: (٣٦٦٧).
(٤) ينظر: النهاية (مادة سنح) (ص٤٤٨) لابن الأثير، وفتح الباري (٢٩/٧).
(٥) الصحيح من سيرة النبي الأعظم (٨٨/٤).

ولم يُشِر هذا الشيعي في موارده إلا إلى كتب شيعية كإعلام الورى للطبرسي، وبحار الأنوار للمجلسي.

ولاشك أن كل ما ذكره من قبيل الكذب البيِّن الواضح، فلا يُعرف أن أبا بكر دخل المدينة منفرداً، بل الأخبار المتواترة كلها تكذب هذا الزعم، منها ما تقدم آنفا.

وليس من أخلاقيات أبي بكر المشهورة المعروفة، وإيمانه العميق أنْ يَدَعَ حبيبه ﷺ، وينطلق لوحده إلى المدينة.

فهذا مما لا شك فيه من وضع الرافضة الذين يُبْغضون أبا بكر وأمثاله من صحابة رسول الله ﷺ، كما وضعوا مثل هذا في حديث الغار الذي تقدم الكلام عليه في المبحث السابق.

إسلام عبدالله بن سلام

في هذه السنة ـ السنة الأولى للهجرة ـ كان إسلام حبر اليهود عبدالله بن سلَام رضي الله عنه.

ففي حديث نزوله ﷺ على بني النجار، قال أنس رضي الله عنه: فلما جاء نبيُّ الله ﷺ، جاء عبدالله بن سلام فقال: أشهد أنك رسول الله، وأنك جئتَ بحق(١).

وكان رضي الله عنه قد رأى النبي ﷺ بقباء والناس مجتمعين عليه، فلما تَبَيَّن وجْهَه ﷺ عرف أنه ليس بوجه كذاب(٢).

وكان من مناقبه رضي الله عنه أنْ بشَّرَه رسول الله ﷺ بالجنة. فعن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه قال: ما سمعتُ النبي ﷺ يقول لأحدٍ يمشي على الأرض إنه من أهل الجنة، إلا لعبدالله بن سلام(٣).

---

(١) رواه البخاري (كتاب مناقب الأنصار/باب هجرة النبي ﷺ وأصحابه إلى المدينة) رقم: (٣٩١١).

(٢) رواه أحمد في (المسند) (٤٥١/١).

(٣) رواه البخاري (كتاب مناقب الأنصار/باب مناقب عبدالله بن سلام رضي الله عنه) رقم: (٣٨١٢)، =

وقد ذهب جمهور السلف إلى أنه رضي الله عنه هو المقصود بقوله تعالى: ﴿وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنۢ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ عَلَىٰ مِثۡلِهِۦ﴾ [الأحقاف: ١٠][١]، وفيه كذلك نزلت هذه الآية: ﴿قُلۡ كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدَۢا بَيۡنِي وَبَيۡنَكُمۡ وَمَنۡ عِندَهُۥ عِلۡمُ ٱلۡكِتَٰبِ﴾ [الرّعد: ٤٣]، رُوِي عن ابن سلام نفسِه، ومجاهد، وقتادة[٢].

لكن الشيعة الكَذَبَة انتقصوا هذا الصحابي الجليل، وادَّعوْا تأخر إسلامه إلى السنة الثامنة للهجرة، كما نقل ذلك جعفر العاملي، وحكاه عن الشعبي[٣]. لكنه خبرٌ لا يصح عن الشعبي؛ فأحد رُواته، وهو **قيس بن الربيع الكوفي،** قد ضعَّفه العلماء[٤].

قال ابن حبان: (لما كبُر ساء حفظه، وامتُحن بابن سوء، فكان يُدخل عليه الحديث، فيُجيب فيه ثقةً منه بابنه، فلما غالب المناكير على صحيح حديثه ولم يتميَّز، استحق مُجانبته عند الاحتجاج)[٥].

كما نفى هذا الشيعي الغالي أنْ تكون الآيتان السابقتان نزلتَا في حق عبدالله بن سلام رضي الله عنه[٦].

صحيحٌ أنَّ آية الأحقاف اختلف العلماء فيمن نزلت، لكنها تعُمُّ عبدالله بن سلام وغيره، فكان ماذا؟ وقد أسلفتُ أنّ الجمهور قالوا بنزولها فيه رضي الله عنه.

أما ما ادَّعاه من أن المقصود بالآية الثانية هو علي رضي الله عنه، فهو من الباطل بمكان.

= ومسلم (كتاب فضائل الصحابة/باب من فضائل عبدالله بن سلام رضي الله عنه) رقم: (٢٤٨٣)، واللفظ للبخاري.

(١) تفسير ابن كثير(١٦٩/٤-١٧٠)، فتح الباري(١٣٠/٧).

(٢) تفسير ابن جرير(٥٠١/١٦-٥٠٢).

(٣) الصحيح من سيرة النبي الأعظم (١٤٥/٤).

(٤) فتح الباري(١٢٩/٧)، الإصابة (١١٨/٤)، تهذيب التهذيب (٤٤٨/٣).

(٥) المجروحين (٢١٨/٢).

(٦) الصحيح من سيرة النبي الأعظم (١٤٧/٤-١٥٠).

وكل هذا الهجوم من الرافضة ومن هذا الشيعي المعاصر إنما هو على قاعدتهم في محاربة مُبْغضي عليٍّ وأهل بيته ـ حسب زعمهم ـ، فأدخلوا عبدالله بن سلام رضي الله عنه في دائرة مُبْغضي علي رضي الله عنه. وهذا مما يرفضه التاريخ الصحيح، والمنهج السَّوي في أن أصحاب رسول الله ﷺ كانوا متحابِّين فيما بينهم رغم أُنُوف الرافضة.

وقد ثبت عن علي رضي الله عنه أنه قال عن عبدالله بن سلام: دَعُوا عبدالله بن سلام، فإنه منَّا رجلٌ صالح(١).

ورحم الله العلامة المعلِّمي حين قال: (لا يُسيء الظن بعبدالله بن سلام إلا جاهل أو مُكَذبٌ لله ورسوله)(٢).

ولْيَخْتر جعفر العاملي أيَّ الرجلين هو؟

بـدء الأذان

بعد مَقْدَم النبي ﷺ المدينة، واستقراره بها، شرع الأذان للصلاة، بعد أنْ كان يُدعى لها بألفاظ مطلقة غير مخصوصة بألفاظ الأذان المشروع الذي ورد في كتب السنة، والذي رآه صحابيان جليلان؛ الأول أنصاري، وهو عبدالله بن زيد بن عبد ربِّه، والثاني مهاجري، وهو الخليفة الراشد المُلْهم عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

وقد تطرَّق هذا الشيعي، الذي يدَّعي التحقيق في المسائل، إلى أمرين رئيسيين. الأول: قوله بأن الأذان إنما شرع في مكة ليلة الإسراء والمعراج(٣)، واعتمد في ذلك على أدلة لا يقوم لها مقام، يأتي ذكرها قريباً.

والأمر الثاني: دعواه أن تشريع الأذان وبدْأه كان من قِبَل النبي ﷺ، وينكر ما قد رآه الصحابيان من الأذان في المنام(٤).

---

(١) معجم الصحابة للبغوي (٤/١٠٤)، الإصابة (٤/١١٩).
(٢) الأنوار الكاشفة (ص١٠٠).
(٣) الصحيح من سيرة النبي الأعظم (٤/٢٧٣-٢٧٤).
(٤) المرجع نفسه (٤/٢٦٨ فما بعدها).

أما كون الأذان شرع قبل الهجرة ليلة الإسراء، فقد ورد في أحاديث كلها ضعيفة وواهية، بعضها أوهى من بعض، منها حديث علي بن أبي طالب، وابن عمر، وأنس، وعائشة رضي الله عنهم أجمعين.

وحديث علي رواه البزار[١]، لكن في إسناده **زياد بن المنذر أبو الجارود** الذي تُنسب إليه الفرقة الجارودية من الزَّيدية[٢]. وهو من الوضاعين الكذابين.

قال الذهبي: رافضي متهم، له أتباع، وهم الجارودية[٣].

وقال ابن حجر: رافضي، كذبه ابن معين[٤].

وعن هذا الحديث يقول الألباني: حديث ضعيف جدا، وعلامة الوضع عليه ظاهرة[٥].

وأما حديث ابن عمر فقد رواه الطبراني في المعجم الأوسط من طريق **طلحة بن زيد** عن يونس بن يزيد عن الزهري عن سالم بن عبدالله عن أبيه[٦].

وطلحة بن زيد هذا هو القرشي الرَّقي، وهو متروك الحديث.

قال ابن حجر: قال أحمد وعلي وأبو داود: كان يضع الحديث[٧].

وأما حديث أنس، فقد عزاه الحافظ في (الفتح) للدارقطني في (الأطراف)، وقال: (إسناده ضعيف)[٨].

---

(١) البحر الزخار (٢/١٤٦-١٤٧) رقم: (٥٠٨).
(٢) ينظر: الملل والنحل للشهرستاني (١/١٥٧-١٥٩).
(٣) الكاشف (١/٤١٣).
(٤) تقريب التهذيب (ص٣٤٨).
(٥) الإسراء والمعراج (ص١٠٤-١٠٥).
(٦) المعجم الأوسط (٩/١٠٠) رقم: (٩٢٤٧).
(٧) تقريب التهذيب (ص٤٦٣). وانظر: فتح الباري (٢/٧٨).
(٨) فتح الباري (٢/٧٨).

وأما حديث عائشة فرواه ابن مردويه ـ كما في الفتح ـ وفي إسناده من لا يُعْرف[١].

فهذه هي الأدلة التي يوردها من يقول ببدء الأذان في مكة ليلة الإسراء. والقارئ يرى أنها كلها أحاديث ضعيفة لا يمكن أنْ يُقوِّي بعضها بعضا، فضلاً على أنْ يستقل حديث بذاته.

ومما لا شك فيه أن الأذان إنما كان بَدْؤُه وتشريعُه في المدينة النبوية بعد تشاوره ﷺ مع صحابته رضوان الله عليهم. وأما في مكة فكانت الصلاة لا يُنادى لها بالمرَّة، فكان المسلمون في ذلك العهد يتَحيَّنون أوقات الصلوات ـ وهم على قلَّتهم وضعف حيلتهم ـ فيجتمعون ويُصلون إن استطاعوا إلى ذلك سبيلا.

أما في المدينة، فكان الإعلام للصلاة في الأشهر الأولى من الهجرة بألفاظ مطلقة، كقولهم: (الصلاة جامعة)[٢]، وكان هذا على إثر مشاورة النبي ﷺ لصحابته، وعلى هذا يتنزَّل حديث ابن عمر رضي الله عنهما، وفيه: كان المسلمون حين قدموا المدينة يجتمعون فيتحيَّنون الصلاة، ليس يُنادى لها، فتكلَّموا يوماً في ذلك، فقال بعضهم: اتَّخِذوا ناقوسا مثل ناقوس النصارى. وقال بعضهم: بل بوقاً مثل قرن اليهود. فقال عمر: أَوَلَا تبعثون رجلاً ينادي بالصلاة؟ فقال رسول الله ﷺ: «**يا بلال، قم فنادِ بالصلاة**»[٣].

ثم استقرَّ الأمر بعد ذلك على النداء للصلاة بألفاظ الأذان المشروع. وكان هذا بعد رؤيا عبدالله بن زيد بن عبد ربِّه الأنصاري، وقصته يحكيها هو رضي الله عنه فقال: لما أَمَرَ رسول الله ﷺ بالنَّاقوس يُعمل ليضرب به الناس لجمع الصلاة، طاف بي وأنا نائم رجلٌ يحمل ناقوساً في يده، فقلتُ:

---

(١) المصدر نفسه (٧٨/٢).

(٢) وردت هذه اللفظة في مجموعة من مراسيل التابعين، رواها ابن سعد في الطبقات (٢٤٦/١).

(٣) رواه البخاري (كتاب الأذان/باب بدء الأذان) رقم:(٦٠٤)، ومسلم (كتاب الصلاة/باب بدء الأذان) رقم:(٣٧٧)، واللفظ للبخاري.

يا عبدالله أتَبيعُ الناقوس؟ قال: وما تصنع به؟ فقلت: ندعو به إلى الصلاة. قال: أفلا أدلُّك على ما هو خيرٌ لك من ذلك؟ فقلت له: بلى. قال: فقال: تقول: [ثم ذكر ألفاظ الأذان]. فلما أصبحتُ أتيتُ رسول الله ﷺ فأخبرته بما رأيتُ، فقال: «**إنها لرؤيا حق إن شاء الله، فقم مع بلال فألْقِ عليه ما رأيتَ فلْيُؤذن به، فإنه أنْدى صوتاً منك**». فقمتُ مع بلال، فجعلتُ ألقيه عليه ويؤذن به. قال: فسمع ذلك عمر بن الخطاب وهو في بيته، فخرج يجُرُّ رداءَه ويقول: والذي بعثك بالحق يا رسول الله لقد رأيتُ مثل الذي رأى. فقال رسول الله ﷺ: «**فللّه الحمد**»[1].

ومن فقه الإمام البخاري رحمة الله عليه في صحيحه أنه استفتح كتاب الأذان بآيتين مدنيتين لإثبات كون الأذان شرع بالمدينة لا بمكة، فأوْرَد قوله ﷻ: ﴿وَإِذَا نَادَيْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ ٱتَّخَذُوهَا هُزُوًا وَلَعِبًا﴾ [المَائدة: ٥٨]، وقوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا نُودِىَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ﴾ [الجُمُعَة: ٩]. وعلى هذا جرى أئمتنا رحمهم الله تعالى، فأوْرَدُوا أحاديث الأذان في بابٍ خاصٍ سَمَّوْه بباب بدء الأذان، ليُقرِّروا مَدَنيَّة الأذان.

ومما يدل كذلك على تأخر بدء الأذان إلى ما بعد الهجرة، أنه لو كان شرع ليلة الإسراء بمكة لأمر به رسول الله ﷺ بعد الهجرة في الدعوة إلى الصلاة[2]، ولَعَلِم بذلك الصحابة واشتهر أمره، ولَمَا اهتمَّ ﷺ وصحابته رضوان الله عليهم بهذا الأمر، وتشاوروا فيما بينهم في طريقة النداء والإعلام للصلاة. والله أعلم.

وما رآه عبدالله بن زيد وعمر بن الخطاب رضي الله عنهما من الأذان إنما أخذ مشروعيته من إقرار رسول الله ﷺ لهما على ما رَأيَا، فهو ﷺ المُؤيَّد بالوحي، ولا يُقِرُّ إلا ما وافق الشرع الإلهي. فصار الأذان بتلك الألفاظ

(١) رواه أبو داود (كتاب الصلاة/باب كيف الأذان) رقم:(٤٩٩)، والترمذي (كتاب الصلاة/باب ما جاء في بدء الأذان) رقم:(١٨٩)، وابن ماجه (كتاب الأذان/باب بدء الأذان) رقم: (٧٠٦). واللفظ لأبي داود.

(٢) ينظر: البداية والنهاية (٥١٦/٣) لابن كثير.

المخصوصة من مميِّزات الإسلام والمسلمين، وفرقٌ بين دار السِّلم ودار الحرب. وفي هذا ردٌّ على ما ادَّعاه الرافضي جعفر العاملي، ونصر قوله بأدلة لا حجة فيها.

السنة الثانية من الهجرة

غـزوة بـدر الكـبرى

قال جعفر العاملي: (فندب رسول الله ﷺ المسلمين للخروج إليها، فانتدب الناس، فخفّ بعضهم، وثقل آخرون، ولعلهم تخوَّفوا من كرَّة قريش عليهم حينما لابد من محاولة الانتقام لهذا الإجراء الذي يستهدف مصالحها الحيوية)[(١)].

أقول: لما كان التلفيق والكذب سجيَّةً عند هؤلاء القوم، فإن هذا الشيعي ادَّعى رجماً بالغيب أن الصحابة الذين لم يخرجوا إلى بدر، حصل لهم خَوْفٌ من قريش وما إلى ذلك. فأخذ جزءاً من القصة، وهو انتداب النبي ﷺ مَنْ كان له ظهرٌ حاضرٌ فلْيخرج. ولهذا خفّ بعضهم، وثقل بعض[(٢)]. ثم إن المصطفى عليه الصلاة والسلام لم يحتفل في الحشد؛ لأنه أراد العير ـ عير قريش ـ ولم يعلم أنه يلقى حرباً[(٣)]، فلم يُعاتَبْ أحدٌ ممَّن تخلَّف عن بدر، كما عوتِب المتخلِّفون عن تبوك.

فعن كعب بن مالك رضي الله عنه: (لم أتخلَّف عن رسول الله ﷺ في غزوة غزاها إلا في غزوة تبوك، غير أني تخلَّفتُ عن غزوة بدر ولم يُعاتَب أحدٌ تخلَّف عنها، إنما خرج رسول الله ﷺ يُريد عيرَ قريش حتى جمع الله بينهم وبين عدوِّهم على غير ميعاد)[(٤)].

---

(١) الصحيح من سيرة النبي الأعظم (١٠/٥).

(٢) سيرة ابن هشام (٤٥٢/٢)، طبقات ابن سعد (١١/٢)، عيون الأثر (٢٩١/١)، السيرة النبوية (٣٠١/١) للذهبي، البداية والنهاية (٣٧/٤) لابن كثير.

(٣) الدرر(ص١١٠) لابن عبدالبر، زاد المعاد (١٥١/٣) لابن القيم.

(٤) رواه البخاري (كتاب المغازي/باب قصة غزوة بدر) رقم:(٣٩٥١).

فالشاهد من هذا أن ما ادَّعاه هذا الشيعي الحَقُود مِن أن مَنْ تخلَّف من المسلمين إنما تخلَّف تخوُّفاً من كرَّة قريش، فباطلٌ ومما لا أصل له إلا في أذهان الشيعة الإمامية.

ولتوجيه احتماله هذا، استدلَّ بقوله ﷻ: ﴿كَمَآ أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنۢ بَيْتِكَ بِٱلْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ لَكَٰرِهُونَ ۝٥ يُجَٰدِلُونَكَ فِى ٱلْحَقِّ بَعْدَمَا تَبَيَّنَ كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى ٱلْمَوْتِ وَهُمْ يَنظُرُونَ ۝٦﴾ [الأنفال: ٥، ٦].

واستدلاله بهاتين الآيتين ليس في محله، إذ المقصود أن رسول الله ﷺ لما بلغه خروج قريش، أوحى الله إليه يَعِدُه إحدى الطائفتين؛ إما عير أبي سفيان، وإما نفير أهل مكة. ورغب كثيرٌ من المسلمين إلى العير؛ لأنه كسْبٌ بلا قتال، وأخفّ مؤونة من قتال النفير من قريش؛ لشدة بأسهم واستعدادهم للحرب.

وفي هذا يقول سبحانه وتعالى: ﴿وَإِذْ يَعِدُكُمُ ٱللَّهُ إِحْدَى ٱلطَّآئِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ وَتَوَدُّونَ أَنَّ غَيْرَ ذَاتِ ٱلشَّوْكَةِ تَكُونُ لَكُمْ وَيُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُحِقَّ ٱلْحَقَّ بِكَلِمَٰتِهِۦ وَيَقْطَعَ دَابِرَ ٱلْكَٰفِرِينَ ۝٧﴾ [الأنفال: ٧].

فهؤلاء المؤمنون قد خرجوا لا شك من المدينة، وليس كما يفهمه هذا الشيعي من أنهم بَقُوا بالمدينة ولم يخرجوا منها، وكرهوا طلب العير!

ويكفي هؤلاء الأخيار شرفاً أنْ سماهم الله تعالى بالمؤمنين، مما يدل على فضلهم وسُمُوِّ مرتبتهم.

وقد روى ابن أبي حاتم والطبراني، ومن طريقه ابن مردويه، عن أبي أيوب الأنصاري ؓ قال: قال رسول الله ﷺ ونحن بالمدينة: «**إني أخبِرْتُ عن عير أبي سفيان أنها مقبلة، فهل لكم أن نخرج قِبَلِ هذه العير، لعل الله يُغْنِمْناها؟**». فقلنا: نعم. فخرج وخرجنا. فلما سِرْنا يوماً أو يومين، قال لنا: «**ما تَرَوْن في القوم، فإنهم قد أخبِروا بمَخْرَجِكم؟**». فقلنا: لا والله، ما لنا طاقةٌ بقتال العدو، ولكنا أردنا العير. ثم قال: « **ما ترون في قتال القوم؟**» فقلنا مثل ذلك. فقال المقداد بن عَمرو: إذاً لا نقول لك يا رسول الله كما قال قوم موسى لموسى: اذهب أنت وربك فقاتلا إنا هاهنا قاعدون. قال:

فتمنَّينا معشر الأنصار لو أنا قلنا مثل ما قال المقداد أحب إلينا من أن يكون لنا مال عظيم. قال: فأنزل الله ﷻ على رسوله: ﴿كَمَآ أَخۡرَجَكَ رَبُّكَ مِنۢ بَيۡتِكَ بِٱلۡحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقٗا مِّنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ لَكَٰرِهُونَ ۝٥﴾ [الأنفال: ٥][(١)].

وهذا الخبر يجرُّنا إلى خبر مشاورته ﷺ لأصحابه في قتال النَّفير.

المُشاورة

يذكر جعفر العاملي أن الصحابة ـ وخصوصا المهاجرين منهم ـ بعد أن استشارهم النبي ﷺ في الحرب قام أبو بكر فقال: يا رسول الله، إنها قريش وخيلاؤها، ما آمنت منذ كفرت، وما ذلَّت منذ عزَّت، ولم تخرج على هيئة الحرب.

فقال له رسول الله ﷺ: " **اجلس** " فجلس. فقال عليه الصلاة والسلام: " **أشيروا عليَّ** " .فقام عمر، فقال مثل مقالة أبي بكر)[(٢)].

ثم أضاف أن المهاجرين لا يريدون حرب قريش، وهم يَتَفادَوْن ذلك بأيِّ ثمنٍ كان.

وكل ما ذكره هذا الرافضي مَحْضُ الكذب والدَّجَل، والتلبيس على القراء، فهو حين يذكر هذا الخبر، يعزوه ـ كذبا واحتيالا ـ إلى مغازي الواقدي ودلائل البيهقي، وكأن أبا بكر وعمر رضي الله عنهما يتحاشان مواجهة قريش وحربها، وهذا ما تريد الرافضة أن تؤكِّده للناس، وأنَّى لهم ذلك.

والحقيقة المُرَّة التي يأباها هذا المصنِّف الشيعي هي ما رواه الواقدي والبيهقي وغيرهما من الأساطين أن أبا بكر وعمر رضي الله عنهما قالا كلاما فأحسنا.

ففي رواية الواقدي: (فقام أبو بكر فقال فأحسن. ثم قام عمر فقال

---

(١) رواه الطبراني في المعجم الكبير (١٧٤/٤) رقم:(٤٠٥٦)، وفي إسناده عبدالله بن لهيعة وهو متكلم فيه. وعزاه ابن كثير إلى ابن أبي حاتم وابن مردويه. ينظر: البداية والنهاية (٤٧/٤)، وفتح الباري(٢٨٨/٧).

(٢) الصحيح من سيرة النبي الأعظم (٢١/٥-٢٢).

فأحسن، ثم قال: يا رسول الله، إنها والله قريش وعِزُّها، والله ما ذلَّتْ منذ عزَّت، والله ما آمنت منذ كفرت، والله لا تُسْلِم عزَّها أبداً، ولَتُقاتِلنَّك، فتأهَّبْ لذلك أهْبته، وأعِدَّ لذلك عُدَّته)[(١)].

وعند البيهقي: (فقال النبي ﷺ لأصحابه: «**أشيروا علينا في أمرنا ومسيرنا**». فقال أبو بكر: يا رسول الله، إنَّا أعلم الناس بمسافة الأرض، أخبرنا عديّ بن أبي الزَّغباء[(٢)] أن العير كانت بوادي كذا وكذا.[وفي رواية أخرى قال: فكأنَّا وإيَّاهم فَرَسَا رِهانٍ إلى بدر]. ثم قال: «**أشيروا عليَّ**». فقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: يا رسول الله، إنها قريش وعزها، والله ما ذلَّتْ منذ عزتْ، ولا آمنتْ منذ كفرتْ، والله لَتقاتلنَّك. فتأهَّبْ لذلك أهْبته، وأعْدِدْ عُدَّته)[(٣)].

فهذا الذي قاله الشيخان رضي الله عنهما. وظاهر كلامهما يُنْبئ عن شجاعتهما وبسالتهما، وتشوُّقهما لحرب قريش، لا كما يدَّعيه هذا الشيعي الإمامي.

ويُردُّ على كلام هذا الشيعي أن المقصود من استشارته ﷺ الأنصار دون المهاجرين، وذلك بتَكْرار استشارته. فبعد أنْ تكلم أبو بكر وعمر والمقداد بن عمرو، وكلهم من المهاجرين، فَطِن سعد ابن معاذ إلى أن المقصود بالخطاب النبوي الأنصار أنفسهم دون المهاجرين[(٤)]، وذلك

---

(١) مغازي الواقدي (٤٩/١). وما عند الواقدي وَرَدَ كذلك عند موسى بن عقبة وابن عائذ. انظر: عيون الأثر(٢٩٧/١) لابن سيد الناس، والسيرة النبوية للذهبي (٣٤٦/١).

(٢) عديٌّ هذا هو عدي بن أبي الزغباء سنان بن سُبيْع الجُهني، حليف بني النجار. شهد بدراً وما بعدها، وأرسله النبي ﷺ مع بَسْبَسة بن عمرو يتجسَّسان خبر أبي سفيان في وقعة بدر، فسارا حتى أتيا قريباً من ساحل البحر. مات رضي الله عنه في خلافة عمر بن الخطاب. ينظر: الإصابة (٤٧٤/٤-٤٧٥).

(٣) دلائل النبوة للبيهقي (١٠٧/٣). وينظر: سيرة ابن هشام (٤٥٨/٢)، وعيون الأثر(٢٩٧/١)، ومرويات الإمام الزهري في المغازي لمحمد بن محمد العواجي (٢٠٩/١).

(٤) بل جاء ذلك صريحا من حديث أنس رضي الله عنه قال: استشار النبي ﷺ مَخرجه إلى بدر، فأشار عليه أبو بكر. ثم استشارهم، فأشار عليه عمر. ثم استشارهم، فقال بعض الأنصار: إياكم يريد رسول الله يا معشر الأنصار. رواه أحمد في المسند (١٨٨/٣)، وقال ابن كثير: صحيح على شرط الصحيح. (البداية والنهاية)(٤٦/٤).

أن النبي ﷺ " كان يظن أن الأنصار لا تنصُرُه إلا في الدار، وذلك أنهم شرَطوا له أن يَمْنَعُوه مما يمنعون منه أنفسهم وأولادهم"[١]. يضاف إلى ذلك أن الأنصار يوم بدر كانوا أكثر عدداً من المهاجرين، قال البراء بن عازب رضي الله عنه: (كان المهاجرون يوم بدر نيِّفاً على ستين، والأنصار نيِّفاً وأربعين ومائتين)[٢].

فبعد أن قال سعدٌ رضي الله عنه ما قال من النُّصْرَة والمُؤازرة، لم يَعُدْ رسول الله ﷺ إلى الاستشارة، وإنما قال عليه الصلاة والسلام: «**سِيرُوا على اسم الله ﷻ، فإني قد رأيتُ مصارع القوم**»، فعمَد لبدر[٣].

وفي هذا ردٌّ على ما توصَّل إليه فَهْمُ هذا الرافضي من أنه ﷺ "يستخرج بذلك دخائل نفوسهم، ويتميز المنافق من المؤمن، والجبان من الشجاع، والذي يفكر في مصلحة نفسه..."[٤] إلى غير ذلك من الكلام الهزيل، والفهم السَّقيم.

دفع اللواء

مما أورده هذا الشيعي الإمامي في أحداث غزوة بدر كذلك، أنْ قال بأن عليا رضي الله عنه كان صاحب اللواء والراية في هذه الغزوة وفي كل المشاهد[٥].

وهذه مبالغة في تعظيم الرافضة لعليٍّ في كل صغيرة وكبيرة، وعليٌّ رضي الله عنه في غنًى عنها بلا شك، لكن الغالب أن الرَّايات والألْوية التي يَعْقِدُها النبي ﷺ في غزواته كانت بيد علي رضي الله عنه، وليس كل الغزوات كذلك، ومنها هذه الغزوة.

---

(١) مغازي الواقدي (٤٩/١)، سيرة ابن هشام (٤٥٨/٢).
(٢) رواه البخاري (كتاب المغازي/باب عدة أصحاب بدر) رقم:(٣٩٥٦).
(٣) دلائل النبوة للبيهقي (١٠٧/٣).
(٤) الصحيح من سيرة النبي الأعظم (٢٤/٥).
(٥) الصحيح من سيرة النبي الأعظم (٣٨/٥)،(٥٩/٦-٦٢)،(١١٥/٦-١٢١).

فالذي صحَّ عند أهل السير والمغازي أن النبي ﷺ دفع اللواء لمصعب بن عُمير، ودفع راية المهاجرين لعلي بن أبي طالب، وراية الأنصار كانت بيَد سعد بن معاذ فيما ذكر(١).

بناء العريش

ثم أنكر أن يكون النبي ﷺ اتخذ قُبَّة أو عريشا(٢) يوم بدر(٣).

وإنكاره هذا في مقابل الخبر الثابت أن سعد بن معاذ ﷺ قال: يا نبي الله، ألا نبني لك عريشاً تكون فيه، ونُعِدُّ عندك ركائبك، ثم نلقى عدوَّنا. فإنْ أعَزَّنا الله وأظهرَنا على عدونا، كان ذلك ما أحببْنا. وإنْ كانت الأخرى، جلستَ على رَكائِبك، فلحقتَ بمَن وراءنا من قومنا، فقد تخلَّف عنك أقوامٌ، يا نبي الله، ما نحن بأشد لك حُبّاً منهم، ولو ظنوا أنك تلقى حرباً ما تخلَّفوا عنك، يمنعك الله بهم، يُناصحونك ويُجاهدون معك. فأثنى عليه رسول الله ﷺ خيراً، ودعا له بخير. ثم بُني لرسول الله ﷺ عريش، فكان فيه(٤).

وسبب نفي هذا الشيعي لهذا الأمر هو ما ادَّعاه من بقاء النبي ﷺ في العريش، وهذا مُعارض لشجاعته ﷺ وبسالته! وكأن هذا الشيعي جَهِل سياسات الحروب التي تؤكد على بقاء الأمير في مؤخرة الجيش، وفي منطقة معينة خاصة به ـ وهي هنا العريش ـ ليُعطي أوامره ويتحكم في أصحابه. ولا شك أن بقاء الأمير في مأمنٍ وعلى قيد الحياة يدل على قوة الجيش وتغلُّبه. والعكس بالعكس.

---

(١) سيرة ابن هشام (٤٥٦/٢)، الدر لابن عبدالبر (ص١١٠)، عيون الأثر(٢٩٦/١)، السيرة النبوية للذهبي (٣٠١/١)، زاد المعاد (١٥٢/٣)، البداية والنهاية (٤٢/٤).

(٢) العريش هو الخيمة والبيت الذي يُستظل به. ينظر: النهاية في غريب الحديث (مادة: عرش) (ص٦٠٣)، والقاموس المحيط (مادة: عرش) (٢٨٨/٢).

(٣) الصحيح من سيرة النبي الأعظم (٤١/٥-٤٤).

(٤) سيرة ابن هشام (٤٦٣/٢).

وهناك أمرٌ آخر لم يُصرِّح به، وهو محاولةُ إخفاء فضيلة أبي بكر الذي كان مُلازماً للنبيِّ ﷺ في ذلك اليوم.

المبارزة

خرج ثلاثة من كفار قريش، وهم عُتْبة وشيبة ابنا ربيعة، والوليد بن عتبة، وطلبوا المبارزة، فخرج لهم من المسلمين: عُبيدة بن الحارث، وحمزة، وعلي رضي الله عنهم.

فبارز عبيدة عتبةَ بن ربيعة، وبارز حمزة شيبة بن ربيعة، وبارز علي الوليد بن عتبة. فقتل كلٌّ من حمزة وعلي صاحبه، واختلف عبيدة وعتبة بينهما ضربتين، فكرَّ حمزة وعلي بسيفَيْهما على عتبة فذفّفّا عليه(١)، فقُتل(٢). وأما عبيدة بن الحارث رضي الله عنه فجُرِح في رجله، فمات عند رجوعهم إلى المدينة بمكان يسمى الصفراء.

وزاد هذا الشيعي على ما في هذه القصة ـ معتمداً على أغاني الأصبهاني ـ قوله: (فقتل عليٌّ الوليد، وجاء فوجد حمزة معتنقاً شيبة بعد أن تثلَّمت في أيديهما السيوف. فقال: يا عم طأطِئْ رأسك، وكان حمزة طويلا، فأدخل رأسه في رأس شيبة، فاعترضه عليّ بالسيف فطيَّر نصفه[أي نصف رأسه])(٣).

وسبب إيراده لهذه القصة الشاذة هو إثبات شجاعة علي رضي الله عنه، وأنه شارك في قتل الثلاثة. والذي ذكرتُ آنفا هو ما صح في هذا الخبر، وشجاعة حمزة رضي الله عنه لا تقلُّ عن بسالة علي، أو أكثر.

ويكفي في ردِّ هذه الرواية أن حاكيَها هو أبو الفرج الأصبهاني صاحب المسامرات والمُجُون.

---

(١) أي: أجهزا عليه وحَرَّرا قتله. وهو من تذفيف الجريح، ويروى بالدال المهملة. النهاية (مادة: دفف وذفف) (ص٣٠٨ و٣٢٧).

(٢) رواه أبو داود (كتاب الجهاد/باب في المبارزة) رقم:(٢٦٦٧) عن علي رضي الله عنه، مع اختلافٍ فيمن قاتل مَن. وإسناده صحيح.

(٣) الصحيح من سيرة النبي الأعظم (٥/٤٥).

الإمداد بالملائكة

اضطرب قول هذا الشيعي في أمر الملائكة الذين كانوا ببدر؛ هل شاركوا في القتال، أم نزلوا لتثبيت قلوب المؤمنين، فقال: (وقد أمدَّ الله المسلمين بالملائكة لتثبيت قلوبهم، وفي كونهم حاربوا خلاف. وظاهر القرآن ربما لا يساعد عليه حيث يقول تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَهُ ٱللَّهُ إِلَّا بُشْرَىٰ وَلِتَطْمَئِنَّ بِهِۦ قُلُوبُكُمْۚ﴾ [الأنفال: ١٠].

ولكن ثمَّة آية أخرى تُشير إلى اشتراكهم في القتال، وهي قوله تعالى في سورة الأنفال: ﴿إِذْ يُوحِى رَبُّكَ إِلَى ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ أَنِّى مَعَكُمْ فَثَبِّتُوا۟ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ سَأُلْقِى فِى قُلُوبِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلرُّعْبَ فَٱضْرِبُوا۟ فَوْقَ ٱلْأَعْنَاقِ وَٱضْرِبُوا۟ مِنْهُمْ كُلَّ بَنَانٍ ﴿١٢﴾﴾ [الأنفال: ١٢].

هذا إذا كان قوله تعالى: ﴿فَٱضْرِبُوا۟﴾ إلخ خطاباً للملائكة، كما لعله الظاهر، وإنْ كان خطاباً للمقاتلين من الناس، فلا دلالة في الآية على ذلك أيضا)[١].

فمِنْ هذا النص يتبيّن موقف الشيعة من أن الملائكة لم يقاتلوا مع المؤمنين في بدر. وكأن هذا الشيعي يريد التغطية عن هذا الأمر باستدلاله بآية الإمداد من سورة الأنفال، وسواء كان المخاطب بقوله: ﴿فَٱضْرِبُوا۟﴾ الملائكة أو المؤمنين، فقد ثبت بالوحي النبوي مشاركتهم في القتال.

فعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: بينما رجلٌ من المسلمين يشتدُّ في أثر رجل من المشركين أمامه، إذ سمع ضربة بالسوط فوقه، وصوت الفارس يقول: أقدم حَيْزُوم. فنظر إلى المشرك أمامه فخرَّ مستلقياً، فنظر إليه فإذا هو قد خُطِم أنفه، وشقَّ وجهه كضربة السوط، فاخضَرَّ ذلك أجمع. فجاء الأنصاري فحدَّث بذلك رسول الله ﷺ فقال: «**صدقتَ، ذلك من مَدَد السماء الثالثة**»[٢].

(١) الصحيح من سيرة النبي الأعظم (٥/٥٢).

(٢) رواه مسلم (كتاب الجهاد/باب الإمداد بالملائكة في غزوة بدر) رقم: (١٧٦٣).

وعنه ﷺ أن النبي ﷺ قال يوم بدر: «**هذا جبريل آخذ برأس فرسه، عليه أداة الحرب**»[(١)].

ولهذا استحق هؤلاء الملائكة أن يكونوا أفضل جنسهم، ففي البخاري: " جاء جبريل إلى النبي ﷺ فقال: ما تعدُّون أهل بدر فيكم؟ قال: «**أفضل المسلمين**»، أو كلمة نحوها. قال: وكذلك مَنْ شهد بدراً من الملائكة "[(٢)].

قتلى المشركين

عقد هذا الشيعي مبحثاً بعنوان: (بطولات علي عليه السلام) ادَّعى فيه أن نصف قتلى المشركين قَتَلهم عليّ، والنصف الآخر شارك في قَتْلِهم[(٣)].

وهذا كذلك من الأمور المبالغ فيها عند الرافضة، وكأنني بهذا الشيعي حين ألف كتابه (الصحيح من سيرة النبي الأعظم) أخطأ أو سَهَا قلمُه في وضع لفظة (النبي)، وإنما هو: (الصحيح من سيرة **الوصيّ** الأعظم)، لأن المتأمِّل في كتابه هذا يكاد يجزم أن غالب أحداثه تَرْسُم حياة علي رضي الله عنه وشجاعته ومناقبه، أكثر من رَسْمِها وإظهارها حياة المصطفى ﷺ. ولا شك أن هذا من طمس القلوب، وخذلان علَّام الغيوب جلَّ وعلا.

فمما لا شك فيه عند أهل المغازي والسير أن عليا رضي الله عنه لم يكن بأحسن حال من باقي الصحابة، فكما بارز هو رضي الله عنه، فكذلك هم بارزوا رضوان الله عنهم، وكما قتل المشركين قتلوا كذلك. ولكن لم يُعرف عند أحدٍ من السابقين واللاحقين أن عليا قتل نصف قتلى المشركين، وشارك في قتل النصف الآخر، بل الذي صحَّ أنه رضي الله عنه قتل قُرابة العشرة أو أكثر بقليل.

---

(١) رواه البخاري (كتاب المغازي/باب شهود الملائكة بدراً) رقم:(٣٩٩٥).

(٢) البخاري (كتاب المغازي/باب شهود الملائكة بدرا) رقم:(٣٩٩٢) عن رِفاعة بن رافع الزُّرَقي رضي الله عنه.

(٣) الصحيح من سيرة النبي الأعظم (٥/٥٧-٦٠).

وقد ذكر ابن تيمية في ردِّ ما ادَّعاه هذا الرافضي وقبله ابن المطهر الحلي (أن هذا من الكذب البيِّن المفترى باتفاق أهل العلم العالمين بالسير والمغازي. ولم يذكر هذا أحدٌ يُعتمد عليه في النقل، وإنما هو من وضع جُهَّال الكذابين. بل في الصحيح قَتْل غير واحد لم يشرك عليٌّ في واحد منهم، مثل أبي جهل، وعقبة بن أبي مُعيط، ومثل أحد ابني ربيعة؛ إما عتبة بن ربيعة، وإما شيبة بن ربيعة، وأبي بن خلف، وغيرهم...

وقيل: إن عليا لم يقتل ذلك اليوم إلا نفراً دون العشرة، أو أقل، أو أكثر. وغاية ما ذكره ابن هشام، وقبله موسى بن عقبة، وكذلك الأموي، جميع ما ذكروه أحدَ عشر نفسا، واختُلف في ستة أنفس، هل قتلهم هو أو غيره، وشارك في ثلاثة. هذا جميع ما نقله هؤلاء الصادقون)[١].

السنة الثالثة من الهجرة

أمر بني قينقاع

لما نقض يهود بني قينقاع العهد الذي بينهم وبين رسول الله ﷺ، حاصرهم عليه الصلاة والسلام حتى نزلوا على حكمه. فقام إليه عبدالله بن أبي ابن سَلول فقال: يا محمد، أحسن في مواليَّ،.. فإني والله امرُؤٌ أخشى الدوائر. فقال رسول الله ﷺ: «**هم لك**»[٢].

وكان من شأن عُبادة بن الصامت رضي الله عنه ـ وهو من أحلاف بني قينقاع ـ أنْ تبرَّأ إلى الله عز وجل وإلى رسوله ﷺ من حِلْفهم. ففيه وفي عبدالله بن أبي نزل قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ ٱلۡيَهُودَ وَٱلنَّصَٰرَىٰٓ أَوۡلِيَآءَۘ بَعۡضُهُمۡ أَوۡلِيَآءُ بَعۡضٖۚ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمۡ فَإِنَّهُۥ مِنۡهُمۡۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ۝٥١﴾ [المائدة: ٥١]، إلى قوله سبحانه: ﴿وَمَن يَتَوَلَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَإِنَّ حِزۡبَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلۡغَٰلِبُونَ ۝٥٦﴾ [المائدة: ٥٦][٣].

---

(١) منهاج السنة (٨/٩٤-٩٦).
(٢) سيرة ابن هشام (٣/٨).
(٣) تفسير ابن جرير(١٠/٣٩٧).

وقد نفى جعفر العاملي أن تكون هذه الآيات نزلت في عبدالله بن أبي المنافق![١] ومهما يكن من أمر في سبب نزولها، فإن الآية تشمل هذا المنافق بالضرورة.

قال ابن جرير: (لا شك أن الآية نزلت في منافقٍ كان يُوالي يهودا أو نصارى، خوفا على نفسه من دوائر الدهر، لأن الآية التي بعد هذه تدل على ذلك، وذلك قوله: ﴿فَتَرَى ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ يُسَٰرِعُونَ فِيهِمۡ يَقُولُونَ نَخۡشَىٰٓ أَن تُصِيبَنَا دَآئِرَةٌ﴾ [المائدة: ٥٢] الآية)[٢].

قتل كعب بن الأشرف اليهودي

في ربيع الأول من السنة الثالثة[٣] قتل الصحابةُ ﷺ أحدَ زعماء اليهود وهو كعب ابن الأشرف النَّضري، بأمر من النبي ﷺ حيث قال: «**مَنْ لِكعب بن الأشرف، فإنه آذى الله ورسولَه**»[٤].

وكان القائم بهذه المهمة الصعبة محمد بن مسلمة الأنصاري رضي الله عنه، ومعه أربعة من الأنصار، منهم أبو نائلة سلكان بن سلامة أخو كعب بن الأشرف من الرضاعة[٥].

لكن جعفر العاملي يطعن كعادته في فضائل صحابة رسول الله ﷺ، ففي هذه السَّرِيَّة ـ مثلا ـ يطعن في محمد بن مسلمة رضي الله عنه، ويقول بأنه ليس له كبير أثرٍ في هذه القصة، بل الدور الأكبر هو لأبي نائلة[٦]. لكن من تناقض هذا الشيعي واضطراب منهجه في كتابه هذا أنه أقرَّ في موضع آخر من كتابه أن محمد بن مسلمة هو قاتل ابن الأشرف[٧].

---

(١) الصحيح من سيرة النبي الأعظم (٦/٦٠).
(٢) تفسير ابن جرير (١٠/٣٩٩).
(٣) تفرَّد ابن سعد بتحديد هذا التاريخ في قتل كعب بن الأشرف. (الطبقات)(٢/٣١).
(٤) رواه البخاري (كتاب المغازي/باب قتل كعب بن الأشرف) رقم:(٤٠٣٧) من حديث جابر بن عبدالله رضي الله عنهما.
(٥) سيرة ابن هشام (٣/١٣).
(٦) الصحيح من سيرة النبي الأعظم (٦/٥٠-٥١).
(٧) المرجع نفسه (٨/٤٨).

والسبب الرئيس في طعنه وانتقاصه لمحمد بن مسلمة هو اعتزاله للفتنة، وعدم شهوده حرب الجمل ولا صفين.

ولعل القارئ المنصف لهذه القصة يرى أن المُتَشوِّق الأكبر لقتل ابن الأشرف كان هو محمد بن مسلمة. فكما ورد في الحديث السابق، بعد طلب النبي ﷺ قتل كعبٍ هذا، قام محمد بن مسلمة فقال: يا رسول الله، أتُحب أن أقتله؟ قال: «**نعم**».

طبعاً لا نُنْكر مشاركة الصحابة الآخرين في قتل ابن الأشرف، ومنهم كما أسلفتُ أبو نائلة.

غـزوة أحـد

تقدم في غزوة بدر أن النبي ﷺ أعطى اللواء لمصعب بن عُمير رضي الله عنه، وكان الأمر كذلك في غزوة أحد.

لكن جعفر العاملي كعادته نسب إعطاء اللواء لعلي بن أبي طالب، وهذا مخالف لما ورد في كتب أهل السير، وإنما أخذ عليٌّ اللواء بعد مقتل مصعب رضي الله عنه(١).

استعراض الفتيان على رسول الله ﷺ

من هؤلاء الفتيان الذين عُرِضوا على رسول الله ﷺ سمُرة بن جندب الفِزاري رضي الله عنه، فردَّه عليه الصلاة والسلام لصغر سنه، وأجاز رافع بن خَديج. فلما أجاز رافعاً قيل له: يا رسول الله، فإن سمرة يصرع رافعاً. فأجازه(٢).

لكن الشيعي العاملي يرتاب فيما نُقِل عن سمرة مِنْ صَرْعِه لرافع بن خَديج ومشاركته في غزوة أحد، بل أخذ ينال من هذا الصحابي الجليل؛ مُدَّعياً أنه كان سفّاكاً للدماء، ولا يحب أهل البيت(٣).

---

(١) ينظر جدول بالرايات والألوية في الغزوات النبوية وأسماء حملتها في كتاب: العَلَم النبوي الشريف. للدكتور عبدالله بن محمد الحجيلي.(ص٧٢-٧٦).

(٢) سيرة ابن هشام (٣/٢٢).

(٣) الصحيح من سيرة النبي الأعظم (٦/١٢٩).

وهذه عادة هذا الشيعي في كل صحابي ذكره إلا وينال منه، ويتَّهمه ببغضه لعلي وأهل بيته، وأنه لم يُناصِرْه ويُؤازره.

وأما دعواه أن سمرة ﷺ كان سفَّاكاً للدماء، فلأنه كان شديداً على الخوارج أعداء علي ﷺ، وذلك لمّا كان يُستخلف على البصرة من قِبَل زياد[١].

ولهذا قال ابن عبدالبر: (فالحَرورية ومَنْ قاربهم في مذهبهم يطعنون عليه وينالون منه)[٢].

فكيف يكون سمرة ﷺ مبغضاً لعلي وهو يُحارب أعداءه؟!

الهزيمة

لما كان النصر في أول المعركة للمسلمين، خالَفَ الرُّماة أمر رسول الله ﷺ، فنزلوا عن الجبل.

قال ابن عبدالبر: (ثم كرَّ المشركون وولَّى المسلمون، وثبت مَنْ أكرمه الله منهم بالشهادة. ووُصِل إلى رسول الله ﷺ، فقاتل دونه مصعب بن عُمير حتى قُتل ﷺ، وجُرِح رسول الله ﷺ في وجهه، وكُسرت رَباعيته اليُمنى السُّفلى بحجر، وهُشِمت البيضة على رأسه ﷺ وجزاه عن أمته ودينه بأفضل ما جزى به نبيّاً من أنبيائه عن صبره)[٣].

وهنا أمورٌ أثارها هذا الشيعي في هذه الغزوة، وهي:

أولاً: تركيزه على فرار بعض الصحابة حين الهزيمة، وإيراده لروايات مكذوبة لا أساس لها من الصحة. من ذلك قوله: (لقد روى غير واحد أن النبي ﷺ نظر في أحد إلى رجلٍ من المهاجرين يفرُّ، قد ألقى تُرْسه خلف ظهره، فناداه: " **يا صاحب التُّرس ألْقِ ترسك وفِرَّ إلى النار** "، فرمى بترسه[٤].

---

(١) الإصابة (١٧٩/٣).
(٢) الاستيعاب (٦٥٣/٢).
(٣) الدرر(ص١٥٦-١٥٧).
(٤) الصحيح من سيرة النبي الأعظم (٢٠٥/٦).

كما أنه لا يصح ما أورده من أن النبي ﷺ أعطى أبا دُجانة سيفه تكريماً له، ومَنَعه ممَّنْ فَرَّ إهانةً لهم[(١)]. ووجه بطلان هذا أنَّ إعطاء النبي ﷺ سيفه لأبي دُجانة رضي الله عنه كان قبل بدء الحرب، وليس بعد الهزيمة. فعن أنس رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ أخذ سيفاً يوم أحُد فقال: «**مَن يأخذ مني هذا؟**»، فبسطوا أيديهم، كل إنسان منهم يقول: أنا، أنا. قال: «**فمَن يأخذه بحقه؟**» .قال: فأحجم القوم. فقال سِمَاك بن خَرَشة أبو دُجانة: أنا آخذه بحقه. قال: فأخذه ففَلَقَ به هامّ المشركين[(٢)].

والدافع لهذا الاختلاق والتزوير من هذا الشيعي هو إثبات **الأمر الثاني** وهو:

ذكر مناقب علي رضي الله عنه، والإشادة بأنه أشجع الناس، وأنه لم يثبت غيره عند الهزيمة يوم أحُد، وأنه حمَى رسول الله ﷺ من المشركين حتى عَجِبت الملائكة من شجاعته ومواساته لرسول الله ﷺ[(٣)]. وكلما ذكِرت منقبةٌ لأحد الأصحاب رضوان الله عليهم، أنكر ذلك، وقال: (إننا لا ندري أين كان علي الذي قَتَل نصف قتلى المشركين أو أكثر... ولماذا لا تتعرَّض له هذه الرواية، ولا تدُلُّنا على دوره في هذه الحرب؟!)[(٤)].

وأقول: لا شك أن عليّاً رضي الله عنه أبلى في هذه الغزوة بلاء حسناً، وجاهد جهاداً كبيراً، لكن تصوير هذا الشيعي لهذه الغزوة بهذا الشكل البَشِع يجعل القارئ يظن أن الصحابة رضي الله عنهم خذلوا رسولهم الكريم ﷺ، ولَاذُوا بالفرار، ولكن الأمر ليس كذلك، فقد ثبت معه ﷺ جماعة من الصحابة وأبْلوا بلاء حسناً، كحمزة، وأبي دُجانة، ومصعب بن عُمير، وسعد ابن معاذ، وطلحة ابن عُبيد الله، وسعد بن أبي وقاص، وأبي بكر،

---

(١) المرجع نفسه (٦/٢٠٤).

(٢) رواه مسلم (كتاب فضائل الصحابة/باب من فضائل أبي دُجانة سماك بن خرشة رضي الله عنه) رقم: (٢٤٧٠).

(٣) الصحيح من سيرة النبي الأعظم (٦/١٥٧-١٥٩-١٦٠-١٧٤-١٧٥-١٩٢).

(٤) يُنظر على سبيل المثال: (٦/١٤٦-٢١٢-٢١٨).

وعمر اللذين لازما رسول الله ﷺ، بل حتى الفارِّين منهم رجعوا ودافعوا عنه ﷺ. فليس علي وحده من حارب وثبت عند مواجهة الكفار، كما يدَّعيه هذا الشيعي الذي ينقل عن روضة الكافي وبحار الأنوار قولهم: (حين انهزم الناس غضب ﷺ، ونظر إلى جنبه فإذا علي، فقال: "**ما لك لم تَلْحَقْ بِبَني أبيك؟**"، فقال: يا رسول الله، أكُفرٌ بعد إيمان؟ إن لي بك أسوة)(١).

وهذا محض الكذب والدَّجل مِمَّنْ مذهبه التلفيق والتزوير.

ومع هذا كلِّه، لا يصِحُّ وصف علي رضي الله عنه بأنه أشجع الناس، بل هو من أشجعهم. وأما أشجع الناس فهو رسول الله ﷺ، قال أنس بن مالك رضي الله عنه: (كان رسول الله ﷺ أحسن الناس، وأشجع الناس، وأجود الناس)(٢).

ومواقفه ﷺ معلومة مشهورة، فلا يحتاج إلى نصرة أحد ولا إلى مساعدته، وهو المنصور من عند الله، والمُبشَّر والموعود بالنصر والتمكين، والمحفوظ والمعصوم في حياته كلِّها ﷺ، حتى قال سعد بن أبي وقّاص في هذه الغزوة: (رأيتُ رسول الله ﷺ يوم أُحد ومعه رجلان يُقاتلان عنه، عليهما ثيابٌ بيضٌ كأشدِّ القتال ما رأيتهما قبل ولا بعد)(٣).

وأما جُرْحُه ﷺ وكسر رَباعيته، فهذا من قبيل الابتلاء، شأنه شأن الأنبياء من قبْله، يُبْتَلَوْنَ ثم يكون لهم النصر. وكذلك الحكمة من ذلك إثبات بَشَرِيّته ﷺ.

فالمقصود من هذا كله أن علياً ليس هو أشجع الناس، إذْ لو سُلِّم للشيعة هذا الأمر، لقيل لهم إن أبا بكر وعمر رضي الله عنهما كانا أشجع من علي رضي الله عنه. ومواقفهما وسيرتهما تشهد لهذا الأمر ولا شك.

---

(١) الصحيح من سيرة النبي الأعظم (٦/١٥٩).

(٢) رواه البخاري (كتاب الجهاد والسير/باب الشجاعة في الحرب والجُبن) رقم:(٢٨٢٠)، ومسلم (كتاب الفضائل/باب في شجاعة النبي ﷺ وتقدمه للحرب) رقم: (٢٣٠٧).

(٣) رواه البخاري (كتاب المغازي/باب ﷺإِذْ هَمَّتْ طَائِفَتَانِ مِنْكُمْ أَنْ تَفْشَلَا وَاللَّهُ وَلِيُّهُمَا ﷺ) رقم:(٤٠٥٤).

قال ابن حزم رَحِمَهُ اللَّهُ في معرض ردِّه على الرافضة: (وجدناهم يحتجُّون بأن عليا كان أكثر الصحابة جهاداً وطعناً في الكفار وضرباً، والجهاد أفضل الأعمال.

قال أبو محمد: هذا خطأ، لأن الجهاد ينقسم أقساما ثلاثة، أحدها الدعاء إلى الله عَزَّوَجَلَّ باللسان، والثاني الجهاد عند الحرب بالرأي والتدبير، والثالث الجهاد باليد في الطعن والضرب. فوجدنا الجهاد باللسان لا يلحق فيه أحدٌ بعد رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أبا بكر وعمر. أما أبو بكر فإن أكابر الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أسلموا على يديه، فهذا أفضل عمل، وليس لعلي من هذا كثير حظ. وأما عمر، فإنه من يوم أسلم عزَّ الإسلام، وعبدالله تعالى بمكة جهراً، وجاهد المشركين بمكة بيديْه، فضَرَب وضُرِب حتى مَلُّوه فتركوه فعَبَد الله تعالى علانية، وهذا أعظم الجهاد.

فقد انفرد هذان الرجلان بهذين الجهادين اللذين لا نظير لهما ولا حَظّ لعلي في هذا أصلا.

وبقي القسم الثاني، وهو الرأي والمشورة، فوجدناه خالصاً لأبي بكر ثم لعمر.

وبقي القسم الثالث، وهو الطعن والضرب والمبارزة، فوجدناه أقل من مراتب الجهاد ببُرهانٍ ضروريّ، وهو أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لا شك عند كلِّ مسلم أنه المخصوص بكل فضيلة. فوجدنا جهاده عَلَيْهِ السَّلَامُ إنما كان في أكثر أعماله وأحواله القِسْمين الأوَّليْن من الدعاء إلى الله عَزَّوَجَلَّ، والتدبير والإدارة. وكان أقلُّ عَمَلِه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الطعن والضرب والمبارزة، لا عن جُبْنٍ، بل كان عَلَيْهِ السَّلَامُ أشجع أهل الأرض قاطبةً نفساً ويداً، وأتمَّهم نجدة، ولكنه كان يُؤثِر الأفضل فالأفضل من الأفعال، فيُقدِّمه عَلَيْهِ السَّلَامُ ويشتغل به. ووجدناه عَلَيْهِ السَّلَامُ يوم بدر وغيره، كان أبو بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ معه لا يفارقه إيثاراً من رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ له بذلك، واستظهاراً برأيه في الحرب وأنْساً بمكانه. ثم كان عمر ربما شورِك في ذلك أيضا، وقد انفرد بهذا المَحَلِّ دون علي ودون سائر الصحابة إلا في النُّدْرة.

ثم نظرنا مع ذلك في هذا القسم من الجهاد الذي هو الطعن والضرب والمبارزة، فوجدنا علياً رضي الله عنه لم ينْفرِد بالبُسُوق فيه، بل قد شاركه في ذلك غيرُه شركة العِنان كطلحة والزبير وسعد، وممن قُتل في صدر الإسلام كحمزة وعبيدة بن الحارث بن المطلب ومصعب بن عُمير، ومن الأنصار سعد بن معاذ وسماك بن خَرَشة وغيرهما. ووجدنا أبا بكر وعمر قد شاركاه في ذلك بحظ حسن، وإنْ لم يلْحقا بحظوظ هؤلاء، وإنما ذلك لشغلهما بالأفضل من ملازمة رسول الله ﷺ ومؤازرته في حين الحرب، وقد بعثهما رسول الله على البُعوث أكثر مما بعث عليا)[١].

وأما قول هذا الشيعي عن علي رضي الله عنه أنه قتل نصف قتلى المشركين، فهذا كذب، وآفة الكذب الجهل. فمعلوم أن المسلمين انهزموا في هذه الغزوة، وكثر فيهم القتل، فكان يوم أُحُد يوم بلاء وفتنة وتمحيص، ولم يُقتل يومئذ من المشركين إلا نفرٌ قليل، وهذا يُردُّ قولهم إن عليّاً قتل نصف قتلى المشركين.

ثم يُقال لهذا الشيعي وأمثاله على سبيل التَّنزُّل: أين كانت شجاعة علي رضي الله عنه حين قُتِل حمزة رضي الله عنه؟!

وأوْرَدَ هنا قصة قتل علي لعشرة من الكفار، وقول جبريل: إن هذه المواساة. فقال عليه الصلاة والسلام: " **هو مني وأنا منه** ". ثم صاح صائحٌ في السماء وهو يقول: لا سيف إلا ذو الفَقَار، ولا فتى إلا علي[٢].

وهذا الخبر باطل من أصله، وأجمع العلماء على وضعه[٣].

وأما الصحابة الذين فَرُّوا عند وقوع الهزيمة، فقد رجعوا وفاؤوا إلى رسول الله ﷺ، وعفا الله عنهم بنص القرآن، ولكن الشيعة لا يريدون أن يَعفوا عنهم؛ فانتقصوهم وطعنوا فيهم.

---

(١) الفِصَل في الملل (١٠٧/٤).

(٢) الصحيح من سيرة النبي الأعظم (١٥٩/٦-١٦٠)، وروضة الكافي (٩٥/٨).

(٣) ينظر: الموضوعات لابن الجوزي (٣٨١/١-٣٨٢)، وتلخيصه للذهبي (ص٧٠)، والفوائد المجموعة للشوكاني (ص٣٧١-٣٧٢). وينظر كذلك: منهاج السنة النبوية لابن تيمية (٣٧/٥-٣٨).

ومن تناقض جعفر العاملي أنه طعن فيهم أول الأمر، ومدحهم دون أن يشعر في آخر كلامه، فقال: (ثم صار المسلمون يفيؤون إلى رسول الله ﷺ زُرافاتٍ ووُحدانا، وجعل ﷺ يذرهم [كذا] ويحضهم على القتال، فقاتلوا على قِلَّتِهم خير قتال... وجاهدوا في الله حق جهاده...

في هذه اللحظات يبدو أن الله قد أنزل على القادمين الراجعين إلى النبي التائبين أمَنَةً نعاسا لكي يطمئنوا إلى نصر الله ولطفه...

والخلاصة أن النُّعَاس في الحرب يكون من الإيمان والاعتقاد بالله)[١].

فالحمد لله الذي جعل الحق على لسان الكذوب، والحق ما شهدت به الأعداء.

الأمر الثالث المتعلق بهذه الغزوة، هو ما نفاه هذا الشيعي من كسر رَباعية النبي ﷺ يوم أُحُد، فيقول: (لم يكن قد نقص من خِلْقته شيء، ولم تُكسر رَباعيته، فقد رُوي عن الإمام الصادق أنه قد رَدَّ ذلك، فقد قال له الصباح بن سيابة: كُسِرت رَباعيته كما يقول هؤلاء؟ قال: لا والله، ما قبضه الله إلا سَليماً، ولكنه شُجَّ في وجهه)[٢].

وهذا كلّه كذبٌ، لأنه خلاف ما عُلِم بالنقل الصحيح، وما اشتهر عند المسلمين قاطبة من كسر رَباعيته ﷺ. فقد ثبت في الصحيحين وغيرهما أن رسول الله ﷺ قال: «**اشتد غضب الله على قومٍ فعلوا هذا برسول الله ﷺ**» وهو حينئذ يشير إلى رَباعيته[٣].

وعند مسلم أنَّ رسول الله ﷺ كُسرت رَباعيته يوم أُحُد، وشُجَّ في

(١) الصحيح من سيرة النبي الأعظم (٢٠٢/٦ و٢٢٤).

(٢) الصحيح من سيرة النبي الأعظم(١٥٨/٦).

(٣) رواه البخاري (كتاب المغازي/باب ما أصاب النبي ﷺ من الجراح يوم أحد) رقم:(٤٠٧٣)، ومسلم (كتاب الجهاد والسير/باب اشتداد غضب الله على من قتله رسول الله ﷺ) رقم:(١٧٩٣) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

رأسه، فجعل يَسْلُتُ الدم عنه، ويقول: «**كيف يُفلح قومٌ شجُّوا نبيهم، وكسروا رَباعيته، وهو يدعوهم إلى الله؟**». فأنزل الله ﷻ: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ [آل عِمرَان: ١٢٨][(١)].

السنة الرابعة من الهجرة

أحداث وقعت في السنة الرابعة

في هذه السنة، وفي جمادى الأولى منها، توفي عبدالله بن عثمان ابن عفَّان، سبط رسول الله ﷺ ـ وأمه رقية بنت رسول الله ﷺ ـ وهو ابن ستِّ سنين، فصلَّى عليه النبي عليه الصلاة والسلام، ونزل في حفرته والدُه عثمان رضي الله عنه[(٢)].

ولما كانت الشيعة الإمامية تنفي كون رقية بنتَ رسول الله ﷺ ورضي عنها، كذلك تنفي هنا كون عبدالله بن عثمان سبطه عليه الصلاة والسلام. بل زعم جعفر العاملي ـ عامله الله بما يستحق ـ أن عبدالله بن عثمان مجرد خيال ولا أصل لوجود هذا الطفل[(٣)].

وقد تقدم في المبحث الأول من هذا الفصل الرد على شبهتهم هذه، فلْيُراجع[(٤)].

وفي هذه السنة كذلك، مات الصحابي الجليل أبو سلمة بن عبد الأسد رضي الله عنه، بسبب جُرح أصابه يوم أحد. وكانت وفاته بعد رجوعه من سريةٍ بعثه النبي ﷺ فيها إلى بني أسد[(٥)].

وقد ادَّعى جعفر العاملي أن وفاته رضي الله عنه كانت في السنة الثانية. واستدلَّ على ذلك بأن النبي ﷺ تزوَّج أم سلمة سنة اثنتين[(٦)].

---

(١) رواه مسلم (كتاب الجهاد والسير/باب غزوة أحد) رقم:(١٧٩١) من حديث أنس رضي الله عنه.
(٢) ينظر: تاريخ ابن جرير (٢/٥٥٥)، والسيرة النبوية للذهبي (١/٤٦٢)، والبداية والنهاية (٤/٢٧٧).
(٣) الصحيح من سيرة النبي الأعظم (٧/٥٨-٦٠).
(٤) (ص٢٠٠).
(٥) السيرة النبوية للذهبي (١/٤٤٣)، والبداية والنهاية (٤/٢٧٧).
(٦) الصحيح من سيرة النبي الأعظم (٧/٧٤-٧٥و١٤٨).

لكن هذا مردود عليه بأن وفاته كانت بسبب جرح أصابه يوم أحد، ولا شك أن أُحُداً

كانت في السنة الثالثة. وكذلك يُرَدُّ قوله بما أجمع عليه أهل السير والمغازي بأن النبي ﷺ أمَّر أبا سلمة رضي الله عنه على سريَّة موجَّهةٍ إلى بني أسد حتى وصل إلى ماءٍ من مياههم يُدْعى قَطَن.

وهذه السرية كانت بلا خلاف سنة أربع للهجرة(١).

بعث الرجيع(٢)

عقد جعفر العاملي لهذه السرية فصلاً سمَّاه: (مأساة الرجيع في نصوصها المتنافرة) أخذ يُشكك فيه في أحداث هذه السرية، بل حتى في أصلها، فقال: (إننا لا نملك دليلاً قاطعاً يجعلنا نخضع لصحة هذا الحدث، ونستسلم لواقعيته بصورة نهائية.

بل لدينا الكثير من الموارد المثيرة لأكثر من سؤال، ولا سيما فيما يتعلق ببعض التفاصيل التي أشارت إليها الروايات المختلفة، وهي من الكثرة بحيث نكاد نشكك في أصل هذه السرية)(٣).

ومن هذه التفاصيل التي شكك فيها، اختلاف الروايات في تاريخ السرية، وفي سبب بعثها، وفي عدد أفرادها، وفي أميرها...

لكن عند النظر نجد أن هناك أموراً كثيرةً لا أثر لاختلاف الروايات

---

(١) ينظر: المنتظم في تاريخ الملوك والأمم (٣/٢١١).

(٢) ينظر تفاصيل سرية الرجيع في: صحيح البخاري (كتاب المغازي/باب غزوة الرجيع) رقم:(٤٠٨٦)، وسيرة ابن هشام (٣/١١٥)، وطبقات ابن سعد (٢/٥٥)، والدرر (ص١٦٨)، وعيون الأثر(٢/٥٦)، والسيرة النبوية للذهبي (١/٤٤٤)، وزاد المعاد (٣/٢١١)، والبداية والنهاية (٤/٢٤٤)، وفتح الباري(٧/٣٧٨)، والسيرة النبوية في فتح الباري لمحمد الأمين بن محمد محمود الشنقيطي (٢/٣١٦)، والسرايا والبعوث النبوية لبريك محمد بريك العمري (ص٢٢٥).

(٣) الصحيح من سيرة النبي الأعظم (٧/١٦٣).

فيها، وأخرى يرَجَّح بينها، وأخرى يُمكن الجمع بينها. ولا يمكن إثبات التناقض بين خبرين إلا بعد معرفة صحتهما من ضعفهما. ولكن هذا الشيعي أوأعوانه في تأليفهم لهذا الكتاب يتلَقَّفون كلَّ ما وقعت عليه أعينهم، وبَطِشت بها أيديهم، فيُودعونه في كتابهم هذا دون تمحيص ولا تَرَوٍّ؛ فلا يميِّزون ـ عمداً أو بغير عمد ـ بين المصادر الأصلية والمصادر الأخرى، فيجمعون بين كتب الحديث والتاريخ والأدب والحكايات والسمر في درجة واحدة. ولا شك أن مقصود جعفر العاملي الأول في هذا كلِّه هو إبراز ـ حسب زعمه ـ التزوير والطّمس الذي طال التاريخ الإسلامي منذ بزوغ فجره! بل ينقل كلاماً مرجوحاً أو مُضعَّفاً من مؤلف الكتاب المنقول منه، فينسبه إليه جازماً به وكأنه قائلٌ به. ولا شك أن هذه خيانةٌ علمية، وأنْعِمْ بها عند معشر الرافضة الذين لا يعرفون إلا الكذب والدَّجل!!

حديث بئر معونة[1]

إن ما قاله جعفر العاملي في تناقض أخبار بعث الرجيع، كرَّره هنا في قصة بئر معونة، فقال: (إن أدنى ملاحظة للنصوص توضِّح لنا مدى الاختلاف والتناقض فيما بينها، بشكلٍ يتعذّر معه الجمع فيما بينها...)[2].

فادَّعى تناقض الأخبار في تاريخ القصة، وسبب إرسال هذه السرية، ومن هو أميرها، وعدد أفرادها إلى غير ذلك مما أثاره وسَوَّد به صفحات كتابه، ثم قال بعد ذلك مُتَبَجِّحاً مُغْتَرّاً بما تحصَّلَ لديه: (وحسبنا هذا الذي ذكرناه من التناقضات والاختلافات بين الروايات،... والمهم هو الإلماح والإشارة ليتَّضح أن ثمَّةَ تعمُّداً للكذب، والوضع والتحريف. وأنه لا يمكن الركون إلى النصوص، ولا اعتماد بعض دون بعض إلا بعد تزييف الزائف، وتحقيق ما هو حقيقة)[3].

---

(١) تفاصيل هذه القصة في المصادر السابقة بعد بعث الرجيع.
(٢) الصحيح من سيرة النبي الأعظم (٧/٢٤٥).
(٣) المرجع نفسه (٧/٢٦٣).

وهذا الذي ذكره من عدم الاعتماد على النصوص إلا بعد طرح الضعيف منها، أمرٌ مرغوبٌ فيه ومطلوب، لكن هذا الشيعي لم يَتَقَيَّد بما قرَّره هنا، ولا بقدر أنْمُلَة، فإنه يورد جميع روايات الباب دون ترجيح ولا اعتبار للصحيح منها دون الضعيف، ولكن طريقة هذا الشيعي الأساس منها هو تخريب وتسويد صفحات السيرة النبوية العطرة باسم التحقيق وكتابة تاريخٍ إسلاميٍّ صحيح!

فلابُدَّ أولاً قبل ادِّعاء التناقض من إثبات صحة الأخبار. بعد ذلك، يُنظر في هذا التَّناقض هل يُؤثر أم لا. وعند التعارض الظاهر يُنظر هل يُمكن الجمع بين هذه الأخبار المتعارضة. ثم أخيراً، وبعد بذْل الجُهد، يُلْجأ إلى الترجيح.

أما طريقة هذا الشيعي ومَنْ على شاكلته فهي مجرّد تجميع وتقميش، دون تمحيص ولا تفتيش. فهم ليسوا سوى حاطِبِي ليل، لا يَدْرون ما يكتبون، ثم بعد ذلك يريدون إثبات تناقض أخبار وأحداث السير والمغازي. وأنَّى لهم!!

غـزوة بني النَّضيـر

كان سبب هذه الغزوة هو ما ذكره أهل السير والمغازي قاطبة، من خروج رسول الله ﷺ إليهم يستعينهم في دِية قتِيلين من بني عامر، قتلهما عمرو بن أمَيَّة الضَّمري لمَّا نَجى من بئر معونة.

وكان بين بني النضير وبين بني عامر عقد وحلف. فعزم بنو النضير على الغدر وقتل النبي ﷺ، فعَلِمَ عليه الصلاة والسلام بوحيٍ من السماء بما عَزَموا عليه. فحاصرهم وأجْلاهم خارج المدينة طَيْبَة[1].

هذا هو السبب الرئيس لهذه الغزوة.

---

(١) سيرة ابن هشام (٣/١٣١)، الدرر(ص١٧٤)، عيون الأثر(٢/٦٦)، السيرة النبوية للذهبي (١/٣٧٨و٤٥٤)، زاد المعاد (٣/٢١٥)، البداية والنهاية (٤/٢٥٨).

أما ما أورده جعفر العاملي من أن بني النضير ارْتابوا ونقضوا العهد عندما انهزم المسلمون في أحد، فركب كعب بن الأشرف في أربعين راكباً من اليهود إلى مكة، وحالفوهم وعاقدوهم على أنْ تكون كلمتهم واحدة على محمد... ونزل جبريل فأخبر النبي ﷺ بما تعاقد عليه كعب بن الأشرف وأبو سفيان، وأمره بقتل ابن الأشرف[(١)].

فهذا من اضطراب معلومات هذا الشيعي، وأنه حاطب ليل لا يدري ما يخرج من يَافُوخه؛ كيف يكون بنو النضير نقضوا العهد الذي بينهم وبين رسول الله ﷺ حين انهزام المسلمين بأُحُد؟! وهو الذي يؤكِّد أن غزوة بني النضير كانت بعد بدر بستة أشهر![(٢)]

ثم إن كعب بن الأشرف إنما خرج إلى مكة عند المشركين حين بلغَه خبر انتصار المسلمين ببدر لمَّا أرسل رسول الله ﷺ زيد بن حارثة وعبدالله بن رَوَاحَة مُبَشِّرَيْن بفتح الله ﷻ على رسوله ﷺ[(٣)]. فازداد ابن الأشرف اليهودي حَنَقاً وحِقداً على المسلمين، فصار يُؤذي النبي ﷺ، ويُشَبِّبُ بنساء المسلمين، ويتكلم في أعراضهم، مما دعى ذلك إلى أمر رسول الله ﷺ بقتله. وكان ذلك بين بدر وأُحُد كما تقدم.

ويُضيف هنا جعفر العاملي رواية أخرى ذكر أنها كانت سبب حصار بني النضير، ويُرَجِّحها على غيرها من الروايات لأنها من مصادر شيعية، فقال: (ورد في نص آخر ما ملخصه أنه ذهب مع أصحابه يسْتَقْرِض مالاً من كعب بن الأشرف، فحدَّث كعبٌ نفسه بقتل النبي، فأخبره جبريل فقام كأنه يقضي حاجة، وعرف أنهم لا يقتلون أصحابه وهو حي، وأخذ طريق المدينة، فاستقبله بعض أصحاب كعب، فأخبر كعباً بذلك، ورجع المسلمون.

---

(١) الصحيح من سيرة النبي الأعظم (٤٨/٨). ويُنظر: بحار الأنوار(١٥٨/٢٠)، ومناقب آل أبي طالب (١٩٦/١).

(٢) الصحيح من سيرة النبي الأعظم (٢٦٩/٧)، (٣٦/٨-٣٧).

(٣) سيرة ابن هشام (١٠/٣).

فأخبرهم ابن صُورِيا بأن ربَّ محمد أطلعه على ما هَمُّوا به، وأنه سوف يأمرهم بالجلاء إنْ لم يُسلموا، فاختاروا الجلاء)(١).

وهذه الرواية كسابقتها في الخلط والتزوير، وذلك بإقحام كعب بن الأشرف فيها. وقد تقدم أن مقتله كان بين بدر وأحد. وكيف يستقرض رسول الله ﷺ المال من هذا اليهودي الذي لا يحب أنْ يرى وجه النبي ﷺ، ولا أنْ يَلْقاه؟ ولماذا يستقرض منه المال، أكان هناك سبب لذلك لم يُصَرِّح به هذا الشيعي تضليلاً منه للقراء؟ ثم كيف عرف ابن صوريا اليهودي أنَّ النبي ﷺ سوف يُجْليهم؟ أكان ذلك مزبوراً عندهم في التوراة، أم كان ابن صوريا يعلم الغيب؟ أم أنَّ مجرد ورود هذه الرواية وسابقتها في مصادر شيعية يُعْطيها القدسية والمِصْداقية في قبولها ورَدِّ ما سواها؟

هذه أسئلة تُطرح على جعفر العاملي وأسياده إنْ وجدوا للجواب سبيلا!!

ثم ذكر هذا الشيعي في موضع آخر من كتابه (الصحيح!!) أنَّ الفتح في هذه الغزوة كان على يد علي بن أبي طالب رضي الله عنه. وملخص ما ذكره في هذا المقام أنَّ يهوديا من بني النضير رمى قُبَّة النبي ﷺ بسهم، فانتدب عليٌّ لقتله، فقتله بِلَيْل وتسعةً آخرين من اليهود كانوا معه خارج الحصن يريدون اغتيال النبي ﷺ. فألقى الرُّعب في بني النضير، ويَئِسوا من النصر، فوافقوا على الجلاء(٢).

وهذا الكلام باطلٌ من أصله، لأن انهزام بني النضير كان بسبب حصار المسلمين للحصن حصاراً شديداً، وقطعهم لنخيلهم. وفيهم أنزل الله تعالى: ﴿مَا قَطَعْتُم مِّن لِّينَةٍ أَوْ تَرَكْتُمُوهَا قَآئِمَةً عَلَىٰٓ أُصُولِهَا فَبِإِذْنِ ٱللَّهِ وَلِيُخْزِيَ ٱلْفَـٰسِقِينَ ۝٥﴾ [الحَشر: ٥]، ولم يخرج أحَدٌ منهم لقتال حتى ينهزم أو يُقتل،

---

(١) الصحيح من سيرة النبي الأعظم (٤٩/٨).ويُراجع: مناقب ابن شهرآشوب (١٩٦/١)، وبحار الأنوار (١٦٣/٢٠و١٦٩).

(٢) الصحيح من سيرة النبي الأعظم (٨٨/٨-٨٩).

وإنما كانوا في حصنٍ يُقاتلون مِنْ ورائه كما قال ﷻ: ﴿لَا يُقَٰتِلُونَكُمْ جَمِيعًا إِلَّا فِي قُرًى مُّحَصَّنَةٍ أَوْ مِن وَرَآءِ جُدُرٍۭ بَأْسُهُم بَيْنَهُمْ شَدِيدٌ تَحْسَبُهُمْ جَمِيعًا وَقُلُوبُهُمْ شَتَّىٰ﴾ [الحشر: ١٤]، فلم يقع بينهم قتالٌ أصلاً. وكانت أموالهم مما أفاء الله على رسوله ا مِمَّا لم يُوجِف المسلمون عليه[١] بخيلٍ ولا رِكاب، فكانت لرسول الله خاصة[٢].

ودَلَّ على ذلك أيضا قوله ﷻ: ﴿وَلَوْلَآ أَن كَتَبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمُ ٱلْجَلَآءَ لَعَذَّبَهُمْ فِي ٱلدُّنْيَا﴾ [الحشر: ٣] بالقتل والسِّبَاء[٣]، لكن لم يكن قتلٌ ولا سبي.

فكيف يُقال إن علياً ﵁ قتل عشرةً من اليهود وكان الفتح على يديه؟!

نعم، ذكر الواقدي هذه القصة، لكنه انفرد عن سائر أهل السير والمغازي بذكرها، كما أنه أوردها بدون سندٍ، فلا تُعتبر إذن ولا تُقبل.

ومن هذا القبيل ما ذكره كذلك الواقدي وانفرد به، أن حسان بن ثابت ﵁ قال حين أجلى النبي ﷺ بني النضير: (أما والله، إن لقد كان عندكم لنائل للمجتدي، وقِرى حاضر للضيف، وسقيا للمدام، وحِلم على من سفِه عليكم، ونجدة إذا استنجدتم)[٤].

فاعتمد هذا الشيعي على هذه الرواية ليُؤكِّد أن إسلام حسّان ومَنْ شابهه لم يكن معمَّقاً، ولا راسخا في نفوسهم، وأن حساناً فاق المنافقين في محبَّته لليهود والتأسُّف عليهم، إلى غير ذلك مما أورده هذا الحَقُود طعناً منه على الصحابة الأخيار، ويتَّهِـمُهم بما هم منه براء.

وكيف يُقال عن حسان ﵁ مثل هذا القول، وينسب إليه مثل هذا

---

(١) الإيجاف: سُرْعة السَّيْر. وقد أوْجَف دابته، يُوجِفها، إيجافاً: إذا حثّها. النهاية (مادة: وجف) (ص٩٦١).

(٢) رواه البخاري (كتاب الجهاد والسير/باب المِجَنّ ومن يُتَترَّس بتُرْس صاحبه) رقم: (٢٩٠٤)، ومسلم (كتاب الجهاد والسير/باب حكم الفيء) رقم: (١٧٥٧) من كلام عمر ﵁.

(٣) ينظر: مصنف عبدالرزاق (٥/٣٥٧)، وفتح الباري (٧/٣٣٠).

(٤) مغازي الواقدي (١/٣٧٥).

الكلام، وهو القائل ـ فيما صحَّ عنه ـ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وهو يَتَشَفَّى في بني النضير مما يُظهر بغضه لهم:

وهَانَ على سَرَاةِ بني لُؤَيّ حريقٌ بالبُوَيْرَة مستَطِيرُ
أدام الله ذلكم حريقا وضُرِّمَ في طَوَائِفِها السَّعيرُ
هُمُ أوتُوا الكتابَ فضَيَّعوُه فهُم عُمْيٌ عن التوراة بُورُ(١)

السنة الخامسة من الهجرة

غزوة الخندق

لما أجْلى رسول الله ﷺ بني النضير من المدينة، خرج نفرٌ من أشراف اليهود إلى قريش بمكة يُحَرِّضونهم ويدعونهم إلى غزو رسول الله ﷺ، ووعدوهم من أنفسهم بالنصر لهم والمؤازرة ضد المسلمين، وقالوا لهم: إنَّ دينكم معشر قريش خيرٌ من دين محمد، وأنتم أولى بالحق منه. فأنزل الله فيهم: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ نَصِيبًا مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ يُؤْمِنُونَ بِٱلْجِبْتِ وَٱلطَّٰغُوتِ وَيَقُولُونَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا۟ هَٰٓؤُلَآءِ أَهْدَىٰ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ سَبِيلًا ﴿٥١﴾ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَعَنَهُمُ ٱللَّهُ ۖ وَمَن يَلْعَنِ ٱللَّهُ فَلَن تَجِدَ لَهُۥ نَصِيرًا ﴿٥٢﴾﴾ [النّساء: ٥١، ٥٢] الآيات(٢).

وقد أنكر جعفر العاملي أنْ تكون هذه القصة سبباً لنزول هذه الآية، وقال: (هناك روايات تقول إن هذه الآية نزلت في مناسبة أخرى سبقت غزوة الخندق، وذلك لمَّا ذهب كعب بن الأشرف إلى قريش يُحرضهم على غزو المسلمين... وظاهر بعض النصوص الأخرى أن هذه الآيات قد نزلت في مكة قبل الهجرة...)(٣).

---

(١) البخاري (كتاب المغازي/باب حديث بني النضير) رقم:(٤٠٣٢)، البيت الأول فقط. أما البيتين الأخيرين فقد عزاهما ابن سيد الناس إلى ابن سعد. ينظر: عيون الأثر(٢/٧٢). ولم أقف عليها بعد البحث في الطبقات.

(٢) سيرة ابن هشام (٣/١٥٣)، تاريخ ابن جرير(٣/٥٦٥)، دلائل النبوة للبيهقي (٣/٤٠٨)، عيون الأثر(٢/٧٧)، السيرة النبوية للذهبي (١/٤٨٧)، زاد المعاد (٣/٢٣٧)، البداية والنهاية(٤/٢٨٤).

(٣) الصحيح من سيرة النبي الأعظم (٩/٥٠-٥١).

وهذا الذي ادَّعاه من سبب نزول هذه الآيات مردود مرفوض، بدليل تَقَدُّم مَقْتل كعب بن الأشرف، والذي كان هلاكُه بين بدر وأُحُد.

كذلك يُردُّ قوله بأن هذه الآيات نزلت في مكة قبل الهجرة، لأن هذه الآيات من سورة النساء التي هي من السور المدنية باتِّفاق.

ولردِّ هذه القصة كذلك، نفى هذا الشيعي أنْ يكون أبو رافع بن أبي الحُقيْق اليهودي ضمن المُؤلِّبين لقريش على حرب المسلمين، فقال بأنه قد مات قبل غزوة الخندق، وذلك سنة ثلاثٍ من الهجرة بعد أُحُد.

وهذا قولٌ مرجوحٌ، لأن أبا رافع هذا كان فيمَنْ حَزَّب الأحزاب على رسول الله ﷺ. وقد اتَّفقت كلمة أهل السير والمغازي على أن مقتله كان بعد غزوتي الخندق وبني قريظة، سواء كان ذلك في السنة الخامسة أو السادسة. ومَنْ قال منهم في السنة الرابعة، فعلى اعتبار عدم عَدِّ بقية أشهر السنة التي هاجر فيها رسول الله ﷺ[(١)].

حفر الخندق

كانت مَشُورة حفر الخندق من قِبَل سلمان الفارسي رضي الله عنه، وكانت هذه الطريقة الدِّفاعية معروفة عند الفُرْس، ولم يكن للعرب بها اطِّلاع[(٢)]، لهذا يذكر ابن جرير وغيره أن أول مَنْ حفر الخنادق في الحروب هو مَنُوشَهْر بن إيرج بن أفْرِيدُون[(٣)].

أما جعفر العاملي فإنه يزعم " أن النبي ﷺ هو الذي بادر إلى

(١) ينظر: سيرة ابن هشام (٣/٢٠١-٢٠٢)، وطبقات ابن سعد (٢/٩١)، ودلائل النبوة للبيهقي (٤/٣٣)، والدرر(ص١٩٥)، والمنتظم لابن الجوزي (٣/٣٦١)، وعيون الأثر(٢/١٠٩-١١٠)، والسيرة النبوية للذهبي (٢/١٢)، وزاد المعاد (٣/٢٤١)، والبداية والنهاية (٤/٣٣٩)، وفتح الباري(٧/٣٤٢).

(٢) لما أقبل المشركون نحو الخندق قالوا: (والله إن هذه لَمَكيدة ما كانت العرب تَكِيدُها). سيرة ابن هشام (٣/١٦٠)، تاريخ ابن جرير(٢/٥٧٤).

(٣) تاريخ ابن جرير(١/٣٧٩)، سيرة ابن هشام (٣/١٦٠)، الدرر(ص١٨٠)، الروض الأنف (٦/٣٠٦)، عيون الأثر(٢/١٠٥)، البداية والنهاية (٤/٢٨٤).

اقتراح حفر الخندق. ثم لما اختلف المسلمون تكلَّم سلمان الفارسي بطريقة بيَّن لهم فيها وجه الحكمة في اعتماد إجراءٍ كهذا، فأعجبهم ذلك حينئذ، فقَبِلوه، واجتمعت كلمتهم عليه"[١].

وعُمْدَته في هذا الزعم، ما نقله من كتاب بحار الأنوار، أن النبي ﷺ " خندق على نفسه ومَنْ معه "[٢]، ولا شك أن هذا النص لا يُنافي أنْ يكون سَلْمان رضي الله عنه هو المُشير على رسول الله ﷺ.

ثم يُقال لهذا الشيعي، متى اختلف المسلمون على رسول الله ﷺ في أمر حفر الخندق، حتى جاء سلمان ليُبيِّن لهم وجه الحكمة من أمر رسول الله ﷺ بحفر الخندق؟! وفي أيِّ مصدر من مصادر السنة والشيعة ورد هذا الاختلاف وعدم رِضى المسلمين بأمر النبي ﷺ؟

لكن الكَذوب يتناقض فيما ذهب إليه ـ وهذا شأنه كله في كتابه ـ فينقل نصاً من تفسير القُمِّي وبحار المجلسي، فيه إثبات أن سلمان رضي الله عنه هو المشير بحفر الخندق، فيقول رضي الله عنه: (يا رسول الله، إن القليل لا يُقاوم الكثير في المُطاولة. قال[عليه الصلاة والسلام]: «**فما نصنع؟**». قال: نحفر خندقا يكون بيننا وبينهم حجابا، فيُمكنك منعهم في المُطاولة. ولا يمكنهم أنْ يأتونا من كلِّ وجه؛ فإنا كنا معاشر العَجَم في بلاد فارس، إذا دَهَمَنا دَهْمٌ من عدونا نحفر الخنادق، فيكون الحرب من مواضع معروفة.

فنزل جبريل على رسول الله ﷺ فقال: أشار سلمان بصواب)[٣].

فهذا النص الذي نقله هذا الشيعي المتناقض يُبيِّن جليّاً أن سلمان رضي الله عنه هو صاحب فكرة حفر الخندق.

---

(١) الصحيح من سيرة النبي الأعظم (٩/٧٨-٧٩).
(٢) ينظر: بحار الأنوار(٢٠/٢٤٤).
(٣) الصحيح من سيرة النبي الأعظم (٩/٨٦-٨٧)، بحار الأنوار(٢٠/٢١٨).

عقد الألوية

تحت هذا العنوان أخذ هذا الشيعي الغالي في رفضه يرد النصوص الصحيحة الصريحة، ويشذ عن إجماعات المسلمين قديما وحديثا، ويدَّعي أن حامل اللواء أو الراية في غزوة الخندق هو علي رضي الله عنه[(١)].

والذي ثبت في هذه الغزوة أن حامل لواء المهاجرين هو زيد بن ثابت رضي الله عنه، أما علي رضي الله عنه فكان حاملها في الغزوة التي تلي هذه، وهي غزوة بني قُرَيْظة. فلِمَ هذا الغلو في علي، ورفض كل منقبة ثبتت لصحابي غيره. أهَكَذا يكون الإنصاف عند جعفر العاملي، الذي يبحث عن الحقيقة الضائعة ـ زعَم ـ وهو يكذب ويدَّعي أن هناك طائفةً من النصوص التي تضافرت وتواترت في كتب السيرة، والتاريخ، والحديث بالأسانيد الصحيحة والمَوْثوقة!! أن عليا هو صاحب لواء وراية النبي ﷺ في كل مشهد!! فنعوذ بالله من العمى بعد الهدى.

نزول قوله تعالى: ﴿يَمُنُّونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا﴾ [الحُجرات: ١٧]

ادَّعى هذا الشيعي الحَقود أن هذه الآية نزلت في حقِّ عثمان بن عفان رضي الله عنه، في غزوة الخندق، " وذلك ـ فيما ينقله عن القمي الكذاب ـ أنه مَرَّ بعمّار بن ياسر، وهو يحفر الخندق، وقد ارتفع الغبار من الحفر، فوضع كُمَّه على أنفه ومَرّ. فقال عمار:

لا يستوي مَنْ يَبْتَني المساجدا ... يظلَّ فيُصلِّي فيها راكعا وساجدا
كَمَنْ يَمُرُّ بالغبار حائدا ... يُعْرض عنه جاحداً معاندا

فالتفت إليه عثمان، فقال: يا ابن السوداء، إيَّايَ تعني؟ ثم أتى رسول الله ﷺ فقال له: لم ندخل معك لتُسَبَّ أعراضنا.

فقال له رسول الله ﷺ: " **قد أقَلْتُك إسلامك فاذهب**". فأنزل الله:

---

(١) الصحيح من سيرة النبي الأعظم (١٧٤/٩).

﴿يَمُنُّونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا﴾ [الحُجرَات: ١٧][(١)].

وهذا كذبٌ باتفاق أهل السِّيَر، ولم ينقله أحدٌ من العلماء، لا في كتب التفسير، ولا الحديث، ولا السِّيَر والمغازي، ولا، ولا...وإنما هو مجرَّد حِقْدٍ دفين من قِبَل الرافضة أعداء الدين.

ثم يقال: كيف يقول هذا الكلام الهَجين مَنْ هو مثل عثمان رضي الله عنه الذي تَستَحيي منه الملائكة، ومن المبشرين بالجنة، والذي قدَّم أنفاسه وأمواله في سبيل هذا الدين القويم؟! أفلا يُعَدُّ هذا من أفظع المقالات التي تُروِّج لها الرافضة في كل آنٍ وحين، ولا يستفيد في الحقيقة من مثل هذا الكلام إلا أعداء الإسلام من المستشرقين والحاقدين.

والناظر لألفاظ هذه القصة يرى الرَّكاكة والسَّماجة فيها، سواء في البَيْتَيْن أو في الذي بعدهما. ثم متى أقَالَ النبيُّ ﷺ عثمانَ بيعته؟! والأحداث التي عقِبت الخندق تُكذب هذا الأمر، مما يجعل القارئ يُكذب هذه القصة لأوَّلِ وَهْلَة.

وهذه الآية من سورة الحجرات إنما نزلت في حقِّ الأعراب الذين قال الله فيهم في آية سابقة: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا﴾ [الحُجرَات: ١٤]. وقيل: إنها نزلت في بني أسد، والله أعلم[(٢)].

وبهذا يتَّضح كذب هذا الشيعي حين قال بأن المحدثين والمؤرخين والمسلمين قاطبة أجمعوا على هذا الأمر!! وأقول بأن العكس هو الصحيح المُجْمَع عليه.

حراسة الخندق

ينقل هذا الشيعي عن مصادر شيعية أن النبي ﷺ جعل على كل بابٍ

---

(١) الصحيح من سيرة النبي الأعظم (٩/١٢٩-١٣٠)، بحار الأنوار(٢٠/٢٤٣). وفي تفسير القمي(٢/٣٢٢) بدون فعل (يظلّ) الزائد في البيت الأول، وبدونه يستقيم الوزن. وبدل اسم (عثمان) كلمة (عثكن) وبه تلقِّبُ الرافضة عثمان رضي الله عنه.

(٢) ينظر: تفسير ابن جرير(٢٢/٣١٩-٣٢١).

من أبواب الخندق رجلا من المهاجرين وآخر من الأنصار[١].

ثم عَلَّل هذا بزعمه أن فيه " قطعٌ للطريق على أي تفكير تآمري، من خلال اتصالات سرية فيما بين المشركين والمنافقين أو غيرهم للتواطؤ على المسلمين ... وحين يكون الحرس من كل قبيلة رجلاً، فإن الرَّقابة على بعضهم البعض تصبح طبيعية، ولن يعود من السهل فتح علاقة مشبوهة مع أيٍّ منهم...

ونحن نعلم أن إمكانية اختراق مشركي أهل مكة للمهاجرين أسهل وأيسر، لأنهم إخوانهم وأبناؤهم...)[٢].

ولا شك أن مثل هذا الافتراء من هذا الشيعي وأسلافه ليس بغريب، فهم يصفون صحابة رسول الله ﷺ، وهم خِيار أهل الأرض عند الله بعد نبيه ﷺ، بالنفاق والرِّدَّة، وحب المصالح، والتعصب القَبَلي إلى غير ذلك من الصفات القبيحة الذميمة.

وما يدَّعيه هذا الرافضي هنا فيه نقصٌ لمقام النبي ﷺ[٣]، فهو يُصوِّر أن الرجال الذين حوله مجرد جُبناء لا يدرون ما القتال، ولا يعرفون إلا الفرار من المواجهة، وطبعاً يُستثنى عند الرافضة علي رضي الله عنه وشجاعته. فحين يصفون عليّاً بالشجاعة، يذكرون أن بعض الصحابة قد فَرُّوا يوم الخندق، منهم عمر وطلحة وغيرهما!

فأورد هذا الشيعي قصة فيها أن عمر وطلحة في نفر من المسلمين

---

(١) بحار الأنوار(٢٠/٢٢٠).

(٢) الصحيح من سيرة النبي الأعظم (٩/١٧٠-١٧١).

(٣) عن عبدالله بن مصعب الزبيري قال: قال لي أمير المؤمنين المهدي: يا أبا بكر، ما تقول فيمن ينقص أصحاب رسول الله ﷺ؟ قال: قلت: زنادقة. قال: ما سمعتُ أحداً قال هذا قبلك. قال: قلت: هم قوم أرادوا رسول الله بنقص، فلم يجدوا أحداً من الأمة يتابعهم على ذلك. فتنَقَّصوا هؤلاء عند أبناء هؤلاء، وهؤلاء عند أبناء هؤلاء، فكأنهم قالوا: رسول الله ﷺ يصحبه صحابة السوء، وما أقبح بالرجل أنْ يصحبه صحابة السوء. فقال: ما أراه إلا كما قلتَ. رواه الخطيب البغدادي في تاريخه (١٠/١٧٥).

كانوا في حديقة، فمرَّت عليهم عائشة ﵂، فقال لها عمر ﵁: ما جاء بك، والله إنكِ لجريئة، وما يُؤَمِّنُك أنْ يكون تَحَوُّز أو بلاء[(١)].

فَفَهِم هذا الشيعي أن هذا من عمر ﵁ يعتبر فراراً من مواجهة المشركين، وليس في القصة ما يُفيد هذا إلا في مُخيِّلة الرافضة الذين يجعلون الصحابة غَرَضا.

ثم إن إسناد هذه القصة ليس بذاك، فمدارُها على **عمرو بن علقمة ابن وقاص الليثي**؛ وهو مجهول، ولا يُغترُّ بقول ابن كثير إن إسنادها جيِّد[(٢)].

ثم استدلَّ كذلك على جُبْن الصحابة بقصة حسان بن ثابت لما كان في حصنه، ومعه صفية بنت عبد المطلب ونساء وصبيان. فمَرَّ يهودي، فجعل يُطيف بالحصن، فأمرت صفية حسانا أنْ يخرج لقتله، فأبى عنها[(٣)].

وقد أنكر العلماء هذه القصة وضعَّفوا إسنادها. ولو صَحَّ هذا لَهُجِيَ به حسان وابنه عبدالرحمٰن، وقد كانا من شعراء العرب، فلم يَسِمُهما أَحَدٌ بالجبن، فدلَّ هذا على ضعف القصة، وإنْ صحَّت فلعلَّ حسَّان كان معتَلّاً في ذلك اليوم بعلَّةٍ مَنعتْه من شهود القتال، يُضاف إلى ذلك أنه ﵁ كان شيخاً قد أَسَنَّ[(٤)].

وكلما ذكرتْ منقبةٌ من مناقب الصحابة الكِرام إلا وينفيها أو يضعِّفها[(٥)]، وكل هذا مقابل ذكره وتنويهه بمناقب وشجاعة علي ﵁[(٦)].

(١) الصحيح من سيرة النبي الأعظم (٩/٢٩٩).

(٢) البداية والنهاية (٤/٣٢٢).

(٣) سيرة ابن هشام (٣/١٦٣-١٦٤).

(٤) ينظر: الاستيعاب(١/٣٤٨)، والدرر لابن عبدالبر (ص١٨٦)، والروض الأنف (٦/٣٢٤)، والبداية والنهاية (٤/٣٠٣)، وكتاب (ما شاع ولم يثبت في السيرة النبوية) لمحمد بن عبدالله العُوشن (ص١٦٦).

(٥) ينظر على سبيل المثال: (٩/٢٠٧و٢٨٦و٣٠١و٤٣٥). وكثيرا ما يَقرِن رفضه لمناقبهم ﵃ بما بعد الوفاة النبوية، وما وقع من أحداث في عهد الخلفاء الراشدين.

(٦) ينظر: (٩/١٦و١٨٦و٣٢٥-٤٠١و٤٤٣).

فأما الصحيح منها فهو معروف مشهور عند أهل العلم، وهو كثير بحمد الله، ولا يُنكره أحد. وأما الموضوع المختلق من هذه المناقب، فلا شك أنه مردود مرفوض لدى الخاصة والعامة، وما صَحَّ يُغني عنه.

ومن قبيل المكذوب المرفوض ما يذكره هذا الشيعي في هذه الغزوة من مبارزة علي رضي الله عنه لعَمرو بن عبد وُدّ. فنسج تفاصيل لهذه القصة، وأضاف إليها أموراً كثيرة استقاها من مصادر شيعية، الهدف منها إبراز شجاعة علي رضي الله عنه.

فمن هذه الزيادات المزعومة، تصويرهم عمرو بن عبد وُدّ بأنه فارسُ قريش، وبأنه يُعدُّ بألف فارس، وأنه يُسمى فارس يَلِيل[١]، وأنه من مشاهير الأبطال وشجعان العرب[٢]، ويُلقَّب بعِماد العرب[٣].

وأنه لما طلب عَمرو هذا المبارزة، قال النبي ﷺ: " **مَنْ يقوم إلى مبارزته فله الإمامة بَعدي** "[٤].

ولما قام علي رضي الله عنه لمبارزته قال عليه الصلاة والسلام: " **برز الإسلام أو الإيمان كلُّه إلى الشرك كلِّه** "[٥].

ويذكرون كذلك أنه ﷺ "أدناه، وقبَّله، وعَمَّمَه بعمامته، وخرج معه خطواتٍ كالموَدِّع له، القَلِقِ لحاله، المنتظِرِ لما يكون منه، ثم لم يزل ﷺ رافعاً يديْه إلى السماء، مسْتقبلاً لها بوجهه، والمسلمون صُمُوتٌ حوله كأنَّ على رؤوسهم الطير"[٦].

---

(١) الصحيح من سيرة النبي الأعظم (٩/٣٢٧-٣٢٨)، مناقب آل أبي طالب (٣/١٣٥)، بحار الأنوار(٢٠/٢٠٢-٢٠٣).

(٢) الصحيح من سيرة النبي الأعظم (٩/٢٢٨).

(٣) مناقب آل أبي طالب (٣/١٣٤)، بحار الأنوار(٤١/٨٨).

(٤) مناقب آل أبي طالب (٣/١٣٥)، بحار الأنوار(٤١/٨٨)، الصحيح من سيرة النبي الأعظم (٩/٣٣٣).

(٥) الصحيح من سيرة النبي الأعظم (٩/٣٣٤-٣٣٥)، مناقب آل أبي طالب (٣/١٣٦)، بحار الأنوار (٢٠/٢٠٥ و٢٧٣)،(٤١/٨٨).

(٦) الصحيح من سيرة النبي الأعظم (٩/٣٣٤).

ويقولون بأن المقصود بقوله تعالى: ﴿يَقُولُ أَهْلَكْتُ مَالًا لُّبَدًا ۝٦﴾ [البَلَد: ٦] هو عَمرو بن عبد وُدّ لمَّا عرَض عليه عليٌّ الإسلام يوم الخندق، فقال: فأين ما أنفقتُ فيكم مالاً لُبَداً. وكان قد أنفق مالاً في الصَّدِّ عن سبيل الله[(١)].

ولا شك أن هذا الذي ذكروه في وصف شجاعة عَمرو بن عبد وُدّ من الكذب بمكان، ولا يعرفه حتى أصحاب القَصَص، ورُوَّاد المغامرات من شجاعة عَنْتَرة وحكايات ألف ليلة وليلة، ولا نُدَماء الملوك، ولا شعراء الحَماسة والشجاعة.

فلا يُعْرف لعَمرو هذا ذِكرٌ في حربٍ من الحروب حتى يكون أقوى فارس في قريش، ولم يَرِدْ ذِكرُه إلا في غزوة الخندق، في مُبارزته لعلي رضي الله عنه دون هذه التفاصيل التي وَرَدت في كتب الشيعة خاصة.

نعم، ذكر أهل التواريخ والسير أنه قاتل يوم بدرٍ حتى أثبَتَتْه الجراحة، فلم يشهدْ يوم أحُد. فلما كان يوم الخندق، خرج مُعْلِماً ليُرى مكانُه[(٢)].

فكيف يُقال في رجلٍ هذه حاله إنه يُعَدُّ بألف فارس، وإنه، وإنه...

كما أن " كتب التفسير والحديث مملوءةٌ بذِكر المشركين الذين كانوا يُؤْذون النبي ﷺ، مثل أبي جهل، وعُقبة بن أبي مُعيط، والنضر بن الحارث، وغيرهم، وبذِكر رؤساء الكفار، مثل الوليد بن المُغيرة وغيره، ولم يذكر أحدٌ عَمرَو بن عبد وُدّ؛ لا في هؤلاء، ولا في هؤلاء، ولا كان من مُقَدَّمي القتال "[(٣)].

ومقصد الشيعة من هذه المبالغة في وصف هذا البطل الشجاع، هو التَّنويه ببَسالة عليّ رضي الله عنه وشجاعته، ولكن لا تثبت المناقب بمثل هذه

---

(١) الصحيح من سيرة النبي الأعظم (٣٤٨/٩)، بحار الأنوار(٢٤٢/٢٠).
(٢) سيرة ابن هشام (١٦١/٣)، تاريخ ابن جرير(٥٧٤/٢).
(٣) منهاج السنة النبوية (١٠٩/٨-١١٠).

الموضوعات والمكذوبات، بل تثبت بما صحَّ من الأخبار عن النبي المختار، وهي بحمد الله كثيرة في علي وفي غيره من الصحابة الأبرار.

وقد عقد جعفر العاملي في كتابه (الصحيح...!!) فصلاً كاملاً لإبراز شجاعة علي رضي الله عنه في هذه الغزوة وقتله لعَمرو بن عبد وُدّ، فسَوَّد أكثر من سبعين (٧٠) صفحة لإبراز هذا الأمر، وسماه ـ أي هذا الفصل ـ (ضربة علي يوم الخندق تعدل عبادة الثقلين). ويقصد بهذه العبارة أو هذا العنوان ما أورده من حديثٍ نسبوه كذباً وزوراً إلى النبي ﷺ ـ وهو المُتَوَعِّد مَنْ كذب عليه بالنار ـ، فقالوا: (قال رسول الله ﷺ: " **ضربة علي يوم الخندق أفضل** (أو **خير**) **من عبادة الثقلين،** أو **أفضل من أعمال أمتي إلى يوم القيامة** ")[١].

وقد عزا جعفر العاملي الكذاب هذا الكلام إلى عدة مصادر شيعية، كما عزاه إلى بعض كتب أهل السنة كتاريخ بغداد، ومستدرك الحاكم، وتلخيصه للذهبي دون أنْ ينقل أحكامهم على هذا الحديث الموضوع، تَعْمِيَةً منه وتدليساً على القراء، حتى يُكَثِّر سواد مخرِّجي هذا الحديث المزعوم.

وهذا الحديث مما لم يختلف في وضعه اثنان، وذلك لنكارته، ولجهالة بعض رواته، وكذِبِ آخرين.

قال ابن تيمية رحمه الله: (هو كذب لا يجوز نسبته إلى النبي ﷺ؛ فإنه لا يجوز أنْ يكون قتل كافر أفضل من عبادة الجن والإنس، فإن ذلك يدخل فيه عبادة الأنبياء. وقد قُتِل من الكفار مَنْ كان قتله أعظم من قتل عَمرو بن عبد وُدّ)[٢].

وهذا النقد لمتن هذا الحديث الموضوع من ابن تيمية سبقه إلى ذلك جماعة من النُّقَّاد منهم ابن عساكر حيث حكم عليه بالنكارة[٣].

---

(١) الصحيح من سيرة النبي الأعظم (٩/٣٥٨-٣٥٩).
(٢) منهاج السنة (٨/١٠٩).
(٣) تاريخ دمشق (٥٠/٣٣٣).

وإنكار ابن تيمية أن يكون لهذا الحديث إسناد صحيح ولا ضعيف جاء في مقابل ردِّه للفظ الذي أورده ابن المطهِّر الحِلِّي، وهو: " **قتلُ علي لعمرو بن عبد وُدّ أفضل من عبادة الثقلين** " .وإلا فقد رواه الحاكم في (المستدرك) بلفظ: " **لَمُبارزة علي بن أبي طاب لعمرو بن عبد وُدّ يوم الخندق أفضل من أعمال أمتي إلى يوم القيامة**" من طريق **أحمد بن عيسى الخشاب** عن عَمْرو بن أبي سلمة عن الثوري عن بَهْز بن حكيم عن أبيه عن جده[١].

لكن إسناده معلولٌ، فيه أحمد بن عيسى الخشاب، وقد كذبه النقاد. فقال عنه ابن حبان: (يروي عن المجاهيل الأشياء المناكير، وعن المشاهير الأشياء المقلوبة. لا يجوز عندي الاحتجاج بما انفرد به من الأخبار)[٢].

وقال ابن عدي: (ذُكِر عنه غير حديث لا يُحدِّث به غيره عن عمرو ابن أبي سلمة وغيره)[٣].

وقال ابن طاهر المقدسي: (هو كذاب يضع الحديث)[٤].

وقد ورد هذا الحديث الموضوع من طريق كذاب آخر يَرْويه عن بهز بن حكيم، وهو **إسحاق بن بِشر الكوفي**، وهو كذابٌ كما قال ابن عساكر وغيره[٥].

فالحاصل أن هذا الحديث كذبٌ باتفاق العلماء، حتى قال عنه الحافظ الذهبي: (قبَّح الله رافضيّاً افتراه)[٦].

فلا حجة بعد هذا الإيضاح من التمسك بهذا الحديث بعد معرفة

---

(١) المستدرك (كتاب الغازي والسرايا) رقم:(٤٣٨٦)(٣٧/٣).
(٢) المجروحين (١٤٦/١)، الموضوعات لابن الجوزي (٣٠٤/٢).
(٣) الكامل (١٩١/١)، العلل المتناهية (٩٣٤/٢).
(٤) معرفة التذكرة في الأحاديث الموضوعة (ص١٣٥).
(٥) تاريخ دمشق (٣٣٣/٥٠)، السلسلة الضعيفة (٥٧٧/١).
(٦) المستدرك (٣٧/٣).

درجته من حيث الرَّدّ، والاستدلال به على ما تَهْواه الشيعة الإمامية من إبراز شجاعة علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

وخلاصة الأمر في هذه القصة أنْ يُقال إن أصلها مشهور في كتب السير ـ وإنْ كان لا

يُعرف لها طريق مسندٌ صحيح ـ من قتل علي رضي الله عنه لعَمرو بن عبد وُدّ فَحَسْب. أما باقي التفاصيل التي أوردها الشيعة، فلا يُلتفتُ إليها ولا كرامة.

كما لا يُلْتفتُ إلى قولهم: (وكفى الله المؤمنين القتال **بعليّ**)[(١)] **لما قَتَلَ عمرو بن عبد ود، لأن الله تعالى قال مُمْتنّاً على عباده المؤمنين:** ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱذۡكُرُواْ نِعۡمَةَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ إِذۡ جَآءَتۡكُمۡ جُنُودٞ فَأَرۡسَلۡنَا عَلَيۡهِمۡ رِيحٗا وَجُنُودٗا لَّمۡ تَرَوۡهَاۚ وَكَانَ ٱللَّهُ بِمَا تَعۡمَلُونَ بَصِيرًا ۝٩﴾ [الأحزاب: ٩]، ثم قال سبحانه بعد ذلك: ﴿وَرَدَّ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِغَيۡظِهِمۡ لَمۡ يَنَالُواْ خَيۡرٗاۚ وَكَفَى ٱللَّهُ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ٱلۡقِتَالَۚ﴾ [الأحزاب: ٢٥].

قال ابن كثير رحمه الله: (أي صرف الله عنهم عدوَّهم بالريح التي أرسلها عليهم والجنود من الملائكة وغيرهم التي بعثها الله إليهم. ﴿وَكَفَى ٱللَّهُ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ٱلۡقِتَالَۚ﴾ [الأحزاب: ٢٥] أي: لم يحتاجوا إلى مُنازلتهم ومُبارزتهم، بل صرفهم القوي العزيز بحوله وقوّته)[(٢)].

حالة الخوف والرعب

لمَّا عَلِمَ المسلمون بتَخَاذل بني قريظة ونقضهم للعهد، اشتدَّ عليهم الأمر، وظنوا كلَّ ظن، ونجم من بعض الناس النفاق. وقد ذكر الله سبحانه وتعالى حالة كل فريق، فقال عن المسلمين المؤمنين: ﴿إِذۡ جَآءُوكُم مِّن فَوۡقِكُمۡ وَمِنۡ أَسۡفَلَ مِنكُمۡ وَإِذۡ زَاغَتِ ٱلۡأَبۡصَٰرُ وَبَلَغَتِ ٱلۡقُلُوبُ ٱلۡحَنَاجِرَ وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا۠ ۝١٠ هُنَالِكَ ٱبۡتُلِيَ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ وَزُلۡزِلُواْ زِلۡزَالٗا شَدِيدٗا ۝١١﴾ [الأحزاب: ١٠، ١١].

---

(١) الصحيح من سيرة النبي الأعظم (٩/٤٤٣).

(٢) البداية والنهاية (٤/٣١٠).

ثم ذكر حالة المنافقين فقال جل وعلا: ﴿وَإِذْ يَقُولُ ٱلْمُنَٰفِقُونَ وَٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ مَّا وَعَدَنَا ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ إِلَّا غُرُورًا ﴿١٢﴾﴾ [الأحزاب: ١٢]، إلى قوله: ﴿يَسْـَٔلُونَ عَنْ أَنۢبَآئِكُمْ وَلَوْ كَانُوا۟ فِيكُم مَّا قَٰتَلُوٓا۟ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الأحزاب: ٢٠].

ومِنْ جَهْلِ جعفر العاملي أنه قسَّم أهل المدينة إلى ثلاثة أقسام:

قسْمٌ سماهم بالمسلمين الذين لم يسْتَحْكِم الإيمان في نفوسهم وقلوبهم، وقسمٌ سماهم بأهل الإيمان، وقسمٌ سمَّاهم بالمنافقين(١).

ولا أدري ما وجه تقسيمه هذا التقسيم الثلاثي، مع العلم أن الله تعالى ذكر في سورة الأحزاب فريقين لا غير؛ فريق المؤمنين، وفريق المنافقين. وقد تواترت أخبار وتفاصيل قصة الخندق في كل كتب الحديث، والتفاسير، والسير تُؤَكِّد هذا، مما يُبْطل تقسيم هذا الشيعي جاعلاً القسم الأول درجةً بين أهل الإيمان وأهل النفاق.

وباستقرائي لكتاب هذا الشيعي، وما يتعَرَّض له فيه من تزوير وتلفيق، وخصوصاً في أحداث هذه الغزوة، يؤكد أن مقصوده من المسلمين الذين لم يسْتَحْكم الإيمان في نفوسهم وقلوبهم هم صحابة رسول الله ﷺ دون عليٍّ وعددٍ قليل معه رضي الله عنهم أجمعين.

ومن خذلان الله تعالى لهذا الشيعي أن استدلَّ على أهل القسم الأول بالآيات السابقة من سورة الأحزاب التي تخاطب المؤمنين، وكما سمَّاهم الباري جل وعلا، وليس كما سماهم هذا الشيعي الحقود بالمسلمين الذين لم يسْتحْكم الإيمان في قلوبهم. ففي الآية الأولى خطابٌ بـ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ [الأحزاب: ٩]، وكذلك في الآية التي تليها إخبارٌ عن ابتلاء المؤمنين، وأنهم زُلْزِلوا زلزالاً شديداً.

ثم إن الله تعالى أخبر بعد ذِكرِه لحالتيْ المؤمنين والمنافقين، عن صنفين من الناس لا ثالث لهما، فقال سبحانه: ﴿لِّيَجْزِىَ ٱللَّهُ ٱلصَّٰدِقِينَ

---

(١) الصحيح من سيرة النبي الأعظم (٩/٢٢٤-٢٢٦).

بِصِدْقِهِمْ وَيُعَذِّبَ ٱلْمُنَٰفِقِينَ إِن شَآءَ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴿٢٤﴾ [الأحزاب: ٢٤].

كما أنه لا يُلْتفتُ إلى قول هذا الشيعي من أن المقصود بابتلاء المؤمنين هو أن مسؤولياتهم أصبحت أكبر وأخطر من ذي قبل، إلى غير ذلك مما قاله. وهدفه من هذا هو نفي الخوف عن المؤمنين[(١)]، وهذا مردود بنص القرآن، وما تواتر من الأخبار.

قصة نُعَيْم بن مسعود وحذيفة بن اليمان

كان إسلام نُعيم بن مسعود الأشجعي رضي الله عنه ليالي الخندق، فأمره النبي ﷺ أنْ يُخَبِّب ويُوقع الخلاف بين بني قريظة والمشركين. فكان الأمر على ما هو مشهور في كتب السير من نجاح خدعته، لأن الحرب خدعة[(٢)].

لكن الشيعي جعفر العاملي ـ عامله الله بما يستحق ـ ينفي تفاصيل هذه القصة مُدَّعياً أن هذه القصة هي محاولة من المؤرخين والمحدثين للتعتيم على النصر المؤزر الذي سجله علي رضي الله عنه.

ويدَّعي كذلك أن النبي ﷺ نفسه هو الذي أفسد العلاقة بين قريش وبين بني قريظة، بالإضافة إلى ما اعتبره تناقضات في الأخبار[(٣)].

وهذا الأمر كذلك جعله ينفي قصة بعث رسول الله ﷺ لحذيفة بن اليمان رضي الله عنه ليأتيَ بخبر القوم[(٤)]. وذلك أنَّ النبي ﷺ قال: «**ألَا رجلٌ يأتيني بخبر القوم، جعله الله معي يوم القيامة**»، فسكت الصَّحابة ولم يُجبه أحدٌ، وكان ذلك في ليلةٍ ظلماء، وريح شديدةٍ. فأمرَ عليه الصلاة والسلام بعد ذلك حذيفة بالتوجُّه إلى رِحال المشركين لِيَعْرِف ما هم صانعون.

---

(١) الصحيح من سيرة النبي الأعظم (٢٤١/٩).

(٢) ينظر: سيرة ابن هشام (١٦٤/٣)، وتاريخ ابن جرير(٥٧٨/٢-٥٧٩)، ودلائل النبوة (٤٠٤/٣-٤٠٥) للبيهقي، وعيون الأثر(٨٩/٢-٩٠)، والبداية والنهاية (٣٠٧/٤-٣٠٨).

(٣) الصحيح من سيرة النبي الأعظم (٤٠٥/٩).

(٤) المرجع نفسه (٤٣٥/٩).

فلما جاءهم عَلِمَ أنهم راحِلون، فرجع حذيفة ﷺ فأخبر النبي ﷺ بخبرهم[(١)].

بعث عبدالله بن أُنَيْس إلى خالد بن سفيان الهذلي

في السنة الخامسة كذلك، بعث رسول الله ﷺ عبدَ الله بن أُنيْس لقتل خالد بن سفيان الهُذلي، وقيل: سفيان بن عبدالله ابن نُبيْح[(٢)].

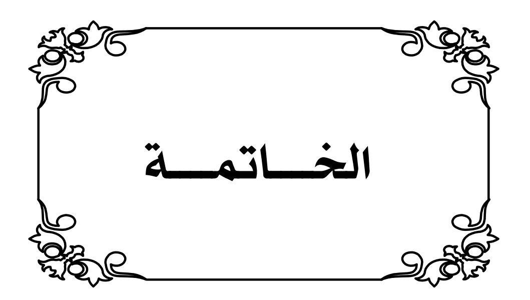
وعلى عادة جعفر العاملي في بغضه لصحابة رسول الله ﷺ، فإنه ينفي ويرُدُّ كل ما في هذا البعث، وينكر فضل ومنقبة عبدالله بن أنيْس ﷺ بدعوى تعارض الروايات الواردة في هذه القصة، وهذه طريقةٌ سار عليها هذا الشيعي في رَدِّه لكلِّ منقبة وردت في كل صحابي خَلَا عليٍّ رضي الله عن الجميع.

ولا شك أن مجرَّد الدَّعوى لاتُسمن ولا تُغني من جوع، كيف لا وهو يخلط بين الصحيح والضعيف، ويدَّعي التعارض حسب هواه، وهذه طريقة المُنْهزم الذي لا يستطيع أنْ يُسايِر البحث العلمي القويم، ولا تَتَبُّع الأخبار، فيُميِّز بين غَثِّها وسمينها. وقد تقدَّم في بعض الأحداث ما يُشبه هذا، فلْيُراجع.



(١) رواه مسلم (كتاب الجهاد والسير/باب غزوة الأحزاب) رقم:(١٧٨٨).

(٢) أبو داود (كتاب صلاة السفر/باب صلاة الطالب) رقم:(١٢٥١)، مغازي الواقدي (٥٣١/٢)، طبقات ابن سعد (٢/٥٠-٥١)، السيرة النبوية (١٦/٢) للذهبي، فتح الباري(٣٨٠/٧)، السرايا والبعوث (ص١٥٢) لبريك بن محمد العمري.



الخـــاتمـــة

الحمد لله حمداً كثيراً طيباً مبارَكاً فيه، والصلاة والسلام على من لا نبيَّ بعده.

وبعد:

فإني أحمدُ الله تعالى على حُسن توفيقه لي بإكمالي هذا البحث، الذي كان في موضوعٍ أراه حسَّاساً للغاية؛ كيف لا يكون كذلك وهو يتناول جانب الرسالة والنبوة وأحوال صاحب الشريعة عليه الصلاة والسلام.

هذا من جانب، ومن جانبٍ آخر يعالج هذا البحث أحد الاتجاهات التي تناولت أحداث السيرة النبوية بالتحليل والنقاش.

وقد تَطرَّقتُ في هذا الموضوع إلى بابيْن رئيسَيْن، وعِلميْن بارزَيْن، عند إحدى النِّحل التي كان لها تاريخٌ لا يُبَشرُ بخير، وذلك عبر العصور.

فأول هذيْن العِلمَيْن، علم الحديث، وطرُق معرفة السنة النبوية عند الشيعة الإمامية، والتعريف بدرجة عِلمهم بهذا الفن. وكل هذا ورد تفصيله في الباب الأول من هذا البحث.

والعِلم الثاني، هو علم السيرة النبوية، وأبرزتُ فيه مدى اهتمام الشيعة الإمامية بالسيرة، وكيفية معالجتهم لأحداثها، وذكر تأويلاتهم الخاطئة، واستنباطاتهم الشاذة؛ التي كان الهدف منها عندهم هو إعادة كتابة السيرة النبوية باعتبارها الأساس في التاريخ الإسلامي. وقد أبرزتُ في هذا الباب بفصْليْه خطورة المَدِّ الشيعي، واتجاههم الفكري في تناول

أحداث السيرة، والكتابة فيها. ومدى الكذب والتزوير الذي طال تاريخ الأمة بسبب هذا المخطط الإمامي.

وقد خَلصتُ في هذا البحث بمُجْمَله إلى النتائج الآتية:

ـ لِسَدِّ النقص الحاصل لديهم في علم الحديث اختلقوا قواعدَ لتطبيقها على أخبارهم، ليُؤكِّدوا للناس أنَّ معرفتهم بعلم الحديث مُتَأصِّلة!

ـ إنَّ هذه القواعد والتقسيمات لعلوم الحديث هي مجرَّد أفكارٍ مزبورة في كتبهم ودواوينهم، إذ لو أنهم طبَّقوا ما أشاروا إليه في تعاريفهم لأسْقَطوا كلَّ أحاديثهم ومروياتهم.

ـ ولتسويغ الكَمِّ الهائل من الأخبار الضعيفة والمكذوبة المتناثرة في كتبهم، علّلوا ذلك بوُرُود الأحاديث المستفيضة الدَّالة على حرمة ردِّ الخبر غير المعلوم صدوره، وغير المعلوم وضعه!

ـ لا تكاد تجدهم يُطبِّقون قواعد الجرح والتعديل في رُواتهم، ولا فيما بينهم، إلا إذا أرادوا التَّخلص من وَيْلاتِ رواياتهم التي رَدَّها عليهم أهل السنة.

ـ غالب رُواتهم الثقات، والمعتَمَدين لديهم هم من الخارجين عن المخطط الإمامي (فاسدي العقيدة)، بل من الزنادقة والملعونين على لسان أئمتهم العصومين.

ـ يدلُّ هذا على أنَّ مذهب الإمامية قائمٌ على الكذب، وطيِّ الحقيقة، واتباع أهواء الشيوخ، ولا صِلة له بأهل البيت إلا بالتسمية، وشتَّان بين الاسم والمضمون.

ـ إنَّ المتأمِّل في الأسباب التي طرَحوها لإعادة كتابة السيرة النبوية هي في الحقيقة أسبابٌ تَلزمُهم أنفسُهم لإعادة ما زبَروه في مؤلفاتهم ودواوينهم حول أحداث السيرة النبوية، وما اختلقوه من أكاذيبَ وخرافات تسيء إلى شخصية رسولنا الكريم عليه أفضل الصلاة والتسليم، وتُصبح هذه الروايات مِعْوَل هدمٍ بأيدي المستشرقين وأعداء الدين.

ـ نفيُهم وإنكارهم لمجموعة من الأخبار المتواترة، ورَدُّهم لها إما بأخبار ساقطة ومتهافتة، وإما بتأويلاتٍ تنبئ عن جهل الشيعة الإمامية، وفساد مُعتقدهم.

ـ إيرادهم للمتناقِضات، واستدلالهم بالغث والسَّمين، وعدم اعتنائهم بتمحيص الروايات.

ـ تطور المذهب الشيعي الإمامي، وأنَّ شيعة اليوم هم أشدُّ خطراً من شيعة الأمس.

ـ تجرُّؤهم على الله تعالى، وعلى رسوله ﷺ، وذلك بروايتهم للموضوعات والمكذوبات، وكل هذا بدعوى التَّقرُّب إليه سبحانه بحبِّ آل بيت النبوة.

ـ باستقرائي لكتاب جعفر العاملي أرى أنه يُعتبر أداة هدم جاهزةٍ في أيدي أعداء الدين والحاقدين، وذلك لما يحويه كتابه من أكاذيب وأراجيف، وتلفيقٍ وتزويرٍ في أحداث سيرة النبي ﷺ.

وأخيراً أدعو الشيعة إلى أنْ يتَّجه فكرهم إلى تنقيح ما رواه علماؤهم في دواوينهم الحديثية!! من أحداث متناقضة مكذوبة في السيرة النبوية العطرة؛ وذلك بالاستفادة من القواعد العلمية الصَّارمة التي وضعها أهل السنة لتمحيص الأخبار ونقدها سنداً ومتناً. فكل ما يَرْوُونه في التاريخ الإسلامي تعَرَّض على مَرِّ الزمان للتَّلاعب والتَّزَيُّد فيه مِن قِبَل الرواة والقصّاصين الشيعة، مِمَّا يُشوِّه جمالية هذا الدين القويم، ويُظهره على أنه يحوي الغرائب والعجائب، والأساطير والخرافات.

كما أدعو كلَّ شيعي مُنْصِفٍ، يريد الحقيقة أن ينظر في كتاب جعفر العاملي نظرةً مُحايدةً، والاستفادة ممَّا كتبه العلماء في نقد منهجه ومنهج أسلافه، حتَّى يقف على حقيقة مذهب الرَّفض، وينكشف عنه الغطاء، ويعرف أنَّ ما يَدَّعونه من تَقَرُّبٍ ومحبَّةٍ لآل البيت، هو في الحقيقة انتقاصٌ لهم، وبغضٌ لهذا الدين الشامل الذي وَحَّد بين العربي والعجمي، وحَوَّل الفُرْس من عابدي النِّيران إلى عابدي الرحمن.

هذا ما عَنَّ لي تقييدُه في هذه الخلاصة، وهي فقط إشاراتٌ لا تغني عن قراءة البحث.

والحمد لله أولاً وآخراً، وظاهراً وباطناً.

❀ ❀ ❀



فهرس المصادر والمراجع

١) فهرس المصادر والمراجع العامة

١ ـ **آل رسول الله ﷺ وأولياؤه**. بحث لخصه ورتبه محمد ابن عبدالرحمٰن ابن قاسم. من منهاج السنة النبوية لابن تيمية. ط ١٤٢١/٢.

٢ ـ **الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير**. لأبي عبدالله الحسين بن إبراهيم الجورقاني الهمَذاني (٥٤٣هـ). تحقيق عبدالرحمٰن بن عبدالجبار الفريوائي. دار الصميعي ـ الرياض. ط ١٤٢٢/٤ ـ ٢٠٠٢.

٣ ـ **اتجاهات التفسير في القرن الرابع عشر**. لفهد بن عبدالرحمٰن الرومي. مؤسسة الرسالة ـ بيروت. ط ١٤٠٨/٣ ـ ١٩٩٧.

٤ ـ **الاتجاهات العامة في الأبحاث التاريخية**. لجفري باراكلو ـ ترجمة الدكتور صالح أحمد العلي. مؤسسة الرسالة ـ بيروت. ط ١٤٠٤/١ ـ ١٩٨٤.

٥ ـ **أثر التشيع على الروايات التاريخية في القرن الأول الهجري**. د/عبد العزيز محمد نورولي. دار الخضيري. المدينة النبوية. ط ١٤١٧/١ هـ ـ ١٩٩٧.

٦ ـ **الأجوبة المرضية فيما سُئل عنه السخاوي من الأحاديث النبوية**. لمحمد ابن عبدالرحمٰن السخاوي (٩٠٢هـ). تحقيق محمد إسحاق محمد إبراهيم. دار الدراية ـ الرياض. ط ١٤١٨/١هـ.

٧ ـ **أحكام الجنائز وبدعها**. لمحمد ناصر الدين الألباني. دار المعارف. الرياض.

٨ ـ **إخبار أهل الرسوخ في الفقه والتحديث بمقدار المنسوخ من الحديث**. لأبي الفرج عبدالرحمٰن بن الجوزي(٥٩٧هـ). تحقيق محمد صبحي حلاق. دار ابن حزم ـ بيروت. ط ١٤١٣/١ ـ ١٩٩٣.

٩ ـ **الأخوة والأخوات (الجزء الأول)**. لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (٣٨٥هـ) تحقيق باسم فيصل الجوابرة. دار الراية ـ الرياض.ط١٤١٣/١ ـ ١٩٩٣.

١٠ ـ **كتاب الأذان**. لأبي حاتم أسامة بن عبداللطيف القوصي. قدم له الشيخ مقبل ابن هادي الوادعي. مؤسسة قرطبة ـ مصر. ط١٤٠٨/١ ـ ١٩٨٧.

١١ ـ **كتاب الأربعين في مناقب أمهات المؤمنين**. لأبي منصور عبدالرحمٰن ابن عساكر (٦٢٠هـ). تحقيق سعد عبد الغفار علي. دار أضواء السلف المصرية. ط ١٤٢٩/١ ـ ٢٠٠٨.

١٢ ـ **إرشاد الغبي إلى مذهب أهل البيت في صحب النبي ﷺ**. لمحمد بن علي الشوكاني(١٢٥٠هـ) تحقيق علي بن أحمد الرازحي. مكتبة الرضوان ـ مصر.ط١٤٢٧/١ ـ ٢٠٠٦

١٣ ـ **إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل**. لمحمد ناصر الدين الألباني (١٤٢٠هـ) المكتب الإسلامي ـ بيروت. ط ١٤٠٥/٢ ـ ١٩٨٥م.

١٤ ـ **أسباب النزول**. لأبي الحسن علي بن أحمد الواحدي النيسابوري (٤٦٨هـ). مؤسسة الحلبي ـ القاهرة١٣٨٨,هـ ـ ١٩٦٨.

١٥ ـ **الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار**. لأبي عمر يوسف بن عبدالله بن عبدالبر النمري (٤٦٣هـ). توثيق عبدالمعطي أمين قلعجي. دار قتيبة ـ دمشق. دار الوعي ـ حلب. ط ١٤١٤/١ ـ ١٩٩٣.

١٦ ـ **استراتيجية التقريب بين المذاهب الإسلامية**. منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة..١٤٢٥ ـ ٢٠٠٥.

١٧ ـ **الاستيعاب في معرفة الأصحاب**. لأبي عمر يوسف بن عبدالبر القرطبي (٤٦٣هـ) تحقيق علي محمد البجاوي. دار نهضة مصر ـ القاهرة.

١٨ ـ **الإسراء والمعراج وذكر أحاديثهما وتخريجها وبيان صحيحها من سقيمها**. لمحمد ناصر الدين الألباني. المكتبة الإسلامية ـ عَمَّان.ط١٤٢١/١ ـ ٢٠٠٠.

١٩ ـ **أسرار التنزيل وأنوار التأويل**. لمحمد بن عمر الرازي (٦٠٤هـ). تحقيق محمود أحمد محمد وعلي الشيخ عمر. دار واسط ـ بغداد. ١٩٩٠.

٢٠ ـ **الإصابة في تمييز الصحابة**. لابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ) تحقيق علي محمد البجاوي. دار نهضة مصر ـ القاهرة

٢١ ـ **الإصابة في تمييز الصحابة**. لابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ) تحقيق عادل عبدالموجود ومحمد عوض. دار الكتب العلمية ـ بيروت. ط ١٤١٥/١ ـ ١٩٩٥.

٢٢ ـ **أصول مذهب الشيعة الإمامية الاثني عشرية**. تأليف د/ناصر بن عبدالله القفاري. بدون.تا.د.ط.

٢٣ ـ **أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن**. لمحمد أمين الشنقيطي (١٣٩٣هـ). دار الفكر ـ بيروت. ١٤١٥ ـ ١٩٩٥.

٢٤ ـ **أعلام النبوة**. لأبي الحسن علي بن محمد الماوردي (٤٥٠هـ). تعليق عبدالرحمٰن حسن محمود. مكتبة الآداب ـ مصر. ١٤٠٧ ـ ١٩٨٧.

٢٥ ـ **إكمال إكمال المعلم**. لأبي عبدالله محمد بن خلفة الأبي المالكي (٨٢٧هـ) دار الكتب العلمية ـ بيروت. د.تا.

٢٦ ـ **إكمال المعلم بفوائد مسلم.** لأبي الفضل عياض بن موسى اليحصبي السبتي. (٥٤٤هـ) تحقيق يحيى إسماعيل. دار الوفاء ـ المنصورة. ط ١٤١٩/١ ـ ١٩٩٨.

٢٧ ـ **ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل بين الإفراد والتكرير والتركيب.** لأحمد معبد عبدالكريم. أضواء السلف ـ الرياض. ط ١٤٢٥/١ ـ ٢٠٠٤.

٢٨ ـ **ألفية السيرة النبوية.** لزين الدين عبدالرحيم بن الحسين العراقي(٨٠٦هـ).تحقيق السيد محمد بن علوي المالكي(١٤٢٥هـ). دار المنهاج.

٢٩ ـ **الإمامة والرد على الرافضة.** للحافظ أبي نعيم الأصبهاني (٤٣٠هـ) حققه و علق عليه د/علي بن محمد ناصر الفقيهي. مكتبة العلوم والحكم. المدينة المنورة. ط ١٤٠٧/١هـ ـ ١٩٨٧م.

٣٠ ـ **الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السنة من الزلل والتضليل والمجازفة.** لعبدالرحمٰن بن يحيى المعلمي (١٣٨٦هـ). المكتب الإسلامي ـ بيروت. ط ١٤٠٥/٢ ـ ١٩٨٥.

٣١ ـ **أهل الفترة ومَن في حكمهم.** لموفق أحمد شكري. مؤسسة علوم القرآن ـ عجمان ودار ابن كثير ـ دمشق. ط ١٤٠٩/١ ـ ١٩٨٨.

٣٢ ـ **الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث.** لأحمد محمد شاكر (١٣٧٧هـ) تحقيق علي ابن الحسن الحلبي. مكتبة المعارف ـ الرياض. ط ١٤١٧/١ ـ ١٩٩٦.

٣٣ ـ **البحر الزخار المعروف بمسند البزار.** لأبي بكر أحمد بن عمرو البزَّار (٢٩٢هـ). تحقيق محفوظ الرحمن زين الله. مؤسسة علوم القرآن ـ بيروت. مكتبة العلوم والحكم ـ المدينة. ط١٤٠٩/١ ـ ١٩٨٨.

٣٤ ـ **البداية والنهاية.** لأبي الفداء إسماعيل بن كثير(٧٧٤هـ) تحقيق مأمون محمد سعيد الصاغرجي. دار ابن كثير ـ دمشق.ط١٤٢٨/١ ـ ٢٠٠٧.

٣٥ ـ **كتاب البدء و التاريخ.** لأبي زيد أحمد بن سهل البلخي. دار صادر ـ بيروت. د.تا.

٣٦ ـ **بذل المجهود في إثبات مشابهة الرافضة لليهود.** لعبدالله الجميلي. مكتبة الغرباء الأثرية. بدون.تا.

٣٧ ـ **بذل النصح والشفقة للتعريف بصحبة السيد ورقة.** لبرهان الدين البقاعي (٨٨٥هـ) تحقيق محمد نبيل طريفي. دار الفكر العربي ـ بيروت. ط ٢٠٠٣/١.

٣٨ ـ ـ **تأثير المعتزلة في الخوارج والشيعة: أسبابه ومظاهره.** لعبداللطيف ابن عبدالقادر الحفظي. دار الأندلس الخضراء ـ جدة.ط١٤٢١/١ ـ ٢٠٠٠.

٣٩ ـ **تاريخ الرسل والملوك..** لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (٣١٠هـ) تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. دار المعارف ـ مصر. ط١٩٦٨/٢.

٤٠ ـ **تاريخ تدوين السنة وشبهات المستشرقين.** لحاكم عبيسان المطيري. جامعة الكويت. ٢٠٠٢م.

٤١ ـ **تاريخ مدينة دمشق وذكر فضلها**. لأبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله الشافعي المعروف بابن عساكر(٥٧١هـ). دراسة وتحقيق علي شيري. دار الفكر ـ بيروت. ط١/١٤١٩ ـ ١٩٩٨.

٤٢ ـ **تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي**. لمحمد عبدالرحمٰن بن عبدالرحيم المباركفوري (١٣٥٣هـ). ضبطه وراجع أصوله عبدالرحمٰن محمد عثمان. دار الفكر ـ بيروت. د.تا.

٤٣ ـ **التذكرة في أحوال الموتى وأمور الآخرة**. لأبي عبدالله محمد بن أحمد القرطبي (٦٧١هـ). دار الفكر ـ بيروت. د.تا.

٤٤ ـ **التشيع بين مفهوم الأئمة والمفهوم الفارسي**. لمحمد البنداري. دار عمار ـ عَمان. ط ١٤٠٨/١ ـ ١٩٨٨.

٤٥ ـ **تطور كتابة السيرة النبوية عند المؤرخين المسلمين حتى نهاية العصر العباسي**. لعمار عبودي. دارالشؤون الثقافية العامة ـ بغداد ط ٢٠٠٥/١ م.

٤٦ ـ **ـ تفسير البحر المحيط**. لأبي حيان محمد بن يوسف الغرناطي (٧٥٤هـ). دار الفكر ـ بيروت. ط ١٤٠٣/٣ ـ ١٩٨٣.

٤٧ ـ **تفسير القرآن الكريم**. لابن كثير الدمشقي (٧٧٤هـ). ضبطه حسين ابن إبراهيم زهران. دار الفكر ـ بيروت. ط ١٤١٩/٢ ـ ١٩٩٨.

٤٨ ـ **التفسير الكبير**. لمحمد بن عمر الرازي (٦٠٤هـ) دار الفكر ـ بيروت. ط ١٤٠١/١ ـ ١٩٨١.

٤٩ ـ **تقريب التهذيب**. لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ) تحقيق صغير أحمد شاغف الباكستاني. دار العاصمة ـ الرياض. ط ١٤١٦/١.

٥٠ ـ **تقييد العلم**. للحافظ أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (٤٦٣هـ). عناية الداني بن منير آل زهوي. المكتبة العصرية ـ بيروت. ط ١٤٢٢/١ ـ ٢٠٠٤.

٥١ ـ **تلقيح فهوم أهل الأثر في عيون التاريخ والسير**. لأبي الفرج عبدالرحمٰن بن الجوزي (٥٩٧هـ) المطبعة النموذجية ـ مصر.

٥٢ ـ **التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل**. لعبدالرحمٰن بن يحيى المُعلمي اليماني(١٣٨٦هـ) تحقيق محمد ناصر الدين الألباني. مكتبة المعارف ـ الرياض.ط١٤٠٦/٢.

٥٣ ـ **توثيق السنة في القرن الثاني الهجري**. أسُسه واتجاهاته. رفعت فوزي عبد المطلب. مكتبة **الخانجي ـ مصر**. ط ١٤٠٠/١ ـ ١٩٨١.

٥٤ ـ **التوضيح لشرح الجامع الصحيح**. لأبي حفص عمر بن علي المعروف بابن الملقن (٨٠٤هـ) تحقيق دار الفلاح. تقديم د/أحمد معبد عبدالكريم. إصدار وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ـ دولة قطر.ط١٤٢٩/١ ـ ٢٠٠٨.

٥٥ ـ **جامع البيان عن تأويل القرآن**. لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري. تحقيق محمود وأحمد محمد شاكر. مكتبة ابن تيمية ـ القاهرة. ط٢.

٥٦ ـ **جامع بيان العلم و فضله**. لأبي عمر ابن عبدالبر (٤٦٣هـ). دار الفكر ـ بيروت. د.ط ـ د.تا.

٥٧ ـ **الجامع الصحيح**. لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري (٢٥٦هـ). دار الفكر ـ بيروت. ١٤١٩ ـ ١٩٩٨.

٥٨ ـ **الجامع لأحكام القرآن**. لأبي عبدالله محمد بن أحمد القرطبي (٦٧٦هـ). دار إحياء التراث العربي ـ بيروت. ط ١٤٠٨/٢ ـ ١٩٨٨.

٥٩ ـ **جهود أبي الثناء الألوسي في الرَّد على الرافضة**. تأليف د/عبدالله البخاري. دار ابن عفان ـ القاهرة.ط١٤٢٠/١ ـ ١٩٩٩.

٦٠ ـ **الحاوي للفتاوي**. لجلال الدين عبدالرحمٰن بن محمد السيوطي (٩١١هـ) دار الكتب العلمية ـ بيروت١٤٠٣, ـ ١٩٨٣.

٦١ ـ **الحديث والمحدثون**. لمحمد محمد أبي زهو. الرئاسة العامة للدعوة والإرشاد ـ الرياض. ط ١٤٠٤/٢ ـ ١٩٨٤.

٦٢ ـ **الحركات الباطنية في العالم الإسلامي**. لمحمد أحمد الخطيب. دار عالم الكتب ـ الرياض. ط ١٤٠٦/٢/١٩٨٦

٦٣ ـ **حقيقة الفكر الشيعي وعوامل انتشاره (تحليل ونصوص)**.. لعلي إمام عبيد. الدار الإسلامية ـ المنصورة.ط١٤٢٩/١ ـ ٢٠٠٨.

٦٤ ـ **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء لأبي نعيم أحمد بن عبدالله الأصبهاني (٤٣٠هـ)**. دار الكتب العلمية ـ بيروت. ط ١٤٠٩/١ ـ ١٩٨٨.

٦٥ ـ **خيانات الشيعة وأثرها في هزائم الأمة الإسلامية**. إعداد عماد علي عبد السميع. دار الإيمان ـ الإسكندرية. ط ٢٠٠٤.

٦٦ ـ **دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه**. لمحمد مصطفى الأعظمي. المكتب الإسلامي ـ بيروت١٤١٣, ـ ١٩٩٢.

٦٧ ـ **دراسات في منهج النقد عند المحدثين لمحمد علي قاسم العمري**. دار النفائس ـ الأردن. ط ١٤٢٠/١ ـ ٢٠٠٠.

٦٨ ـ **دراسة عن الفرق في تاريخ المسلمين "الخوارج و الشيعة"**. د/أحمد محمد جلي. مركز الملك فيصل للبحوث و الدراسات الإسلامية ـ الرياض. ط ١٤٠٨/٢ ـ ١٩٨٨.

٦٩ ـ **الدر المنثور في التفسير المأثور**. لعبدالرحمٰن السيوطي (٩١١هـ). دار الفكر ـ بيروت. ط ١٤٠٣/١ ـ ١٩٨٣.

٧٠ ـ **كتاب الدعاء لأبي القاسم الطبراني (٣٦٠هـ)**. تحقيق محمد سعيد بن محمد حسن البخاري. دار البشائر الإسلامية ـ بيروت. ط ١٤٠٧/١ ـ ١٩٨٧.

٧١ ـ **دلائل النبوة**.. لأبي نعيم الأصبهاني (٤٣٠هـ) تحقيق محمد روَّاس قلعه جي وعبد البَرّ عباس. دار النفائس ـ بيروت.ط١٤٠٦/٢ ـ ١٩٨٦.

٧٢ ـ **دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة**. لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي(٤٥٨هـ) تحقيق عبدالمعطي قلعجي. دار الكتب العلمية ـ بيروت.ط١٤٠٨/١ ـ ١٩٨٨.

٧٣ ـ **ذخائر العقبى في مناقب ذوي القربى**.. لمحب الدين أحمد بن عبدالله الطبري (٦٩٤هـ) تقديم ومراجعة جميل إبراهيم حبيب. مكتبة دار التربية ـ بغداد. ١٩٨٤.

٧٤ ـ **الذرية الطاهرة**.. لأبي بِشر محمد بن أحمد الأنصاري الدُّولابي (٣١٠هـ) تحقيق محمد جواد الحسيني الجلالي. مؤسسة النشر الإسلامي. قم. ١٤٠٧هـ.

٧٥ ـ **رجال الشيعة في الميزان**. لعبدالرحمٰن عبدالله الزرعي. دار الأرقم ـ الكويت. ط ١٤٠٣/١ ـ ٢٠٠٥.

٧٦ ـ **الرد الكافي على مغالطات الدكتور علي عبدالواحد كافي في كتابه بين الشيعة و أهل السنة**. لإحسان إلهي ظهير. دار الإمام المجدد ـ مصر. ط ١٤٢٦/١ ـ ٢٠٠٥.

٧٧ ـ **رسالة في الرد على الرافضة**. لأبي حامد محمد المقدسي (٨٨٨هـ) تحقيق عبدالوهاب خليل الرحمن. الدار السلفية ـ الهند. ط١٤٠٣/١ ـ ١٩٨٣.

٧٨ ـ **الرفع والتكميل في الجرح والتعديل**. لأبي الحسنات محمد عبدالحي اللكنوي (١٣٠٤هـ) حققه عبدالفتاح أبو غدة. دار الأقصى ـ بيروت. ط ١٩٨٧/١٤٠٧/٣.

٧٩ ـ **الروض الأنف في تفسير السيرة النبوية**. لأبي القاسم عبدالرحمٰن بن عبدالله السهيلي (٥٨١هـ) دار المعرفة ـ بيروت. ١٣٩٨ ـ ١٩٧٨م.

٨٠ ـ **الروض الأُنُف في تفسير السيرة النبوية**. لإبن هشام. لأبي القاسم عبدالرحمٰن بن عبدالله السهيلي (٥٨١هـ). علق عليه مجدي بن منصور الثوري ـ دار الكتب العلمية. ط ١٤١٨/١ ـ ١٩٩٧.

٨١ ـ **الرياض النضرة في مناقب العشرة لأبي جعفر أحمد الشهير بالمحب الطبري**. دار الكتب العلمية ـ بيروت. ط١٤٠٥/١ ـ ١٩٨٤.

٨٢ ـ **زاد المسير في علم التفسير**.. لأبي الفرج عبدالرحمٰن بن علي بن الجوزي (٥٩٧هـ). المكتب الإسلامي ـ بيروت. ط١٤٠٤/٣هـ.

٨٣ ـ **زاد المَعاد في هدي خير العباد**. لإبن قيم الجوزية. تحقيق عرفان عبدالقادر حسونة. دار الفكر ـ بيروت. ط ١٤١٨/١ ـ ١٩٩٧.

٨٤ ـ **سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد**.. لمحمد بن يوسف الصالحي الشامي (٩٤٢هـ) تحقيق مصطفى عبدالواحد. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ـ مصر. ١٤١٨ ـ ١٩٩٧.

٨٥ ـ **سطوع نجم الشيعة**. تأليف جِرهارد كونسِلمان. ترجمة محمد أبو رحمة. مكتبة مدبولي ـ القاهرة. ط ٢٠٠٤/٣.

٨٦ ـ **سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها**. لمحمد ناصر الدين الألباني. مكتبة المعارف ـ الرياض. ١٤١٥ ـ ١٩٩٥.

٨٧ ـ **السنة قبل التدوين**. لمحمد عجاج الخطيب. دار الفكر ـ بيروت. ط ١٤٠١/٥ ـ ١٩٨١.

٨٨ ـ **السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي**. لمصطفى السباعي (١٣٨٣هـ). دار السلام ـ القاهرة. ط ١٤١٨/١ ـ ١٩٩٨.

٨٩ ـ **سنن أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني (٢٧٥هـ) حكم على أحاديثه محمد ناصر الدين الألباني**. عناية مشهور حسن. مكتبة المعارف ـ الرياض. ط ١/

٩٠ ـ **السنن الكبرى**. لأحمد بن شعيب النسائي (٣٠٣هـ) تحقيق حسن عبدالمنعم شلبي. مؤسسة الرسالة ـ بيروت. ط١/١٤٢١ ـ ٢٠٠١.

٩١ ـ **السنن الكبرى**. لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (٤٥٨هـ) تحقيق محمد عبدالقادر عطا. دار الكتب العلمية ـ بيروت. ط ١٤٢٤/٣ ـ ٢٠٠٣.

٩٢ ـ **سير أعلام النبلاء**. لأبي عبدالله الذهبي (٧٤٨هـ). تحقيق مجموعة من الباحثين. مؤسسة الرسالة ـ بيروت. ط ١٤٠٢/٢ ـ ١٩٨٢.

٩٣ ـ **سيرة ابن إسحاق(١٥١هـ)**. تحقيق محمد حميد الله. تقديم محمد الفاسي. مطبعة محمد الخامس ـ فاس١٣٩٦, ـ ١٩٧٦.

٩٤ ـ **سيرة ابن هشام المعافري(٢١٨هـ) تحقيق جماعة**. دار الحديث ـ القاهرة. ط ١٤٢٧/١ ـ ٢٠٠٦.

٩٥ ـ **السيرة النبوية**. لشمس الدين الذهبي (٧٤٨هـ) تحقيق بشار عواد. مؤسسة الرسالة. بيروت. ط **١٤١٧/١ ـ ١٩٩٦**.

٩٦ ـ **السيرة النبوية في ضوء المصادر الأصلية**. للدكتور مهدي رزق الله أحمد. مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ـ الرياض. ط ١٤١٢/١ ـ ١٩٩٢.

٩٧ ـ **السيرة النبوية في فتح الباري**. جمع وتوثيق محمد الأمين بن محمد محمود الجكني الشنقيطي. مكتبة دار البيان ـ الكويت. ط١٤٢٢/٣ ـ ٢٠٠١.

٩٨ ـ **السيرة النبوية من خلال الكتب الستة (دراسة تحليلية)**.. لحسام عبدالله حمشو. الدار العثمانية ـ الأردن. ط١٤٢٩/١ ـ ٢٠٠٨.

٩٩ ـ **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**. لأبي الفلاح عبدالحي بن العماد الحنبلي (١٠٨٩هـ). دار إحياء التراث الإسلامي ـ بيروت.

١٠٠ ـ **شرح ديوان حسان بن ثابت**. شرح وتعليق جمانة يحيى الكعكي. دار الفكر العربي ـ بيروت. ط ٢٠٠٣/١.

١٠١ ـ **شرح صحيح البخاري**.. لأبي الحسن علي بن خلف المعروف بابن بطَّال (٤٤٩هـ) ضبط نصَّه وعلَّق عليه أبو تميم ياسر بن إبراهيم، وإبراهيم بن سعيد الصبيحي. مكتبة الرشد ـ الرياض. ط١٤٢٥/٣ ـ ٢٠٠٤.

١٠٢ ـ **شرح مسند أبي حنيفة**. للمُلا علي القاري الحنفي (١٠١٤هـ) قدم له خليل الميس. دار الكتب العلمية ـ بيروت. ط ١٤٠٥/١ ـ ١٩٨٥م.

١٠٣ ـ **الشيعة في إيران**. لعلي الشابي. الجامعة التونسية. مركز الدراسات والبحوث والنشر. ط. ١٩٨٠.

١٠٤ ـ **الشيعة والتشيع**. لإحسان إلهي ظهير. دار الإمام المجدد ـ مصر. ط ١٤٢٦/١ ـ ٢٠٠٥.

١٠٥ ـ **الشيعة والسنة**. لإحسان إلهي ظهير. دار الإمام المجدد ـ مصر. ط ١٤٢٦/١ ـ ٢٠٠٥.

١٠٦ ـ **صبُّ العذاب على من سبَّ الأصحاب**.. لأبي المعالي محمود شكري الألوسي (١٣٤٢هـ) تحقيق عبدالله البخاري. أضواء السلف ـ الرياض.ط١٤٢٥/١ ـ ٢٠٠٤.

١٠٧ ـ **صحيح الجامع الصغير**.. لمحمد ناصر الدين الألباني. المكتب الإسلامي ـ بيروت. ط١٤٠٨/٣ ـ ١٩٨٨.

١٠٨ ـ **صحيح السيرة النبوية**.. بقلم محمد ناصر الدين الألباني. المكتبة الإسلامية ـ عَمَّان. ط١٤٢١/١.

١٠٩ ـ **الصحيح المسند من دلائل النبوة**.. لأبي عبدالرحمٰن مقبل بن هادي الوادعي (١٤٢٢هـ). دار الحرمين ـ القاهرة.ط١٤٢٣/١ ـ ٢٠٠٢.

١١٠ ـ **الصواعق المحرقة على أهل الرفض والضلال والزندقة**. لأحمد بن محمد بن حجر الهيتمي (٩٧٣هـ) تحقيق عبدالرحمٰن بن عبدالله التركي وكامل محمد الخراط. مؤسسة الرسالة ـ بيروت. ط ١٤١٧/١ ـ ١٩٩٧.

١١١ ـ **كتاب الضعفاء**.. لأبي جعفر محمد بن عمرو بن موسى العقيلي(٣٢٢هـ). تحقيق حمدي بن عبدالمجيد السلفي. دار الصميعي ـ الرياض.ط١٤٢٠/١ ـ ٢٠٠٠

١١٢ ـ **الطبقات الكبرى**. لمحمد سعد (٢٣٠هـ) دار التحرير ـ القاهرة. ١٣٨٨ ـ ١٩٦٨م.

١١٣ ـ **عقائد الشيعة**. محمود عبدالحميد العسقلاني. دار الإيمان. الإسكندرية. ط ٢٠٠٤.

١١٤ ـ **العقيدة في أهل البيت بين الإفراط والتفريط**. د/سليمان بن سالم بن رجاء السحيمي. مكتبة التراث الإسلامي ـ القاهرة. ط ١٤٢٥/١ـ ٢٠٠٤.

١١٥ ـ **علم التاريخ عند المسلمين**. لفرانز رُوزنثال ـ ترجمة الدكتور صالح أحمد العلي. مؤسسة الرسالة ـ بيروت. ط ١٤٠٣/٢ ـ ١٩٨٣.

١١٦ ـ **العَلَم النَّبوي الشريف وتطبيقاته القديمة والمعاصرة**.. لعبدالله بن محمد ابن سعد الحَجِيلي. مكتبة العلوم والحكم. المدينة المنورة. ط١٤٢٢/١ ـ ٢٠٠١.

١١٧ ـ **عمدة الأخبار في مدينة المختار**.. للشيخ أحمد بن عبدالحميد العباسي. صححه وحرَّره محمد الطيب الأنصاري. طبع بعناية أسعد الطرابزوتي الحسيني.مكتبة ومطبعة الشيمي. الإسكندرية.

١١٨ ـ **العواصم من القواصم**. لأبي بكر بن العربي(٥٤٣هـ) تحقيق عمار طالبي. دار التراث ـ القاهرة.ط١٤١٧/١ ـ ١٩٩٧.

١١٩ ـ **العلاقة بين التشيع والتصوف**. لفلاح بن إسماعيل بن أحمد (دكتوراه) إشراف د/عبدالله بن محمد الغنيمان. الجامعة الإسلامية ـ المدينة النبوية. ١٤١١هـ.

١٢٠ ـ **عيون الأثر في فنون المغازي والشمائل والسير**. لأبي الفتح محمد بن سيد الناس (٧٣٤هـ) دار الآفاق الجديدة ـ بيروت. ط ١٩٧٧/١.

١٢١ ـ **فتح الباري في شرح صحيح البخاري**. لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ). دار أبي حيان ـ القاهرة. ط ١٤١٦/١ ـ ١٩٩٦.

١٢٢ ـ **الفَـرْق بين الفِـرَق**. لعبد القاهر بن طاهر البغدادي (٤٢٩هـ) تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد. مكتبة الثراث ـ القاهرة.

١٢٣ ـ **فقه السيرة لمحمد الغزالي**. دار الريان ـ القاهرة. ط ١٤٠٧/١ ـ ١٩٨٧.

١٢٤ ـ **فيض القدير شرح جامع الصغير**. لمحمد عبدالرؤوف المناوي(١٠هـ) علق عليه مجموعة من العلماء. دار المعرفة ـ بيروت. ط ١٣٩١/٢هـ ـ ١٩٧٢.

١٢٥ ـ **الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة**.. لأبي عبدالله محمد ابن أحمد الذهبي(٧٤٨هـ) تحقيق وتعليق محمد عوامة وأحمد محمد الخطيب. دار القبلة ومؤسسة علوم القرآن ـ جُدّة.ط١٤١٣/١ ـ ١٩٩٢.

١٢٦ ـ **الكامل في التاريخ**.. لأبي الحسن علي بن محمد المعروف بابن الأثير الجزري (٦٣٠هـ) تحقيق أبي الفداء عبدالله القاضي. دار الكتب العلمية ـ بيروت. ط١٤٠٧/١ ـ ١٩٨٧.

١٢٧ ـ **كسر الصنم**. تأليف آية الله العظمى السيد أبو الفضل بن الرضا البرقعي. ترجمة عبدالرحيم مُلا زاد البلوشي. راجعه وعلق عليه وقدم له عمر محمود أبو عمر. دار البيارق ـ الأردن. ط ١٤١٩/١ ـ ١٩٩٨.

١٢٨ ـ **الكفاية في علم الرواية**. لأبي بكر بن أحمد البغدادي (٤٦٣هـ) دار الكتب العلمية ـ بيروت. ١٤٠٩ ـ ١٩٨٨.

١٢٩ ـ **لسان الميزان**. لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ) مصورة دار الفكر ـ بيروت.

١٣٠ ـ **ما شاع ولم يثبت في السيرة النبوية**. لمحمد بن عبدالله العُوشن. دار طيبة. ١٤٢٨هـ.

١٣١ ـ **كتاب المجروحين من المحدثين**. لأبي حاتم ابن حبان البستي(٣٥٧هـ). تحقيق حمدي ابن عبدالمجيد السلفي. دار الصميعي ـ الرياض. ط١٤٢٠/١ ـ ٢٠٠٠.

١٣٢ ـ **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**. لنور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي. دار الفكر ـ بيروت. ١٤١٢.

١٣٣ ـ **مختصر الأباطيل والموضوعات**. لأبي عبدالله محمد بن أحمد الذهبي(٧٤٨هـ) تحقيق محمد حسن الغماري. المكتبة المكية ـ مكة المكرمة. ط ١٤١٣/١ ـ ١٩٩٣.

١٣٤ ـ **مختصر التحفة الاثني عشرية**. شاه عبدالعزيز غلام حكيم الدهلوي. نقله من الفارسية إلى العربية غلام محمد بن يحيى الدين الأسلمي. اختصره وهذبه محمود شكري الألوسي. مكتبة الحقيقة استانبول ـ تركيا. ١٤١٣ ـ ١٩٩٢.

١٣٥ ـ **المختصر الكبير في سيرة الرسول ﷺ. لبدر الدين بن جماعة الكناني (٧٦٧هـ) تحقيق سامي مكي العاني**. دار البشير ـ عَمَّان. ط١٤١٣/١ ـ ١٩٩٣.

١٣٦ ـ **مرويات أبي مخنف في تاريخ الطبري**. يحيى بن ابراهيم اليحيى. دار العاصمة ـ الرياض. ط ١٤١٠/١ هـ.

١٣٧ ـ **مسألة التقريب بين أهل السنة و الشيعة**. د/ناصر بن عبدالله القفاري. دار طيبة للنشر والتوزيع. الرياض. ط ١٤١٣/٢هـ.

١٣٨ ـ **مسالك الحنفا في والدي المصطفى**. لجلال الدين عبدالرحمٰن بن محمد السيوطي (٩١١هـ) رسالة مطبوعة ضمن الحاوي للفتاوي.

١٣٩ ـ **المستدرك على الصحيحين**. لأبي عبد اله الحاكم (٤٠٥هـ). عناية مقبل بن هادي الوادعي. دار الحرمين ـ القاهرة. ط ١٤١٧/١ـ ١٩٩٧.

١٤٠ ـ **مسند أبي يعلى أحمد بن علي الموصلي (٣٠٧هـ)**. تحقيق حسين سليم أسد. دار الثقافة العربية ـ دمشق. ط ١٤١٢/٢ ـ ١٩٩٢.

١٤١ ـ **مسند أحمد بن حنبل (٢٤١هـ) دار الكتب العلمية ـ بيروت**. ط ١٤١٣/١ ـ ١٩٩٣.

١٤٢ ـ **المسند الصحيح لمسلم بن الحجاج النيسابوري (٢٦١هـ)**. حققه ورقمه محمد فؤاد عبدالباقي. إشراف مصطفى الذهبي. دار الحديث ـ القاهرة. ط ١٤١٨/١ ـ ١٩٩٧.

١٤٣ ـ **مشارق الأنوار على صحاح الآثار**. للقاضي عياض بن موسى اليحصبي السبتي (٥٤٤هـ) تحقيق البلعشمي أحمد يكن. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ـ المغرب. ١٤٠٢ هـ ـ ١٤٠٣.

١٤٤ ـ **مصادر السيرة النبوية بين المحدثين والمؤرخين**. إعداد عبدالرزاق هرماس. بحث مقدم لنيل جائزة الأمير نايف بن عبدالعزيز آل سعود العالمية للسنة النبوية لعام ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م.

١٤٥ ـ **المصباح المنير**. لأحمد بن محمد الفيومي (٧٧٠هـ) عناية يوسف الشيخ محمد. المكتبة العصرية ـ بيروت. ط ١٤١٨/٢ ـ ١٩٩٧.

١٤٦ ـ **المصنف**.. لأبي بكر عبدالله بن محمد بن أبي شيبة (٢٣٥هـ) حمد ابن عبدالله الجمعة ومحمد ابن إبراهيم اللحيدان. مكتبة الرشد ـ الرياض. ط١٤٢٥/١ ـ ٢٠٠٤.

١٤٧ ـ **المصنوع في معرفة الحديث الموضوع**. لعلي القاري الهروي (١٠١٤هـ) تحقيق عبدالفتاح أبوغدة. مؤسسة الرسالة ـ بيروت.ط١٣٩٨/٢ ـ ١٩٧٨.

١٤٨ ـ **مع الشيعة الاثني عشرية في الأصول والفروع**. د/علي أحمد السالوس. دار التقوى ـ مصر. ط ١٤١٧/١ ـ ١٩٩٧.

١٤٩ ـ **معالم السنن**. لأبي سليمان حمد بن محمد الخطابي(٣٨٨هـ). طبعه وصححه محمد راغب الطباخ. المطبعة العلمية ـ حلب. ط ١٣٥٢/١ ـ ١٩٣٤.

١٥٠ ـ **معالم الهجرتين إلى أرض الحبشة**. لعلي أحمد أبو بكر. مكتبة التوبة ـ الرياض. ط ١٤١٣/١ ـ ١٩٩٣.

١٥١ ـ **المعجم الأوسط**.. لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني(٣٦٠هـ). تحقيق طارق بن عوض الله. دار الحرمين ـ القاهرة١٤١٥,.

١٥٢ ـ **معجم الصحابة**.. لأبي القاسم عبدالله بن محمد البغوي (٢١٧هـ). تحقيق محمد الأمين بن محمد المحمود الجكني. مكتبة البيان ـ الكويت. ط١٤٢١/١ ـ ٢٠٠٠.

١٥٣ ـ **المعجم الصغير لأبي القاسم الطبراني**. دار الكتب العلمية ـ بيروت. ١٤٠٣ ـ ١٩٨٣.

١٥٤ ـ **المعجم الكبير**. لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (٣٦٠هـ). تحقيق حمدي عبدالمجيد السلفي. مكتبة ابن تيمية ـ القاهرة. ط ١٣٩٧/٢هـ.

١٥٥ ـ **معرفة التذكرة في الأحاديث الموضوعة**. لأبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي (٥٠٧هـ) تحقيق عماد الدين أحمد حيدر. مؤسسة الكتب الثقافية ـ بيروت. ط١٤٠٦/١ ـ ١٩٨٥.

١٥٦ ـ **معرفة النسخ والصحف الحديثية**. لبكر بن عبدالله أبي زيد (١٤٢٨هـ). دار الدراية ـ الرياض. ط ١٤١٢/١ ـ ١٩٩٢.

١٥٧ ـ **المُفهم لما أُشكل من تلخيص كتاب مسلم**. لأبي العباس أحمد ابن عمر القرطبي (٦٥٦هـ) تحقيق محيي الدين مستو و آخرين. دار ابن كثير ـ دار الكلم الطيب. دمشق ـ بيروت. ط ١٤١٧/١ ـ ١٩٩٦.

١٥٨ ـ **الملل والنِحَل**. لمحمد بن عبدالكريم الشهرستاني (٥٤٨هـ). تحقيق محمد سيد كيلاني. مطبعة الحلبي ـ مصر. ١٣٨١هـ ـ ١٩٦١.

١٥٩ ـ **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**. لأبي الفرج عبدالرحمٰن بن علي بن الجوزي (٥٩٧هـ) تحقيق محمد ومصطفى عبدالقادر عطا. دار الكتب العلمية ـ بيروت.ط١٤١٢/١ ـ ١٩٩٢.

١٦٠ ـ **منهج المسعودي في كتابة التاريخ**. لسليمان بن عبدالله السُويكت. ط ١٤٠٧/١ ـ ١٩٨٦.

١٦١ ـ **منهج كتابة التاريخ الإسلامي**. لمحمد صامل السلمي. دار طيبة ـ الرياض. ط ١٤٠٦/١ ـ ١٩٨٦.

١٦٢ ـ **من ألقم الحجر إذ كذب وفجر وأسقط عدالة من قال من الصحابة: ماله أهجر**. لأبي الخطاب عمر بن حسن بن دحية الكلبي (٦٣٣هـ). تحقيق عبدالعزيز فارح. كتاب دعوة الحق. العدد ١٤٢٣/١٤ ـ٢٠٠٣.

١٦٣ ـ **منهاج السنة النبوية**. لإبن تيمية. تحقيق محمد رشاد سالم. جامعة محمد بن سعود ـ الرياض.

١٦٤ ـ **كتاب الموضوعات من الأحاديث المرفوعات**. لأبي الفرج عبدالرحمٰن ابن علي بن الجوزي (٥٩٧هـ) تحقيق نور الدين بن شكري بويا جيلار. أضواء السلف ـ الرياض. ط ١٤١٨/١ ـ ١٩٩٧.

١٦٥ ـ **الموطأ**. رواية أبي مصعب الزهري المدني (٢٤٢هـ). تحقيق بشار عواد ومحمود محمد خليل. مؤسسة الرسالة ـ بيروت. ط ١٤١٨/٢ ـ ١٩٩٨.

١٦٦ ـ **الموطأ**. رواية يحيى بن يحيى الليثي. تحقيق بشار عواد معروف. دار الغرب الإسلامي ـ بيروت. ط ١٤١٧/٢ ـ ١٩٩٧.

١٦٧ ـ **موقف الشيعة الإمامية من باقي فرق المسلمين.** لعبدالملك بن عبدالرحمٰن الشافعي. تقديم أشرف بن عبد المقصود. مكتبة الرضوان ـ مصر. ط ١٤٢٦/١ ـ ٢٠٠٥.
١٦٨ ـ **موقف الشيعة من أهل السنة.** محمد مال الله. مكتبة ابن تيمية. ط ١٤٠٩/٣.
١٦٩ ـ **الناسخ والمنسوخ في الأحاديث.** لأبي حامد أحمد بن محمد الرازي(٦٣١هـ). تحقيق نشأت بن كمال المصري. الفاروق الحديثة ـ القاهرة. ط ١٤٢٣/١ ـ ٢٠٠٢.
١٧٠ ـ **كتاب النُبُوّات.** لأحمد بن تيمية (٧٢٨هـ). تحقيق عبدالعزيز بن صالح الطويان. أضواء السلف. الرياض. ط ١٤٢٠/١ هـ ـ ٢٠٠٠ م.
١٧١ ـ **كتاب نسب قريش..** لأبي عبدالله مصعب بن عبدالله بن مصعب الزبيري (٢٣٦هـ). صححه وعلق عليه ليفي بروفنسال. دار المعارف ـ القاهرة.ط١٩٨٢/٣.
١٧٢ ـ **نظرة الإمامة لدى الشيعة الاثني عشرية.** لأحمد محمود صبحي. دار النهضة العربية. بيروت. ١٤١١ ـ ١٩٩١.
١٧٣ ـ **النهاية في غريب الحديث والأثر.** إشراف علي بن الحسن الحلبي. دار ابن الجوزي ـ السعودية. ط ١٤٢٣/٢.
١٧٤ ـ **الهجرة النبوية المباركة ـ دراسة تحليلية موثقة ـ.** لعبدالرحمٰن عبدالحميد البر. دار الكلمة ـ مصر. ط ١٤١٨/١ ـ ١٩٩٧.
١٧٥ ـ **الهمزية في مدح خير البرية..** لشرف الدين محمد البوصيري. دار الكتاب ـ الدار البيضاء.
١٧٦ ـ **ورقة بن نوفل في بطنان الجنة.** د/عويد بن عياد الكحيلي المطرفي. رابطة العالم الأسلامي ـ مكة المكرمة. ط ١٤١٣/١ ـ ١٩٩٣.
١٧٧ ـ **الوشيعة في كشف شنائع عقائد الشيعة.** لصالح الرقب. ط ١٤٢٠/١ ـ ٢٠٠٣.
١٧٨ ـ **الوضع في الحديث.** عمر بن حسن عثمان فلاتة. مؤسسة مناهل العرفان ـ بيروت. مكتبة الغزالي ـ دمشق. ١٤٠١ ـ ١٩٨١.
١٧٩ ـ **يحيى بن معين وكتابه التاريخ.** دراسة وترتيب أحمد محمد نور سيف. جامعة الملك عبدالعزيز ـ مكة المكرمة.ط١٣٩٩/١ ـ ١٩٧٩.

المجلات:

١ ـ **مجلة البيان.** العدد (٢١) صفر ١٤١٠هـ.
٢ ـ **مجلة الحكمة..** العدد (٢١) ـ صفر ١٤٢١هـ. بريطانيا.
٣ ـ **مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية.** ج ١٥، ع ٢٧، جمادى الثانية ١٤٢٤هـ.

٢) فهرس المصادر والمراجع الشيعية

١ ـ **كتاب أبجد العلوم.** لسُليم بن قيس الكوفي. عناية العلوي الحسني النجفي. مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ـ بيروت. د.تا.

٢ ـ **اختيار معرفة الرجال**. المعروف برجال الكشي. لأبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي (٤٦٠هـ).تحقيق جواد القيومي الأصفهاني. مؤسسة النشر الإسلامي ـ قم. ط ١٤٢٧/١هـ.

٣ ـ **الاستبصار فيما اختلف من الأخبار**. لأبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي(٤٦٠هـ). صححه وعلق عليه علي أكبر الغفاري. دار الحديث ـ قم. ط ١٣٨٠/١ هـ.ش.

٤ ـ **الإسراء و المعراج عالم الغيب في عالم الشهادة**.. لرئيسة قسام. مؤسسة الأعلمي ـ بيروت. ط١٤٢١/١ ـ ٢٠٠٠.

٥ ـ **أصل الشيعة وأصولها**. محمد الحسين آل كاشف الغطاء (١٣٧٣هـ) تحقيق علاء آل جعفر. مؤسسة الإمام علي ـ بيروت. ط ١٤١٧/٢ ـ ١٩٩٧.

٦ ـ **أصول الحديث**. لعبدالهادي الفضلي. دار المؤرخ العربي ـ بيروت. ط ١٤١٤/١ ـ ١٩٩٣.

٧ ـ **أصول علم الرجال**. لعبدالهادي الفضلي. دار النصر ـ بيروت. ط ١٤٢١/١ ـ ٢٠٠١.

٨ ـ **أضواء على الصحيحين**. لمحمد صادق النجمي.

٩ ـ **أعيان الشيعة**.. لمحسن بن عبدالكريم الأمين. حققه حسن الأمين. دار التعارف للمطبوعات ـ بيروت. ط ١٤١٨/٥ ـ ١٩٩٨.

١٠ ـ **الأمثل في تفسير كتاب الله المنزل**.. لناصر مكارم الشيرازي. مدرسة علي بن أبي طالب ـ قم. ط ١٤٢٦/١هـ.

١١ ـ **أمل الآمِل في علماء جبل عامل**. لمحمد بن الحسن بن علي العاملي (١١٠٤هـ) تحقيق أحمد الحسيني. مكتبة الأندلس ـ بغداد. ط١٣٨٥/١هـ.

١٢ ـ **بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار**.. لمحمد باقر المجلسي. دار التعارف للمطبوعات ـ بيروت.ط ١٤٢١/١ ـ ٢٠٠١.

١٣ ـ **بحوث في مباني علم الرجال**. محاضرات آية الله الشيخ محمد السِند. بقلم محمد صالح التبريزي. مطبعة سرور. قم ـ إيران. ط ١٤٢٦/١هـ.

١٤ ـ **البرهان في تفسير القرآن**.. لهاشم البحراني. مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ـ بيروت. ط ١٤١٩/١ ـ ١٩٩٩.

١٥ ـ **بصائر الدرجات في فضائل آل محمد**.. لأبي جعفر محمد بن الحسن بن فروخ الصفار (٢٩٠هـ). تقديم و تعليق ميرزا محسن. منشورات الأعلمي ـ طهران. ١٤٠٤هـ.

١٦ ـ **تاريخ التشريع الإسلامي**.. لعبدالهادي الفضلي. دار النصر ـ بيروت ـ ط ١٤١٣/١ ـ ١٩٩٢.

١٧ ـ **تاريخ السنة النبوية**.. لصائب عبدالحميد. مركز الغدير للدراسات الإسلامية ـ بيروت. ط ١٤١٨/١ هـ ـ ١٩٩٧.

١٨ ـ **تاريخ الشيعة**.. لمحمد حسين المظفر. دار الزهراء ـ بيروت. ط ١٤٠٨/٢ ـ ١٩٨٧.

١٩ ـ **تأريخ العرب في الإسلام**: **السيرة النبوية**.. لجواد علي. دار الشؤون الثقافية العامة ـ بغداد. ط ٢٠٠٤/٢.

٢٠ ـ **تاريخ المؤسسة الدينية الشيعية من العصر البُويهي إلى نهاية العصر الصفوي الأول**.. لجودت القزويني. دار الرافدين ـ بيروت. ط/١٤٢٦ ـ ٢٠٠٥.

٢١ ـ **تاريخ اليعقوبي**. لأحمد بن أبي يعقوب بن جعفر اليعقوبي. دار صادر ـ بيروت.

٢٢ ـ **تأسيس الشيعة لعلوم الإسلام**. حسن الصدر بن هادي الموسوي(١٣٥٤) ـ شركة النشر والطباعة العراقية المحدودة. د.ط ـ د.تا.

٢٣ ـ **تراجم الرجال، لأحمد الحسيني**.. نشر آية الله المرعشي النجفي. قم ـ إيران. ١٤١٤هـ.

٢٤ ـ **تدوين الحديث لمحمد علي مهدوي**.. ترجمة رياض الأخرس. دار الهادي ـ بيروت. ط ١٤٢٧/١ ـ ٢٠٠٦.

٢٥ ـ **تدوين السنة الشريفة**.. لمحمد رضا الحسيني الجلالي. مكتب الإعلام السياسي ـ قم. ط ١٤١٨/٢.

٢٦ ـ **التفسير الكاشف**.. لمحمد جِواد مَغنية. دار العلم للملايين ـ بيروت. ط ١٩٨١/٣م.

٢٧ ـ **تفسير كنز الدقائق وبحر الغرائب**.. لمحمد رضا القمي (ق ١٢هـ) تحقيق حسين دركاهي. دار الغدير ـ قم. ط ١٤٢٤/١ ـ ٢٠٠٣ م.

٢٨ ـ **تكملة أمل الآمِل .لحسن الصدر(١٣٥٤هـ) تحقيق أحمد الحسيني**. دار الأضواء ـ بيروت١٤٠٧, ـ ١٩٨٦.

٢٩ ـ **تنقيح المقال في علم الرجال**.. تأليف عبدالله بن محمد حسن المامقاني(١٣٥١هـ) طبع بعناية محمد رضا. المطبعة المرتضوية. النجف ـ ١٣٥٢.

٣٠ ـ **تهذيب الأحكام**.. لأبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي(٤٦٠هـ) ضبطه وصححه محمد جعفر شمس الدين. دار التعارف للمطبوعات. بيروت. ١٤١٢ ـ ١٩٩٢.

٣١ ـ **جامع الأخبار أو معارج اليقين في أصول الدين**.. لمحمد بن محمد السبزواري (ق ٧). تحقيق علاء آل جعفر. مؤسسة آل البيت ـ بيروت. ط/١٤١٩/١ ـ ١٩٩٣.

٣٢ ـ **جامع الرواة وإزاحة الاشتباهات عن الطرق والإسناد**.. لمحمد بن علي الأردَ بيلي الغروي الحائري(ت١١٠١هـ). دار الأضواء ـ بيروت. ١٤٠٣ ـ ١٩٨٣.

٣٣ ـ **الجواهر السَنية في الأحاديث القدسية**.. لمحمد بن الحسن الحر العاملي(١١٠٤هـ). مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ـ بيروت. ط ١٤٠٢/١ـ ١٩٨٢.

٣٤ ـ **حاشية الوافي**. للوحيد البهبهاني(١٢٠٥هـ). تحقيق مؤسسة العلامة الوحيد البهبهاني ـ إيران. ط ١٤٢٦/١هـ.

٣٥ ـ **الحديث النبوي بين الرواية والدراية**.. لجعفر السبحاني. مؤسسة الإمام الصادق. قم ـ إيران. ط ١٤١٩/١.

٣٦ ـ **حركة الاجتهاد عند الشيعة الإمامية**.. لعدنان فرحان. دار الهادي بيروت. ط ١٤٢٥/١ ـ ٢٠٠٤.

٣٧ ـ **الحدائق الناضرة في أحكام العترة الطاهرة**.. يوسف البحراني(١١٨٦هـ). حققه وعلق عليه محمد تقي الايرواني. دار الأضواء ـ بيروت. ط ١٤٠٥/٢هـ ـ ١٩٨٥م.

٣٨ ـ ـ **خاتمة مستدرك الوسائل**.. حسين النوري الطبرسي(١٣٢٠هـ) مؤسسة آل البيت لإحياء التراث ـ قم. ط ١٤١٥/١ هـ.

٣٩ ـ **دائرة المعارف الإسلامية الشيعية**. لحسن الأمين. دار التعارف للمطبوعات ـ بيروت. ١٤١٥ ـ ١٩٩٥.

٤٠ ـ **دراسات في الحديث والمحدثين**. لهاشم معروف الحسني. دار التعارف للمطبوعات ـ بيروت. د.تا.

٤١ ـ **دراسة تحليلية في السيرة النبوية**.. لعباس زرياب خوئي. ترجمة علي السيد هادي. الغدير للطباعة والنشر ـ بيروت ط ١٤١٧/١ ـ ١٩٩٧.

٤٢ ـ **الذريعة إلى أصول الشريعة**. تصنيف سيد مرتضى علم الهدى. تصحيح أبو القاسم كرجي. طهران ـ ١٣٦٣هـ.

٤٣ ـ **الذريعة إلى تصانيف الشيعة .لآغا برزك الطهراني (١٣٨٨هـ)**. دار الأضواء ـ بيروت. ط/٣ ١٤٠٣ ـ ١٩٨٣.

٤٤ ـ **ذريعة النجاة من مهالك تتوجه بعد الممات**.. لمحمد إسماعيل بن الحسين المازندراني (١١٧٣هـ) مطبوع ضمن الرسائل الاعتقادية.

٤٥ ـ **كتاب الرجال**.. للحسن بن علي بن داود الحلي (٧٠٧هـ) حققه وقدم له محمد صادق آل بحر العلوم. المطبعة الحيدرية ـ النجف١٣٩٢, ـ ١٩٧٢.

٤٦ ـ **رجال السيد بحر العلوم**.. لمحمد مهدي الطباطبائي(١٢١٢هـ). تحقيق محمد صادق و حسين بحر العلوم.مكتبة الصادق ـ طهران.

٤٧ ـ **الرسائل الاعتقادية**.. لمحمد إسماعيل بن الحسين المازندراني (١١٧٣هـ) تحقيق مهدي الرجائي. دار الكتاب الإسلامي ـ إيران. ط ١٤١١/١هـ.

٤٨ ـ **رسائل ومقالات**.. لجعفر السبحاني. مؤسسة الإمام الصادق ـ قم. ط ١٤١٩/١هـ.

٤٩ ـ **رياض العلماء وحِياض الفضلاء**.. لعبدالله أفندي الأصبهاني (ق١٢هـ) تحقيق أحمد الحسيني. مطبعة الخيام ـ قم١٤٠١,هـ.

٥٠ ـ **رياض المحدثين في ترجمة الرواة و العلماء القميين من المتقدمين والمتأخرين**.. لمحمد علي بن الحسين النائيني القمي(١٣٣٥هـ) تحقيق محمد رضا الأنصاري القمي. مركز الدراسات لمدينة قم ـ إيران. ط ١٤٢٣/١ ـ ٢٠٠٣.

٥١ ـ **زبدة المقال من معجم الرجال**.. السيد بسام مرتضى. دار المحجة البيضاء ـ بيروت. ط ١٤٢٦/١ ـ ٢٠٠٥.

٥٢ ـ **كتاب السرائر الحاوي لتحرير الفتاوي**.. لأبي جعفر محمد بن منصور بن أحمد الحلي (٥٩٨هـ). مؤسسة النشر الإسلامي ـ قم. ط ١٤١٧/٤هـ.

٥٣ ـ **سفينة البحار ومدينة الحكم والآثار**.. لعباس بن محمد رضا القمي. مخطوط سنة ١٣٥٥ هـ. مصور في المطبعة العلمية بالنجف.

٥٤ ـ **السنة في الشريعة الإسلامية**.. لمحمد تقي الحكيم.

٥٥ ـ **سيرة المصطفى في القرآن والسنة**.. لرئيسة عبد الزهرة قسام. مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ـ بيروت. ط ١٤٢١/١ ـ ٢٠٠٠.

٥٦ ـ **سيرة المصطفى " نظرة جديدة "**. لهاشم معروف الحسني. دار التعارف للمطبوعات. بيروت. ١٤٠٦ـ ١٩٨٦.

٥٧ ـ **الشافي في العقائد والأخلاق والأحكام**.. لمحمد محسن الكاشاني(١٠٩١هـ). تحقيق وتصحيح مهدي الأنصاري القمي. دار اللوح المحفوظ ـ إيران. ط ١٤٢٥/١.

٥٨ ـ **شرح أصول الكافي**.. لمحمد إبراهيم الشيرازي. عني بتصحيحه محمد خواجوي.

٥٩ ـ **الشيخ الكليني البغدادي وكتابه الكافي**.. لتامر هاشم حبيب العميدي. مكتب الإعلام الإسلامي ـ إيران. ط ١٤١٤/١.

٦٠ ـ **الشيعة في التاريخ**.. لعبد الرسول الموسوي. مكتبة مدبولي ـ القاهرة. ط ٢٠٠٤/٢.

٦١ ـ **الشيعة في الإسلام**.. لمحمد حسين الطباطبائي. ترجمة جعفر بهاء الدين.

٦٢ ـ **الشيعة وفنون الإسلام**.. حسن الصدر. دار المعرفة. بيروت. د.ط ـ د.تا.

٦٣ ـ **الشيعة بين الأشاعرة والمعتزلة**.. لهاشم معروف الحسني. دار القلم ـ بيروت. ط ١٩٧٨/١.

٦٤ ـ **الصافي في تفسير القرآن**.. لمحمد بن مرتصى الكاشاني (١٠٩١هـ) تحقيق محسن الحسيني الأميني دار الكتب الإسلامية ـ إيران.ط ١٤١٩/١هـ.

٦٥ ـ **الصحيح من سيرة النبي الأعظم**.. لجعفر مرتضى العاملي. دار الهادي ـ دار السيرة. بيروت. ط ١٤١٥/٤ـ ١٩٩٥.

٦٦ ـ **صحيح من لا يحضره الفقيه**.. لمحمد باقر البهبودي. مؤسسة الوفاء ـ دمشق. دار العلوم ـ بيروت ط ١٤٠٧/١ـ ١٩٨٧.

٦٧ ـ **صيانة العلوم الإسلامية ودور علم الرجال فيها**.. لعبد الرسول غفاري. دار الهادي ـ بيروت. ١٤٢٥ ـ ٢٠٠٤.

٦٨ ـ **طرائف المقال في معرفة طبقات الرجال**.. لعلي أصغر الجابلقي(١٣١٣هـ) تحقيق مهدي الرجائي. مطبعة بهمن ـ قم. ط ١٤١٠/١.

٦٩ ـ **الطرائف في معرفة مذاهب الطوائف**.. لعلي بن موسى بن جعفر بن طاووس(٦٦٤هـ) تحقيق علي عاشور. مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ـ بيروت. ط ١٤٢٠/١ ـ ١٩٩٩.

٧٠ ـ **عقيدة الشيعة في الإمام الصادق وسائر الأئمة**.. حسين يوسف مكي العاملي. دار الأندلس ـ بيروت. ط ١٣٨٢/١ ـ ١٩٦٣.

٧١ ـ **علل الشرائع**.. تأليف أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي(٣٨١هـ). دار الحُجة للثقافة ـ إيران. ط ١٤١٦/١هـ.

٧٢ ـ **غاية المسؤول ونهاية المأمول في علم الأصول**.. لمحمد حسين بن محمد علي الشهرستاني. مخطوط بمؤسسة آل البيت لإحياء التراث.

٧٣ ـ **فرق الشيعة**. للحسن موسى النوبختي. تحقيق عبدالمنعم الحفني. دار الرشاد ـ القاهرة. ط ١٤١٢/١ ـ ١٩٩٢.

٧٤ ـ **فروع الكافي "روضة الكافي" لمحمد بن يعقوب الكليني**. صححه وعلق عليه علي أكبر الغفاري. دار الأضواء ـ بيروت. ط ١٤٠٥/٣ ـ ١٩٨٥.

٧٥ ـ **الفكر السلفي عند الشيعة الاثني عشرية**. لعلي حسين الجابري. منشورات عويدات ـ بيروت. ط ١٩٧٧/١.

٧٦ ـ **الفهرست**.. لمحمد بن إسحاق بن النديم (٤٣٨هـ) تحقيق شعبان خليفة ووليد الغوزة. العربي للنشر والتوزيع القاهرة١٩٩١م.

٧٧ ـ **فهرست أسماء علماء الشيعة ومصنفيهم**.. لمنتجب الدين علي بن عبيدالله الرازي (ق ٥هـ). تحقيق عبدالعزيز الطباطباني. مجمع الذخائر الإسلامية ـ طهران. ١٤٠٤هـ.

٧٨ ـ **فهرست كتب الشيعة**.. لأبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي (٤٦٠هـ) صححه ألويس اسبرلكرا التيرولي ومولوي عبدالحق ومولوي غلام قادر. كلكتة ـ الهند. ١٨٥٣م.

٧٩ ـ **الفوائد الرجالية**.. لمحمد إسماعيل بن الحسين المازندراني الخواجُوئي (١١٧٣هـ). تحقيق مهدي الرجائي. مجمع البحوث ـإيران. ط ١٤١٣/١.

٨٠ ـ **الفوائد الرجالية لمهدي الكجوري الشيرازي(١٢٩٣هـ)**. تحقيق محمد كاظم رحمان سِتايش. دار الحديث للطباعة والنشر. قم ـ إيران. ط ١٤٢٤/١هـ.

٨١ ـ **في السيرة والأدب النبوي الشريف**. د. شلتاغ عبود. ط ١٤٢٥/١هـ ـ ٢٠٠٤ ـ دار الهادي ـ بيروت.

٨٢ ـ **القول الصُراح في البخاري وصحيحه الجامع**. لفتح الله النمازي الأصبهاني(١٣٣٩هـ). قدم له جعفر السبحاني. تحقيق الشيخ حسين الهرساوي. مطبعة اعتماد. قم ـ إيران. ط ١٤٢٢/١هـ.

٨٣ ـ **لؤلؤة البحرين في الإجازات وتراجم رجال الحديث**.. ليوسف بن أحمد البحراني (١١٨٦هـ) حققه وعلق عليه محمد صادق. دار الأضواء ـ بيروت. ط ١٤٠٦/٢ـ ١٩٨٦.

٨٤ ـ **مجمع البيان في تفسير القرآن**.. للفضل بن الحسن الطبرسي. وضع حواشيه إبراهيم شمس الدين. دارالكتب العلمية ـ بيروت. ط ١٤١٨/١ ـ ١٩٩٧.

٨٥ ـ **مجمع البيان في تفسير القرآن**.. للفضل بن الحسين الطبرسي. تصحيح وتحقيق وتعليق هاشم الرسول المَحَلاتي وفضل الله اليزدي الطباطبائي. دار المعرفة ـ بيروت. ط ١٤٠٨/٢ ـ ١٩٨٨.

٨٦ ـ **مجمع الرجال**. لعناية الله علي القهبائي. صححه وعلق عليه ضياء الدين الأصفهاني. مؤسسة إسماعيليان ـ قم.

٨٧ ـ **محمد (ص) خاتم النبيين: من الهجرة حتى الوفاة**.. للدكتور علي شريعتي. نقله إلى العربية أبو علي الموسوي. ط ١٤١٠/١هـ. دار الهدى. طهران ـ ايران.

٨٨ ـ **مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول**.. لمحمد باقر المجلسي(١١١١هـ). دار الكتب الإسلامية ـ طهران. ط ١٤٠٤/٢.

٨٩ ـ **مروج الذهب ومعادن الجوهر**.. لأبي الحسن علي بن الحسين المسعودي (٣٤٦هـ) حققه وقدم له مصطفى السيد بن أبي ليلى. المكتبة التوفيقية ـ القاهرة. ٢٠٠٣هـ.

٩٠ ـ **مستدرك الوسائل ومستنبط المسائل**.. للحاج ميرزا حسين النوري الطبرسي.(١٣٢٠هـ). مؤسسة آل البيت لإحياء التراث ـ قم. ط ١٤١١/٣ ـ ١٩٩١.

٩١ ـ **مسند هشام بن سالم الجواليقي**.. تأليف خضر محمد نبها. معهد المعارف الحكمية ـ بيروت.ط١٤٢٧/١ ـ ٢٠٠٧.

٩٢ ـ **مشيخة النجاشي توثيقهم وطرقهم إلى الأصول والكتب**.. لمحمود دُرياب النجفي. مطبعة مهر ـ قم. ط ١٤١٣/١هـ.

٩٣ ـ **مصادر الاستنباط بين الأصوليين والأخباريين**.. محمد عبد الحسن محسن الغراوي. مركز النشر. مكتب الإعلام الإسلامي ـ قم. ط ١٤١٣/١هـ.

٩٤ ـ **معالم العلماء في فهرست كتب الشيعة وأسماء المصنفين منهم قديما وحديثا**.. لمحمد بن علي بن شهرآشوب المازندراني (٥٨٨هـ) راجعه وقدم له محمد صادق آل بحر العلوم. دار الأضواء ـ بيروت.

٩٥ ـ **معجم رجال الحديث وتفصيل طبقات الرواة**.. لأبي القاسم الموسوي الخوئي(١٤١١هـ) ط ١٤١٣/٥ ـ١٩٩٢. مطابع مركز نشر الثقافة الإسلامية.

٩٦ ـ **معجم مؤرخي الشيعة**.. لصائب عبدالحميد. مؤسسة دائرة معارف الفقه الإسلامي. قم ـ إيران. ط ١٤٢٤/١ ـ ٢٠٠٤.

٩٧ ـ **المعجم الموحد لأعلام الأصول الرجالية والخلاصة**.. لمحمود دُرياب النجفي. مجمع الفكر الإسلامي ـ إيران. ط ١٤١٤/١ هـ.

٩٨ ـ **معجم ما كُتب عن الرسول وآل البيت**.. لعبدالجبار الرفاعي. طهران ـ إيران. ١٣٧١ هـ. ش.

٩٩ ـ **معرفة الحديث وتاريخ نشره وتدوينه وثقافته عند الشيعة الإمامية**.. لمحمد الباقر البهبودي. مركز العلوم والثقافة ـ طهران. ١٩٨٣.

١٠٠ ـ **مقباس الهداية**.. لعبدالله بن محمد المامقاني (١٣٥١هـ). مطبوع بآخر كتابه تنقيح المقال. المطبعة المرتضوية. النجف ١٣٥٢هـ.

١٠١ ـ **مقدمة مرآة العقول**.. لمرتضى العسكري. دار الكتب الإسلامية ـ طهران. ١٤٠٤.

١٠٢ ـ **المُقْنِعة**.. لأبي محمد بن محمد بن النعمان البغدادي الملقب بالمفيد(٤١٢هـ) مؤسسة النشر الإسلامي ـ قم. ط ١٤١٠/٢هـ.

١٠٣ ـ **مناقب آل أبي طالب**.. لمحمد بن علي بن شهرآشوب المازندراني. دار الأضواء ـ بيروت. ١٤٠٥ـ ١٩٨٥.

١٠٤ ـ **منتقى الجُمان في الأحاديث الصِحاح و الحِسان**.. لحسن بن زين الدين الشهيد الثاني. (١٠١١هـ). صححه وعلق عليه علي أكبر الغفاري. منشورات جامعة المدرسين ـ قم. ط ١٣٦٢/١هـ. شمسي.

١٠٥ ـ **منتهى الآمال في تواريخ النبي والآل .عباس بن محمد القمي**. تعريب محمد نادر التقي. الدار الإسلامية ـ بيروت/١٤١٤ ـ ١٩٩٤.

١٠٦ ـ **منتهى الأصول**.. لحسن الموسوي البجنوردي. منشورات مكتبة بصيرتي. قم ـ إيران. د.ط.د.تا.

١٠٧ ـ **منتهى الدراية في توضيح الكفاية**.. لمحمد جعفر الجزائري. المروج. مطبعة الخيام ـ قم. ط ١٤٠٣/٢هـ.

١٠٨ ـ **منع تدوين الحديث: أسباب ونتائج**.. لعلي الشهرستاني. مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ـ بيروت. ط ١٩٩٧/١.

١٠٩ ـ **من لا يحضره الفقيه**.. لأبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي. (٣٨١هـ). ضبطه وصححه محمد جعفر شمس الدين. دار التعارف للمطبوعات ـ بيروت. ط ١٤١٤/٢ ـ ١٩٩٤.

١١٠ ـ **المهذب البارع في شرح المختصر النافع**. جمال الدين أبو العباس أحمد بن محمد بن فهد الحلي(٨٤١هـ). تحقيق الشيخ مجتبى العراقي. مؤسسة النشر الإسلامي ـ قم. ط ١٤١٤/٣ هـ.

١١١ ـ **موسوعة الإمام الصادق**.. لمحمد كاظم القزويني. مكتبة بصيرتي ـ قم. ط ١٤١٧/١.

١١٢ ـ **الموسوعة الرجالية الميسرة (أو معجم رجال الوسائل)**.. تأليف علي أكبر الترابي. إشراف آية الله جعفرالسبحاني. مؤسسة الإمام الصادق عليه السلام. قم ـ إيران. ط ١٤٢٤/٢هـ.

١١٣ ـ **ملاذ الأخيار في فهم تهذيب الأخبار**.. محمد باقر المجلسي(١١١١هـ) تحقيق مهدي الرجائي. مطبعة الخيام ـ قم. ١٤٠٦هـ.

١١٤ ـ **الميزان في تفسير القرآن**.. لمحمد حسين الطباطبائي. مؤسسة الأعلمي للمطبوعات. بيروت ـ ط ١٤١١/١ـ ١٩٩١م.

١١٥ ـ **نهاية الوصول إلى علم الأصول**.. لابن المطهر الحلي(٧٢٦هـ). تحقيق إبراهيم البهادُري. مؤسسة الإمام الصادق ـ قم. ط١/١٤٢٧.

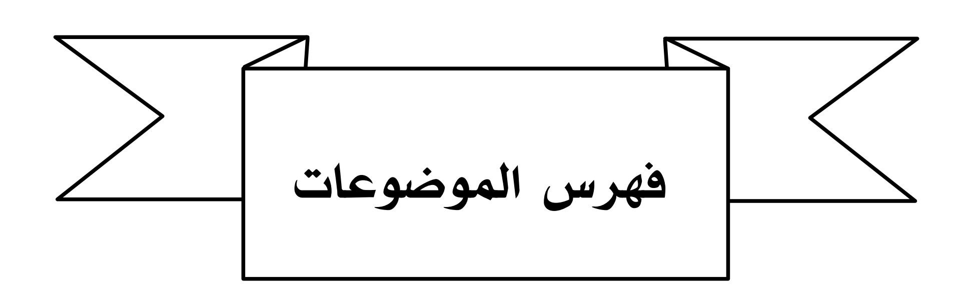
١١٦ ـ **هداية المحدثين إلى طريقة المحمدين**.. لمحمد أمين بن محمد علي الكاظمي(ق ١١هـ) تحقيق السيد مهدي الرجائي. مطبعة سيد الشهداء. قم. ١٤٠٥هـ.

١١٧ ـ **كتاب الوافي .محمد محسن بن الشاه مرتضى الشهير بالفيض الكاشاني(١٠٩٢هـ).** منشورات مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي. قم ـ إيران. ١٤٠٤هـ

١١٨ ـ **الوجيزة في علم الرجال**.. للميرزا أبي الحسن المِشكيني (١٣٥٨هـ). تحقيق زهير الأعرجي ـ بيروت. ط ١/١٩٩٠.

المجلات:

١ ـ **مجلة علوم الحديث**. كلية علوم الحديث ـ طهران. العدد ٣. محرم ١٤١٩.


فهرس الموضوعات

الموضوع **الصفحة**

الموضوع	الصفحة

الموضوع الصفحة